شرح ت

بيد كلب علي بن عباس الشنزندي الحزويني

سنة ١٣٣١



هذا
كتاب التصريح
في النحو والتصريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وآله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري وعلى مع
عامله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة ابي محمد جمال الدين ابي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوضع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله لم
يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا الفن شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه محدراته النقاب ويبرز خفي مكنونه ما وراء
الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض
الاخوان فقال هذا اذن لك بالقلم فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة بالمجاز وليس هو الباني بيده وانما يامر العملة من
ابناء جنسه وكنت لما اشار اليه بما تمثلت بين يديه وخاطبني بهذا الخطاب فنهضت وبادرت للاجر والثواب فاستخرت ربي ... وشمرت ساعد الاجتهاد
وشرحته شرحا كشف خباياه واظهر اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح ووشحته بعشرة
امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل
تراكيبه العسرة ثانيها اني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها اني ذكرت ما اهمله
الشرح من قيود في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اني كملت بيت كل شاهد بما اقتصر على شطره ونسبته الى قائله ان
ظفرت بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حجة منه التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ المشتبهة بالحروف وبينت جميع
معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها اني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة
سابعها اني ذكرت حجج المختلفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يعتمد به على التصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد
ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها اني بينت المعتمد من المواضع التي ناقض كلامه فيها وما خالف فيه الناظم ومن فوائد ذلك معرفة
ما عليه التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعترضها مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اقول فانا استغفر الله مما وقع
لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسأل فضل من
حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان
الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب فصل على النحو والتصريف قد
تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات ... وقد اتفقوا
على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل
ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطاء وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي وعيسى بن
عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه
ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن محمد المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد
المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي
وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم
مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وتوفي ... ذي القعدة ايضا سنة

احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات و
التذييل والتكميل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح اللمحة لابي حيان وانتهت اليه الرئاسة وفضلا وجزء في
ولم الدليل العقلي وفضلا عن ان يكون كذا وعلم اجرا واسكاتها وحق كل منهما جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقام الدليل على صحة التمثيل
والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تحنبل الامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين
قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بالقراءة العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ناقص البركة
رواه الخطيب في كتاب الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله
وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم
يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا
مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وبناء الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم
والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا وهو رأي اهل النقل والمحققون ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لا نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم
هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية ضرب بحذف الالف الاخيرة
وادخال الالف واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم
او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم بمعنى كمريض من
مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لا يصح وصفه
به يحمل على غاية ذلك ومآله وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا با
للسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم
واخص من الاخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل ينبئ
بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد
اعتبارا كالشكر وان كانا اثنين حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان
وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي وتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم
من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة
لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل
في اقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى
مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم با
لمعلومات رب معناه المالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به
للمبالغة كالوصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لا بقيد فيما
يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل
جنس مما سمي به او لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قال شارح السراجية قال ا
مالك والمحققون انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله والعالمين خاص
بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر ولحظا الاتمان الاكملان نعتان للصلوة والسلام على سيدنا
من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم
وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول المضعف العين سمي صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قاله الجوهري وشقه له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي آخر النبيين جمع نبي بمعنى مأخوذ من النبوة
بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخائف من الله والاتقاء

المفتاحية والمنبع وقائد او قبل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد
الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه فقيل مقلوبة من
هاء او من واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه الامر يؤول ويظهر اثر القولين في التصغير فمن
قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموعان ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي
انما هم المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهلوه او ال امره بينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وفي عطف الصحب
على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلوة باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدر منصوبان على المفعولية
المطلقة مقيد ان لتقويتهما عاملهما وتقرير معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اي بقاء وتبقى السموات جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء
ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر وجمعها بالواو جمع المذكر السالم شاذ وهذا اما
بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني
واما انه في قوله تعالى فاما الذين آمنوا الخ ... حاشيته هذا الكتاب ما هنا حرف شرط وتفصيل كما ذكرنا من النصب معا بعد ظرف زمان
كثيرا ومكان قليلا نقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف
في ناصبها فقيل فعل الشرط المتروك وقيل اما النائبة عنه او فعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل بمعنى لا عملا وعلى الثاني نائبة
معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى
الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد
وعليهم شكران ... المدح ومع نفسا المعرفة ... الدوام والاستمرار فلهذا قيل فيهما اختصا ... ويمتنع عطف بيان على الله لان عطف البيان
التوضيح المسند على ابهام او التخصيص المسند عموما وكلاهما منتف هنا والاختصاص الاختصار والاهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب
ومنشق القلب في محله منها الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق و
الاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجروران بالعطف على حمد الله ويقدم تفسيرهما
على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمهم معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت
بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بضم الخاء في الاول وفتحها في الثاني في الاصل واحد
كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا
السجية والطبيعة وبينهما من البديع جناس التحريف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف وتختلفا في الهيئات واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس
من قوله تعالى انك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب
الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف
واعاد الجار مع الضمير المتصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري في نظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل
التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب
والاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل
وكون الخلاصة بالصفة المذكورة ليس مستقبلا فيتعين ان الجواب محذوف والمذكور معمول له اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب
الخلاصة كذا وكذا او واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا
الاسم كما في قولك سرنا ذات مرة اي مدة مخصوصة بهذا الاسم الالفية بالنصب نعت لكتاب بالجر بدل من الخلاصة المنسوبة الى الالف بناء على اشهر
القولين ان البيت اسم للصدر والعجز معا لا موضعين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية
فيبحث عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم
بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب الخلاصة ان خفض الامام مجرور ... الحبر العلامة صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة
جمال الدين لقب ابي عبد الله كنية محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلام منها
لاصلين لقبها ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه من قبيل تقديم الاسم والعلم
وجب على الاصح لا يتقدم العلم على الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل
فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل فيجعل المنعوت بدلا او عطف بيان المتبوع تابعا والنعوت التابعة كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض

قوله

باب الكلام وما يتألف منه

ويجوز ان يكون من الثاني ان اللقب هنا مشعر بالمدح قال الهروي لفظ المدح اولا تشوق النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما سيجيء كتاب خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب بان يتساويا لفظا لفظا انهما انشا فتروننا صغر حجما وعز علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت كتاب المنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وعز علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا محولين الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران لا نعت كتاب لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان تكون غير هنا مبنية لانها اضيفت الى مبني فبنيت على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال في المغني انه بفتح الهمزة والضم للكتاب لا افراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار قد كاد يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبه اي ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صغير الحجم اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في حجمه يزيل الوهم فيه ويبين المراد بعبارته في حجمه لان الحسن بها الفه وبتوضيح اي مبين وكاشف وبالشهرة يباريه اي يجاريه وقيل يجري شبهه ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح به معانيه بفتح الباء اي اكشفها وابينها واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب به مبانيه بفتح الباء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكلام ما بنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اي احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع مورد بالهاء وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشارد ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا اخلي اي لا اترك منه مسئلة معضلة من اشكال وهي ما يبحث عنه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال وهو ما يؤتى به لا لاثبات قاعدة بل لايضاح تلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في بعض المسائل او مخالفة الناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة ثالثة وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف لعدم تعلق الغرض بذكره والمفعول به ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والمفعول به ولم اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب في تسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امتنع واسأله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب في الدار ولا رب غيره ولا مأمول للآخرة عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف في اللغة الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عن ما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه مستقل فيه عليه والرسول نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام نفس اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو ايراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة ويسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم المسبب على السبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد بمعنى الدلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل احدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل منهما عما شاركه الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب فكل منها يفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم

احدهما امر

ماهية تو

معيته

الى المنكب كالسماء فرقنا اذ كل منها لفظ مفيد وليس هذا هو الحاصل للفعل المتعين بالاجماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام وضعية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وهو ثنائي البحث الكلام
ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابها او الشرط وجوابه وظاهر ما هنا ان الكلام خبر لكان وانشاء
من كلمتين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع
بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد وعلم العبد ومنه اي من المثال الذي
واسم استقم فانه اي لانه استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر ثابت
ولا بالنطق به وانما فصل بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا انه تتميم للحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف
بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها انه شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان
يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه الضمير لا يسمى كلاما … قال ان مقتضى تمثيله بعض الناظم
باستقم انه ليس بلفظ لان التركيب انما يعتبر في الالفاظ … ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر
المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها تستعمل عند النطق بما يلابسها من الافعال … الموضح في شرح الملحة والكلم الذي
بنا الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي ليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا
اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه في ذلك جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافراد لعدم صدقه على القليل
والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول النظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتداء
وما قبله خبر عنه فيفيد ماهية الكلم على الانواع الثلاثة … الكلم فقد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلاجرم عدل الموضح عن ذلك
وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتداء محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها
تبعا لابن معطي لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اي الكلم جنس
ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان كلا ليست حد من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفراء ولا يصح ان يكون
الكلم جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان انفصال كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم و
الفعل بقيد عدمي وهو كونه مفهوما غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل
كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال على هذه اللهم الا ان اعني بالجنس مرادف المشترك بين هذه الثلاثة فيستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي
الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمء وكمأة وما يفرق
بينه وبين مفرده بياء النسبة وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته … قوله وصفه
كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث … التانيث … كلمة نقص بناء عن الجمع
وصفا مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات … لبن ولبنة وهي طوبة … ومن المخلوقات …
نبق ونبقة ولبن … ككمء وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسبة وعلى الجمع بتركها
فتبين ان الضابط المذكور القسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجمع
الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التفسير سقط ما قيل
انه جعل الافادة اولا شطرا وهنا شرطا ومن انه قيد بالفعل بكلمتين وسيبين بما هو غير مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي مجموع
هذين الامرين يتبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لاطلاقه على المفيد كضرب زيد
وقام عمرو اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام من جهة اللفظ لاطلاقه على المركب
من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد
وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وبل هنا انتقالية ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد
كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها
ان ذكر هذه النسب ههنا قال الصلوتي … فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا ينبغي الذي بينهما عموم وخصوص من وجه
امور … وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث … عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم
راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا لا ينبغي لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول
الكلم اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قال بعض … الثالثة ان ماصدق
الاجتماع يفسد حد كل واحد منهما لدخول كل منهما في حد الاخر فالتغاير انما هو في المفهوم …

في المعربات مرجعه والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه او لا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام
لا طلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم
والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من
الكلام والكلم والكلمة بدون القول وكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعمم حذف
الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر وكم هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية
كما في المركبات وكما في المركبات المجازية والى طبيعية كاخ فانه يدل على الم الصدر ولا لزم طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول
خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان
اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح
التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد
به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت قلت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في النكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد
به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالته وهي
رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون
لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تقعيل يشعر بالتقليل فعرف المصنفين
كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفرد فصل
يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر
جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب الكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح في
النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي لحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس
باسم على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول
في اللفظ فليتأمل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل اي من قيامك بل المراد
به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار
في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل
الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة
والمنقول خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب في جر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية
كما فعل جماعة لان التبعية ليست هي العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف
يعني ابن الحاجب ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر
الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند المحققين الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور ومنها يعني المجرورات اله
ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فتحصل فيما به الراجح مجازا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت
اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر الا نحو لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا
النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا
وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك
لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لانه
يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول التنوين لحق الالف وهي اخر ثم
حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولي لفظا لا خطا النون
اللاحقة لاخر القوافي وستأتي قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال لتوكيدها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو
لدن انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي قيد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا اعتذار الدماميني عنه بان المراد بالحروف النسبية
وخرج بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا الخاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها
تصور نونا فتثبت في الخط فخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول
وكسرها في الثاني من نسخة المبيضة الذي بيع عند القراءة عليه ولهذا لم يوجدا في بعض النسخ المعتمدة ولا حرج عليه لهما في المغني وغيره وانواع التنوين
الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى العكس مصدر مكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية

الرفع والنصب

وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا الغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال دال كذا يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير
لبقائه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره وفائدته الدلالة على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية
لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيا
للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا
معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة
حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه
وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قاله الدماميني وبنوه على ان
مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله لفظ الفعل فلا لان جميع الاضال وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة فدلت على نكرات سبع
معنى مخصوص واذا نونتهما كانت نكرة مبهمة ودلت على مبهم قال الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء
مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي ومعناه انه قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام
الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته فيما سمي به منه كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا
مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر لما لم يزد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الاحرف واحد لان التاء حرف هو
في مفرده زيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية للحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست التاء
التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما قبله التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في
الجميع وقال الحزان الالف والتاء في مقابلة الواو والنون لدلالة كليهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل
من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان
المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة
اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام
عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف
للوصف في الاول والعلمية في الثاني مع شبههما الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو ويومئذ يفرح
المؤمنون عوضا عن الجملة التي يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا
عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا
للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين
للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وقال الدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة
مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل فعند من نون
حذفت منه الالف وعوض عنها التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره
لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يجمعه تنوين الحكاية وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين وتنوين الصرف مع
منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال
شارح اللباب انما جيء به لقطع الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى
وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التسمية عنه فقيل الصواب ان يسمى تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع
الكاملية وقيل يجوز ان يسمى تنوين الترنم على حذف مضاف وهو لغتنا ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو
الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف
حرف الاطلاق كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل
العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام مرخم
عاذلة ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت لنا وان كنت نطقت بالصواب فلا تنكريه وقولي لقد اصاب
وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم
على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا

جاءوا بالتنوين في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لأنهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فقط ولا يعنون بالترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظرا إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين
حرف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل إذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم وهو الأخفش والعروضيون كما قال في
المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة أي التي يكون رويها ساكنا ليس حرف مد والأعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في آخر البيت كا
لخزم بالزاي في أوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الأخفش الحركة التي قبل الحادة غلوا وزعم ابن الحاجب إنما سمي غاليا لقلته وبعد السيرافي والزجاج وزعما أن
الشاعر زاد أن في آخر البيت إنما تابعها فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وضربهم بمجرد النقل
والمشهور تحريك ما قبله بالكسر كما صوبه في منه واختار ابن الحاجب الفتح حملا إصلاح حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو لشبهها على الأصل
في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا
والخلاف في تسمية هذين تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدة الترنم ورد على من جعل تنوين الترنم فقال الجرجاني الحق أنه على الوقف إذ لا يعلم في الشعر
المسكن الآخر أواصل هو أم واقف قال وهو نظير فصله بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا ابتدئ بعده لئلا يتوهم
وصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني انتهى والغير هو الأول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الأعماق خاوي المخترق والفعل كقول
العجاج من طلل كالأتحمي أنهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن فلحق العروض والقافية زيادة على
حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى أترضين به وإن كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وإن كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين
المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها أنهما تنوينان لهما خصوصية لأنهما يجامعان أل والإضافة بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما
يبدل منه في نحو لبث زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وأن الغالي نون أن تحذف الهمزة والثالث أنهما نونان زائدتان وليسا بتنوين ولا
وهو الحق كما قاله ابن مالك في العمدة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية أنهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللب
كما زيدت نون ضيفن للتطفيل في الوصل والوقف ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من أنواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع أل كالعناب
والمخترق وفي الفعل كأصابن وأنهجن وفي الحرف كقدن وإن أول الأمثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف ويحذفان في الوصل وليس شيء من
أقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد أن على من أطلق من النحويين كالناظم أن الاسم يعرف بالتنوين إلا من جعلهما نوعين أما من جعلهما
فلا يرد أن عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكي
اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد واضطر وترنم
وغال واحك ما همزا العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به أي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن
مالك في شرح العمدة لأن حرف النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى ويتوهم ذلك لأن يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم فالأول
نحو يا ليت قومي والثاني نحو ألا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي فإنه يقف على يا ويبتدئ باسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا النداء
وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مغتفر في الأمر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون
الكلمة مناداة أي مطلوبا إقبالها بحرف مخصوص نحو يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء المكرم الواسع الخلق حكاه سيبويه والأخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان اللئيم
الدنيء الأصل الشحيح النفس وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لأنها ملازمة للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة العلامة الرابعة أل التعريف
لقلتها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فأما أل الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم
وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور قال الشيخ عبد القاهر إنه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب
رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل والحكم منصب بالحكم حاكم
الخصمان في الأمر والترضى بضم التاء المثناة فوق والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل وإنما ساغ دخول أل على المضارع مع
كونه يشبه الوصف نحو مرضي ومن واضعه الشاعر ان يقول المرضي فعل وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية
فقد تدخل على الفعل الماضي نحو الفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الإسناد إليه أي إلى الاسم من قوله يتميز الاسم ومعنى الإسناد
إلى الاسم هو أن ينسب إليه ما أي حكم تحصل به الفائدة التامة وذلك الإسناد كما في نسبة القيام إلى التاء في قمت وكما في نسبة الإيمان إلى أنا كما في قولك
أنا مؤمن واستفيد من تمثيل الشارح أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه مقدما أو مؤخرا ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند
فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو ضرب ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما
قال في الكافية وإن نسبت لأداة حكما فابن أو أعرب واجعلها اسما مثل المحكي يحكيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون ويعرب على الإعراب

بيان الفعل وفي علاماته

الابتداء **فصل** يعرف الفعل ويتميز من قسيميه الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت وأتت ويا افعلي احدها تاء ضمير الفاعل
في المعنى فالحد مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل ولهذا الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على أن من نحو
ما قام الا انا انها فاعل لانه اتصل بها تاء مفتوحة الى الفاعل مع ان لا من الفاعل وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو
تباركت بفتح التاء ولحسنت بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت
اخرج بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز وقالتا انهما بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب
فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمة وربت وبالاسم نحو لاقوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم
حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست
وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد
بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتأولها المانعون على حذف الموصوف وصفته
ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم
وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء
ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى
ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على
حذف حرف من لفظهما فالمحذوف من هات الياء كالياء في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخشن العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة كانت نحو ليسجنن
او خفيفة نحو لنسفعا ويجمعهما ليسجنن بالشديدة وليكونا بالخفيفة واما قوله وهو رؤبة اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن
احضروا الشهودا فضرورة ودخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
اتقولن وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب تزوجها مثل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم اتأمر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك
منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على
حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول اقصر مسافة
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثابتة في المقيس عليه مذكورة وفي
المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يمشي حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا
على انه يمنع ذلك المعنى على انه قائلون فاجراه مجرى تقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور وبناء على انه يسلك ما لو
مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك **فصل** ويعرف الحرف بانه لا يحسن
فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر
ولم من حروف الجزم وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز من استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى ان
انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على
الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل ماضيا كان نحو هل قام او مضارعا نحو هل يقوم واما قولك هل زيد قام فزيد فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور ولا يرد ان لم تختص عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل
بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان نحو انما
ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن ينال
الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع
عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع واختصر لم يوضع في المعنى وفوائده وسيأتي
تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسمي به لوجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه
العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فالفعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شممت
بكسر الميم لا ضمها مضارع شم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول
افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما

كما قاله

كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المسمى للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته
وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصلية والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال و
الاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه
اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة
من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما وصف كضارب الان
او غدا واما اسم فعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما
ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة من اللواحق او ملحقة بزوائد والمجردة
اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة
اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة والملحق بها من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان بهاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه
سبع عشرة وان كان بحرف مد فهو اما واو او ياء والف فالفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه مع السبع
عشرة وان كانت مكسورة فاحد عشر ومثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون و
السادسة افي بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول
تاء الفاعل كتباركت وعسيت وليس تقول تباركت يا الله وعسيت انا ولست او تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست
عست ليست هند ببكر وعسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما اومأ اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على
على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اومأ اليه بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح
الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي
ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفيد
من تعبيره والتمثيل بالتاءين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل
الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التاءين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما
وصف كضارب امس او اسم فعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم
الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى
التاءين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث
الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالدعوى مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب ويقبل نون التاكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب او لم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا بني عبد الدار
بمعنى اصبروا او اسم فعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول الناظم
والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمي صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين فتقول
صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل بما تقدم بافك لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ابهمت النظم فهنا وتعال
هل يقبلان نون التاكيد فيه خلاف وفي علامة الامر او لا فيهما الف مما اخترناه ولا فيهما والله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع وفهم
علامة الامر التي اغفلها الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار بهما في كلام النظم
حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم ما هو بعض الشيء
ومنه شيء اخر وهو ليس كذلك ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في
باب الاسمية ثم ان كان منصرفا فامكن وهو متمكن وانما اعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بمعان تعتقب
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم
الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ويسمونه خصيا والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما بني الاسم اذا
اشبه الحرف لانه لا يقبل مثلا ... شبها قويا بدليل قوله مدني اي مقرب لشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع
هذا الشبه ثلاثة منها احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه

نحو فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس دالا على الامر بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب

المنطبق

المنطبق على جزئياته أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا فالأول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت
أيضا كالتاء من قمت فإنها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم
شبيهة بنحو منذ في لغة من ضم الميم إذا لم تكن محذوفة من منذ ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كنا من قمنا فإنها أي فإن نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فإن شيئا من
الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا
بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعتان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال أصل الحجة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين
حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار إليه هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر
اعتراضا بأن نحو أب وأخ على حرفين مع أنهما معربان فأجاب بقوله وإنما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لاميهما فإن أصلهما قبل
أبو وأخو بدليل قولهم في التثنية أبوان وأخوان برد المحذوف والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان
من يقصر فتثنية أبا وأخا بالقصر كما سيأتي فإن قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى فالجواب أن هذا الشبه مهجور لأن أكثر
الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الأسماء الثلاثية مبنيا فإن قيل نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب أن بناء نحو نحن
ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار إليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته
أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف أي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف أم لا بأن لم يوضع له حرف أصلا فالأول
وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فإنها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم أقم معك وهي حينئذ أي حين إذا استعملت شرطا شبيهة في تأدية
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بإن الشرطية نحو إن تقم أقم وتستعمل أيضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ أي حين إذا استعملت
استفهاما شبيهة في تأدية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أي الشرطية وأي الاستفهامية
أشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فأشار إلى جوابه بقوله وإنما أعرب أي الشرطية نحو أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي فأيا اسم شرط جازم منصوب
على المفعولية بقضيت وزيدت ما لتأكيد الشرط وما صلة والأجلين مضاف إليها وجملة فلا عدوان علي جوابها وأي الاستفهامية نحو فأي الفريقين
أحق بالأمن فأي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف إليها وأحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للإضافة إلى المفرد وفي
بعض النسخ لملازمتهما بالإفراد والمراد بالملازمة أي في الشرط والاستفهام للإضافة التي هي من خصائص الأسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع له حرف نحو هنا من أسماء الإشارة للمكان فإنها متضمنة لمعنى الإشارة أي لمعنى هو الإشارة فالإضافة بيانية كشجر أراك وهذا المعنى
الذي هو الإشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف لأنه أي معنى الإشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الإشارة مستحقة للبناء لتضمنه أي لفظ
هنا معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لأنه كالتمني والترجي إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتفيان بالإشارة
في بعض المواضع نحو هذا لك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الإشارة بلا حرف فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها و
لما بعدها وإنما أعرب هذان وهاتان من أسماء الإشارة مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الأسماء وهذا القول ملفق من قولين فإن من قال إنهما معربان قال إنهما مثنيان حقيقة ومن قال إنهما مبنيان قال إنهما جيء بهما على صيغة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حال الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وإنما أعرب هذان وهاتان يقتضي أنهما مثنيان
حقيقة كالقول الأول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين
مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم و
كنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا وضابطه المنطبق على جزئياته أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كأن ينوب الاسم
عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فأما قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر
فمن الإسناد إلى اللفظ أي إذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يعني منه أن العوامل تدخل
ولا تؤثر مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال بالاتفاق كما صرح المرادي في باب الإضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل بالشبيه لم
الآن لكفاه ولكن حاول شرح قول الناظم بلا تأثر الذي لم يحترز به وجعل الألف في قوله أصلا للإطلاق تنبيه عائدا على النيابة والافتقار وإطلاقه
والمصدر عن الأول للدلالة الثاني عليه والأصل كنيابة متأصلة وافتقار متأصل ليسلم ما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا بقوله بلا تأثر
لا يحصل له فائدة لأن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأنه نائب عن الفعل عامل
في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المتأصلة في المنقولات وهذا هو

وبناء

وبناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل في الافتقار العرفي فليتامل وكافتقار الاسم افتقارا متاصلا الى الجملة اسمية
او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد بضم
العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل
مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فلا تتأثر بها على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف
في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل
عليهما عامل اصلا احترازا عن ان تتاثر به واحترز الناظم باشتراط التاثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب
وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن فعله معرب في ذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه
العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضرب زيد وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل
غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كاذ واذا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمائم نادر
وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول اذ جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها
اشبهت الحروف باسرها في افتقارها لافادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسما
واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف
تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب فيزول
في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحترز بذكر الجملة
من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك
اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحان والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة
هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة منه كقوله
سبحان من علقمة الفاخر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون انتهى مختصرا واما استعمال عند غير مضاف كقولك كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عند فهو من كلام المولدين وليس بحجة خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله
في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي
الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب اي لان جملة اساء صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا
سهو عن شروط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيجي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب
بما عارضه متعلق بضعف من المجي بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجي وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذا
وما يليه وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول
كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وادخل
الشاطبي اسماء الاصوات في قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فقال لانها تعلق من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يطلبه الفعل لو كان الزجر او الا
لمن يخاطب ويحمل حكاية الاصوات كغاق ووجب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم من مشابهة الحرف فمعرب
وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور
تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات
في اخره سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي اي سمى لغة في الاسم من ست ثانيتها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم
سين وكسرها من غير همز وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما
بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت
الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول الراجز
القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا وهو لا ينهض في المقصود فلاجل ذلك قال الدماميني
قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب
وهو اسماك فنصبه على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد يقال بل الدليل فيه بنفسه كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثرك
الله به ايثاركا خصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اباك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل **فصل** والفعل ايضا
ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لا يتوارد عليها معان تفتقر في تمييزها الى الاعراب وضرب معرب وهو على خلافه اي بخلاف المبني وهو
الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح لفظا ان كان كضرب او تقديرا [illegible]

كالماضي

كما ظلموا او سعوا اسبابا كما سعوا ج ولا يزيد على ثلث وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وللثقل القسم واكثر
وبثقل الفعل بما لو الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل بضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع حركات
وهي مرتفعة في الفعل الثالثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذا ضمة الباء من ضربوا هو تر
عارضة لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو النوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين
والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبني
الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم يضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم
بحذف النون نحو لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش
ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام
الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم
اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحروف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء
الفوقانية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون
الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى تلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث
مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد المباشرة
مبني على الاصح وقيل لا يشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء
واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلو مبني للمفعول مسند لجماعة الذكور
من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع
لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك
النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت
لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين
كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذفت اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء
ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما تري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون ونحو لا تتبعان اصله
قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف
ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله
قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان حذفت الواو لدلالة
الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا
والضابط ان الفعل المضارع ان رفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او كان م
تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب المقدر في نحو لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما
لفظي وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة
احسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وقد

الاصطلاح

وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل
في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وعدم الحركة فلا يبنى على حركة الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس و
كون الكلمة على حرف واحد ككاف مت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب في تحريك صدره الحركة
ايضا وقفا كما يبنى سكونا والسكون خفيف فلخفته دخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم قد
الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول
انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا في
الكلم الثلث ففي الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال
احدى العضلتين او كليهما ويثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة وعلى الفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا في الحرف
والاسم لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرطه الاتي
والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فانها الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء — الاربعة
الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم وادنى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه يحدث من ضم
الشفتين او لاشتماله عليهما ثانيا ويسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم
وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقديرها الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر يجلبه العامل
المقتضي له في اخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات
الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة والفتحة
والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو سلي زمنا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم
ولم يتعد به والمراد بالعامل ما يحدث به المعنى المحوج الى الاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم
والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم
مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر مختص يعني في اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم
مختص يعني في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم
قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او عالم كاصطبلات — جمع
جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا اندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب لا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله
اثره وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا و
الكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم
بتسكين وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي
الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون
واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب فهي اي وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب منفردة الباب الاول اشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن
بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة
فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهو ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم
لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف فيهما والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه يختص بلازمة الاعراب بالحروف وجعل
فو ثانيا ذو في الذكر لمشابهته له في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف لا الى ذو لا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو ولحقه الاب و
الاخ والحم متساوية في الاعراب بالحروف فاذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر وقبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط
لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت منها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو له اخ فاخ
مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور
باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ
لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى
ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقى على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز

فصل في اعراب الاسماء الستة

فلذلك لا يرد موضع لا يحذف التنوين فيحذف بعضها التنوين ويبقى مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد وقطع
قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم
سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعهما فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات
المقدرة في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال
الآخر بالحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ان وما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل
ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فالرفع من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه
الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي لا
يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا
على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار و
استغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع بثبتها الاصلية حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لكونه ذكرها كذلك وذكرها
افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها لها اصلية والاشتراط لتحصيل
ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمتها الواو في الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة
رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معربا
ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا اريد بفي الفم
اعرب بالحركات الثلاث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في حالة الاضافة بالضرورة نحو صبيح ظاهر ان فيما الجر فيه خلافا للفارسي ويرده
قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى
ذلك اشار بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك
ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى
بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى الفتنة في الباطل فاعضوه بهمزة
مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى الفتنة
التي اراده اي تمسك بذكر ايام الذي انتسب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح
الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا اي محذوف اللام بالحركة وهي افصح
من ان يقول بهنو ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قال الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول النظم وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورأيت ابك واخك وحمك
ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه
الاول مجرور بالكسرة والثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن بل جاءت بالولد
مشابها لابيه قاله اللحياني ومن اطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي في تثنية الاب والاخ المنقوصين
ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظاهره ان المسموع ابان فقط واخان مقيس
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقول هذا ابوك واباك وابك فمن قال ابوك
او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول النظم وقصرها
من نقصهن اشهر وصد الموضح منها الهن لان الاكثر في هن ان يعود الى الحج العلة وهما بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم آخرهن الالف المنقلبة
عن لامهن في الاحوال الثلاثة معربين بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها انشده ابن جني وغيره واباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كلا واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة
ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة
مقدرة على الالف والآخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خش حين قال لخالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلوك

اخرهم

اخو بنى هلال فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق يحمل اقامه على فم الغار ثم دخل الغار فقال اضرب يا ابا خش فقال بعضهم ايا خش ابطل فقال له ابو خش
مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ان يخرج الى مبارزة علي فلما التقيا
قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ مرفوع وضمة رفعه مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم
مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ واخاك نائبا عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين
اجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي وقولهم بالجر ويهم العرب للمرأة حماة فانه يستدعي ان يقول للرجل حمو لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء
التانيث فلما انفصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظيره ذلك فتى وفتاة وحاصل
ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلاثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب وفم اذا لم تعوض ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام
وما فيه ثلث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيها الاتمام والقصر والنقص **الباب** الثاني من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف
من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول يخرج لما وضع لاقل كرجلان او للثلاث
او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج نحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وفكذا الثنوين اسم للتبنين ودخل فيه نحو القمران للشمس
والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان القمرين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنونه وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى وداخل
فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع
كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف
العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما
بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل
والنصب محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على
حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة
على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية
المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب
السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء
لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا
وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استجمع هذه الشروط فهو مثنى حقيقة
يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم
من يلزمه الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قال المرادي في شرح التسهيل والمثنى حقيقة حملوا عليه في الاعراب
بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا
الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين
اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما
والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف
اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا الف كلا كالف
عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها منقلبة عن واو ولقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن
كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى الظاهر و
الاضافة الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع وورا هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة
كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
ويجوز في هذا النوع ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية السبع **الباب** الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون
من الصفات وابتدأ بالمثال مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو
وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين
والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى
اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبلها

باب اعراب المثنى وكلا

وشذاهما و المرأتان كلتاهما

واعراب الجمع وما الحق به

الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع وليعتدل اللفظ فيهما بجعل كل واحد منهما بين ضمة وكسرة قاله ابو البقاء
في شرح اللمع لابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو
علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيه علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى
وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا
يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المؤنث بجمع المذكر فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس
ولو كان نحو زينب علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لما قل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا
الجمع نحو واشق علما للكلب وسابق صفة للفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة
ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا
يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا الا ان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل
يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون
وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما فيقال معاً
غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة يصح جمعها بالالف
والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التاء هذا الجمع
ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل
نحو افضل فهذه الصفات الثلثة تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر
والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات
فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع لاعرابه بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله
وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولو
بمعنى اصحاب يجمع ذو بمعنى صاحب في المعنى لا جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم و
العالمين مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا
في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء
فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا
موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع
ابن وقياسه بجمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف التصحيح تخفيفا لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة
وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود محرقة كانها احترقت بالنار واصلها احرة كانهم
من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال لان بنون جمع باعتبار اصله وهو ابن واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصار من جمع
السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد نزل وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يدعى فيها
الاستعظام كقوله رجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها
اسم للعام ولامها واو او هاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سننه وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت
لامه وعوض منها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه من العضه وهو الكذب والبهتان
وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضى اي المفرق
فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة
وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي بغير هاء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى
غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت او ثبوت فلامها
على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الاصح لانها عنده محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا
رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني فيهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة
انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان

مكسور

مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة
وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن عضين فعضين
مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا
وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك بجمع المعرب بالحروف في نحو عدة لعدم الحذف
ولا في نحو صلة وزنة وجهة علمين لان المحذوف منها الفاء لا اللام واصلها وصل ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولد وهي المساوي في السن فان كانا علمين لمذكرين جاز هذا الجمع فيقال عدون
وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمو بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره
ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي ثم حذفت لامهما اعتباطا وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا
الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو وحذفت لاماتها اعتباطا ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن من لامهن
المحذوفة غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين حذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامهم ان اصلهما اخو وبنو حذفت
لامهما وعوض منهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث ثابتة لا تبدل في الوقف هاء ولا تكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء و
تكتب مربوطة وذهب بعضهم الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب
وسلم وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسبقه الى ان التاء فيهما للالحاق بجذع ونقل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة
الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يرد هذه التاء المؤنث الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كان المحذوف
اللام معوضا منها هاء التانيث لانهما كسرا تكسير المعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة
شوهة بسكون الواو كصحفة فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصارت شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث واصل
شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء الثانية وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لاميهما هاء
تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في تكسيرها
شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبين جمع ظبة فانهم كسروها على
ظبى ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة و
النوع الثالث ما حمل على هذا الجمع وجمع تصحيحا ولم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون جمع وابل وهو
المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير العاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع
اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع
المستوفي للشروط وما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون
وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الزمخشري عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة
والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب باعرابه قبل التسمية بها وان كانا منقولين حينئذ ويجوز في هذا النوع ايضا
ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون
حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب يحمل على المختار
بقرينة التشبيه فعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى ان لزوم الياء و
الاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قال ومن هذا ياسمون بضم النون من هارون
غير تنوين او يجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا
زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان
يكون من باب هارون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ورد على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري
والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا
ذكره السهيلي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من لزوم المثنى الالف مطلقا وبكسر النون وبعده الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل
في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم
موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في آخره فتبع اوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قال الموضح
في الحواشي والهاء في لها عائدة الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء الظرفية والمعنى هذه النصرانية خرفة

وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يحتزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى ق
بعضهم اي العرب يجري بسنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة فالباء على لغة بني عامر وغيرهم منونة على
لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احداً ولا دعا علي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ومن له بنين الرواية بنين بالياء
والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم
تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربونه بالمعتل اللام بالحركات على النون
مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب لو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبننا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا
حال من مفعول شيبننا وبعضهم اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب
الياء اوسع من باب الواو وهو اعم من قول الناظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله ربّ حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة
وقيل ضاربي القباب وردّ بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه فالنون في المعنى
ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي
بياء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى الياءين واسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة
الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم
والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب به قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في
فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه
بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني **فصل**
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليها في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثنى والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل
التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذانُ فالنوم لا تالفه العينانُ بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام
الذال المشددة جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو حيان يصف
قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط
لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة
ارتفعت في الجو معتمدة على جناحين فما يشاهدها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء بل يكون بعدها وبعد
الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور واخرى
وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة بالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي
خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح
يجري بعد الالف اذا كانت علامة الرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على
شاهد استند اليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء الخفة لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله
وهو جرير لا يصح خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر
وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به
الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه والخلاف
راى ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب
بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس **الباب** الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف
والتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات وزينبات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او
بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق
بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول جرى به وسطا

والثانى

والثاني قلبت لامه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح من قول الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين لئلا يعم جمع المؤنث
جمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم حملا للفرع على ويتبرة
الاصل وانما تخالف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات
منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني وتبعه الزمخشري وابن عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا
لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم
ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت
فيه الضرب فالمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم
المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا اذا نعلم العالم وان كنا لا
نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بالخالقية للعالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده ولحدوثه وايضا
فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه
ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وفي ذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وينصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا
وربما نصب بالفتحة على لغة كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح
التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثبات بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوب على
الحال بالفتحة والكثير انه ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب
هذا النوع تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء اوجبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه واحترز | بالفتحة ام
الوارد من ذلك معتلا ممدودا ما رد اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحركت حرف العلة وانفتح ما
قبله فقلبت الفا فصارت لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنيات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا فالنحو
احتملت سنوات وسنيات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع
ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما
فقلبتا الفا فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو ولبت قضاة وهجرت غزاة والمطرد
من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة لمقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير
عاقل كجبال راسيات او مصغرا كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات
بمعنى صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقائها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات حمل
فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغم في نونها واصل كن كونّ بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين
فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع
وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا ولو كان نكرة لجرى | على الحال ام
عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح
وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق
البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على
ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان
عليه قبل التسمية مراعاة الجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة
للتسمية فالاول لم يراع الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسئلة
ثلثة اوجه وروي بالاوجه الثلثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي ويروى
اذرعات بالكسر مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم التي نزل بها من العالي وهو يثرب بن عبيد وقد استدل اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وانما
خولف الحمل بالاصل يشير بقوله بالياء من قوله الرمل اسلفنين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات

والتنوين انما هو جزء من كل ادق ... الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من
علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وشرح ذلك في باب ما لا ينصرف ولا يحتمله هذا المختصر
لكن نوضح واسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة
جمعين والف التأنيث الممدودة بمنزلة تأنيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التأنيث قائم مقام علتين فانه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت باحسن
منها ومنها اذا لم يكن فيه مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجدها ابنه او تقديرا نحو ابدا من ... في بدائه من جره بالكسرة بلا تنوين على
نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو ومن الشامبات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه
وهو جمع حائمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقول
ابن ميادة رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته فيحتمل انه
قد تعقل الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون
القاف اراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله بحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخلته ال واضيف وجر بالكسرة هل يسمى منصرفا ام لا اقوال ثالثها انه ان كانت العلتان
باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار **الباب** السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين
والاحسن ان تعد ستة قال الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او المخاطبتين
نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون و
بالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما ان يفعلان
كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في
يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعل
ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة
ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى الجواب بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير
الجماعة وهو واصلها يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لا
معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك
يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم يعفوا وفي التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى
ووزنه تفعوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمة **الباب** السابع من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة الف
كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فانه يجزم بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل
عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى
على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة بالالف في حالة النصب ويعلل ذلك بان الاعراب
في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان صادف فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي بها ثم لما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم ... يحتمل المذهبين
ثم استشعر اعتراضا بان حرف العلة قد ثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فضرورة فيهن حيث اثبت حرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية حذفت للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية
بناء على لغة من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقى حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نمى

الحديث

الحديث يقال بالتخفيف اى ابلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة فى الفاعل مثلها فى كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء فى يتقى وتسكين يصبر فى قراءة قنبل عن ابن كثير فيخرج فى تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالى حركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما فى يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف فيصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اى قنبلا وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصرى ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها وكون مدخولها مستقبلا اشبها المابعده ولهذا دخلت الباء فى الخبر كما تدخل فى الجواب قاله الفارسى فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء فى يتقى اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة **تنبيه** ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرأ او مكسور ما قبلها نحو يقرى مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضؤ بضم الضاد حسن وجمل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسى لكون الهمزة ساكنة بحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسى ويمتنع حينئذ اى حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اى قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهى مناسبة بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الجازم الا الحرف الاصلى لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر فى كلامهم وعليه الاكثرون ففى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة الحذف وعدمه علة الاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتخفيفها **فصل** تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاءنى مسلمىّ والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون نحو لتبلونّ لتبلوانّ لتبلنّ وتقدر الحركات الثلث تقديرا فى الاسم المعرب الذى اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها فى الاول ومجاوزتها الثلاثة فى الثانى ويسمى الاسم المعرب الذى اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع عن المد والمقصور مقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس من الافعال الممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد فى الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فهو فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا ففيما بعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط فى الاسم المعرب الذى اخره ياء لازمة فى الاحوال الثلثة مكسور ما قبلها نحو المرتقى من مزيد الثلاثى والقاضى من الثلاثى ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثانى فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم فى حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما فى اخره الف لازمة وفى حد المنقوص الفعل نحو يرمى والحرف نحو فى مما فى اخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب فى حديهما المبنى نحو اذا والذى والتى وخرج بذكر اللزوم فى الالف نحو رأيت اخاك وفى الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسر قبل الياء فى حد المنقوص نحو ظبى مما فى اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسى مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الفتحة والضمة فى الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب بتقديرهما ومثلهما متصلة بها الضمير البارز نحو اللفظ الخ وتقدر الضمة فقط فى الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمى فيدعو ويرمى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات فى المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرناه فى الاسم لان الاعراب فيه

بالالف نحو

ل

اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة للتقدير به والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واتى فعل لغير منه الف او واو او ياء فعد الحرف فالالف
انوثه غير الجزم والياء نصب كبدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو ونظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصب ما
كبدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر بخوان القاضي لن يرمي لن يغزو ولبس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة
قبلها ضمة **هذا باب النكرة والمعرفة** وهما في الاصل اسما مصدر التنكير والتعريف فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم
ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود
او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة
لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو
وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع
شموس في قولهم وجوههم كانها اقمار فان العرب تذهب بهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس
امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة او لهذا الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل
وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس
والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بمعنى
المبهم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة
ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب
يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب ولست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معنى الاصل بسبب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل
لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان
واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذا اذا استعملتا في الشرط والاستفهام فمثالهما
في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع
قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه
حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف
في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها كذلك ونحو احد وديار
وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل ادمي او ساكن او نحو ذلك قال الشاطبي
وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني
معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة
وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعد ام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها
غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها للمح الاصل بها
وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لانه قد يدخلها فيما قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم من اسماء الدم بالدال المهملة وتخفيف
الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة
باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد ونحوه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال غير مؤثرة معنى التعريف
تقديرا ولمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام
المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث
الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن وما والا
كان كالذي المذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة المذكر والمؤنث كالمرأة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من
الخمسة معنى لا لفظا كابني وغلامي والسابع المنادى على قول كهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل
المعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم
عن ابهام بحو ان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول
وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل
المضاف الى المضمر في مرتبة المضمر والمضاف الى العلم في مرتبة العلم وذهب سيبويه الى ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى

في المضمر

ان المشاددون المفضا اليه مطلقا فصل ثلثة اقوال **فصل في المضمر** بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على
البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقد بمعنى معقود وهو اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح
والكناية تقابل الصريح قال ابن هشام ضمير بمعنى نحوي وهو من الكنى فلا يخبر في الذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاحين اسمان
لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباسقاطها عند الكوفيين او المخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباسقاطها
عند بعض الكوفيين او الغائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير
والمخاطب تارة والغائب اخرى وهو ثلثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره واراد بغيره المخاطب
كقوما للمخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن واضربن والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ بركتاء قمت وكاف
اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء بلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالمقدر
في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل لتقلبها البيتين ولابس ما
ابهاما على الصيغة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سليه ومالكه وهذا معنى قول النظم
وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ماملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة
من المتكلم والمخاطب والغائب في محالها الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب محلها نصب والياء من سليه
للمخاطبة محلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب في محلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدئ بشيء منها ولا يقع بعد
الا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياه وبقي الكاف واوقع المتصل موقع
المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان
من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهو مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء
المقدم على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا واشتر مكان
الاك سوالك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامله
وهو المراد بقوله لمنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا نقول في ابتداء النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هيهنا
البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هيهنا ناظر الى مواضعه من الاعراب وهناك ناظر
الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان الضمائر مبنية
على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواضع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو
خمسة احدها التاء مضمومة كانت ومفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاثنين او الاثنتين كقاما وقامتا وثالثها
الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وقال الاخفش
والمازني انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر ويقع في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع
والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر باضافة رب
اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك
في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة
وفي يحاوره في محل نصب بها وروى ذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال
الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا مناديا فربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا
في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية ونظير ذلك قول النظم كلا عرف بنا فاننا نلنا وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على النظم
في جعله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلاثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب
اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالنسبة للمهملة
لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة
مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر
غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الاتحاد وثبت المراد والفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم
وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبهها بالحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه
بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه بالحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة
او غيرها وقيل شبه بالحرف في الجمود وقيل الخلاف في صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر

ومنع العروة ثم

ويختص الاستكنان بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقصود هنا في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل
اوافق نغتبط اذ تشكر وضابطه واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر
الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة
نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع تقومين
بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو
قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله
السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل في التعجب او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني
نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوّه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع
بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل
عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت بافضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدأ وعلى هذا فعدّ افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه
الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب
او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة
نحو هند قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة
نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا اذ لو او ضويرب
برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه
الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى
الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد و
جاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا لم يؤمن اللبس او اضمر على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير المستتر
الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا
فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستكنان للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه منفصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال
قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلفه الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد
من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببي زيد والى ضميره المحصور بالا هذا تفسير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله
فتركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان قطع
النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قولهم ان يمل هو ان يكون فاعلا
وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى
الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر السديد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد ومن انه اذا امكن
الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا لعارض فالاستتار في هذا وما اشبهه واجب ولبس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى
ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وشبهها وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره
وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي
انتِ بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم **تنبيه**
المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه
ان الضمير نفس ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي
في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي وفي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم
الضمير الهاء وما بعدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب
لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حال كونها موصولا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد و
تثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير
وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياكِ بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل و
في بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه

والمنفصل

واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب والحرف لا يدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة عند الاحتياج الى
الضمير او وضعت مجردة فتدل على المعنى المراد كما وضعت التاء لتدل على ان المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين
وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد لها تعتمد عليها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه
الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا
اسم ظاهر لا ضمير وان اللواحق ضمائر اضيفت ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة
مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا فجملة الضمائر
البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة
اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحد للمتكلم وحده وواحد له ولمن معه وخمسة للمخاطب واحد للمذكر و
واحد للمؤنث وواحد لمثنيهما وواحد لجمع المؤنث وخمسة للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت وواحد لجمع المذكر
قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما
اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها
غلامهما غلامهم غلامهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم نحتج الى اعادتها ثانية فهذه الستون متفق
عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما
يستتر في المفرد في تقوم وقم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه وهي هنا
انه متى تاتى اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فتقول قمت بضم التاء واكرمتك لا قمت
انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المتصل
فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو
الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى
البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما اصاحب قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا لما يبلغهم الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الي فيدل على انه وجد
في اصل صفته لم او بعدهم حبا فاخبر الا اياه وهم الاول مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية في البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون
فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدونهم فحذف المفعول وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين
لشيء واحد وليس كذلك فان ضمير الواو للمصاحبين ثانيا وضمير هم للمصاحبين اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيدهم هؤلاء
القوم قومه حبا اليه لما يسمعونه من ثنائه عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في
قول الفرزدق متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات
اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت
بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس ضمنتهم ولكن فصل للضرورة و
الدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه وكذا ان لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف
الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا
اياكم فما كان جوابكم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو
او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل اي فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله
حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله منه متبوع نحو
يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا
لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل مضمر وبليه ضمير مرفوع ان احدث ربيته نحو...
اباه حقا او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه
قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انما في معنى ما والا لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او
مثلي في اتصافه بالكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله فقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن المدافع لا
احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا
وليست ما موصولة واسم ان والخبر انا لان الضرورة في الفصل قال في المغني الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه
لا يريد الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بالذال المعجمة الحامي والذمار ما يلزم حمايته من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي

بحقيقة والمجاز هنا تفسير الذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي المدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به
والاحتياج حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعددونها عند المفاخر قاله في تحفة العروس ويستثنى من هذه القاعدة
المذكورة وهي انه اذا تأتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل
او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احدهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير لما يجوز فيه الاتصال والانفصال
عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير
الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال فرارا من توالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا
غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك للشخص عبد سلنيه او ملكتنيه
والكاف من قولك لعبد نبيه سألتنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وآله ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف
محل الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن
الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات
لغيره وفي لي معمولة لحب المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك
الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى بعده بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من
الموليك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك ماموناً فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك اياه الله
وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من ابواب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول
بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدأ وما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال الامادي سقط منه حرف النداء لغة المعنى والارجاء النواحي
جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة وهي الحقد ايضا فهو من عطف المرادفين على الاخر جمع احنة بكسر الهمزة و سكون الحاء المهملة مبتدأ وآخر
والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا
اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد
المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت
المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وآله لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله
بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترز القيد المتقدم في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير
السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب
الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا مفهوم قول النظم وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه
اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب في اعطاه اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا
فشاذ قياسا لان الاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اري الباطل القوم اياي شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو
اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت
الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول
السيد ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم
الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح
الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد غبط بمعنى بشاشة وعطاء الامر وجهه وبنداه
تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور وهو معطوف على بسط وانالهما فعل امر لاثنين او لكماضي للتثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما متعلق
ضمير المفرد الراجع الى الوجه والى بمتصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم
والمخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتنيني ولا علمتكماك وصح الاختلاف
في ضميري الغيبة لتعدد مدلوليهما نحو جار يتيما اعطيتهماه او اعطيتهموها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من اتحاده فلا يتصلان لفظهما الا من

الفصل نحو ما الذي بالعطية اياه **فصل** في مضي تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض فتنصب بواحد
من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية
على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من
تطرق ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في
المضارع واعطني في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل
الذي يهوى نديمي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبران والمعنى ان
الندامى يملون الا اياي وذلك انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني
الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية
والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى
الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ
لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا وفيها ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي
لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني
هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قولهم
ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية
من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو رويشد بن عبدث عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله
وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى او عدد الثرى والطيس بفتح الطا المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل
الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل
هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تأمروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند
سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون
ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو وما يأمركم فكذا النون ولئلا يفضل
الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتأخرين
واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها
اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما
وعليكني بعضهما فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم
وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها
واما قوله وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت لخديجة عن غلامها ميسرة ما راه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قال بحيرا الراهب في شانه
فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت فكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية
وقال الفراء يجوز اختيارا ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع
لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم الطائي وقيل حاطب بن يعفر اخو الاسود
الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته عن انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال
او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم هزالا ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون
في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة
مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد
لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغييره معنى الابتداء
وعدم تعليق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهة اجتماع
الامثال فمثال اجتماع الوجهين انا فعلا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا استديمها
فاتى مع انني بنون الوقاية ثابتا وجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى

أي إماتة على البلى وإن مسند بهما على ذلك المذهب كقول الحمراء الغبي كأنه لم يركب جوادا اللذة ويجوز كأني وكأنني ولكني ولكنني وكقول الشاعر وكنه من حبها العميد وإن خفضتها حرف جر فإن كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء الأولى قد ترك فلا تلحقهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس هو أبو قبيلة عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة وإن كان الخافض لياء المتكلم غيرهما أي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلاثة أحرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وإنما امتنعت النون في لي وبي لأنهما مبنيان على الكسر وأما في فلأنه وإن كان مبنيا على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء وأما خلاي وعداي وحاشاي فلأن الألف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل أن تلحقهن نون الوقاية وإن قدرت أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح وأما في الحروف فإنها لاحظ لها في ذلك بل بفتح ياء المتكلم بعد الألف قال الأقيشر واسمه المغيرة بن الأسود ولقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال مجنون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وإن خفضتها مضاف فإن كان المضاف لدن أو قط أو قد بمعنى حسب ساكن فالغالب إثبات نون الوقاية محافظة على السكون كما في من وعن ويجوز الحذف قليلا لأن لدن يجوز عند وقد وقط بمعنى حسب عند بعض وحسب لا تلحقها النون فكذلك ما كان بمعناها عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سيأتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما أي الحذف والإثبات في لدن وقد وقط وقد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا على الإثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الأكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر وروي في حديث النار بالإضافة قطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الأرقط قدني من نصر الخبيبين قدي بإثبات نون الوقاية في الأول وحذفها في الثاني والثاني محمول لا شاهد فيه لاحتمال نزلة النون ويكون أصل الثاني قد بإسكان الدال ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قال الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب قتلهما عبد الملك وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على إرادة الجمع وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي وعلم منه أن قد وقط بمعنى حسب لأنهما لو كانا اسمي فعل بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم أصلا وإن كان المضاف غيرهن أي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو أبي وأخي لعدم السكون أصلا **هذا باب**

العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسيأتي في آخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة وإليه أشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فإنها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فإن لفظها لا يعين مدلولها من حيث الوضع وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر خارج عن المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الإطلاق أي ما عدا العلم من المعارف فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد لما بقرينة لفظية أو معنوية ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه ما دامت فيه أل فإذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي إنما يعين مسماه بالصلة ونحوها وهو إنما يعين صاحبه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فأنت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فإذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة بها قاله الشاطبي ونحو هذا إنما يعين مسماه ما دام حاضرا فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فأنت وذا مثلا وضع لشخص معين بحسب وضعه باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار أصل الجنس لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل في ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل المعين إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل إنما يعين مسماه بالمضاف إليه فإذا فارقه فارقه التعيين **فصل**

العلم الشخصي مسماه نوعان أحدهما أولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لأمه قال أبو عبيدة وهي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى انتهى والثاني ما يؤلف كالقبائل جمع قبيلة والأحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرني ومن قال إنه منسوب إلى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها وكالبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم لبلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وإنما الواحد منه فرس وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كانا للنبي صلى الله عليه وآله والإبل اسم جمع كشذقم بشين وذال معجمتين علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل واحدة منهما

بالاخرى

باب العلم

بالاخرى فضلا مثلا يضرب لكل متساويين والغنم اسم جمع كجبلة علم لفرس لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب فى ذكر فى النظم سبعة اعلام وثلاثة منها علم الكلب ففى الكلب الجعفر وجرنفا وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يتقدم تروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبى والمرتجل فى كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى قال ولم ار له من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بنى اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س فى غير هذا الموضع والثانى ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثانى هو الاكثر انتهى ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادته وعد فاصل الهمزة الواو فاستعملت هذه المادة فى الود والود وود وغيرها وسعاد علما لامراة لم تستعمل هذه البنية فى النكرات واستعمل مادة س ع د فى السعد والساعد والسعدان ونحو ذلك ثم المرتجل قسمان قياسى وشاذ فالقياسى ماله نظير فى ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبر والثانى نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب فى الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اى مصدر كزيد فانه فى الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو فى الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اى ذات كاسد فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه فى الاصل الفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه فى الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه فى الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه فى الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثى المجرد ومحمد فانه فى الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من الثلاثى المزيد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح او امر كاصمت لبرية قال الرضى بضم وكسر الميم منه والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها او فنوا باشرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قوله نبئت اخوالى بنى يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق وليس من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال فى شرح التسهيل ولكنهم اى النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قسيماله على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل فى الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاق لا مقصود

فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك لانه اما مركب اسنادى وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبنى وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب قال دعبه ومن حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافى مرفوعة فلولا ان فى يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما دفع على الحكاية والجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى موضع المفعول الثالث او فديد اى صياح وفى الحديث ان الجفاء والقسوة فى الفدادين بعنى الحرث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف ولا يتعلق بفديد لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ولم يقل علينا لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجارى على الالسنة بنى يزيد بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك فى البيت لان تزيد تزيد بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا منهما ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقية واما مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينتقل الاعراب لما قبل تاء التانيث اليها لمصاحبتها كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اولهما الا ان كان ياء فيسكن للتثقل بالتركيب والاعلال كمعدى كرب لرجل وقالى قلا لمكان وكسر الدال من معدى كرب شاذ والقياس فتحها كرمى وسعى وحكم الجزء الثانى منهما ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثانى كلمة ويه فيبنى على الكسر فى الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه ولخنا الجرمى اعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاطه الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم وذا ان بغير ويه تم اعرب وان امر كبا اضافى وهو الغالب فى الاعلام المركبة

لان الاكثر فيها الكني وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة
لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة
ما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء
للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام
ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر ده
اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة
انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الذي في
الناس فالرفع كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء
بالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا رأس
الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف
الاذناب غيرهم ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى
والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات
مع الوصف فلذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم والاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من
اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا
يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما يتقدم اللقب على الاسم كقوله وهو
اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم
وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو مقدم عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل
منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما غيره
ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه
وقيل ان امه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بن الصامت انه كريم
الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما قال اعرابي لحبار اعني عمر
بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء البيت
ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف
في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا لحنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ
وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد
بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في اكحله فانفجر دمه ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اهتز العرش لموت سعد بن معاذ
فقطع حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وفي بعض نسخ الخلاصة ما اي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي
ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان شمول اللقب يتناول الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالقول
بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي بعض النسخ من الخلاصة
وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم
اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى
فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة
والثاني مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء
المهملة وفي آخره زاء وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف
بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف وجوبا او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين
برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى
الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني او اذكر الجائز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا
وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما
ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني انه يمنع

مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث فقه او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نحو حاتم
ابن عدي وعند جواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع افصح من الاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو
الاضافة وتوجيه وجوب الاضافة برده النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة
ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فالاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المضاف للمضاف اليه واما
السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة
المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين
وجواز الاتباع في غيرهما اشار اليه الناظم وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة بان مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو بمنزلة الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب **فصل** في العلم الجنسي الموعود ذكره اول الباب اسم يعين
مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة
اجرأ من ثعالة وهو اشد من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولنا الاسد اجرأ من الثعلب وال فيهما للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم
جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا او
في الاسد هذا التعريف الحضوري المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تقول الجنس فالجواب ان اصل الاسم
الوضع على حقيقة الجنس فاذا اشرت اليه فانما يعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء الا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
فانما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد
من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال
الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما التنكير في التثنية والجمع لان المانع من ذلك اجتماع معرفين على
معرف واحد وذلك مامون بالتنكير ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي
في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن اوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار وصياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت ان
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلنا اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما
وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين
وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكرة نحو رجل
كذلك فظاهر كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما
من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل
على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد فهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها
والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو
نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا
وهو عم **فصل** ويسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان التي لا تؤلف كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي
كنيته صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة للذئب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام
عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف
كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي
المحكم لابن سيده ما ادري اي هي بن بي هو ومعناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهول مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن
والمد بيان اسمان لولدين لادم عليه السلام ويقال ايضا لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل ولابن المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة للفرس وابو الدغفاء
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ولدها فغار اي شيئا لا
له ولا ذنب في المعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعل هيان بن بيان لعدم الشخص وحقيقته وابا الدغفاء
لفرمهم عنه الحقيقة منزلة ما لا يؤلف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه منصبا نصب مصدره ثم استعمل مكان سبح فحذفا
وسكون بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأت الله من السوء قال الزبير ابادره وجعلوها الملازمة للاضافة قال الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف

وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال آخر
جزى في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول
العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت اعاما
وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا
في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة

هذا باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة اقسام
وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة حصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه
اثنا عشر من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قائمة من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين
مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة
فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب ذا بالالف الساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة
وذاؤه بهاء مضمومة قال الهذلي هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور ويروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما
للضرورة ولا اصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة
لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسرها وفتحها وسكون ثانيهما وذه
وتهي باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها والاولى الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتاء
بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة وتا بالالف
وللمثنى المرتفع ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا نحو ان هذان بالالف وتشديد نون ان
لساحران مؤول وتاويله اما على جعل اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما
ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي
النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تنقلب ياء او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقوله الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن
الحاجب وللجمع فيهما في التذكير والتانيث اولاء حالة كونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس
وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قال الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه
لغير العقلاء كقول جرير وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم
ويجوز فيه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير
مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء ممدود وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام
عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر
وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى

فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان
المشار اليه بعيدا لحقه كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ويتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك
وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها
علامة تثنية ولا جمع ويحمل عليها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في
البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذا لك بفتح اللام والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبكاف البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث
والا في الجمع لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته هاء التنبيه بالاتفاق غير ممنوعة والى الاستثناء الاخير
اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعه وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة
من مده احتراز من لغة من قصره وهم غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل
الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشابة وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام
الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان قريب وبعيد لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح التسهيل فقال والمشار اليه اما قريب
او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك والمثنى ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك

ثم عشر حصلت من ضرب

بعد الهمزة مضمومة

بتشديدها

بتشديدها للبعيد والجمع اولاء بالمد وقصر للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب تيك للمتوسط وتلك للبعيد والمثناه تان للقريب وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد والجمع اولى للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وعندي ينبغي ان يكون الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول سابقة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني سابقة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا يتوجه للاثنين والجماعة عما للواحد

فصل ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا مجردة عن هاء التنبيه او بههنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد اما بهناك مجردة عن هاء التنبيه او بههناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنّا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنّا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء اردأ قال الشيخ وانشد الرضي هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم او هنّت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او ثمّ بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى ما شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت ثم رايت فثم ظرف مكان لرايت المنزل منزلة اللازم لا مفعولا مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثمّ فه او هنّا او بهنالك انطقن او هنّا

هذا باب الموصول

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة أنّ المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما فالرفع في المعنى وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وأن بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي عن الشيباني وابن عن يونس وابن جني منه ذلك الذي يبشر الله قاله الموضح في الحواشي ومن وضع الدلالة على ذلك قول ابي في صيل الحجي بالبيت من يمنع المعروف يمنعه حمد بذو وفي ريحان مرها صنعتم ولبث ذوي نحال مثل نائلهم قوت بقوت وتسع كالذي وسعوا وعلى القول به فقال الذي بمنزلة ان في اسمية الذي اداء وصيغ الموضع بابه مثال انّ بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال أن بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي كيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي يعمر الف سنة اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها الذي للمفرد المذكر العاقل بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي العاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جائني اللذان قاما واللتان قامتا ورايت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقتين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذايان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي والفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي والفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف

الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحها الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الآخر في الالفاظ عوضا عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية اللذ بحذف الياء واللت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان في تثنية عاشوراء او خنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما تعويضا من المحذوف عنهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامة والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما وهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الآخر تحكم وبلحارث بن كعب وبعض بني ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد في العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر تم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالتباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالتباس بالمفرد وعدم الطول وتلخص في نون الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد ويجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وهو في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله فهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع مختصا ببعض الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذون بالواو رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهو حينئذ معرب لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهو لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما او للشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدأ والذون خبره والنخيل بضم النون بالتصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الحاح السحاب دام مطره ويجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتعاقب الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محوت بها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاء بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها قاله الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعاقبهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طيئ شهر ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام يخصه فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وقد تكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التطفل في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلته اي منزلة العالم نحو قوله ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن احنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله صباحك ومساءك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة في آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي بمعنى الماضي فدعاء الاصنام في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى

وعلا السرير بالطلل لما كان المنادى لا يتبين الا بعد ونادى الا العاقل المسألة الثانية من وقوع من على غير العاقل ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من
نحو كمن لا يخلق فانه شامل للعاقل وغيره لقوله الآدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه
يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وعليها ومن في الارض فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس عن القمر والنجوم والجبال والدواب والشجر
بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر ولا فرق في هذه المسألة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول
او اقل منه كالمثال الثاني او الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسألة الثالثة من وقوع من على غير العاقل ان يقترن غير العاقل به مساويا كالمثال
اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها اعلى مرتبة من الاختلاط فيما
وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم والاختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا
بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تأكل منسأته
ويحتمل عندي ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد
ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في تتميم الشذور ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله
على حرف انتهى وأما ما الموصولة فانها في الاصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل
نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا
يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب لطيبه لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله المرادي
في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رأيت شبحا بفتح الباء الموحدة والحاء المهملة لا ادري ابشر هو ام غيره انظر الى ما ظهر
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال
والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره ومنها يعني فيها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد
بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله وهو غسان اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد
منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان
ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيها بعد لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم
الذين ظلموا اي انقلاب ينقلبون واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في
الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي
في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لمه فلم يأت لوجه المنع فقال له اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها
قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان
ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فلخرجت اذ ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل ابهم كذلك وانما اشترط كون العامل فيها متقدما
مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متأخر والمشهور عند الجمهور
افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فتقبل مطلقا سواء اضيفت
ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال
سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف
نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون
ان ايا في الآية استفهامية وانها مبتدأ واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول لننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره
وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما روي الآية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون
ويعقوب والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة ويلك الناظم فقال باعرابها مطلقا واما ال في نحو ان المصدقين
والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة

عليها حرف تعريف على ما صحح في المغني وثبت أن أل الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصول لا حرف تعريف خلافا للمازني في أحد قوليه ومن وافقه ورد بأنها لا
تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود إلا على الأسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف
ورد بأن حذف الموصوف هنا لا يعرف في غير الأصول ولا هي هنا منها ولا حرف تعريف خلافا للأخفش وهو ثالث قولي المازني وحجتهما أن
العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فلتكن كذلك مع المشتق ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة
على الفعل تقديرا إلا أن المشتق في تقدير الفعل ويعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة المعرف بها
على كونها اسما أن الوصف يعمل معها بلا شرط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الأخفش بالتزام ذلك فهي
أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل وأما نحو الضارب زيدا فمنصوب على التشبيه بالمفعول وكذلك ضعفنا من قول النظم وهكذا ذو عند طيئ قد شهر والمشهور عنهم بناؤها على السكون بالواو وقد تعرب
بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب حكى ابن الضائع ذلك عن بعض العرب ونسبه الجرمي الى السماع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبي
من ذي عندهم ما كفانيا فيروى بالواو وبالياء وهو أبو الفتح ابن جني في كتاب المحتسب وهو مشكل فإن سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم أيضا إفرادها
وإن وقعت على مثنى أو جمع وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
فأتى بذو مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل أنه ذهب إلى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة
وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طيئ فيقولون في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع
المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات فمن حكاه ابن السراج في الأصول عن جميع لغة طيئ على الإطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك الحكم
على الإطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيئ
ولهذا كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن ورد قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلونه مكان
التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك
كلهم حكى عن بعض طيئ ذات المفردة وذوات لجمعها مضمومتين على أنهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي
ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي أيضا لديهم ذات وموضع اللاتي أتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا
أعرابيا من طيئ يسأل ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة الى ما قبلها وحذف
الألف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير إلى قوله والله فضل بعضكم
على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق فبنى ذوات على الضم والهاء فيه النون
المذكورة في بيت قبله والأينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصله أنوق بضم النون تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
ألفا فجمع في القلة على أنوق فقدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أيضا على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم
شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسابق من السوق بفتح السين وحكي في ذات وذوات إعرابهما بالحركات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات
حكى الأول ابن جبلة في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا أعربا نونا لعدم الإضافة فتقول جاءتني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت
ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسر مع التنوين
جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي وأما ذا فتشترط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها أن لا تكون للإشارة لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد نحو
من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح أن تكون صلة لغير أل والأمر الثاني أن لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين أحدهما حكمي والآخر
حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الإلغاء يقدر بما مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصير أن اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب
على المفعولية بصنعت والتقدير أي شيء صنعت كما قدرها كذلك أي مركبة مع ما إلا أنها في محل جر من قال لسائل عن شيء عماذا تسأل والتقدير
عن أي شيء تسأل فأثبت الألف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها
جار حذفت ألفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف
وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الإلغاء عند
الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكأنك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء
وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن يكون من وذا مركبين وخصوا جواز ذلك بما وذا لأن ما أكثر إبهاما فحسن أن تجعل
مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الأسماء كون ذا زائدة ومن معمولا في نحو من ذا ضربت وذا كلام ضعيف
لأنه يجوز أن يكون من وذا مركبين لما ذكر المعنى ويعوضه قول النظم ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام والأمر الثالث أن يتقدمها
استفهام بما باتفاق من البصريين أو بمن على الأصح عندهم لأن كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما أمكن في الإبهام من لأنها
بخلاف من لأنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام

المقدر

لأجل الابهام

كحال الابهام فان الخصوصية لا تحاول من دونها واما الثاني فلان ما خص نفسه بما لا يحاول كان من خصه بمن يحاول الا ان يقال ان ما لا يحاول اوسع دائرة ممن يحاول والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما الذي يطلب في سعيه واجتهاده في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن عائذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من وكلا ما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي الذي تحملينه طليق وعند معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله فطال حبسه فكلموا فيه معوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا يختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا فتلك موصول وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل كأنه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة الدارمية ومنها النكرة الموصوفة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل ويفتقر كل الموصولات الاسمية نصا كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لابهام معناها الا بصلة متأخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانها جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعدها صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة الضمير لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا او يدل على غير ذلك نحو من وما فيجوز للعائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير الرابط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي اضناك حب سعادا اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اي امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالتها الاستعمالية واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جيء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدعيها ولا استعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى وهذا الحكم للجملة واما شبهها فحصول الفائدة فهو ثلاثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار ويتعلقان باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة

بخلاف الناصبين نحو جاء الذي مكانا والذي ايانك فلا يبهم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا والذي استقر ايانك والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اى الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لانها بمعنى الفعل ولذلك
عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا ونحو لصبي فرحي لو دارج وبذلك اشبهت الجملة
وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول النظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونصه
وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح في المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كالابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة
والابرق مذكر برقاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا وصاحب فانه
في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي و
الدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا يوصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم
الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص ذلك
عند ابن مالك بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزه اختيارا
والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولا يجد
عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يوردا
والحكم بفتحتين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او
قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اى
بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد
المرفوع بشرطين اذا كان مبتدأ غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدأ
فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او
هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف الضمير المنفصل المقيد للاختصاص لم يبق دليل على حذفه
اذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اى وغيرها
فاى نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اى نحو وهو الذي في السماء
اله فاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اى هو اله
في السماء اى معبود فيها ولا يجوز تقديره مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف
صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره بعضا الانس مطوى لما فيه من الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل انه ممتنع فالاولى المعنى
ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اى عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي
في السماء اله او تأخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس والحق شاذ وذلك
لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بالجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت
كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم تقديره ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح
في المغنى والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اى يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي
اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اى الذي هو احسن والذي
هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اى بما هو سفه ويعن بالبناء للمجهول من عنيت بحاجتك
اعنى بضم اوله اهتم ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يميل والمعنى من يشتغل بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش
الذي هو سفه ولا يميل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من
الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا منصوبا
بفعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اى يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا لاحتمال وانتصب
الجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر نحو ولم تر انه يعلم سركم وجهركم فيقبل ويشترط لجواز

حذف العائد المتعين ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا بعينه قال ابن عصفور وغيره قال
الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه لو كان العائد احدهما لا بعينه لا بعين منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفصل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه
زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره
والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في
اللبس بالمتصل ومفوت لما قصد من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا في قوله وما ادري فظني كل ظن أيسلمني الى قومي شراحي يعني فتاتهم يظنون والا
ودفتاهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير المتحد الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان و
كان المشددتين لا يحذف الا شذوذا وذلك في مثالين احدهما ما الا اياه بمعنى الحصر وهو ان والثاني ما يعبر بها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة
الالف واللام واسم الا حقيقة والضمير ان كان مذكورا ابدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم يقصدون التنصيص على اسميتها نصا
وانما هو عائد على ال كما يفيده العطف باو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف فالحق ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان
عائدا على غيرها كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جاء الذي الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود
خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خال عن
الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا
يكاد يسمع من العرب قال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب
بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف اليه العائد وصفا ناصبا
للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض بخلاف الكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف
العائد على ما موصول اسمي قال الموضح في الحواشي ما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاءك او ومنه قضاءك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا
انتهى ولكن هنا اعاول شرح قول النظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي قائم ابوه لان المضاف الى العائد غير
بوصف وجاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز
حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل
ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير
عبارة عن الموصول والموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك
معنى قول الناظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف
مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب
بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن
والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقام
الوصف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن يضرب لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم
المضاف للموصول لو كان مجرورا حكم الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قال
وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف
فيه ذلك الوقف قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي
انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي اسم استفهام مبتدا وذو
خبره وهي موصولة عند الطائيين واضيفت الى الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول
الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يحذف
فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا
لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدوه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب
بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله ذلك الذي يبشر الله عباده اي به فحذف الجار اولا فصار الضمير منصوبا من غير حرف وذهب يونس وابن
الزكي في البديع الى ان الذي وقال الانه موصول حرفي فلا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على
من صبه الله علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو مبتدا بالواو للمقحمة على لغة فيها مبتدا وعلقم خبره
وعلى من صبه يتعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

ما له قريب الموضح في
هذا الكتاب موهو
لان العائد مجرور ليس
عائدا على ال وهذا اللام
حتى يدل على اسميتها

ما هو هو

حالة الزيغ

لفتح

صب في المعنى به وهو علقم على من صبه الله عليه المنون وان لساني مثل العسل الشهد يشتفى به وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه
فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بعلى مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسداه وحذف المجرور اذ العائد المجرور بعلى
مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة اه والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا
نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مر بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان
حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف
لانه مشروط فيه باتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم **هذا باب المعرف بالاداة** قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا
للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام
وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة او اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص ان في
المسئلة ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط
مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول قطع
الهمزة وانهم يقولون ألحمر بنقل حركة همزة الحمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع حركة ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الي كما يقولون
قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلخفة الفتحة والقياس دخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة
عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو ابالله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر الي فلما كثرت صحبتها
الهمزة للام نزلت منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت
كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين في دخلت اولا لان الآخر محل الحذف كثيرا فصينت من الحذف وانما كانت لاما لان
اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا اظهرت جازت وحجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت
همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة
كالحديث المروي لا ان المدغمة ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في المظهرة فقط وربما وقع في اشخاصهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد با
لحديث المروي قوله صلى الله عليه واله ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قول من قال ال الحرف تعريفا واللام فقط وهي على كل قول قسمان
اما جنسية وانواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها ان يقال لا تخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي
لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء الماء المعروف وقيل المني كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق
الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا
لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المبالغة
على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد
في جوف الفرا وقال ابو هاني وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير
او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلاثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال
العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان
الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز منه والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان
وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت
الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري بان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض
النسخ اسقاط الحضوري واثباته على كل حال ومثله باليوم اكملت **فصل** وقد ترد ال زائدة اي غير معرفة وغير موصولة وهي اما لازمة لانه كاللام
في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود
شاعر وفي القاموس السموأل بالهمزة طير يكنى ابا براء واليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب بلفظه لفظ المضارع وليس
بمضارع قاله القاموس والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق با
لطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث
اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها

والمعرف بأداة

وهو

بالبوز

بالسيف حين قتلها وهو يقول يا عزى كفرانك لا سبحانك إني رأيت الله قد أهانك ورجع فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن
تعبد أبدا أو كالواقع في اسم الإشارة وهو الآن فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال
الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات أو كالواقع في موصول وهو
الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال فجميع هذه الأمثلة زائدة لازمة لأنه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف العلمية في الأول وجزء من العلمية والإشارة
والصلة على من قال واحد وهذه الأمثلة معارف بالعلمية كما في الأمثلة الأول ولعرض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ
أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال إنه زائدة انتهى والإشارة كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول وأما زائدة عارضة
وهي نوعان وذلك لأنها إما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أنشده ابن جني ولسان جنيتك
جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها أخذتها من الجاري وسفا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو ابن ولعد
كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهو الكمأ الكبار البيض الذي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل
فحذفت الياء ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار
زغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى رأيتك حين عرفت أعياننا صددت عنا
وطابت نفسك عن قتل صديقك عمرو والشاهد في زيادة أل في بنات أوبر في البيت الأول وهي لا تدخل عليها لأن بنات أوبر علم على ضرب من الكمأ
والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولاضطرار
كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلحق بذلك ما يرد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الأول فالأول فالسابق منهما حال والثاني
معطوف وأل فيهما زائدة لأن الحال واجبة التنكير والأصل ادخلوا أولا فأولا وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا
مترتبين الأسبق فالأسبق وأصل أول على الأصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله
استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم ولقيته عاما أولا والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الأسبق او الاصح
فيكون غير منصرف للوزن الفعل والوصف وأما مجوزة للمح الأصل المنقول عنه وذلك أن العلم المنقول مما يقبل أل قد يلمح أصله
وهو التنكير فتدخل عليه أل للمح الأصل وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات
المشبهة مكبرة وعباس وضحاك من أمثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل او مصغرة
فضلا إذا امتاز وافضل أو عن اسم عين كنعمان بضم النون فإنه في الأصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبهها به أو حمرتها
بالدم فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الأولى أنه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة
واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول عن صفة ويليه دخولها على منقول عن مصدر ويليه دخولها على منقول عن
اسم عين والثانية أنه مثل بالنعمان لما يقبل للمح الصفة تبعا للنظم في قوله وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان فيكون الخبر غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الأولى بأنه أمر تبع
ابن مالك بل قيل إنها من عنده بأنه فلا يتابع عليها وعن الثانية أن يكون سمي بنعمان مجردا من أل كقوله أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها
ومعرفا بها فلا والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية
لأنه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول أل في نحو يزيد ويشكر علمين لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل غير الموصولة فأما قوله رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول أل على يزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في اليزيد للتعريف
وأنه نكر ثم أدخلت عليه أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان ولم يتعقبه وفيه نظر لأنه
وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر **فصل** من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يشترك
حتى التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها وصار علما بالغلبة فالأول وهو المعرف بالإضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود
قيل والأصوليون ذكروا ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل الطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى قيل وهذا إنما يرد على من قال غلب عليهم
العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم فليتأمل والثاني وهو المعرف بالأداة كالنجم فإنه في الأصل يصدق لكل نجم ثم صار علما
للثريا فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في
الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة
قاله الشاطبي وقيل عقبة أيلة والبيت فإنه في الأصل يصدق لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والأعشى فإنه في الأصل
لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان وهو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضافا أو مصحوب أل كالعقبة وهذه لا تنزع إلا

الا نداء او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب نحو يا تغلب
يا هذه بوحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة وبالعشي تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي اخره باء موحدة قبيلة
سميت باسم ابيها تغلب بن وائل وقد يحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفي غيرهما قد تنحذف سمع من كلامهم
هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب من الجمرة ويجوز ان يكونوا سموا الدبران
لانهم يقولون ان الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ويحكى
اهال مسرى التصبيح بوضح فتأول المبرد جعله الذي الاثنين وسائر الايام للتعريف فلذا ان الصفات نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام
لوحت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران

هذا باب المبتدأ والخبر

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته
المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل
بهذا الاثنا التعظيم والاقرار لا الاخبار وبهذا ان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل
نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تأويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم أانذرتهم
ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تأويل المصدر ولم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار
به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وقالا انه مبتدأ
وسواء خبر الا ان ما فيه الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقبله ان مقدرة والاصل ان تسمع فحذفت ان من تسمع شذوذا
ذكره قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السابك هنا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السابك بدون وجود حرف مصدري
مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمأول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف
زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسب مبتدآن وان كانا مجرورين
بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بأيكم المفتون فأيكم مبتدأ والباء
زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر
وبأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بأيكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو
ابن عصفور قولهم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر
فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ووجه الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون بمعنى ليلزم والشيء الواحد لا يقوم
مقام شيئين مختلفي المعنى وهما اللام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالغيبة جريا على لفظ من
الا فهو للمخاطب في المعنى قاله ابو اسحق الجزري في نقده على ابن عصفور والثاني وهو الملحق بشبه الزائد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب
رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وما احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما
قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف لا نولك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل سد
مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب هو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو أقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما
وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله الدماميني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو
خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث
شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قال الموضح في شرح الشذور واجيب بان المراد بالظهور هنا الانفصال والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس
والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد
مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في
قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان
يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو
كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم

بقوله وأول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في أسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للأخفش والكوفيين في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخرا وانما صح الاخبار به عنه مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه على فعيل وهو على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا اجاز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي او استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السيوطي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعل سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا او تأنيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه والى مذهبه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الاصل الاعمال في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين ليس احدهما تابعا للآخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به لا ارتفاعه بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعه بهما اي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حتى عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين وعند الكوفيين انهما اي المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان اي الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو اياما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا عهد به واما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المجردة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدأ وابتداء الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله

فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بهذا من ذلك الخبر بخلاف قول النظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يأتي في الفصاحة وفي حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا يأتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا اريد به شجاع على رأي فانه وان كان يشعر بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى في الجسد الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع هذا عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة

فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا اول بمشتق ام لا واما
مشتق وهو ما اشبه يعني الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين وبين الضمير
المتحمل بفتح الميم وبفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في
المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه
فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز الضمير الفاعل دفعا
لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي
فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى
على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفيون انما التزموا الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى
المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد
وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى
لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان
حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بنوا ذرى جمع
بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال الاصمعي من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه
يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد ان جملته فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف فان بائون
او بائن فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى
لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا في شاخصة م
موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء وعماد
وتقدم مع خبر على المبتدأ والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول النظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والله
حسبي مبتدأ وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس
الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدأ في المعنى
فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم والا فجملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم
بمعناه اي بمعنى المبتدأ وهو اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدأ حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه
خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتدا
به الوصف المقدر اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة
ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير
المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدأ نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا
للباس فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدأ وخص ابن الحاجب المسألة
بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الآية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف
بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر مفرد قال الاخفش او غيرهما اي غير الضمير والاشارة
وهو اعادة المبتدأ بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابط بينهما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين
هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورده بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او ضمير محذوف في الجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدأ ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة

باب المبتدأ والخبر

الاول مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخير خبره والجملة خبر ما الاستفهامية وهي وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه او من المبتدأ نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد وغيره
قوله ومنه قول ابن ميادة الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على
الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو
الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة له
الشامل واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وعبيد نعم الرجال وهند نعمت النساء ولم اما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد وهو
من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويقع الخبر ظرفا نحو والركب
اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما وان المتعلق لذلك تضمنهما معنى صار ايقاعا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما وان المتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري
تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين
ان تقديره كائن او مستقر كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل
صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فزيد اذ لم يكن في اما شيء لان اما لا تنفصل من الفاء الا بمفرد او جملة شرط
دون جوابه وكذا اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال الموضح في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه
يرشد قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر
وابن خروف الناصب لهما المبتدأ ووجهه انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لهما معنوي وهو الناصب
كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المغني ولا معول على هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى
الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع
لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا للاسم ان على محله من
الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك
بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع انتهى
للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر
بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس
يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات في ضمنها فلا بد لكل حدث من زمان
يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء
الذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل
متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالاضافة اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد
الياء اخر الحروف في المنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فانه متأول فيهما واجب بتقدير مضاف
كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل
بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وافهمه الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع
مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها
بمختص مما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرفا او مجرورا بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامهم ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق
ان المسوغ للابتداء بالنكرة من ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع ايهام الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد
والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما يجوز ولا يجوز
عند فقد القيدين الاختصاص والتقديم عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه او كان تالي نفي نحو ما رجل قائم ومثله المغني

النظم بقوله فما خل لنا ورجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان
مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تليا استفهاما نحو أاله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن
وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين بطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الحاصل في النفي
ونقل ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة سواء ذكرا
اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة
وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم نحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة
محذوفة اي منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف
الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امرأة سوداء شوهاء ذا
فحذفنا الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر
صدقة فامر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الجر وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم ورغبة في
الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء
كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين ولا يخفى ان هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح معقول والاورد على الظرف والمجرور نحو عند الناس درهم
وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما احد ناطق وعلى الاستفهام اهل الكرام على الارض وعلى الموصوف رجل ذكي واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود
فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما
اشبهها في المعنى فيقاس على الدنيا رجل زيد وعلى ابصار ام غشاوة نحو قصدك غلامه رجل وعلى أاله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار
نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة النصب او الجر
العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما نبهت عليها لشبه الجملة وهي قصدك غلامه رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص
بالمعمول وكشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرف وهو أاله وكشبه تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل وكشبه
المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهذا مثل
قول النظم ولبعضها لم يقل ولم يذكر مسوغ الابتداء بالنكرة خبر المبتدأ تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قوله تعالى انتم قوم تجهلون ذكره الموضح
في شرح بانت سعاد **فصل** وللخبر ثلاث حالات احدها التأخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدأ
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تأخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدأ
وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الآخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين
صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تخبره عنه قلت اخوك زيد ولا يصح لك
ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد
وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان
المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعامله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك
مبتدأ وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن
عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية به
على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تأخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان
ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تأخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة
التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة
التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه
ح وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال الخبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه
تأخير الخبر ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم الخبر
وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا للظاهر او الضمير البارز فالاول نحو زيد قام ابوه
والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه

وفي النظم

في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان الخبر المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ المعنى
ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قوله
الكميت فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا
يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور لعدم الاعتماد على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك كما لا يقال هل الا قائم زيد لا يقال
الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن
زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه
فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليها ولزيد خبر كم فالخبر
في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم
الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول
وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقباله الفعل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب الجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في
الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير
بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدأ
تقدم عليه لام الابتداء وهي مما تمنع من تاخيره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار
الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتدا واما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتدأ
محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او اللام زائدة لا لام ابتداء كقوله
لانت ومن عوبها لذليل العلا وبكرم الاخوال ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف
وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدأ بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدأ نحو غلام من في الدار فغلام
مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم معه جواب
الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما [illegible]
يستحق التصدير سبعة اشياء ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر ويزاد
عليها ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل ايضا وفي غالب
النسخ اسقاط الحالة الثانية التقديم واثبات ويمتنع نحو تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم
ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل
مبتدأ مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم الا ابن مالك سلك هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل في تاويل مبتدأ مؤخر ولا يجوز تاخير
الخبر في شيء من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في التباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي التباس ان المؤكدة المفتوحة
بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدأ واخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان تكون
مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي
وهذا الالتباس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تاخيره اي الخبر عن المبتدأ بعد
اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني فانني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون
بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما انك في الدار ويبريني من
بريت القلم اذا نحتته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يتلفني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدأ هنا لان ان المكسورة
وان التي بمعنى لعل لا يدخلان ههنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط
دعت جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ويتاخره اي الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال
وقصدك غلامه رجل يوقع في التباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة
لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالتباس والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم
الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهو اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده
انه خبر لا صفة ثانية لم يقع الكثير ان تقديم المبتدأ هنا واجب لان المعنى واجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فما جرى فيه هذا المعنى

وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد اذ ما فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدأ مؤخر او
يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم
ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه نحو لقائم زيد او متأخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازم
الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب
التصديرا الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله نعام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ويجب
تأخيره لئلا يعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهو متأخر في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على التصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور
متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف الى الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير ابن رباح
الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها
مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف الى
وقول الخطيب الشربيني ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر
ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع و
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز التقديم اذ لا ضررا **فصل** وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد
يجب حذف المعلوم منهما واما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه
وعليها ودنف اخبار المبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله
واساءته مصدران ماخوذان من فعليهما السابقين ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون خبرا دالة على حذفه وان الضمير عنه بشيء معلوم من السابق
عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت
مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو و
المسكين على انها اخبار المبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت
الى النصب التزموا اضمار الناصب اشعارا بانهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع
في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاظهار
الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم
بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وطاعة وحنان اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير امري
حنان وامري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت
والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمنزل لحسن
اليك اي شيء جاء بك ههنا اذو نسب ام معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار الحي فيقتلوا او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة
الذم مؤخرا المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سائلا سمع
نعم الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راي
ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدأ اي فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره
والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورك زيد
وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المقال لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام
على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقيل له من انت ويروى
يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك لكون
المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد والاجلال له وتحقير المخاطب
والاذلال له ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره
ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها
دائم وظلها فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا
لدلالة الخبر عليه اي عندي واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا
قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم لانه على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ
فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الا

بلا سبب

بلا سبب انتهى فان قلت اذا افاد الخبر من الخبر افما تسوغ الابتداء به ثم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اى الخبر وجوبا ففى اربع مسائل احدها
ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك
ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف
وجوبا وهو كون مطلق اى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول
لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا
مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك لم يشك فى ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد
وجهاً مبتدأ وسالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفى الحديث خطابا لعائشة
لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ
وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شأن الناصر ان يحمى من ينصره ومنه قول ابى العلاء احمد بن عبد الله سليمان التنوخى المعرى فى وصف السيف
يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه ويذيب
نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب كل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة
وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح فى شرح الشواهد
والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان غمدها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى
والشلوبين وابن مالك واليه اشار فى النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا
جعل الكون الخاص اى المقيد مبتدأ فيقال فى لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اى موجودة ويقال فى لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية
انصار زيد اياه اى موجودة ولحنوا المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على
ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او بتقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفى احتمال الاول نظر فقال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم فى
ابتداء لدن شولا فالى اتلائها ان سيبويه من لدن كانت واعترض عليه فى تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على
الشامتين فى قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون
يمسكها الا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله الموضح فى المغنى عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم مروى بالمعنى
لا باللفظ قال ابن ابى الربيع لو ادمن الرواية بمعنى هذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة فى ذلك لولا حداثة قومك لولا احداثة قومك لولا ان قومك
حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادى فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتى المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم
منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحيوة اى وحيوتك لافعلن وايمن الله
بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اى بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا اى لعمرك قسمى وايمن الله يمينى وانما وجب حذفه
لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة فى القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل فى غيره نحو عهد الله
يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز فى نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمى فيكون من حذف المبتدأ والاول
اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر او الاوائل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على المبتدأ
ولعمرك لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شيء هو المفتقر على شيء لم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفى نص يمين ذا استقر المسئلة
الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهى الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ
والخبر محذوف وجوبا اى مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع
لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اى الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى
الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى وكل امرء والموت يلتقيان فاثر ذكر
الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح وهو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن
عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة المسئلة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا عاملا

في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو
مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف
بالقيام فلا يقال ضربي قائم واما مصدر مؤول نحو ان ضربت زيدا او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى المصدر
المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء
مؤول بالمصدر المؤكد نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر
ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان
متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على معمول المصدر
وقائما وملتوتا حالا من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم
والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال
عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا
وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليه مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا
من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن
عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما او ضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما مسد
الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف
عن الخبر والتنبيه ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله
عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا شديدا فان قائما حال
من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر معمولا كما مثل وكونه
فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صح بها فانه لا يجوز نحو ضربي زيدا
شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد وجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل
غاية ان يكون ذا لجمالة زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح
الطاء المهملة اي مثبتا وكان العباس لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا و
شذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال الضمير المصدر المستتر في الخبر
ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء
المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت
فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم
كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي
تقدير مبتدأ للثاني من الخبرين او يدعي انه اي المبتدأ جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك
ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفة على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة
بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابن في
التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا
لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه
بينهما ولهذا اي لاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا
للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قال في البديع فلا يقال حلو الرمان
حامض ولا حلو حامض الرمان والبدل الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما فيه ونقل عن الاخفش جواز كونه صفة
للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا
لصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قال الموضح في شرح بانت سعاد والاخير مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما
او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو
حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس
من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا

هــذا باب الافعال الداخلة على المبتدا

بابا شابه بيتهم صمتم وبعضهم بكم نحو نفينا المبتدء ان وبقي خبرا اما عطف احدهما على الاخر
اذ لم يلزم الابتداء ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمن واقل بعر نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كصحوبا اذا الفجائية والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتداء تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا
هذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ووافقهم الفراء فذهب الى
انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية
الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا او معرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال انى عبد الله وكذا شبهها كمررت بزيد وكذلك
الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها كما سيأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامسيت خلاء فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي
وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار الشعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل
موضوع للنفي او عارض فيه بفعل او استلزم او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا
فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز
ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهكذا الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو
اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس
الكندي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذفها الا في الا بثلاثة شروط كون
الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتداء حذف خبره اي يمين الله
قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب دالا عليه ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع للنفي
قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع عنه
معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قاله الفراء ووجهه انه من ابى شيئا لم يفعله والاباء مستلزم
للنفي ولهذا شاع بعد ابى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال وخبره منهلا بجرعائك والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا
حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لما فيهما من معنى واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة — ١ الثنية
من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ومي اسم امراة وليس بترخيم مية كما قد يتوهم وعلى بمعنى مع اي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء
تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب في استمرار النفع
وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا من زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه
فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل
بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه
الانتقال تقول زل عن مكانك اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره الزوال
اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فانه ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بفعل ولا فضوء وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء في زال
الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين
بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينه ياء وزال
يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمله هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا — والظرفية ٣
فما مصدرية ظرفية ودمت فعل والتاء اسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه ظرف اي مدة دوامي
حيا وسميت هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة — ما دمت ٤

مادمت حياً فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها منابها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان في جئتك صلوة

العصر اي وقت صلوة العصر قاله في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقاً بما كاعط ما دمت مصيباً درهماً فلو كانت ما

مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان وليها مرفوع بعدها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحاً اي يعجبني دوامك صحيحاً فلو لم تذكر ما

اصلاً فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحاً فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعل وصحيحاً حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل

المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة

عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام

عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما التزم مضيه قال ابو حيان في النكت الحسان وما يتم ودم ودايم ودوم فمن رفات

الناظم وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر

لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعاً وهو يدوم وما يتصرف تصرفاً تاماً

وهو الباقي بناء على ان لها مصدراً فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة

ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان والتصاريف في هذين القسمين وهما المتصرف تصرفاً ناقصاً والمتصرف تصرفاً تاماً تعمل ما للماضي البيات

من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغياً فاك مضارع كان

واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوباً وبغياً خبره واصله بغوياً اجتمع فيه الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل التصريف اكونوا كونوا حذفت الواو لالتقاء الساكنين

فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو ووجبت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا

ربانيين ولو مثل به لكان حسناً والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو

كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال

لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير واسم

الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائناً اخاك اذا لم تلفه لك منجداً فكائناً خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازاً تقديره هو واخاك خبره

والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده منجداً لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجداً بالجيم مفعوله

الثاني لا حال خلافاً للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قال ابو حيان وقوله وهو حسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست

زائلاً احبك حتى يغمض العين مغمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن

وبين اسمائهن جائز خلافاً لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص على ذلك ابن الخباز في الفيته فقيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم

وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين فحقاً خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها

على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها

مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف

فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش

ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط

ولذا ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الآخر

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً ابداً فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند

البيت الا مكاء اي صفيراً وخفاء اعرابيهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجباً نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم

يمتنع وقسم يجب **فصل** وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم كانوا

يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح

التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيداً عمرو ضرب ومنعوا تقديم الخبر اذا كان فعلاً

فاجازوا تقديم المعمول ومنعوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الا

خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقاً لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي

لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملاً وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس

وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعاً قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والاخير ليس فلا يجوز ان

يتقدم عليها عند جمهور البصريين ومن تأخر منهم وهو المختار والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم شبهوها

المعمول له مجيز تقديمه

مولانا عبي

على سوى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا ولهما مع بينهما الجمود واحتج المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ومن المتأخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم العامل غالبا فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة بياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية ولما بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول بيزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما ازداد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فالجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول المعمول معمول لها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد آكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا وعودا خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال في المحرم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حال كونه ضمير الشان وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع وراجعا الى ما الموصولة وعليهم فعطية مبتدا وعودا خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة باتت ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك

فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه اشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا فيسمى ناقصا على الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر اما رسول الله صلى الله عليه وآله فقد بات بمعنى انه عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون وقال ابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين والارمد صفة لمخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك او انتقل او بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال الثلاثة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب تستعمل تامة الا ثلاثة افعال فانها الزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال التي مضارعها يزال وليس خلافا في ذلك لمن زعم ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي

الافعال

وذهب ابو حيان في نكته الى انها تكون تامة بمعنى كن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون
الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل **فصل** تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي
لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل انشده ابن مالك شاهدا على
ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل خبر بعد خبر والنبل بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال الجمع ريح تهب من ناحية
القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان
زائدة بين المبتدأ والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل توكيدا للمعنى وشذ زيادتها
بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد جمع جيد
وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي
الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسألة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما وكثر
من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لوجود فيها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي
العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران
وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما
الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء
ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها
توكيد لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح يحتمل عندي قول الخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع
المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسألة وجيران
لنا هم في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل
الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك فاذا كان يتصل
بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه
النحويون وانما اراد بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم فالجيرة كانت في الزمن
الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تاكيدا لما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى وبنى على انه يصح حالا ماضية وقوله قبل هذا هل انتم
عائجون بنا لعنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى
الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد المستتر في لنا
على ان لنا صفة لجيران ثم وصل المذكور وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل
كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بكان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة
اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة
لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخصص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط
غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو
كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله
لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا
على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان
المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو مردود ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب
الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان وحدها واسمها بعد ان
واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء
وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان

يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الصائغ لان في كل منهما الاقوى والاضعف فقوة نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وقوة رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول منشاوبا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم انطلق بحق وان مستخرجا احدا اى وان كنت مستخرجا ومثال لو قوله لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اى التمس شيئا ولو كان ما تلتمس خاتما وقوله لا ياس الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اى ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الا حشفا ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف وتقول ثبه اذا كان ما بعد لو منبها على ما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون مع خبرها وبقي اسمها ويقل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بعد ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اى من زمن كونها شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله في المغني عن ابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان فانه يلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الحرف لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قدره وقع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول له في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين وللاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فقد حذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اى لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى منه سقط حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنة المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وكنى به عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسبب عن الاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما المخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته وحجته ان ما المانابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذف كان وحدها بدونهما اى بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو يفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول لمن يقول اخرج فاذا امتنع فتقول اما لا فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معناه اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا اى لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا اذ لا ولحذف في هذا من جنس الذي قبله ولا يجب فيما قبلها جاز فالحضر او في وحكى الكوفيون انه يقال الا تأت الامير فانه جائر مقبول انا انيه وان اى وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اى من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون يكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتقاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها تشبهه

اى من كونها
شولا لا دهان
سيبويه من لد ان
شولا مر

...ويرد اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذف مع الجازم لانه كثر اعرابا مثلهن فتحذف بالجازم كما تحذف هي وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط عليه
...لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف منها بعض الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا يحذف لانه لاتصالها
بساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قال الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب
فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن الصخر الاسدي فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة
جبهة ضيغم فحذف النون مع ملاقاتها الساكنين والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد
والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال ومذهب الجماعة المعتمدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين قال في المغني وقبل هذه ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في اخ يعني
نسيب يواسيك بطعام من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم يفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان
كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه **فصل** في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون
وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول واما
نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قال في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم
اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا
وجوباً
صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت اياها
بالنصب فتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين على ان المقرونة
بما هي النافية جيء بها بعدها توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لتشبيههما في اللفظ بما النافية
فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قال المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل هاء التانيث
حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين
وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله
وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب المفعول
المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا اي الا يسير سيرا او التقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر
مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور وحذف واقيم المضاف اليه مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير
امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير يدور دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب
التي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا
القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا وانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله
بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة
المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب في هذا البيت ونحوه والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا وحكم
بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء
والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو
ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل
او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز
المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب
الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء
من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك وقوله
وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي
لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه
وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء

على الفتح

على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم فى قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان الرفع على النعت لحق فى الاولى والفاعلية فى الثانية وانما نظير
لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو فى الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على
وبشر مبتدأ والخبر محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو ممتنع او نادر اى ما فى الوجود بشر مثلهم اى مماثلا لهم قال المبرد
ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله فى المغنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ ما هم فى زمان ما فى مثل حالهم بشر قاله فى المغنى وقيل مثلهم ظرف
زمان تقديره واذ ما هم فى زمان ما فى مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اى فى مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب
وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة فى سبب تلقبه بالفرزدق فقال فى ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة
ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال فى كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدرى فى وجهه
ثم برئ منه فبقى وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفى وترتيب زكن اى علم الشرط الرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلى وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا عارف
كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال اهتديت ماضيه فلان متشدد الراء اى تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك انه رآها
لما اجتمع بمحبوبته فى الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا استرفها منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعمول ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالى مواليا والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية و
من توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بى انت معنيا اجاز العلماء و
الاصل ما انت معنيا بى وفهم انها لا تعمل اذا لم يكن لعدمها انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل حتى عند الحجازيين واليه
ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط لها الشروط السابقة فى عمل ما ماعدا الشرط الاول وهو ان لا
يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله فى النكرات اعملت كليس لا واما قول المتنبى
ولا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وقول النابغة فلا الجهل مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وقد مثل سيبويه ما زيد قائما ولا
اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما والغالب فيها ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك
جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اى لا براح لى والصحيح جواز ذكره اى الخبر كقوله تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس ورباطل كثير ان لا العاملة عمل ليس لا
تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك فيه حلبته المغنى وشئ اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشئ او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا الاولى وكذلك القول
فيما بعد ولا وزر الملجا والواقى الحافظ واما لات فيشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لانه لا يزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها
واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظة او للمبالغة فى معناها او لهما وخصت بنفى الاحيان وزيادة التاء هنا احسن منها فى
ثمة وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة
وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
الزائدة فى اول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا فاصلها ماض يليت بمعنى ينقص استعملت للنفى او هى ليس بكسر الياء فقلبت الياء الفا وابدلت
السين تاء كما قالوا فى الربيع قولان حكاهما فى المغنى وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ
حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولى الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر ولكن عندهم شرطان كون معموليها اسمى زمان وحذف احدهما والغالب فى المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على
انه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حين مناص
برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع لا يجوز البتة
لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص فوافقه ما لم ينقص فوافق اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل فى الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلثة اقوال
اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان
كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول لفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى كل
حال لا تعمل الا فى اسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما للات فى سوى حين عمل واما قوله وهو شمردل الليثى لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك
حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره فى المجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات
له مجير على الابتداء او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومشكل فى اعمال لات قوله وهو
الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال اذ المبتدا ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا مستعملة للمكان والزمان اي ابتدئ هذا المكان او الزمان تذكري جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبرة وقيل
مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا البيت او من عطف على مقدر اي جبيرة تذكرا ومن جاء منها بطائف الاهوال والطائف
الذي يطوف بالليل والمراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم وكانه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر
عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة و
ما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح
الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان
قائما اي لا انا قائما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة
من الثقيلة وانها نصبت الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجملة لتواخوا القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا
على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو أليس الله بكاف
عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي نحو ليس زيد بقائم
رد لان زيدا لقائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان منصوب ليس الاستثنائية كمنصوب الا
فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم
بنصب البر وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب قاله في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كل
ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء في مغن
وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي مغن اغناء ما كما في قوله تعالى ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب
شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله
ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براقة الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن والجشع
بفتح الجيم والشين المعجمة المفتوحتين في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني
وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين وضم الدال الاولى وفتحها الجبان
وتزاد الباء بندور في خبر ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت فالاول كقوله وهو امرؤ القيس فان تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب
فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتناء من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي
حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح في شرح الشواهد
والمجرب بكسر الراء من التجربة والثاني قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط
معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته لصبته والثالث قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا
رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد
الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف والرا سكنت وذلت ومعنى البيت
يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الاتان هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الا ليت اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدا
الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا ونفيا وبمعنى قد وقد افصح الناظم
في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله
الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى
اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر فالنون متناول لها مع ما في خبرها فليستحج من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت
ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس ظنني احد بقائم **هذا باب افعال المقاربة** وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء
كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة بثلاثة الدالة
على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم المخبر في الاستقبال فهو
اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن مالك في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان
مع انه ذكرها في لحنه واخلولق بخاء معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاها
بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا والمنشئ وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع
افعال هذا الباب يعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا من الجملة بعد كاد

وهي الاخشبا هو

او نفع وافرنبا القف

باب افعال المقاربة

وعسى وأوشك كقوله وهو تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فإن خبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب إذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالإضافة والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا فأبؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لأنه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير أن يكون أبؤسا وقال الأصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير بأن يأتي بأبؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص أن أبؤسا خبر عسى أو كان أو صار أو مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والأحسن من ذلك كله أن يقدر يبأس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أي يمسح مسحا وقال في المغني الصواب أنه مما حذف فيه كان أي يكون أبؤسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت بتقدير وما كدت أكون آيبا انتهى والغوير مصغر غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقوله حسان من خير نعمان تخربها فأوشك نظر العظام أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال إنه على حذف كان أي يوشك يكون نظر العظام وأما فطفق مسحا فالأمر فيه سهل لأن مسحا حذف عامله لدلالة مصدره عليه وهو مفعول مطلق لا خبر أي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في بابه قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تعبيره لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الأفعال أن تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجيء الاسمية جملة خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الأكوار متعلق بيقرب والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الإبل والمرتع مكان الرتع والمعنى أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الأكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الخبر على حد إجازة الأخفش ظننت زيد قائم وقيل الأصل جعلته أي جعلت القلوص الأمر والشأن كما قالوا إن بك زيد مأخوذ انتهى واختار الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور أحدها أن يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد فيها أن تعمل في ضمير يعود على المرفوع ليحصل ذلك وأما قوله وهو أبو حية النميري وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه فثوبي في البيت الأول وأحجاره في البيت الثاني بدلان من اسم جعل في الأول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الإخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود على اسم جعل وكاد وتقدم أن ذلك شرط وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني أيضا تأويل آخر ذكره الحفيد وغيره تركنا الجميع خوف الإطالة ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق يخاطب الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فإنه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على الحجاج حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق بنيابة عن معاوية والأمر الثاني أن يكون الفعل مضارعا غالبا ليدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا الرد من حسن تقريره ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل وفعلية مصدرة بإذا قال الموضح في الحواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فإن هذا هو محط الشذوذ وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا إن قوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير بإذا وإنما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والأمر الثالث أن يكون المضارع مقرونا بأن المصدرية وجوبا إن كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لأن الفعل المرجو في موضع قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد أن يأتي واخلولقت السماء أن تمطر واستشكل الاقتران بأن لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف إما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الإتيان واخلولق أمر السماء الإمطار أو حرى زيد صاحب الإتيان واخلولقت السماء صاحبة الإمطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وأن يكون الفعل مجردا منها أي من أن وجوبا إن كان الفعل للشروع نحو وطفقا يخصفان لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر أوشك الاقتران بها أي بأن لأن عسى من أفعال الترجي وكان الغالب وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أنه لم يرد منه إلا خاص بالشعر وأما أوشك فإنما يغلب فيها الاقتران حيث جعلت

للزمي لخفا العموم قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضائع والابدي وابن ابي الربيع ان اوشك من متصرف الافعال وجاء فعال ابن الضائع
والدليل على ان اوشك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده
انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب فيها الاقتران كما ، لمقترن الغالب في عسى
نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي
اذ قال لم يستعمل ماضي يوشك والمعنى انه من طبع الناس الحرص فلو انهم لو سئلوا في اعطاء التراب المبذول لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم
هاتوا والتجرد من ان قليل كقوله وهو محمد بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب
بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم
خبره وهو الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي تحفة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق
بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة الا ضمير فيه وفيه نظر انا كائد
انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود
على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير العائد على اسمها قوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفاء
والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى الذي اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة
والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على
شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما
فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر
والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب من حزن حصل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة
تميم ومثناة الزاي على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قال ابو الفرج بن سهل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود على
ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت قطعة واحدة
والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى منذ ثوى بالمثلثة بمعنى اقام ومن كرب وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا
على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح
في شرح الشواهد واصل تقطعا تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في
قوله قبله مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما
بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وعدمه
منها ان بعض اقسام ما يجب فيها الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول النظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان
مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو
عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله بعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد
وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكان كاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة
الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهي كاد ومضارعها يكاد وجاء من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
ككلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح في منية الالباب قال
الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى تعين الياء للتخفيف
واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم ولعله لم يبلغ اكثر النحويين لها الا المضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب طفق
يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع المضارع
خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل يسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قال ابن افلح في منية الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال
عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قال الموضح في حاشيته على هذا الكتاب فاقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا
مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل الثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالباء الموحدة
والتكبير اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد وكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن

والي

والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويغيبنا مفعول مطلق والمعنى ونهم يجوم هوين جوى ان وكرب قال تجابر وانشد واعليه قول عبد قيس بن خفاف أبني إن أبا

ك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف وأوشك وطلبه الضمير الناظم فقال العذر لمن

موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من أوشك وتعدو مضارع عدا إذا

جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية لأم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر والصواب

أن الرواية في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل جرى على الفعل لأن فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه مكابد لا

كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير وغيره فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أنه اعترافا في شرح الشواهد

الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أفتيت مدة على خلافه وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى قال الصبان أن كاربا في البيت

الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء إذا قرب وبهذا جزم الجوهري وأصله كارب يومه برفع يوم أي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان

ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد إذا ضيقته على

المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الأخفش طفوقا كقعود عمن قال طفق بالفتح فإن قياس الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن

قال طفق بالكسر فإن قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن أبي داود للمنذري ومكادة كمقالة

حكاية إيشاك مصدر أوشك قال الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق وأوشك من بين أفعال هذا الباب بجواز إسنادهن إلى أن يفعل

حال كون أن يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد نحو وعسى أن تكرهوا

شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبنى على هذا الأصل فرعان أحدهما أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه الفعل في المعنى وتأخر

عنها أن والفعل نحو زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن

الخبر فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون أن والفعل في موضع

نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر أثر هذين التقديرين

في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الإضمار في عسى هند عسيت أن تقلع فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير

مستتر فيها يعود على هند وأن تقلع في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ والزيدان عسيا أن يقوما فالزيدان مبتدأ

وعسى فعل ماض ناقص والألف المتصلة بها اسمها وأن يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ والزيدون عسوا أن يقوموا كذلك وتقول على تقدير

الخلو من الضمير في عسى هند عسى أن تقلع والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير في

أمثلة الجميع وهي تامة وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها والخلو من الضمير

هو الأفصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن والفرع الثاني أنه إذا ولي

إحداهن أن والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى نحو عسى أن يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى وعلى هذا يكون

مبتدأ مؤخرا لا غير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما أنه يجوز في ذلك الفعل المقرون بأن أن يقدر خاليا من الضمير العائد إلى الاسم المتأخر فيكون الفعل

مسندا إلى ذلك الاسم المتأخر وتكون عسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني أنه يجوز أن يقدر ذلك الفعل متحملا لضمير

ذلك الاسم المتأخر فيكون الاسم المتأخر مرفوعا بعسى ويكون أن والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين

هذا الوجه الثاني لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر وأجازه أبو العباس المبرد وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في حال

التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الإضمار في الفعل المقرون بأن عسى أن يقوما أخواك فأخواك اسم عسى مؤخر وأن يقوما في موضع

نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى أن يقوموا إخوتك فإخوتك اسم عسى وأن يقوموا خبرها وعسى أن يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وأن يقمن

خبرها وعسى أن تطلع الشمس بالتأنيث لا غير فالشمس اسم عسى وأن تطلع خبرها وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه إذا أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا

يلتبس بالإسناد إلى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الآخر وهو عدم الإضمار في الفعل عسى أن يقوم أخواك وعسى أن يقوم إخوتك

وعسى أن يقمن نسوتك وعسى أن تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر

ففي الأمثلة الثلاثة الأول توحد يقوم لأنه مسند إلى ظاهر وسيأتي أن الأفصح توحيده وفي المثال الأخير تؤنث تطلع أو تذكره لأنه أسند إلى ظاهر مجازي

التأنيث وسيأتي أنه يجوز تأنيثه وتذكيره لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا بد أن فيه ما تقدم لأنا نقول دعوى التنازع

فيه ممنوعة لأن أحد الفعلين جامد وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا

نبه من شجي خلافا لأبي عبيدة في منعه الكسر والمختار من ذلك الجواز مطلقا سواء أسندت إلى ظاهر أو مضمر خلافا للفارسي في إجازته الكسر مطلقا فيجيز عسي زيد بكسر

السين كرضي وبدل بتقييد بأن تسند إلى ضمير يكون معه آخر الفعل مبنيا فيشمل ما إذا كان مسندا إلى التاء أو النون أو نا نحو عسيت بالحركات الثلاث بالتاء

وعسينا وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم إن كتب عليكم القتال فهل عسيتم

إذ توليتم

ان توليتم قراءة نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم التخلل مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشايعة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر لحن في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

هذا باب الاحرف الثمانية

وترك الاحرف نظرا الى ان هذا العدد في الغالب وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرية وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة وهذه الداخلة على
المبتداء والخبر فتنصب المبتداء اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون
طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتداء محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتداء محذوف او واجب الابتداء كايمن او واجب التصدير كضمير الشان ونحو
كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان اين
الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتداء والعمل في
الفرعين جميعا فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتداء والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون
المبتداء والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويبتنى
على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي الخبر وسيجيئ فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين
ونفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان
مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا
الحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط
فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس
بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكنه ساكن
او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو اشرب ومثلا له نحو ما قام زيد لكن عمروا قائم فالاول والثاني جائزان بالاتفاق
والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التاكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل
على امتناع المجي لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح
وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد
بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار ما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه فهذا تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة
للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت
همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه لا تكون للتحقيق
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو
فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمائها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن
السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب الاطمع فيه لاستحالته
عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال الحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجئ فان غدا واجب المجي و
الحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشي المحبوب نحو لعل الحبيب قادم
ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشي المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك
ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما
قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه
بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل
عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا
ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك امرا او منه وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جواب الله
يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله ربنا الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل يخفضون بها المصغر اسمها ويكسرون لامها الاخيرة
ويحذفون لامها الاولى ويثبتونها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب
وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من
عدم التعلق بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتداء والحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فتعمل عملها

وفي بعض النسخ الشايعة

لاعمل

كما جاءت لعل على الاصل في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا لغائب او متكلم او مخاطب كقوله وقد تجرب
العود المستحقر وكان يرجع محبوبته بسببها ومن تكون وسيلة الى حبائبها فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها فالهاء المتصل بعسى
اسم ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سببا فتزوج امرأة من الخوارج فقبل لقيها فقال لا ردها من مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن
مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فالياء المتكلم اسم عسى وخبر محذوف وقول الآخر يا ابتا علك او عساكا فالكاف اسم وخبره
محذوف وما ذكره المصنف من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى
مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى لهما مفردا وهو ضرورة نحو لو شاء زيدا والثاني ان من قال عساها فقط اقتصر
على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير ان ما الاوان ولهذا وذهب الاخفش
الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ
اي حين اذا نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي في نكير ليس ونقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه
خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج ونعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل في عسى ثلثة اقوال الفعل
مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومنها ما انشد فيها
عكل لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد ولحروف الثمان لا النافية للجنس وستأتي في باب بعقود لها بعد هذا او هذه لا
الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط
بتهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد عليه تجي
اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال اسمائها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا
فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان في الدار صاحبها وان
في الدار ما لكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه
الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز
ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليها اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها
وفي سوى ذاك اكسر ويجوز ان بالتثنية اي يجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو
وهو تتعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت
لصارت مبتداء بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار ادعاء ومنه اي من الابتداء الحكمي
الا ان ولياء الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية وافتتاحا او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير
لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول اسمي او حرفي نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما
موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي
انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتداء تقدم خبره وهو الظرف قبله والمبتداء وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاءني الذي
ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه بفتح ان
لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة
الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب
منى قال القاضي عياض مذكر ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا
لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او
تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول
انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول القول بمعنى الظن او تقع حالا مفرونة بالواو ولا
فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه قائل
ولم تقع ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مأولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد لا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القران او تقع
او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتأويل وفي ذلك مفقود مع ان
بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عمله فيها باللام الابتداء

...الكلام

نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها ان يعمل
فيما بعدها ومعنى اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما
فتحت في نحو علمت ان زيدا لفقير لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن
اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات قيل ويجيء
عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا لجاهل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان نحو ذلك كله ابتدائية فهي داخلة
في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت
محل حال وكسروا من بعد فعل علقا باللام والثاني وهو تعين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي
ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها
واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض
اي ورؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الجمهور وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن
اياته انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندك انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتدا
تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان
من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف والتقدير فلولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد
والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل
محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فيه ولو انهم صبروا فالذي المعنى او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى
خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لان خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما فتحت ليسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن
اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابطة بخلاف قولي انه
فاضل فيجب كسرها لانها اذا وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ
لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج الى الخبر ولا يصح فتحها ايضا لتغير المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد
زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح
فتحها لانه يصير المعنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو
ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما ففيهما اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان
المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل
نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذ الركن المضاف لا يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا
نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها
لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك
في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء
الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان
او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤس
اي فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجأني كذا اذا هجم عليك بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها
فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره
كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان انه هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي طرف الحلقوم وقيل
مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن

ويختص هذين بالذكر لان الغنا موضع التضرع والتفاهم موضع الكبر الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله انا كنا من قبل
ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على أنّ لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي و
قرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم
لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل قوله صل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك
ان الحمد والنعمة لك بكسران وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير
الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الرضي في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا — الشافعي
لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسران وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره ابن جني
والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو يتعلق باسقاط الخافض و
على هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا لا بمعنى الطلب للقسم لانها لا
في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل بعد القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو
والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان من الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم
يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم نحيه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين وهنا طوا
لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقول شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتحها ن وكسرها فاذا
فتحت فالقول على حقيقته من المصدر بمعنى قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه
نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله دعويهم فيها سبحانك اللهم قال الموضح — وتحيتهم فيها سلام
في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على المختار
العمل في الحمد انه لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعي اختصاصه بخصوص نحو زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه
كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقادي زيد انه حق والجامع بينهما ان خبر انها
يصدق على المبتدا الا انه يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني وجد القولان ولكن — والجزمية
اختلف القائل لها كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي انه مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انه مؤمن خبره وهي نفس المعنى فلا يحتاج لرابط
ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني قولي ان زيدا يحمد الله فاكم
على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى انه لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس
ان يقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك
لا تظمؤ اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرأ
الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه
من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسران الموضع السابع ان تقع
بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبل بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها وتختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك
فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة
فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها اما
فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح
فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار المركب
بمعنى حقا بتقديم الهمزة على ما على الصحيح الا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها
في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي عبر لنها في قوله ومن آياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك ورده ابو
حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها
فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء يفيد اطراحه وكونه اول
الكلام يفيد الاعتناء به وجوابه ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل و
جرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه المغني قبل

فهو بمنزلتها او — انهم انا انزلنا
واصل الكلام — [illegible]
فيه [illegible] — [illegible]
ومصدر [illegible] — [illegible]
عند المبرد — [illegible]
والفتح

وامتنع عند الفراء على ان لاجرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب وفي معناها بعد التركيب لا بد او لا محالة وحق او في بعدهما معا لغة اي لا بد من ان الله
يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم
ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لآتينك ولاجرم لقد احسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان وافضل الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم لا لام
بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام
المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم
فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له صدر
الكلام بين العامل والمعمول في اللفظ والمعنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة بالقسم في التأكيد قال سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا
وتدخل على خبرها بعد ان المكسورة على اربعة اشيا احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد
نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يتقدم متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان
زيدا لعندك اما اذا قدر متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على
قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر
وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب الحارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من جهة دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل
عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي لم يصلح اللام وسوغ ذلك كما قيل انه شبيه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم
على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا قريبين من السواء وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بمعنى
المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل
المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد
ولا اذا كان منفيا لئلا يجتمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء ومن
شبههما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل بما سلب الدلالة على الحدث والزمان وكان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لانه فعل
جامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقربه منه
من الحال والمضارع شبيه بالاسم مشابه المشابه وكلين جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح
بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا
والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهره
في الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصريين والكوفيين اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي حفظه غيره وهو
المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فتوقف
نقل الغلبية ضعيف منه انه كما علمت ان زيدا لقام والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله
الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه
اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد
تدخل على الخبر وعلى الاسم دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح
وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر وعلى ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار
لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر بما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه نص الائمة على منعه
قياسا من دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى
والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامك
آكل وبخلاف ان زيدا عمرا لضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الا
وجههما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم ووجه المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع عن
غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا لطعامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش
والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله فتربيع وهم لا يقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم
العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط
واحد وهو ان يتأخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار
لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عصفور في اول بابه فقال لا يجوز ان تقول

ان عندك

ان ملك زيدا وانى وان عندك لزيدا لجالس رُبّ قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لاعتماده عليه في تأدية
المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر
وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وفي ذلك بلا شرط ولا اتفاق لتخبر بعد ضمير مع الخبر نحو هو القائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عصفور
وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر او ما اصله المبتدأ والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدأ فان
اعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة
على اربعة اشياء اثنين متأخرين واثنين متوسطين فالمتأخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا عاريا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو انى لوزر ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني
الاسم واليه الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل **فصل**
وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الاحرف المنفردة الا عسى لا فان ما لا تتصل بها وتتصل بان وأن ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت
عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية فالرفع في المفعول وتسمى ما الكافة اعمال النصب والنصب والمتلوة بفعل مهيئة فمثال إنّ وأنّ نحو
قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى
الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما
يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة
شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس
بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فبقي على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وفي ما
الفريقين فانه اجاز ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو للنابغة
الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال ولكن فيه رد على
القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت و
التقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد
وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي
زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه
تم الحمام ميه فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها
كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل
وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع
في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على
ما سمع انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب
الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيهما اي في لعل و في كان لقربهما من ليت لان الكلام
معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل
فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجئ الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف
بالنصب على الربيع قبل مجئ الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجئ الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر
الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء
من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي
ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل إنّ وأنّ ولكنّ مما لا يغير
معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء ونحو وعولكم من يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا
الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا ونحو وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف
الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب وهذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحق بان لكن وان وكون
الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون
ذلك يجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير
ورسوله بريء ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على

مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء او بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا الراجع
الفصل بالصفة والموصوف والمثال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه الا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف
المراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع للمحل بعمل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنع من العمل في محل رجل الحرف الزائد لان
الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وانّ ولكنّ والعامل اللفظي يبطل عمل العامل
المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطه استكمال الخبر وكون العامل انّ او انّ او لكنّ وعدم ذلك قلت اما
اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه
واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يتضح لي جواب شاف ولم يشترط الكسائي
والمبرد والفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل
استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال
الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل
واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو
ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته
يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء لذلك ان لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط
والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه
فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف الى [illegible] او بخلاف ما نقل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا
كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهو ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف
المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي وان اعراب الاسم خفي ومنعه الجمهور
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان
عملا واحدا وذلك ممتنع ولا ينافي ذلك ما عليه مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل اما على القول
بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان او كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم
ان يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فما هو جوابه فهو جوابنا وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها
المانعون على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر انّ وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم انّ
الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه
فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا
عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور و
يتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف
من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربة على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ
التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع والتقدير
ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا
شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فياتي التوجيه الاول ايضا
ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلي فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه
الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى
الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف
بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسم او تعينا
نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء
الشرط الثاني وهو كون العامل انّ وانّ ولكنّ تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانتِ يا لميس في بلدة ليس بها انيس فعطف فانت بكسر التاء على
محل اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس اسم امراة وانيس بمعنى مونس وترخيم لميس بالراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره وان الاصل
وانت معي والجملة من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلدة هذا التخريج لابن مالك وهو على تقدير او قلة فان

اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة
توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتداء وانت معطوف عليه
وخبر المبتداء وما عطف عليه قوله في بابه محذوف انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان
كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتداء ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها
على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان
مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا
للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء بعد
ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حالكونها اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف
ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية والمعنى ما زيد قائم فلما جئ باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا
نحو ان زيد لن يقوم فيمتنع دخول اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات
والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى
عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت
صرفها مراعاة للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه
ان يكون ناسخا وبه اختلف في شرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا
فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان الاكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من
المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما
دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتداء والخبر في الاصل فلما خففت ضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا وضعفه
تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موقعا عليها اي الجزئين مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني
من معمولي الناسخ فلانها تدخل على خبرها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة
شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد بتخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا فان يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ
وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو افصح من ضمها المتعمد
اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا ولن قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قال في المغني وزاد هنا
والكوفيين وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة
ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك بمعنى الا وان ان
قبلها نافية انتهى ومما ورد في ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا وحكاها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب للذي يحلف به ان جاء لخاطبا
فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال
حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيدا لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان واكثر
البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها اخرى اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتداء ولا خبرا في الاصل ولا
راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد وهما الآن محل الجزء الاول والذي يلي ان والمفعول كالجزء
الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قاتلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله
فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم فعل من افعال
القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا
ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لبقاء مقتضاها
وهو افادة في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشان معناهما
ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقد قدروا اعمالها في المضمر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا
للشان واما قوله وهو الشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك تكون هناك الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب
كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران

بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما ياتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلاء او المطر والمربع اما بفتح
الميم ان جعلت الغيث اسما للكلاء اي خصيب في اما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مربع الوادي وامرع اي امطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب
في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء
لم يحتج لفاصل من الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانه جيء بعد ان باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير
محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قال الشاطبي في الاسمية نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و
الفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة من خففهما وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن
ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذف من ان وهو احدى النونين والاسم او للاشارة بانه لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير في الفعل اكثر مما هو مع الاسم
وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس
نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فمثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن نحو ايحسب
ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو ان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفي
وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط
وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا او يندر تركه اي الفصل بواحد
منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل اي العباس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى مسئول كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤلك ولم
يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم
يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه
كان الموقع في الوهم له النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا
الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو مثل النص الموضح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها
استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روى
كقوله وهو روبة كان وريديه رشاء خلب فوريديه هما عرقان من الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى [illegible]
والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو حيوة وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باغث بالباء الموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم
اليشكري قاله النحاس وقال السخاوي هو ارقم بن علباء وقال صاحب المعتمد هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امراته ويمدحها ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان
على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية
والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف بالسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه
وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والناضر الحسن والبهجة
والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون
كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبره في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر
مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه مليح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي
المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فتفصل بين كان والما بقد والهول الفزع
يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفأت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم من الالمام
وهو النزول يقال الم بالمكان اي نزل وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله
قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكي فيها العمل
فمحمول على الشذوذ والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص **هذا باب لا العاملة عمل ان** المشددة وتسمى لا التبرئة دون غيرها من
حروف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها بالنافية للجنس لان
التبرئة فيها امكن من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء انما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها
من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة
ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها
ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم

باب لا التي لنفي الجنس
بالعامل عمل

خبرها

خبرها اصل لاسمها اذا كان ظرفا او مجرورا او يجوز نعتا وان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق على اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشروط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقد يعبر عنه بالاستغراقية لانها هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كله ارتفع الابهام بمن ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان يكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا وقد جاء في السعة لانها بالبناء مع الفصل ولهيا يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسيأتي المحترز انها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمذهب سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء (في الهامش: في موضع) والخبر للمبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذوو احسابها عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والغرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لانه جواب لو واذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد دون الجنس اذ المعنى بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس اذا اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما و يمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اريد نفي الواحد ميز بقولك بعده بل رجلان واذا اريد نفي الجنس لم يتعقب بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعموله كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض نكرة نحو ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي واقره وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وام والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شائية من شاننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلق بلم يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلتها والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني آخر البيت بنون من الشان وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة والمتعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدأ وشائية من الشية خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى شاني الذي شئته حتى لا ازال شانيا الذي لا انت شائية من شاننا اي امرنا ولما او كل معطوف على الضرورة لان نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها الا في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كالوصف مع مرفوعه قاله الحضراوي قال ابو حيان والذي ذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا ادري كيف يتأتى ان يقول هذا مع قوله ان نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم يبين الكتاب بان المرفوع اذا سد مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول او بمعنى متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى فضبط بالتأويل في المثال وعدم الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرارها اذا دخلت على معرفة والى اهمال لا الاعمال اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك او مكررة

فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا نفر و الثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا ويبنى عليه وعلى الكسر ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو

(في الهامش: اي على الفتح صلاح)

سلا الهوى جنبا تطيب لهم على فوت الشباب الاعيل خلافا لابن عصفور ان الشباب الاجد عوائده مستقلة ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها وروي بهما فالذي فتح
التاء هو اسم لا والشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا جمعا ففيه قولان احدهما انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان نصبه بالكسر
كسرة مكانه في البناء قاله ابن خروف وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني في الخصائص ابن عصفور انه لا يجيز فتحه بعد بينها الا ابو عثمان المازني وحده
فتحها اجيز اصحابنا الفتح الاشبه فاسد ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين لمعنى التأنيث كالاول انه لا تنوين لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين نحو لا ماء
البناء جزم به في الالف في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه بفتح لان الحركة ليست له بل للجمع المركب هو ولا والاسم قاله
المازني الفارسي وهو حسن في الغيار وجه المرضي في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال
بعض الفضلاء يجوز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا انها حركة اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسروه لانه حينئذ
كجمعها السالم في الفتح ويبنى على البناء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده والحق انه مبني على ما ينصب به
للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز
امر من التعزي وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد عنتهم شؤون
فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على الياء ولا اباء جمع اب عطف على ما قبله ولا الاخرى لتأكيد النفي وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء
المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانها بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقوله
الحماسي فامسى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة والجملة الاخيرة اللعينية لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي لالا فالاولى جعلها حالا ومذهب
المبرد ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على التثنية والجمع عارضا التضمن الذي تركيبه علة البناء ولو صح ذلك للزم الاعراب بانها ان
وبانها يدعون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقاما
يزيد الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه
ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كخمسة وتركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة
ويؤيده انهم اذا فصلوا المعرب فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب في البناء ترك
تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كرضلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين ولما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر
حاضر ولا طالبا علما ممقوت ولا ابا لك فاللام زائدة لتأكيد معنى الاضافة وهي تعتقد اما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يكتسب المعرفة واللام زائدة
لتحقيق الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بها اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا
ابالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا
جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا
في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز
البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله
في المغني **فصل** في ذلك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه
ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة
وقوله وهو عبيد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت منك وقلت صريحا
لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لمن تبرأ منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف
في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى
ابن الاحمر ونسبه الاصبهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نميرا وعامر بن صعصعة بن معاوية
بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس بابي بلاء يا نمير بني عامر وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي ونحلة الحظرة والنقد بباي بلاء تفخرون وذنابى
بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف ياء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر الاتباع للذنابى والمعنى لستم برؤوس بل اتباع لا تبدا
لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم
واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل
مقيم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا
خلة اتسع الخرق على الراقع وهذا الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفاد من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه مختصر اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو
انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل

الخبر فانه في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والكلام جملتين مرفوعتان خبرهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا لان النسبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرار للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر لاحدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور وان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امراة بزعمهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها عند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان ويقدر الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف في القياس فيه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقديرها لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وهو الابتداء وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا واحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني واتهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نيتها كما قالوا لا بعضنا انتهى ملخصا من كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل بوصف متصل نعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب في مثل فتحة فتحة اعراب في حذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي انه نصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المفرق بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظرفاء وظريفين وظريفون فيستوي فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هند ان ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت به نحو ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الاتفاق في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه اعتمد في جعله صفة لانه لما وصف بارد صار مغايرا للاول لتغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان الماء الثاني لما وصف تقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه تاكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما يجيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فا

الموشحة

فائدة هذه الشروط انتهى فإن فقد الإفراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو فقد الإفراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو فقد الاتصال بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا ولا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر إلى المحل والنصب بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربا وإلى محله إن كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب بين في المعرب والمبني لأن الموضع للابتداء انتهى وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المنفصل في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المنفصل فقال والعطف إن لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح أشد من جهة التفهيم وأنسب لقوله وكالنعت البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها بنصب امرأة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لأن البدل على نية تكرار العامل فإن لم يصلح البدل له أي لعمل لا بأن كان معرفة فالرفع واجب بالنظر إلى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا لأنها لا تعمل في معرفة نحو لا أحد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا امرأة ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قال صاحب البسيط وجمهورهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنهما لا يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما **فصل** وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع وألا حياء بالأوجه الخمسة ثم تارة تكون الهمزة باقية على معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي والمعنى ليت شعري إذا ألاقي ما لاقاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت كي عن الموت بما ذكر تنبيه لها وأدخل إذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم أبو علي الشلوبين أنه غير واقع في كلام العرب ورد عليه ولهذا جاز ذلك إياه ونحو وقوعه في كلامهم على قلته كقولهم في المثل أفلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمي يتعلق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء واللام مضمومة وقد تقدم قال الدماميني وتارة يراد بها أي بالهمزة ولا التوبيخ والإنكار كقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالحرف للتوبيخ والارعواء مصدر ارعوى أي كف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب [illegible] عن كون الحرارة الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء وآذنت أعلمت والمشيب الشيب واحد وقال الأصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب تغير بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما [illegible] هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع لا والنفي المقابل باق على حاله ففي البيت [illegible] الارعواء [illegible] والتوبيخ تسلط على ذلك [illegible] فلا وجه لجعل كل منهما يفيد ما ذكر وأجاب الشمني بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الأمرين [illegible] الإنكار والتوبيخ على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفتح الهمزة بعدها باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الأولى أي أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب أشياء بيده وهو أي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في ألا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل أن ألا هذه لما دخلها معنى الحرف والفعل فهي بمنزلة أتمنى فلا خبر لها كما أن أتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت كما أن ليت كذلك لأن ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل إلا عندهما إلا في الاسم خاصة فيبنى إن كان مفردا ويعرب بنصب إن كان مضافا أو شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ما ثبت للمجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن مستطاع إما خبر لا وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الأمرين إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى ورد بأنه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به إذ لا يتعين كون مستطاع خبرا لا أو صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف أي نائب فاعل بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الأولى جملة ولى وإذا تطرق هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على لا المركبة اتفاقا وهي المشار إليها في النظم بقوله وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في ألا البسيطة على نحو تكملة للأقسام [illegible] الأساليب وقال ودونها ألا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فألا داخلة على ليس يقدر إلا أن يوم منصوب بمصروف ما قدم من الخبر

والاصل ألا اليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يهملا
شيئا والعرضية نحو ألا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو ألا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين
ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية لحادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن يعيش
في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي **مسئلة** واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر
المبتدا وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند
الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم ملتزم التميميون والطائيون هذا
نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرها مطلقا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه
الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف و
وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا مع لا في لا رجل في الدار ويكون الله
مبتدا مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يترجح قوله بان فيه
سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال لما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على
قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى **هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما**
مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا
الا على جهة التشبيه وانت لو ردت ذلك مع ظننت ولجب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا وقيل بخلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه
بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال
القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما
يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا
اعني رأى خال علمت وجد ظن حسبت وزعمت مع عد حجى درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد
في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول و
ضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول
وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير بن ابي سلمى فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد
خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء في تضيعها
عائدة على الوسيلة فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت
الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد فدريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف التاء وفاغتبط جواب الامر
معنى اي اذا دريت فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى
بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم
الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا
مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول
واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد المولى شريكك
في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو
ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأ هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثاني وهالكا نعت امرأ والاغلب في هذا
وقوعه على ان وصلتها كقول الحاقة المسئلة لجاريته في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما
الشيخ من يدب دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان
مخففة النون او ان مشددة وصلتها وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين فالاول نحو
زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم والقسم
الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان وهما رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني

[illegible]

فائدة لا يقال ان بدل عمرو

لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى بالوجهين والغالب
كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا
مفعوله الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الاحجام والجبن يقال عرد في الحرب
اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب بمعنى واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعالى يظنون
انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحرث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا
فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو
لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزم الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف
يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل
لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا
يستطاع من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة
يسومك بمعنى يكلفك نعت لهوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو لا بد من الصفة الى الموصوف وما الاستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك
ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول
وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى شيق قال في الصحاح وظمئت
الى لقائك اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء
وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقديمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموه بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير
خلتني ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق تنبيهان الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان
وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة وترد راى بمعنى ذهب من الراى اى المذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدى من هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فالاول
نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اى لا تعرفون شيئا والثاني نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اى بمتهم والثالث نحو قولك راى
ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته والرابع نحو حجوت بيت الله اى قصدته وترد
وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بان يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى
حقد موجدة والثاني هذه الافعال الحقيقية وبقية افعال الباب لمعان غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق
الشفة العليا وتاتي راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اى ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربت رئته
وتاتي حجى بمعنى غلب في المحاجاة نحو حجى زيد عمرا اى غلبه في المحاجاة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى
حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكان اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بالراى بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا
حجا اى وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وتاتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو
عددت المال اى حسبته حسبا بضم السين في المضارع وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفي التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث
الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وتذكر نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم اى رئيسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي يا لهف نفسي ان كان الذي
زعموا حقا وماذا يرد اليوم تلهيفي اى ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وزعم بمعنى طمع
قال في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اى طمع في غير مطمع وتاتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله
واستخفى منه ليفترسه وتاتي حجي بمعنى احمر لونه وابيض يقال حجي الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتي خال الشيء يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه
وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اى غمز في مشيه غير ذلك قال الموضح وانما لم يحتج الى تحرزه عنها لانها لم يشملها قولنا اعمال القلوب التنبيه
الثاني من التنبيهين ان العرب الحقوا راى الحلمية براى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا فالياء علامة
ضمير متصل المتكلم واحد وهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا با
لشام قراهم فرمنا ارائهم يقتلونهم حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل الا هم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة
ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسميت رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل وانخزل الا اى انطوى
وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين
وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فلا اضافة فيه محضة
قال الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا

تاويل

تأويل رؤيا أي من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة
للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين أفعال التصيير
وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب وإليها الإشارة بقوله والتي كصيرا
أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الأول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم
من بعد إيمانكم كفارا حسدا فكم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لأجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول
أول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو
أبو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد قال العيني
وأنشدها الموضع مخزوما بنون وقال إنه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ودليلا مفعول ثان وإثرهم منصوب على الظرفية والضمير
المتصل به فاعل فروا ويعجزوني يرجع إلى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى إلى واللام في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم أبابيل
فصيروا مثل كعصف مأكول وهو من الرجز مستفعلن مستفعلن مفعولان بنون والواو في صيروا نائب الفاعل وهو المفعول الأول ومثل المفعول الثاني
وكعصف مضاف إليه على القول بزيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي أن يكون الكاف اسما أضيف إليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين
موفرا عليها أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافة اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور وانتفى
وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقي تبنه وقال الفراء ورق الزرع
وقال ولذا الدعاء وهبني الله فداك أي صيرني فداك حكاه ابن الأعرابي عن العرب هو قليل فياء المتكلم مفعوله الأول ومفعوله الثاني فداك ووهب ملازم
للمضي لأنه إنما سمع في مثل والأمثال لا تغير **فصل** لهذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الإعمال وهو الأصل وهو واقع في أفعال هذا الباب
الجميع لجامدها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص حكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتأخر نحو زيد قائم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقري
أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أرجوزة
بمعنى الرجز وأراد بها القصيدة المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد
بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة
الضعف والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور وقال أبو أسيدة الدبيري إن لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجدي علينا
غناهما هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا أن يسرت غنماهما فأخر يزعم عن المبتدأ والخبر وأن حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان
أنهما سيدان وإنما يكونان كذلك إذا يسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها ويجري علينا من ذلك وإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من
إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر والعامل المتوسط بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إهماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء وقيل هما أي الإلغاء و
الإعمال في المتوسط بين معموليه سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان **تنبيه** هذا الإلغاء بالنسبة
إلى المفعولين وأما بالنسبة للفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فإنه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ
قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وأبو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك أظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على إلغاء أظن
وبنصبه على أنه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى الربع قاله في المغني واعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول بل مضاف
ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه والحكم
الثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير إعماله
والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية وتمامها ما له في الآخرة من خلاق فمن مبتدأ وهو
موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله ومن خلاق متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له
في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لأن له الصدر فلا يتخطاها
عامل وإنما تخطاها في باب إن وفي الخبر لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ وأصلها التقديم على إن ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد
علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتأتين لام القسم وهي لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام
القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل إن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل فبينهما تناف ولهذا قال أبو حيان وأكثر
أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت أسد أننا لهم يوم نصر لنعم النصير ففتح أن فهذه لام القسم ولم
تعلق وتقول علمت أن زيدا ليقومن فتفتح أن انتهى وفي المغني أن أفعال القلوب لا تقدرها التعليق بجواب ما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتأتين
منيتي انتهى فأخرج لام لتأتين من كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية

في محل

في محل نصب بعلمت فهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وإن النافيتان واللامان في جواب قسم ملفوظ به أي بالقسم أو قسم مقدر فالقسم الملفوظ
به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله إن زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت إن زيد قائم فهذه أربعة أمثلة لكل
واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان الأولى
أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة و
الصورة الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أي الحزبين أحصى فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل
من الإحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر تعلم
والمضاف إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك أو فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون
فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والأصل ينقلبون أي انقلاب وليست مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
وجملة ينقلب معلق عنها العامل فهي في محل نصب وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وإن ولا لام ابتدا أو قسم كذا والاستفهام
ذا له انحتم فلا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير لقوتها ولا في تعلم وهب لعدم تصرفهما وهو الشأن هب وتعلم فإنهما يلزمان الأمر وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما كذا تعلم واعترض بأن تعلم قد تكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من أفعال هذا الباب متصرف
إلا وهب من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي كما مر في آخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الإعمال والإلغاء والتعليق تقول في الإعمال للمضارع أظن زيدا
قائما ولاسم الفاعل أنا ظان زيدا عمرو قائما وتقول في الإلغاء للمضارع مع التوسط زيد أظن قائم ومع التأخر زيد قائم أظن ومع التوسط للوصف زيد أنا ظان
قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة أنا ظان متوسطة بينهما ومع التأخر له زيد قائم أنا ظان والغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ وتقول في التعليق
بما أظن ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف المصدر ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق قال أبو موسى الجزولي في ذلك مأخوذ من قول
النظم ولغير الماضي من سواهما بقوله وهب وتعلم اجعل كل ما ذكر أي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الإلغاء والتعليق أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين
أحدهما أن العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وأن العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك
من أموره بالنصب بغير عطفا على المحل أي محل جملة لزيد قائم فإنها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فائدتان إحداهما أنه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والمبرد وابن كيسان
أنها في موضع نصب والثاني للكوفيين لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا إلا أن الأفعال التي نصبها
ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية أنه إنما يعطف على محل الجملة
المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فنقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو
مضمون الجمل فإذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن يتعلق به وإلا فلا قال كثير عزة وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني
هكذا استدل به ابن عصفور وللمانع أن يدعي أن البكاء مفعول وأن ما زائدة وأن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وأن الواو للحال
وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الأول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكاء ومع
عطف موجعات على محل الجملة لأنه يؤدي معنى الجملة لأن معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الإلغاء والتعليق أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظا فلا يجوز معه الإعمال نحو ظننت ما زيد قائما بنصبهما وسبب الإلغاء مجوز
للإعمال والإهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التأخر ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وجوز الإلغاء لا في الابتدا خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب برفع ملاك على الابتداء والأدب
على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الإعمال وقوله وهو كعب بن زهير أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك
تنويل برفع تنويل على الابتداء وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين
البيتين أن العامل الذي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر وأجيب عنهما بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة والأصل
لملاك ولدينا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا إنما يتم لفظه ويبقى حكمه قال في المغني وعلى هذا حمل سيبويه
قوله وإخال أني لاحق مستتبع بكسلان على تقدير إني لاحق والوجه الثاني أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا للإلغاء نعم الإلغاء للمتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت
في البيت الأول وإخال في البيت الثاني قد سبق أي تقدم عليه أما وجدت فقد سبق بأني وأما إخال فقد سبق بما النافية فجاز إلغاؤهما

بكونها

لكونها لم يتصدرا ونظيره في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل الذي وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اي العرب ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله قد افلح من زكيها اي لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الباء منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك

والثالث م

فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل فعن سيبويه منعه نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمينها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مقيد للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب المغني وفي المغني من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف لا اختصارا ولدليل الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم ومن العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسب لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا او لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي بدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من النحاة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه فصار كالاول وما منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان

امتناع م

فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما او لابست قال الموضح في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فتقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فتقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض يتعلق بافادتهما

ظننته قائما م

فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فاشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اثر لها فلم يبق الا الحكاية قال ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيهما اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب هزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر وعطفه الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي اخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا اذا قلت اني ايب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لان على انها مع معموليها سد مسد مفعولي قلت وايب اي راجع واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف البردعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى لغة سليم اشار الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلاثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانهم لم يقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي قلت بالخطاب فيجوز على قوله اعمال الماضي المسند الى تاء الخطاب وفعل الامر

فجزئيها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة من لفظها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه يقتضيهما من جهة لفظها صح

نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهم
عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا الا مرة ولو قال واسناده للمخاطب
وسوى به المجرد الى اخره كان ابين التسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا الا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن ابي ربيعة اما الرحيل
فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال
لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهم عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق انه ظرف
لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه
ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ولم يقل التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد
استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير وقال عمرو بن معد
كرب علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت علام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول
الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن
واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت
اانت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وحولنا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعدوا الضمير فاصلا
ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما
المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه
ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا قلبا ما
واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرور او معمول القول معمولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم
وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار
مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول لجامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول
منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور
كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين
الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا وبنو لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي
يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام متظاهرين بالجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التأخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول
لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وغيره كذا لم يدل عليه اصول النحاة
مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة
فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل فقط ام
في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن
معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت له هذا اسرائين
لانها تعتقد في الضب انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا
مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف الذي هو خبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل
واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي ومنع
ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع فليتأمل نقلها ولم اره منصوصا

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد الى الصفة قليلة كما في قوله
قال ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري
اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظن واخواتها
فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وعضده ولذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه
ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرد القياس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبأ بتشديد الموحدة وانبأ وخبر بتشديد الموحدة

والخبر وحدثت بنت يزيد الدال الخ وكذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بضم الياء مضارع ارى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث قال الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا يدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون
ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فهي على بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والله اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها
حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى المطلبة سماعا نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم
فالكاف فيهما مفعول اول وهم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الحباجب قال لم اظفر بفعل متعد الى ثلاثة
الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول
ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا
الثاني وخير الثالث ومعنى لم ابله لم اجربه وقول العوام ابن عقبة ابن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول الاول
وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني فالتاء المكسورة
مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير
المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة اشار الناظم
بقوله الى ثلاثة رأى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم قال وكارى السابق نبأ اخبرا حدث انبأ كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان الحق
من ذلك يعني من نصب نبأ واخواته ثلاثة ان يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقصرا عليه وكما قال
سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من تضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى
ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر من اعلمته
لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي بكر
وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار
عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين له انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك
الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم
او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه اسم وفي الثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير
دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه
فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كما هو في المتعدي
لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال الخطابي في التوشيح لا يلغي اعلم واخواتها لان منصوبيها
لا ينعقد منهما مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بينها للمفعول ووسطها او اخرها جاز ذلك اذ ليس للناح الاستقباح بان ينعقد منهما مبتدأ وخبر
لم نؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره واعلم
ملغاة لتوسطها مبنية الفاعل بين المبتدأ وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم واراف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدأ وامنع خبره واري
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فكم مفعول اول
وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن العمل باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها
محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان تكون
جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار
فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهي
المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وضربوه
كان ساري في اصل مفعولين من رأى لبصر به وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت
زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى ثم من بعد ما اريكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا
حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا وجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول لا ترى ان الحكم غير
زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي
حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين

معا لانهما ليس اصلهما المبتدأ والخبر وقيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم آدم الاسماء
والموضع الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول و
كيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف في هذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول
بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست بالهمزة على كسوته حينئذ وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها الى
اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف
لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية في ارني كيف تحيي الموتى
علمية لا بصرية كما قال الجوهري في أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز
مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء وثالثا ان نقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي الموتى في تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير
ارني كيفية احياء الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع
التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان نقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به فليتأمل بحثا وان رأيته مسطورا فان
مع سقط النظر الثاني وصح عموم قول النظم والثاني منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا **هذا باب الفاعل** الفاعل لغة من اوجد
الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تأويله اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تأويله اي الفعل مقدم اي
الفعل وما في تأويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله
والمستتر نحو اذهب قم والمؤول به اي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا أنْ وأنّ وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا
الم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يسبك من هذه الاحرف الا ان لسكون النون خاصة
نحو وما راعني الا يسير اي الا سير ولا تقدر أنّ المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند
البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين حيث قالوا السجن بالسجن بفتح السين على انه فاعل
بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لك من تلك
القلوص بداء واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا انزلنا وما في تأويله من الفعل نحو ابي زيد ونعم الفتى لا
فرق في ذلك بين المتصرف كأبى والجامد كنعم والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل وصح عمله
لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منير او جهه في قولك اتى
زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فأتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه
فاعل منير وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو أضراب او مضراب وضروب او ضريب زيد والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه واسم التفضيل نحو ولم ار امرأ احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفس المرء بين واسم المصدر نحو عجبت
من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وشبهه المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او اسم
موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدان تضربا فاياك فيه الضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع
واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيد لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم دافع
لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار
فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بدوم المذكور لا محذوف وان الذي صددت فاطولت الصدود
سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد فان زيد ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التأخير
لانه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد
فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ان يخالف في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر
ثانيه فانها صيغة غير اصل لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها
صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو يعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر
هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني
ان يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **وله احكام** سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند
وقال سيبويه الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب
ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستأنس له بقراءة عبد الله فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله
على الاصل لانه من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا ان

يدفع الله

بلغ الله الناس او بجر باضافة اسم اى المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم
القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعل وامرأته مفعوله وسيأتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او بجر بمن او الباء الزائدتين
او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اى ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اى كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما
توعدون اى بعد ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اى على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد
في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا لفعل محذوف في نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره مع عدم الحذف لان اداة الشرط
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ
الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعته المجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ
وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا
والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في انتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا
لفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل بضمير منفصل على ما هو القانون
عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان الفعلية تفوت التلاؤم عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الابتداء
تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي
ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شئ خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض الرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء
وما ذكر من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة
المشددة بنت ملكة الجزيرة وبعض من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون
مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى
ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحتية فدال مهملة التؤدة قال الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتأني وهو عندنا معشر البصريين
ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ
حذف خبره لسد الحال مسده او حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية
في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها
لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض
او اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلف فيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير
ما الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف
بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل
لابد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لابد منه لان المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به
المذكور ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما لمتقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني
ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو
مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اى لا يشرب هو
اى الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك نظيره المتقدم وهو لا يزني الزاني والا يرجع الى الزاني نفسه المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل
عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اى اذا بلغت
هي اى الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اى العرب اذا كان غدا فأتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا
فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اى اذا كان هو اى
ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اى ما تشاهد مني فيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة
وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية
متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه رفع غد على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم
وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء المثناة تحتية هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل
فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر ثم انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الابيات والحديث

والمثال والبيت فيطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي فاعل افعل في التعجب
في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي
كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد لتطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية
ولو جعل مبتداء حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه
مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين واسكان الراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه
وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد
فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتداء حذف خبره لفوات مطابقة الجواب السؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق قال التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تسند على الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتداء انه جاء
عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتداء
انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على
عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام
مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قال السيد عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع
مبني للمفعول وله نائب الفاعل واجبه لخفاف لخفاء الاعراب في عدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل
بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو
والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول لفظا المعنوي لان الرجال المسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها
فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنبلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل
وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع ويزيد نائب
فاعل ليبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك
يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين
وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد كأنه هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية و
البيت قياسي وقال الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا
وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو ببناء المفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في
الاية والبيت خبر مبتداء محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو وعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيجب ان
يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من وعظه قيل زيد اي وعظه زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا او استلزمه اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن
اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى
ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن وجه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالحاء المهملة
مزان اسمه واو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف جمع سديفة بالسين المهملة والفاء اخره قطعة السنام
وعيبه اغلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له
الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف
يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف
ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده
فكما تقول قام اخوك وا قائم اخوك كذلك تقول قام اخواك واقائم اخواك وقام اخوتك واقائم اخوتك وقام نسوتك واقائم نسوتك بتوحيد المسند
في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتداء مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية او

بر والاصح استناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول منه

عالم زنه

بخلاف نحو وعظ في المسجد رجال فانه يجوز ان يجعل رجال فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل منه

وجهه في الترم تنبيه المسند فيما لمنع الابهام وهذا لمعنى الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث الحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التأنيث لا تثبت بعلامة اضمار فلا يلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون ان قال الشتوة والبها اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طي وبعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسمية ازد بالاسد فقيل لانه كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسد الي كذا او ازد الي كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربني قومك وضرباني اخواك وضربنني نسوتك وفي الحديث او مخرجيّ هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب واولى فاولى لك دعاء عليه بما يهلكه وهذا البيت يصف به رجلا بهرب بالشدة او طلب فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلفى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتري النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ والوم بفتح الواو خبره وهو اسم تفضيل مبني من ليم بالبناء للمفعول كفيل له وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم اعذل وعبده واهل الذي باع بالجوهر كالحي البائع الاول وقال الآخر نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب فغر جمع غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت لمحاسن جمع محسن كمساو جمع مسو على غير قياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته الالف والتاء دون النون نحو اقائمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومن تابعه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع حروف وان طيا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت على التأنيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها اخبر عنه على التقديم للخبر والتاخير للمبتدأ او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا لمن زعم ذلك حكى ... خلافا لمن زعم انها تلزم مبتدأ او من زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها حروف لا ضمائر لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب فلا يختصان بلغة قوم باعيانهم قال ابن هشام في شرح التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تغثه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذا يبين ورد ابن حيان على ... حيث قال لا نعلم ... فاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني ... انه يمتنع الترجيح لا التركيب انتهى ومن احكام الفاعل انه اذا كان مؤنثا لحقت فعله تاء ساكنة في آخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وتلي المضارع في اول المضارع ولم يتعرض لها الناظم ويجب في تلك التاء التانيث في مسئلتين احداهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا عائدا الى مؤنث حقيقي التانيث او مجازيه ونعني بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقي كهند قامت او تقوم والمجازي نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل لئلا يتوهم ان ثم فاعلا آخر مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وقول المرأة ... فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث ... التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما اشار اليه الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام اختيارا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما ...

عن ذلك مع تمكنه منه يدل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يخفف الهمزة
الا التخفيف هذا لو قدر بقياس بالنقل فيقال انما يثبت في سوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في
شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى لم يقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا انتهى هذا دليل على ان قائله يجيز النقل لما وحد اولا
تخفيف الهمزة انما حولنا قبل الادعاء بالمكان بلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها اباه وقوله وهو للاعشى ميمون بن قيس
يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودين لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع بمعنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد
بالحوادث الليل والنهار واودى بمعنى هلك ويتعدى بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث
نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه
سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه يقاس على قلته وانما جاز في
الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وكما ان الجنس فيه معنى الجماعة
والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان
التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المؤنث حقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سوء
على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد جمع صليب النصارى و
الشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف فضل الحكاية والشاهد فيهما
وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفصل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث
الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل
في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد
الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانث مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك
في النثر على قلة ومثال الحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا وقرى ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجاء
وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها
ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث
اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب هنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل
مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق
الشجر ومع اسم جمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاء الهنود
فاتى في جانب التذكير بالنشر بناء على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب
احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يتاتى فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما
ان التانيث غير حقيقي فضعف العناية به والثاني ان المؤنث هنا في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءته كتابي بدليل صحيفتي والى
ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير
في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد من
اصحابنا بجواز الامرين ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع
جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا فذكر
الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا تفرقوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله
بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلم يسلم فيه بناء الواحد وعومل
معاملة جمع التكسير بدليل الكلام فيه فقال الشاطبي وعلل الخلاف في تصحيح الجمعين انه لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير فيهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان
اتفاقا انتهى وعن ابن التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة اولان الاصل النساء المؤمنات
والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فبولغت معاملته اولان ال في المؤمنات اسم موصول بمعنى اللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم
انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل يقبل الا الارجح فيه التانيث وتركه

مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصريون لا يقولون به فلا يحسن منه
ان يكون ايه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد
وسكت المص عن نسبة الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قامت
الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه ينزل منه منزلة الجزء ثم يجي المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول
بالفعل ثم يجي الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجا
بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول
واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين احديهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى
مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر فصور ذلك ست عشرة صورة فانه من ضرب اربع في مثلها وذلك بان
يكونا مقصورين او اشاريين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم واخر المفعول ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون
الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابوبكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج
في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب يجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد
ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند
اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان
حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا اختلاف بين النحويين
في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعويهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج
الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول اشد من التباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في [illegible]
فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا اختلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب
تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى
قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا
نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن
علي الخزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول
المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فقدم
الجار والمجرور وهو بمنزلة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمنزلة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخطي بضم الخاء المعجمة و
تشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر
الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يرى ان يقدر عامل المرفوع قال لانه لا
يتم المعنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا
زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها فقدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات لعين وافق مرتبة الاصل لانه مؤخر من تقدم
فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها الا لبعيد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا ففي قوله ولقد جاء آل
فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن
عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل لكنا
لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين
احديهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم

فعنده تم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيفها الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه فاجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء بالاجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله وهو للنابغة او لابي الاسود او عبد الله بن همارق على الخلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من الطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لجعلهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغايب باطراد وابن مالك وغيره فيما جاء مما يخالفه فلا يعول عليه ولا يقاس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بعض العرب بجرهما ثم الى الجد اذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا اللئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اخره همزة غير مهموز دالجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وفي غير الكسائي قدر المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت دري وبناها على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالفهم هنا فقال وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا ففي فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على الفعل الذي بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفاء مثال اما المقدرة نحو وربك فكبر بتقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من تلي الفاء اما الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هنا ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من يليها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول

تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الانفصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل لحال التزمه وجب ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا وبين مسئلة ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

باب النائب عن الفاعل

مبتدأ وان الفعل يتحمل الضمير وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون الفعل محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطها وانه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفعل بالفاعل ويتخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا او بجواز فيما عدا ذلك هذا

باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو ولئن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت لرجل من الحي وبين مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى غيرها الرجل فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق اي تعلقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى وتسمى هذه القصيدة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل عشقته هريرة عشق امرأة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فاذا احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتأنيث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد من اربعة بيان الواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وقد جاء اضمار المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب وبين المعتل العين واللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المتعدي لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالحرف الزائد كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فما نابه كذلك اذ لا يتقدم الفرع حيث لا يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزينب كحل ورمضان صيم وضرب يشدد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه على عاملهما ولان الفعل لا يؤنث له اي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لانه انما بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى مبهم فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخول الظرف فالاولى نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعرابه بمحله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معدى نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ذلك خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان وان وكي الا شذوذا فلا يقال مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي يسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فنقول ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يبرز الضمير كان راجعا الى الكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذا البحث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعل بل انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب عنه احق واجدر وذلك في

نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ لم يصرح بابد على شيء من الخبر مؤخرا انتهى وقد يتوقف ببعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا
عن ان يكون مبتدأ وذلك نحو اجازوا النيابة في لو يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلاجر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا
لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقولك اذا احد لم يضرب شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع
الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو ما ضرب بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما الان
فقد عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة ولكن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب
التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف
بحرف زائد فاباك ذلك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا النقد من كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعل وقال
ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر او كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو مذهب
خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله
بالضم على ان يكون نائب فاعل فعل مقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد
معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فتغايرا فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير
مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام
فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ويضمر المصدر
ويجرى مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي وقالت
متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى و
يعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على
مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية فالوا المفعول واضمار ضمير المصدر النوعي اجاب
سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي
العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالبناء
فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود وحول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة
حيل دونها وما كل ما يهوى امرء هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور
البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب
واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ويؤيده وحيل بينهم او يحكى وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي باشر
حذا الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه
مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان
المفعول مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا ايضا علل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا
المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في
في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم بالرفع لامتناع رفعهن وخفضهن لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا
لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يتقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن
وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم
بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور فلا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة
لم يتقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكوفي اي اجازه الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده نحو

باب نائب الفاعل

من غير شرط اي سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب في الثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني نحو ولو انا يرضى المنيب به ما دام معتنيا بذكر قلبه فغنيا مفعول من غني يغنى يجلب اصله مغنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة ونائب فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فيعن فعل مضارع مبني للمفعول وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله ليغفر اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول الثاني غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اتفاقا وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسئلة** وغير النائب معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امام الامير ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا او مجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب بالرافع للنائب فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه

فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قال ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني فمن باب كسا وهو ما ليس اصله المبتدأ والخبر فالاصل عن الاول انه ان لبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالتباس تقدم او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا اخذ وزيدا ماخوذ والغرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا اخذ ابدا ودرهم ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فتتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفضه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا اخر تقديره باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مقام الفاعل لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالتباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو ح اي حين اذ نائب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو منطلقا اذا كان عمرو هو الثاني ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والسيرافي في الافصاح وابن الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك الشعر فوضعه في الكثير وما سمع منه حمل جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا والبابان واحد قال الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجاز قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في رده على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابذة بلدة في الاندلس وابن عصفور

لانه المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصالة الفاعلية فيه اوضح مما كان مبتدأ واما المفعولان
الآخران فاصلهما مبتدأ وخبر شبيهان في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله
بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث
واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثه باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما
والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكرم الشرف في الشيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعتبار القبيلة ورؤساؤها والمعنى خبرت
ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر جريان الخلاف في باب ثاني كسا واشتراط كون الثاني في
باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال
وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد
ظهر وايهامه ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا
الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما
ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك
منصوصا باعلم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا
ينسب حاكيها الى الغلط غاية ما في الباب انه حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف **فصل** يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ثنائيا
ام مضاعفا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضمم ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتجنب
والاول نحو تعلم وتدحرج وقيد التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير
معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء
كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلي والى ذلك اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي
جمل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول
لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الآخر من الماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختاره ثعلب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام
فتنقلب الياء الفا فيقول في زكي زيد ورمي زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي فيحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل الآخر وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الآخر
من المضارع والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا الحكم في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواو
وباع من الياء او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من الياء وانقاد من الواو ففيه في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما
واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم والاشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين
مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين
قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الآخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف
انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم
وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى وقد تخلص الضم فتنقلب الالف واوا والى هذه الثلاثة في المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر
او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي
قال رؤبة ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة
توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وقالوا الموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل
معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل الاستثناء وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال آخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك
حوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وآخره
راء علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج على نيرين كان اصفق وابقى لصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة موجودة في كلام
هذيل وتعزى الى بني فقعس ودبير وهما من فقعس ابن اسد قال المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت
عن بعضهم وادعى ابن عصفور وطائفة من متأخري المغاربة امتناعه في افتعل وانفعل كاختار وانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختير وانقود
والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدي وقال ابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قال ابن مالك
وادعى ابن مالك امتناع ما التبس من كسر كخفت وبعت او ضم كعفت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما بشكل خيف لبس يجتنب وتحصل
المسألة قبل بنائهن للفاعل خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا ثم تسند الفعل الى التاء ثم تبنيهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية للاشتراكهما

في الابدال لئلا يلتبس على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعفت بالضم فيهما لتوهم انهن بمعنى فاعل وانعكس المعنى المراد فتعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عفت الثالث ويتعين ان يمنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجملته المعا مرجوعا لا ممنوعا فقالوا ان العرب يختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة ويختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالتباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اهملوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق نقل بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جائز ونص سيبويه على الطرا فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل مكسرا اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله ابو حيان عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بفتح الضاد المعجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن اد بن مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحد ولغة لبعض تميم وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام نقله فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال المهابادي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فتحصل ان فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وقد يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم انا ما ابر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذا اصبه فحذف الفاعل واقيم مقامه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستفيد من تعبير الفعل الذي بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة من شيء وسبحا في التصريف توجيه كل من القولين

هذا باب الاشتغال

وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصب لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظه فالاصل جوابا اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتداء والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتداء والخبر حينئذ اي حين اذا جعل الاسم المتقدم مبتداء جملة اسمية لتصديرها والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما بلا ثمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليس من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وفي هذا الوجه المرجوح مراتب متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغا الضمير وزعم الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان نحو زيدا مررت به وزيدا هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه بين الرفع والنصب ولم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الاتي بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يختص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم

فيصلح الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد بما عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت
عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره ومنع عمرو العتبة فيجب النصب لما ذكر وسيأتي الكلام
على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمروا لقيته وحيثما زيدا لقيته
فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما
في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه واذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته
فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بجزمه الا في الشعر فاكرمه لان ان
لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها ضميره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضي واما الجزم بغيرها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها ضميره ويجوز
الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا
في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها
مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة
الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طالبا
وهو الامر والدعاء ولو بخبر او نهي ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة
الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لفقدوه والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له
وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق
والكذب قاله ابن الشجري وتوقف فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم
عن ليلكم ناما واما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من
الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا واما اتفاق السبعة عليه اي على الرفع
في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو فاجلدوا
فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستلزم عمل فعل من جملة مستانفة في
المبتدأ المخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع
زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك وكذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ اذا لم
يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا معمول قول سيبويه فجعل
خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة فرارا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله
ابن بابشاذ في شرح الجمل عن ابي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين ومذهب الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة
قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها بمعنى ان
كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول
وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه قال المبرد والفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان
الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما فلا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو نازل
منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست
الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من
جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب لعدي بن زيد يحيى رب وسواعل الي او اظلم فاصبت عليه ملكا الابرهم والمعوا ظلمو وقرا عيسى بن عمر
وابن ابي عبلة والسارقة والسارق بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الحروف وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن
احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة عجمية تتضمن معناها الفرح والسرور ويختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة
فاطلعوا لشبههم بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية
مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل
ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي
بلا مجرى النهي بها ويشمل الطلب بالنظر لفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله

زيدا لان عدم التقدير بجملة يجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم والمختار نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل الصالح للطلب صادق على
على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل
عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام
نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال
كباقي اخواتها لانها ام الباب فهم يتوسعون في امهات الابواب ما لا يتوسعون في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أانت زيد تضربه
لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو الحق ورأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو أكل
يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو أزيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة
بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة بن يربوع وهم اخواله ويذم طهية والخشاب اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل
محذوف يفسره ما حذف بعد ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قال الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس
نعت وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف و
الخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سئل مروان الاخفش عن أزيدا ضربته ام عمرا
فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني
وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو بالاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ
بدليل قول العرب أزيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة وفي ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدأ
وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتداء وامة الله منصوب بفعل
محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رايته ولا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب
لانهم شبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله
البادش بباء موحدة فالف فذال فشين معجمتين والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب مستويان لان معها
لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان
اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث
مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى
وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبته في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازع في حيث فقال وفيه نظر
والعجب منه انه وافق الناظم في المتن فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله
فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون لحيث المسئلة
الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بأمّا المفتوحة الهمزة والمشددة الميم مسبوق العاطف
بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها
لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وتشاكل على جملة فعلية
الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قال الشاطبي قرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قال الزمخشري في كشافه [illegible]
فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد
زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز
فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل المفسر
دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا في غير مركزها
الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قال الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا

ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت ابله وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسألة الخامسة مما يترجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا فيكون المعنى على العموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل وفي التخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر لان الصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لانه كل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الكتب ولا ينصب كل شيء لان تقدير تسلط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد تراه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول يوم منه فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسألة ثلاثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد ان قد واليها اشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه وزيد ان رأيته فاكرمه وزيد هل رأيته او زيد هلا رأيته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدر **تنبيهان**

الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجأته الى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله باخصر مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الآية المذكورة مرجوحا مثله زيدا ضربته فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم الناصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسألة السادسة مما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت ومن ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجراء للجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقال هل ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او عمرو لقيته قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدا انها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل لهما من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ضمنية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى واما الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط انها على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان

محل

باب الاشتغال

لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني
الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فيرفع عمرو وهذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد
جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واستعمل الكوفيون اسميته فكانه لم يتقدم الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية
ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود
فالرفع عندهما واجب فان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قال المرادي في
التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزون نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد
كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملته على الآخر نصبت ولم يبق في المثال
الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب السماء رفعها
بعد معطوف على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط
لانها للجمع وفيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم وتقعد
وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين يجوز رفعا لعطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فضري في اجوال فما البلاد لعلني اسر بها
او بيات محتو وجنح على ان التقدير او بيات محو وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ **تنبيهات** احدها ان العامل المشتغل عن الاسم
السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل
فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستجمع للشروط الثلثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت نحارها والعبد انت ضروبه او ضرابه
القدر انت حذلها الآن او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطى الدرهم
وانت شراب العسل وانت نحار النعم وانت ضروب او ضراب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالباء المثناة تحت فلا يجوز
نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فرفع زيد
في المثالين واجب بالرفع على الابتداء وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي
وعند من يجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر
محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من يجوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي
وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فرفع زيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتداء وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما
ولا يجوز نصبهما لان ال الصلة وهي اقتضاب في الصفة المشبهة وهو حسنه لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل
لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا في تقدمه ولا تأخره الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدا
والخبر ويقل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين
العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمنفصل
نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم
مضاف نحو ضربت زيدا اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم
السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا
على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قال الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان
زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل
على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قال ابن عصفور اللهم الا اذا قلنا عامل البدل
والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لحصول الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا
في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا واعترضت بينهما قلت عامل البدل الذي كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره

[illegible]

وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق ويعني من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الامر الثالث يجب كون المفسر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قال الرابع البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب لشخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متأخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره يجري اذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فهو مبتداء وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لا يصح ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر وقد يكون واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون اسم السابق راجح الابتدائية نحو زيد قام [illegible] المبرد ومن تبعه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وحكى ابن العريف ترجيح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين بوجوب الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل على عامله وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتداء وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب وفي الفاعلية سالم من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كنفسه وقد قال في باب الجزم من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا ثم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني وقد الابتدائية والفاعلية فيستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم

هذا باب التعدي واللزوم في الافعال

الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال وشبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت في باب المبتداء والثاني المتعدي وله علامتان احديهما ان يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا تكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به الهاء ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق عليه انه اتصل بها هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر والا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرن الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج او مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقص لاحتياجه الى حرف الجر الثالثة ان يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي اي

على الفاعلية

انه يصح

مفعول به

باب التعدي واللزوم في الافعال

ما بني

ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بها ايما يقصد بعضها وضم حيز الفعل
لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند قصد وهذه الافعال منها قال الشارح القصد كى واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة
المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اى العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر
العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا فانه يكون لازما واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم
العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى
نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها الاشارة بقوله و
اليها الاشارة بقوله او طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا والمطاوعة قبول الاثر ففاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله
لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل
بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل الحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا
اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الآخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة
ولهذا اوجب الفك في اقعنسس والاستناد الى اتحاد المصدر ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اى افعلل وهو افوعل بسكون
الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين
وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر
المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق به اى بافعنلل باحد اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف
او من حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة احد اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني
افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون
وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديته قول الراجز قد جعل النعاس يغرندبني
ادفعه عني ويسرندبني قال ابو عبيدة المغرندى والمسرندى الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد
واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازما
بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا
كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اى الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وبقي عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع
ابن حنظلة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اى اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت
بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة
اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجارة نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له
وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له متباين انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص
بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جؤية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف
اى هو لدن اى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اى يضطرب بهز الكف متنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز
المصاحبة بقوله هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز وفي ذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت
حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس البيت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة
وذلك ان المتلمس هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان
يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه
والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اى في الطريق وقول ابن الطراوة ان
الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني
والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اى على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي
وذلك في أنّ وأنْ بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم
ونحو كي لا يكون دولة اى بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع
تجويزهم في نحو جئتك كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار
من أنّ وأنْ امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف وهل هو
على معنى في او على معنى عن لان رغبت يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود

الدهر

بدليل

وقيل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في وبعضهم قدر عن واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والآخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول هو الموافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل أنّ وأنْ نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ايراد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا للزجاج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على أنّ وأنْ غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض آخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدأ في الاصل والآخر خبرا كما في باب ظن او لكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب اعطى او بكونه مسرحا اي مطلقا لم يتقيد بجار لفظا او تقديرا والآخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا التقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان الجند ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والقرباء اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التأخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني ضميرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا واما الامتناع في الاول فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور يجب تأخيره واما في الثالث فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال الا فيما يستثنى ويعرف مما تقدم **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول لتناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا يكون حذف ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى او الايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول للاختصار او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عايشة ما رأى مني ولا رأيت منه تعني رسول الله صلعم فحذف المفعول لاستقباح ذكره اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل** وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس ولمن تأهب للسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمصالع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما سبق في كياعبد الله لان يا عوض عن الناصب فلا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن بفتح التاء بالكسر التاء لكل مخاطب المراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا او قدروا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير

انتهوا

باب التنازع

انتهى لكن خبر الكم وهو مخرج على قلته لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك واخوانها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا يقدر متاخرا عن اياك اي اياك باعد على التقدير بين الاثنين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اي واحذر الاسد وانما قدر ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفي التحذير بغير اياك واخوانها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذفه فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع**

في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما او عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر عما ابتنى مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابوه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين آتوني افرغ عليه قطرا فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل الاول في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين ولو عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا مغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنيا للمفعول مسندا الى تاء الخطاب مغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فهاؤم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شهر البحرين عن صفوان بن عسال ان النبي ناداه رجل فقال له هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما نقل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج على اسناد الا البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير هذه الرواية في هذا الحديث انتهى قلت قال ابن الجوزي في الآية تفسيرها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيجيء الكلام في الواقع بعد الا واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن اخ لك يعطيك الجزيل وناصر فرد على ابن خروف قوله ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين في الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا قال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا ويشترط في التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن ومثله التوكيد اللفظي بالواو انتهى وسيجيء الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين حرف وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف

من الكاف الواو ثم ابدلت

هذا باب التنازع

وعن المبرد في كتاب المدخل اجازته في فعلي تعجب مع تعدد هما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم لفظا ويعمل
الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في لفظ المجرور ويعمل الاول في ضمير المجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل
لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول
واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منه وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او
شتمته لان الثاني لم ياتنا الا بعد ما اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عطف على مدخول الاستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم
كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول
عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي في عبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وتعقبه البدر
الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا وجعلوا
الهمزة والفاء في الاصل بعد العاطف لكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمنحصر في الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع
في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل به قبل مجئ الثاني خلافا للفارسي فانه اجازه في قوله متى تغش افقا من بارق تشم ان تكون من زائدة و اشتغل به
بارق في موضع نصب بتشم ومفعول تغش محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في التوسط والمتقدم فقال و
اقول الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطالبا
لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو هيهات هيهات العقيق ومن به هيهات خل بالعقيق نواصله خلافا لما راى للفارسي والجرجاني لان الطالب قوله برية
للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا وهذا
قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع
ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك اللاحقون على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس متعينا لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه حل
ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره فكانهما عاملا واحد
الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا لجماعة لانه لو
قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتداء لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي
تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتداء فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال والعامل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد
البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم
الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد ياتي بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو
غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب في المهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب ضاربه
له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا انفرد هذا فقول عزة مبتداء وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتداء
ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران له مقدمان عليه خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان
الوصف كالفعل وهو لا يوصف وحال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط
بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه
منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلل بانك ان اعملت
الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قاله ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه
وهذا لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه و
تيمه الا كواعب من ذهل شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب فيلزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير
غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا وكفى
بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا محذوف ومذكور **فصل** اذا تنازع العاملان
جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار منهما هل الاول ام الثاني وهما حينئذ سواء
اقوال اختار الكوفيون منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل
والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول وفي ثبوت
شبه الامرين لم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا

نحو قام

نحو قام وقعد أخواك أو قام وضربتهما أخواك أو قام ومررت بهما أخواك وبعضهم كالشيخ يحيى يحذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لأنه فضلة وهو الذي يفهم من كلام
التسهيل كقوله وهو للفضل السهمي يهاتك بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه فأعمل الأول وهو يعشي فرفعت شعاعه وأعمل لمحوا في ضميره
وحذفه والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع أعشى بالعين المهملة
وقيل بالمعجمة وشعاع بالشين المعجمة ضوءه والضمير في شعاعه راجع إلى السلاح فيما قبله وليس من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع أن في حذفه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل
في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وإن أعملنا الثاني على اختيار البصريين فإن احتاج الأول لمرفوع
فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لأن الإضمار قبل الذكر
قد جاء مستعملا في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقيل إنهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة الضمير التأخير فقد عاد الضمير
على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء الإضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا فمن قول بعض العرب ضربوني وضربت
قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية و
المفعول رتبته التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل فأعمل الثاني ونصب الأخلاء
وأعمل الأول في ضميره وهو الواو المرفوع الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الأخلاء المنصوب على المفعولية والأخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن و
مهمل اسم فاعل من الإهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية فرارا من الإضمار
قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب إذ لم يقل تعفقوا
على تقدير إعمال الثاني ولا أرادوا على تقدير إعمال الأول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لأنه يجوز أن ينوي مفردا على رأي
البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والأرطى شجر
فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد
والحاصل أنا نعمل الأحد العاملين في المتنازع فيه ونعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف والفراء يقول إن استوى العاملان في طلب المرفوع
وكان العطف بالواو كما في المتنوع فالعمل لهما لأنهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد أخواك فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فإن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على أثر واحد ممنوع عند
أهل الأصول قاله الرضي ثم قال ويجاب عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل
الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وإن اختلفا أي العاملان في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلبه مرفوعا أضمر مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا
هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وإنما أخر عن الظاهر فرارا من الإضمار قبل الذكر ولم يحذفه فرارا من حذف الفاعل هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع
إعمال الثاني وإن أعملنا الثاني واحتاج الأول لمنصوب لفظا وهو ما يصل إليه العامل بنفسه أو محلا وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف الجر فإن أوقع
أي المنصوب في الباب ظاهرا أو لم يقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب إضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالأولى نحو
استعنت واستعان علي زيد به فالأول يطلبه بالجر ويحتاج الباء والثاني يطلبه فاعلا لأنه استوفى معموله المجرور بعلي فأعملنا الثاني ولنضمر ضمير زيد مجرورا
بالباء مؤخرا فقلنا به ولو أعملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدما قبل استعنت لزم الإضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به
أو عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا إياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثاني فيه وأعملنا الأول في ضميره مؤخرا والثالثة
نحو ظنني وظننت زيدا قائما إياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثانية ونصبنا زيدا قائما وبقي الأول
يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا إياه ولم يحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة لأنه
عمدة في الأصل لأنه خبر مبتدأ وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لأنه مرفوع في الأصل فيقال ظنني إياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان
بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننتنيه على ما تقدم من الخلاف في الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع
مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسألة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال
ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لأنه حذف لدليل فإن المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أسهل المذاهب
لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول المؤدي ضرورة إليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط المحذوف أن
يكون المحذوف مثل المثبت في إفراده وتذكيره وفروعهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو ظنني وظننت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول إياه مقدما أو متأخرا ولا
يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان وإن كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا أو محلا لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة
لإضماره قبل الذكر كضربني وضربت زيدا ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز إضماره كقوله إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود فأعمل
الثاني وأضمر في الأول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله وأعمل المهمل
في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر مسئلة

اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير
او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن
ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فانا اظن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن
فنصبنا الاسمين وهو الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله
الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول الظن والياء هنا
لاخوين الذي هو مفسر الضمير الذي يأتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر
وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا
اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوه في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين
لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان التنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قال صاحب المتوسط تبعا وفيه نظر لان
التنازع لا يكون حينئذ وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذفون
اخا لدلالة الاخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهو تاخير
المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن نضمره مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل
وفيه البحث السابق والله اعلم **هذا باب المفعول المطلق** اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوبا بصدقه غير مقيد
صدقه بحرف جار او اسم متعلق به مقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه و
المفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول لغيره مشبه بالمفعول قال الموضح في الحواشي والمفعول المطلق
هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيده زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل
فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدأ ولا حالا الا عن غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال
لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع
في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا
يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوءا بميم زائدة لغير
المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا
واعطى عطاء فان هذه الثلاثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا وليس مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو
مغتسل بمعنى الغسل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر
معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان الفعل صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل المكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على
المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو
اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجزولي لا يعمل في المصدر مصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى
تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
او من وصف اسم الفاعل او المفعول او المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا و
امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لؤما وابيضهم سربال طباخ
فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وبما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان
من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان
الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي المصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا
من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان
المعين **فصل** ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفته كسرت احسن السير والاصل سرت سيرا احسن السير فحذف الموصوف
لدلالة صفته عليه وقامت مقامه وانتصب انتصابه واشتمل الصماء والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص
اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وعمم وعوض ضمنا النكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من اضافته

هذا باب المفعول المطلق

لحسن السير

الجر في

باب المفعول المطلق

اليه لتوغلها في الابهام وقيد ابو البقاء المسئلة بقوله لو كانت صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت شد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى انتهى ما قدمت
لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالفه في ذلك في
شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه
وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاها اي الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه
طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم
مقام الفاعل باتفاق انتهى أو من ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا بالنصب فعبد الله معمول اول لاظن وجالسا مفعول الثاني والهاء
في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير
اظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى
قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس ونلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد
فكذا ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذب به احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار الحال انه نحو
كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا أو من اشارة اليه اي الى المصدر سواء
كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المنصوب بالمصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص أو من مرادفه اي معناه نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنئا فان الشناء مصدر
شنئ بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف المحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول
مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا
واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا أو من مشارك له اي للمصدر المحذوف في مادته وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم
من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان اسم العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم العين
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على
غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا نائب عن تبتلا والاصل
في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لا ان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل
التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد أو من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط
لان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع
منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نائبا عن المصدر قلت اجيب بانهما نائبا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب
نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي أو من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب
عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف
المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز أو من لفظ دال على آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف سوطا
المصدر واقيمت الآلة مقامه واعطيت ما له من اعراب وافراد او تثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط فالآلة
وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضرب سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته
خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى أو من كل وما في معناها مضافا الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان
ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب أو من بعض وما في معناها مضافا الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضروه شيئا وما
ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلثة والنائب
عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وفي ذلك بحث في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة
المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل
ودبس ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق فيقال
ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كثمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين

ضربا عجيبا اى ضربا بذيئا وضربت ضربا بالمخالفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره اى المنع الشلوبين ورجح المجيز بمجيئه فى الفصيح
كقوله نعم وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة لتشبيهها الفواصل بالقوافى وذالى المنع فى المؤكد والجواز فى غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن و
اجمع غيره وافردا **فصل** النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالى او حالى حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين النوع او العدد والدليل المقالى ما هو جواب
الى القول كان يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعى لوصفه بالطويل حذف عامله جوازا لدليل مقالى وهو قول القائل ما جلست
والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددى حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالى ما هو جواب الى الحال من مشاهدة او غيرها
كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعى واصابتين عددى حذف عاملهما جوازا لدليل حالى وهو الحال المشاهدة — مصدر علة حكمية
والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك فى شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جىء به لتقويته وتقرير معناه والحذف
مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه
فى شرح الكافية وصرح بذلك فى النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع ورده ابنه فى شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية
عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير
وقد يقصد مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان
يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا ووجوبا مع
التكرار والحصر فى نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفى غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما السهو عن وروده واما للبناء
على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه فى شرحه واجاب الشاطبى بان ما قال
ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما
ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم يرد بها التاكيد اصلا وانما هى مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقامت بها النيابة عن افعالها
واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة لها لم تغنها والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع عزوه بان انت سيرا للتاكيد حيث قال فى شرح — لكانت مؤكدة
قول النظم كذا مكررا وتقول فى المؤكد انت سيرا سيرا فيظهر انه يعنى العامل وبهذا الرد تعقب الموضح كلام ابن الناظم بل افرده عليه لكن افراده على نحو سقيا
ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر المؤكد فى شئ وانما هو من المصادر النائبة عن افعالها
انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة وقد
يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل او المهمل فيمتنع ذكره معه اى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد
وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازنى ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل
زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قال ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر فى ويل
وويح رحم لانها كلمة ترحم وفى ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشدوا فما وال
ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الاكف اترك لان بله الشئ بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل
مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء بخير او ضده فالاول كسقيا ورعيا والثانى ككيا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اى قم قياما
لا تقعد قعودا وكذا النوع نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا اضرب الرقاب ومنه نحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
او المراد يا زريق المال ندل الثعالب اى اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاى فراء مصغرا علم رجل والمفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف
حتم مع ات بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله فى الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن
عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطرى بن فجاءة الخارجى فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اى اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار
المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجرى مجرى هذا فى التزام الاضمار المصادر فى الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجا
والنجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح فى حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا الى الحذر بعينه ايا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك
القول بان المصدر اذا اقيم مقام عامله فى الطلب يلزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخى وهو ثلاثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه
كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا فى بيت امرأة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وجدا قرناؤك اى اتتوانى توانيا وقوله وهو
جرير يهجو خالد بن يزيد الكندى اعبدا حل فى شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اى اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين
المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب فى حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك انه يلعب العبا وقد علاك الشيب اى اتلعب لعبا
ونوع واقع فى الخبر وذلك فى مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا
لا كفرا او هى من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفر كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا

وشكرا او لا ابتلى الحمد او حمدا او شكرا الا ان يظهر على الجواز فلا يلزم الاضمار الا مع تكرار فهذه الامور جرت مجرى المثل فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا تجزع جزعا ولا يخفى ما في كلام من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا او اعجب عجبا وعند خطاب مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعل ما ذكر واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقدير اكاد فقال الاعلم هي للمقاربة وقال ابن طاهر هي للمقاربة والمعنى لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرء واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة وشرطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير وكرره هنا عملا بخلاف في ذلك الباب وفي الفرق ان العاملين هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعمول الاستفهام للفعل قائم مقام التكرير ويجوز في المعنى ان يكون العامل المحذوف مصدرا وهو غير مناسب الا ان الكلام في نائب المصدر مقام فعله قبلنا امثل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اضمار الخبرية اذا المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف وكلاهما لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذي قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها لما نصت بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد متاثر والمؤثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جائز الشرعي وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفضت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت نقض اعتقاده قلت لا الباطل التشنيع قطعا على المعنى والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفضت انقطاعه والبت القطع فمعنى لا افعله البتة لكل لم لا رجعة فيه قال في الصحاح والقطع البتة لان هذه الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد الله الشاذلي على هذه الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي بتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع البتة الا بالهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثاني كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيها ولم يقع بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يعمل عمل الفعل الا مع حرف مصدري ولا بدلا منه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لا يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت فانجر انتصاب ما بعده باضمار تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه قد كان ثم عمل فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب مستويان او لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب لا يرد هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بحركة عضو من الاعضاء

كالضرب بالشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير الصالح لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه يفعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد
فكما لا ينصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار
خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور المصدر
لا صاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يستوف فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما
نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه** مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله
وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه
محذوف تقديره يطوي لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهو جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه بمعناه ونصه ما ان
يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس ضمر قد بلغ في الضمر الى حد لا يصل بطنه الى
الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان لم يجانبا كنجاد المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة
السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضلة **هذا باب**
المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب
بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور ولان النصب
يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو عبيد بالنصب زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا
وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وهم سيبويه يقبل العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وجمهور وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على معنى اذا لم يريدوا عبيدا
باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدرية والشرط الثاني كونه قلبيا
اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة
للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط
مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا و
يؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث
على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها اصل الشروط وجعل الشروط لا يجعل شرطا واجيب بان هذه الشروط للنصب لا لتحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء
المهملتين وهو ما ليس بجسم من وصف ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان العرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر
فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن
وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق
بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس
نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف
الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك
امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من
الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب
فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف
الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا فان فاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل
فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل انه على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف و
الطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد
وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شرائط احدها ان يصلح في جواب لم
الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملني على زيارتك
الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى
والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف
التعليل وهو اربعة اللام ومن وفي والباء واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام فمثال فقد الشرط الاول وهو المصدرية
نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثال فقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق

هذا باب المفعول له

فاللام

نه ملاقى وهو القعود علة للقتل وليس طلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية معه متعلق فلذلك جاء منصوبا وفقد
الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قوله صبرا فيمتنع لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك اسقطه وفقد الشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على
وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب
واحد والمعنى جئت اليها وقد خلعت ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تنوم به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل قول ابي صخر الهذلي
واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلهما مختلف فاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري
اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس فاعل اقم
المخاطب فاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد
فيختلف في الدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك اشير في النظم وليس يمتنع مع الشروط لكن
ان كان مقرونا بال فيقل ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاع في المضاف يعني ان الاقرب بال
والمجرد منها قليلا لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من
اكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه جره والاكثر فيه ان يكون منصوبا وان كان
المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من الابهام وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا وان انتصب الجر يستويان في
المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله
فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور بمن ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بيعبدوا اي
فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى
ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم كانوا اهل حرم بيت
الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم من القطاع والمتنهبين والجمهور على ان الجار في هذه الاية والجمع من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو
الاصل المتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي
والاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعبدوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله فجعلهم كعصف مأكول في قراءة ابي بن كعب انهما سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم
كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال
الزجاج والكوفيون زعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمتك اكراما وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا **هذا باب المفعول فيه** وهو المسمى
عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه
الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او اسم مكان او من
اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن
من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة باحدهما اي الزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب
نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت
جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية
الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف
مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئية
الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعضا يدل على جزء مبهم ونصفا يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحد
اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان وهو الدهر بيانه وشرقي صفة المكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع
ما كان مخفوضا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذف المضاف والغالب في هذا المضاف المنوب عنه الضاف
المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين للوقت نحو جئتك صلوة العصر
او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت
صلوة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وانيب عنه المضاف وهو صلوة وقدوم والمعين للمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة

ويروى جعلتها في صحيفة عشية سورة واحدة

باب المفعول فيه

الظرف يعد فغلب في ظرف مفعول فيهما لان الاصل فيه الطلب تأمل ومعقد المفرح يعد فضل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه
القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة
وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا اتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا و
طالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد
ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بجوهره وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة
الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام
المكان قليلة والجاري مجرى احقا اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوب على
الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض والاصل افي حق
ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجاري في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال عابد بالفاء ابن منذر التشيري افي الحق اني
مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حال بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا
هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فكان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من هو مغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احقا
شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث
فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان احقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية
على حد اولم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قائم او جهد رأيي انك قائم او ظنا
مني انك قائم فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني على وزان
احقا وخرج من الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلاثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بغير في فانه
يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا
قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء
الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعولية لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع من لفظ اعلم تقديره
يعلم ما لكونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه
نقلت قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا وقوله ليس
مثل الانبي خير علافي المعول كانه زيدا احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود
المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث مفعولا بها نظر لانه هذا اضرب من التصرف
ونقل التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجئ حيث لا فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم المحل
الذي هو محل الرسالة من يعيد وضعه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى يعلم من يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الكمال
والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع
باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار
لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان
المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء **فصل** والظرف
الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم
فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل
في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا للدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان
ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال لك كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين
المقدور مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي
ان تقع صفة كمررت بطائر فوق غصن ففوق غصن صفة للطائر او صلة كرأيت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرأيت الهلال بين السحاب فبين
حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة
الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا نيفا لا مررت برجل امام ولا جا

اليوم والمكان واقع في ذلك منه

كلمه في قوله

للهلال امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيدا امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل الزمان بمثالين احدهما قابل يوم الاخر سماه
فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه
ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل به او منصوبا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الان
فحين منصوب لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة الاعم الى الاخص والان منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال التي
فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم يقول كذا وكذا
الان اي كان ما تقول واضاحين اذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والان مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول لا غير لانه جزى
قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما وضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل
محذوفا كالمصدر والفاعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان فيه التشبيه للجائز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها
صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل
ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل
بقوله صمت مدة ويوم الخميس او يومين ويعمل فيه ظرفا الزمان المشتق نحو جلست مقعد زيد ومرمى الزمان كما تفعل ذلك اذا اردنا المكان اذ لا فرق بينهما في
صحة تقديره بفي ونصبه على الظرفية قال الشاطبي في المقاصد لذلك المنسب الى الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة
مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه وهذه العبارة اخذها ابن الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة
هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته وبحل اليه قوله اما لا يعرف حقيقته بنفسه بل باضافته الى ما بعده كما ان نفسه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه
قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما انه لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قد يكون امام غيرك وقد تتحول عن ذلك الجهة فيصير
ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني
ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول
جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان لم يكن جهات وشبهها في
الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير كميل
وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت
مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قول الشاعر وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب
ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك
فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله
المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع
فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد
القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ ونصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا
فعامله الاستقرار المتعلق به في الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء
وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فالاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة
باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة
وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على
الزمان اقوى منه لانه على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية
الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدأ وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا نحو
يعجبني اليوم ومفعولا به نحو اليوم يوم قد ومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو
تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي نحو
ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته
فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى من في ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقت
الى الان وبنيت على الحركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان
الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا عنه وبني على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار
عليه وهو من خاصته قال في غدوة العواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان

وللحذو عنده لهما المكان فحكم عليهن بحكم النصب مع ان من ذلك عليهن نحو هذا الامر نيل وزيد ادنى اه من عندنا وعلمنا من لدنا علما
اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حال تشبهها اي بالنصب لان الظرف في الجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او صفة
او خبرا او حالا الا ان يوثق من الظروف لغيرها كان منصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال وعن الفرقان من لكونهما ام الباب كثرت زيادتها فلم يضعفها الا
امتزاج البيان من الداخلة على قبل وبعد واخواتها لدنه والى مذ بالتوجه اشار الناظم بقوله وجر بمن لتصحح الكلام مظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه

وهو اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فالفعل كسرت
والنيل ونحوه فان الاسم لكنه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيصدق على النيل في المثالين انه اسم لدخول ال عليه ولانه فضلة لانه منصوب وانه
تال للواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان غير كمعنى الفعل
وهو اسير وحروفه وهي السين والياء والراء ويسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير فخرج بالفضلة العمدة من الفاعل وخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما في التوضيح وشرحه وغيره ونحو سرت والشمس طالعة لغير وجهها فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في
شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه على
ان الاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان الجملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصلة الافاضل السيد الرضي
كما نقله عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئت مع
فانه تال للمعنى لا الواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان الواو للعطف او للمعية وتبعا
المعنى ولو قال بعد ان مادة يكون مرفوعا منصوبا كان اوضح لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال بنيته وخرج باللفظ الخامس وهو قوله
تالية الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه يجيز
نصبه مفعولا معه بعد تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك وأباك بالنصب فلا يتكلم به قال سيبويه اما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة
وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجازه في هذا ولك مطويا ومن الا لا اشار فيجا بعضهم اعمال
الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك لم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فنصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعة
فان قلت قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلنا اكثرهم يرفع بالعطف على انت
ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت منفصلا عن لا مبتدأ واسم الاستفهام مقدم خبر ونصبوا على المعية لتمام الجملة دون الافعال لا اصل
ما تكون وكيف تكون فحذف تكون فانفصل الضمير وهو مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو تكون انفصل الضمير وانفصل المتصل
انفصالا وقدر سيبويه من لفظ الكون في المثالين لانه المناسب مع كيف في الاخيرة ما في الاصل كيف تكون وتنيلا وما كنت وزيدا ولو كانت في
تقدير ذلك لا علم مفصولا او جزم بفصول من هم السيرافي انه مبتدأ ولو عكس لجاز ونعم ابن ولا دانه لا يجوز الا بما قدره سيبويه قال ولذلك ان ما ظاهر
معنى الخبر والانكار وليس سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كان مجردا للاستفهام لجاز فيهما الماضي والمستقبل واختلف في كان المقدرة فقيل الناقصة
على انما الناقصة على هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون فيها الا مبتدأ وزعم بعضهم انها محجوزا اصلها التوالى الحال ثم
ان كانتا ما قصة وكيف في موضع النصب خبرها والتقدير على اي حال تكون وكنت مع زيد وعمرو ومذهب ابن خروف ان هذه المسئلة التامة
فيقول ويمكن استبعاد او كيف يقضي بعمل كون مضمر وبعض العرب الناصب للمفعول معه فيما سبق من فعل او شبهه من الجمهور البصريين وما تقدم الكوفيين
ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه منصب على الظرفية والواو
مهيئة للظرف به نظروا بمسئلة النصب على الا فانتصب الاسم بعد الواو كالاستثناء بعد الا لان الناصب له الواو وعلى الجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو
كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى مذهب التعيين اشار الناظم بقوله ايضا في الفعل شبهه سبق ذا النصب لا بالواو
في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف ان الخلاف الكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول
معه هو الخلاف لما بعد الواو لما قبلها كما انتصب الظرف في خبر المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري
على ما قبله كما في قام زيد وعمرو قلنا الخلاف في المعنى استحق الخلاف ورد بان الخلاف لو كان مقتضيا للنصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو لان
منصب عمرو بها وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف تقديره بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون من المفعول به خلافا لـ
الزجاج وهو باطل لذكر وانما قدر فعل للا يلزم الاعمال اعمال الحرف لانه لا يجعلون فعل بعدها ويمكن ان يؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه
فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت لانه تابع وتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة
فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاول متفق عليه والثاني ظاهر فيها خلاف ابن جني في الخصائص
في جواز التوسط مستدلا بقوله جمعت وفحشا وغيبة ونميمة خلالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وهذا محمول على ان فحشا معطوف على غيبة قدم

عليه

عليه للمعنى ونحو كفوا انا بالنحلة في ذات عرق عليك بحملها السلم والاصل التسلم عليك رحمة الله فصل الاسم الواقع بعد الواو خمسة اقسام الاول ما
يجب فيه العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا نحو ثم تقدم جملة الاولى لما تقدم من عدم الفصل
في الثالث لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين وزعم الصيمري في الثالث وما بينها جوازه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد
وعمرو قبله ومنه ترجيح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه الثالث نحو
المفعول معه معروف للنحويين ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور وهو الكاف في ما لك الا باعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون الا كما قال الموضح في الحواشي بعد ذكره لا على العطف
بل على اضمار الجار المتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الاسم لا يعمل مضمرا فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا لانه يمتنع
هنا الذي بالشرط الاصح لعله تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وهو هنا ما لك الا اشتمل ما لك نحو على ما يشتمل طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية
الانكارية قلت واعامل بعدها لانه طلبها الفعل المقدر ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والحق في الاشارة اذا قلنا بجواز
النصب لم يجز العطف يجب لامتناع العطف في الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع
الشمس لا يوصف بالموت والرابع رجحانه اي المفعول معه وذلك نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال الكليتان مثنى الكلية
تحات موافق لاول لان بطلم القلب عند الحاضرين عليها لم يحيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا العطف ضعيف في
الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير لزم ان يكون زيد مامورا
لانه يأمر وقيل لزيد ان يأمر على الجملة بان يكون معه كالاخ قال الموضح في شرح القطر وموجب قول الشاعر ان المراد كونوا مع بني ابيكم فا
لمبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا انتم وليكونوا الكوفيون الغلاف المفعول معه انتهى وقال ابو حيان كان ينبغي ان ينصب
لان اللبس المعنى انه امر لهم ولبني ابيهم وبدل على ان المراد كذا الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه
مضمرا لجاز هنا انتهى ويقول لولو لضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة اللفظ لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد
توكيده بضمير منفصل او باصل كان نحو ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله
علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة اذ الماء
لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان التزجيج الحواجب دقيقها وتطويلها بصاحب رجل ازج وامرأة زجاء اذا كان حاجباها
دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه منهما فلانتفاء المعية في البيت الاول ولانه لا فائدة الا بين في العلف ولانتفاء الاعلام بها اي بالمعية العيون
والحواجب في البيت الثالث اذ من المعلوم ان العيون مع الحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك بل يجب حينئذ للاضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو في
البيت الاول والعيون في البيت الثالث على انه مفعول به الفعل المحذوف معطوف على الفعل العامل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب
وكحلن العيون هذا قول الفراء ومن تبعهما والى ذلك اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب فالجرمي بفتح الجيم نسبة الى جرم وهو بطن بقلب
بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصححها قال ابن خلكان وكان ... بكسر الزاي نسبة الى مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تلقيبه بذلك
ان المازني سئل عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال ابن المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق قال المبرد فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وابو عبيدة بضم العين
والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة التحتية وكسر الزاي انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك
على تأويل العامل المذكور قبلها بعامل يصح انصبابه عليهما معا اتفاقا واحدا فيقول زججن بمعنى زين فيشتد بالسين لان التحسين يصح تسليطه على العيون
والحواجب ففي الحسن للعيون والحواجب باول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيكون المعنى اتلتها تبنا وماء وهو مذهب النصب الجرمي
الاول وان القائلون بالحذف بانه لو كان من التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء فالواو وهو غير سائغ واجيب بانه منقوض بتصحيح الجرمي
كقولهم لطائف رطبا شبعه ... واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى
عام قال المرادي في الجمهرة هذا باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قال في التسهيل
فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق عبيدا مؤمنين وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا
الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا ومنهم قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة
الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج هو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يدخل فيه سائر ادوات الاستثناء وقوله
بشرط الفائدة احترز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومقتضاه ان ذكره بعد الاشياء انه لم يرد
دخوله فيما تقدم ففيه ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللغة سيبويه وغيره وهو الذي
لا يجوز غيره انتهى وينبغي للعجز ولاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي ان يعتبر اصلها الا وحرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا
عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو والشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا وقليلا فعلا

باب المستثنى

وقال سعد بلجامد النقصه منه بمعنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل وانما اصل ومنها انها حاشى بمعنى الا الفعل المجرد وحشى بمعنى الا الفعل الاولى قال
انشا الناظم بقوله ومثل حاشى وحاشا فاحفظهما وافهم ان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصل بها الحرف فلذلك في حاشية الشرح تقول حاش الله وقالوا
عند المبرد وابن جني والكوفيين فعلا لو النصب فيهما بالحمل فيه لا وقالوا اما لفظ الحرفية فمثال المثال تقبيحا الحرفية فالبغي المعنى والثاني فعل
وهما البين عند الجمهور ودخل القادري وغيرهم ابو بكر بن الشبلي الى حرفيتها فكم وذهب بعضهم الى انها فعل باب الاستثنا فيكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا
فلا يكون ماضيا مضارعا لانه مركب من حرف فعل لا يكون فعلا وبجاهها لهما الاركبا غلب الفعل الحرفي لشرفه الفعل فهو الجميع فعلا والثالث منه وقد بني الحرفية
والفعلية فيستعمل تارة حرفا وتارة فعلا من ثمها علمتها الجميع فالنحويين فعلا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الحرفية والرابع استعمالها
غير ثلاثة لغاتها فانه يقال فيها حاشى بكسر الشين والقصر وحشى بضم الشين والقصر وكذلك حاشا بفتح الشين والالف وسوا بكسر السين والمد كما وقالوا
هذه الاحرف هي احرف ها وقال تذكر هذا وعرض عليها القادري المحبة وبعد ابن الخباز في النهاية ومنها حاشا بزايد الحاصل انها مع الفتح وتقصر مع
الضم ويجوز الوجهان مع الكسر في المعنى فاذا استثنى الا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه فلا عمل لا بل يكون الحكم عند وجودها
بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصبت وان كان يطلب مجرورا جر بها
يتعلق به نحو ما قام الا زيد ما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثنا مفرغا لان ما قبل الا يفرغ للطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره
الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل منه لكن للصحة وعند التفصيل ما قام احد الا زيد وما رأيت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا
انهم حذفوا المستثنى منه واشتغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثنا مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه نفي نحو ما
وهو المنفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق
فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجرها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي
هي احسن والاستفهام الانكاري لانه في معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل
فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى لا يهلك الا القوم الفاسقون
التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول ضربت الا زيدا لانه يلزم منه انك ضربت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويأبى الله
الا ان يتم نوره فحمل يأبى في افادة النفي على لا يريد لانهما في تأبي ما بمعنى لا يريد فلا يرد ومعناها النفي فمعنى وجاء المعنى لا يريد الله الا اتمام نوره ولا فرق في
بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي
يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا على الاثبات الناظم
بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو قاموا الا زيدا فما قبل الا وهو قاموا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في قاموا موجب لانه
لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو زيدا منصوب على النصب على الاستثناء ولا يجوز فيه الابدال كما يجيء واما قوله ثم لوكان فيهما آلهة الا الله
بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير وهي صفة لآلهة ولكن نقل اعرابها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل
بالعبير منهم منزل خلق عاف تغير الا النوء والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما الا ان الكلام موجب فحمل تغير في افادة النفي على لم
يبق على حاله لانهما اي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد المصرية بالصاد والفا المهملة من كل بطلة مصرية من معظم الجبال وخلق بفتحتين
بمعنى بالي وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنوء بنون مضمومة وهمزة ساكنة نؤي يحفر حول الخيمة
فيمنع السيل بدخلها المطر والوتد بكسر التاء الكاذوق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها والثاني مذهب
الخ انه منصوب بتمام الكلام كما انتصب ما بعد عشرين الثالث الفعل المتقدم بواسطة الا وابن ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش
الرابع الفعل المتقدم بغير واسطة وهو مذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا والسادس مذهب الزجاج السادس ان العامل وحكي
والفرا ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها التقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي الكسائي والثامن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في لا
حكاه السيرافي عن الفراء اذا نصبت فيها ما قبلها فعلى تغليب حكم لا ان نفي المغير وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الا
متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثنا وجب فيه الا المستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح
الاتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثنا
خاصة قال ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد تغليب كلام المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون
بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الا بانه بدل بعض يكون الثاني منه مخالفا للاول في المعنى الا ترى
انك تقول اذا ملئت اثناء القوم بعضهم فيكون مخاطبا والاثناء القوم مجازا ثم يتبين بعد المراد منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم
ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد لانه ليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل قال

مثال

باب المستثنى

مثال النهي ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى
بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض
من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع وقليل من قوله ما فعلوه إلا قليل منهم وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم
أحد إلا امرأتك ولا يتأتى الإتباع في الموجب فأما قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه
فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب جوابا لمن قال قام القوم إلا زيدا فقصد التطابق
بين الكلامين ولم يجز الإبدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا فإن البدل فيه
غير مختار لأن البدل إنما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما ليس فيه
إلا زيدا القوم فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء وإذا تعذر البدل على اللفظ لمانع أبدل على الموضع نحو لا إله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعهما وليس زيد
بشيء إلا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفع البدل يعني الجلالة من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمله على اللفظ لأنه
لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول
لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب إن واعتبار المحل لاسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه نقد بدخول إلا على الجلالة
عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا ونحو المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل أحد لأنه في موضع رفع بالابتداء
ونحو المثال الثالث منصوب على البدلية من محل بشيء لأنه في موضع نصب على أنه خبر ليس ولم يخفضهما حملا على اللفظ لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما ولأن من
والباء الزائدتين بعد نفي أو شبهه لا تعملان في موجب كذلك فإن قلت مقتضى قوله فالأرجح الإتباع أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح قلت نعم
أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي أبني لبيني لستما بيد إلا يدا ليست لها عضد بالخفض وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي
في أماليه لا يجوز في نحو لا إله إلا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه إلا قليل كما يجيزه ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلا الرفع وذلك لنكتة بديعة
لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا القليل وهو أن النصب إنما جاز في الإيجاب فإذا دخل النفي على كلام قائم بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي وإذا
دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع حكم الإيجاب انتهى فإن قلت لا إله إلا الله واحد فالرفع أيضا في الله واحد على البدل
من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وإن كان البدل نكرة موصوفة لأنها موجبة لوقوعها بعد إلا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الإتباع
سوى المستثنى منه لتأخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل إلا أخوك صالح خلافا للمازني فإنه قال إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يختار النصب فيقول
ما فيها رجل إلا أخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء لتقدمه على صفة
المستثنى منه والأصل ما فيها رجل صالح إلا أخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف
لأن المبدل منه ملحوظ ببعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فهذا قضاء بتصويب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال
ابن مالك في شرح الكافية إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك
كقولك ما فيها رجل إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى
منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ انتهى فلو وصف المستثنى بين
صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد إلا ابنك بر بوالديه فالظاهر أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي وإن كان الاستثناء منقطعا
وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالا على ما يستثنى فيجوز قام القوم إلا حمارا ويمتنع قام القوم إلا ثعبانا ففي ذلك تفصيل
فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين
من العامل عليه نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال لأنه لا يصح تسليط العامل عليه فلا يقال
زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد إلا ما ضر إذ لا يقال نفع الضر وزعم الشيخ ... في حواشيه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع الابتداء
وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقص شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال
شيئا إلا النقصان ثم فرغ له وجعله متصلا ورد بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد
إلا وقعد عمرو وإن أمكن تسليطه أي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم إلا حمارا إذ يصح أن يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لأنه لا يصح فيه الإبدال
حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه وتجيز الإتباع ويقرؤون إلا
اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوزون جره بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ومن الزائدة لا
تعمل فيهما وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير
وإلا العيس فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وإلا الثانية مؤكدة للأولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع أعيس وعيساء
كالبيض جمع بيضاء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على المعنى لأن المعنى هو

المستثنى ما تقابل ما في الدار احد الا حمار فضا ذكره احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مفصولا من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار
انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على الاتباع المنقطع
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة
تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فهو يتبع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمختص هذا بن الحمد ودون ان يقدر قل لا يعلم
من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل**
واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان الاستثناء منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله
وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة ومالي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اراد بآل احمد النبي وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب
وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان
لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك
في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام اريد به خاص فصح ابدال المستثنى منه لكنه بدل كل
من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك
تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في
قراءة الجر وانما الجائز ان يدعى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبنوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه ان يكون بدل الاسم
مع الاعم وهو فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل** واذا
تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفة او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضروب عنه ضرب ... جواب الشرط
الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول وشملها قول النظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية
معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل
وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه
تابعا فجره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى
بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة للا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح
فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء
وفيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب في المعنى بل عمرو
وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل صنف السير
ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والرسيم
والرمل ضربان من السير والرسيم السير السهل والرمل فوق العنق دون الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التأسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل
فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يستعمل المعمول قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت
وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له
ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رأيت الا
زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير
العامل بل يترجح وما كان منصوبا بالفعل لا يظهر الخلاف لتقدم فيا صب المستثنى مما كان منصوبا على الاستثناء بظهور الخلاف وتقول ما مررت الا
بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول بل يترجح وذلك مستفاد من قول النظم وان تكرر
لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير في العامل دع في واحد منها بالا واستثنى وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل ما يقتضيه قبل الا
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون
تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تأخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا
زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفردت
من نصب واتباع وتنصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا وتعين في الباقي من المستثنيات

النصب

باب المستثنى

النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد ولجاز الابدى دفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض اختلف النحاة على ثلاثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج ولكن الجميع من المستثنيات مستثنى من العدد وهو قول الصيمري وبعض الفقهاء ابو يوسف ويمكن ادراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد الاصل ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فيكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة فيبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة ويحتملهما اي الثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا تفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان تصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد تبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فما حصل فهو الباقي ففي المثال المذكور يحط الواحد من اثنين يبقى واحد يحط من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وثم طريق ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم تخرج اربعة وواحدا وتدخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة تخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوترية وتدخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذا وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي اذا خمسة وستين وما زاد من المستثنيات معمول لهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل

فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس مبهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير الابنين بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احداهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غير اخيك بالنصب واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف جوز غيره في التوضيح في الحواشي وقول الاشاعرة تمثيل لجواز ان يكون الفعل في ضربت فضربه بناء

استثناء منه

المستثنى منه

لان القيام منفي عنه

اصل

والذي قبله مستثنى من الذي قبله

لاضافتها الى المبنى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل احدها انه لا يقع بعدها

الجمل وتقع بعد غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز لم يبق الا قام القوم غير

زيد وعمرو بجر عمرو وبحمله على لفظ زيد وبرفعه حملا على المعنى لان المعنى قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء

معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم

يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا

على الاصح ما لغير جعلا ويؤيده حكاية الفراء اتاني سواك وقولهم قام سواك بابها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل

وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لانه لا تدخل هنا الا والضمير فيها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعوا انها

ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها

فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا اجازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون يستعمل ظرفا واسما

فيجيزون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه

فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر

بنصبهما لانهما استثناء من فاعل انهر المستتر فيه وما [illegible] والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا

بالنصب فليس في الحديث ولا يكون في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله

الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين

فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي القائم [illegible] على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على

القول الثاني وعليه يرد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على ما خلا او ليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف

واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وعبارة بدر الدين والاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول

بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في

قوله يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولاد ذكر الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت

بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال

وجملتا الاستثناء من ليس زيدا او لا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا

الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان او مستأنفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف

مخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا لا موضع له من الاعراب

مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او بيكون بعد لا **فصل** وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر

على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم وانجرر بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في

الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والشمطاء مجرورة بعدا

وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله

لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا وعدا وموضعهما جار بين نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون ناصبهما

هو الجملة المتقدمة عليهما اي انتصاب عن تمامها كما قيل في التمييز الواقع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي

في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل وتبعه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديهما

على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وعلله بامرين والوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما

موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب انما صح في عدا

لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي جاوزه ولم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء

معنى جاوز فحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي مفرده وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون

فيكون فاعلهما المضمر اما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل

اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا

لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا او لا يكون بعضهم

زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلاف ذلك وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال

او مستأنفتان فلا موضع لهما وقد يدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية

لا توصف بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله
وبعد ما انتصب كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فانه اخذا من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون
صفة للشيء او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قال الشيخ خالد وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى
نديمي مولع عدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وصلته وموضع الموصول وصلته نصب بالاختلاف اما على الظرفية الزمانية
على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين
زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فانه كثيرا ما يحذف اسم
الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد
وقال في المغني فان قالوا ذلك بالقياس فقياس فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه
انتهى وهو مخالف لما هنا **فصل** في المستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على انها حرف دائما وفي المغني ان ذلك لحن وانه صواب لغير عمرو واختار ابن مالك
عدم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير احيل وسمع غيره او غير سيبويه النصب كقوله الاخفش وغيره كقولهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا
الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس منظوما كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لا ينزه احد عنه فلم استثنى منها
قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان
تنبيها على المبالغة في خساسة العبد وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف وتبعهم
الجرمي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعها لكونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم مشروحا
ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا
فاطمة من الحديث فليس بمدرج ورد في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي بدليل
ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر وقال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون
حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا
خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذ اجر نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه ان نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك
على الشذوذ قال المرادي في شرح التسهيل ورد بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لو قوعها
عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** الفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة و
اشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم مخصوص صاحبها ثم الترتيب بينها و
بين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها
بدون ذكرها وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما
معا فالاول كجئت راكبا فراكبا حال مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا حال مبينة لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث
نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبينة لهيئة الفاعل وهو ياء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول
بهما في نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى بتقدير انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله الرضي المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء
المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به ليدخل الجامد وشبه الجملة من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف
وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد صاحبك فان صاحبك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه
الكلام ليدخل نحو كسالى من قوله قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره
فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية
وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا والحدود يقصد بها معنى خاص وان لزم منه معنى اخر وقال الناظم الحال
الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد صاحبك
فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان افهما المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا
فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا
بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود
من الحد تصوير ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شيء الا
بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف

آخر باب وسبقه الى ذلك ابن بابشاذ وغيره وقد رده الرضي وغيره باختلاف الجهة فان الحكم للعين موقوف على النعت ويكفيه الحقيقة الموقوف عليه
الحكم بلزم البطلان وانما هو موقوف على النعت وبه تمامه ولذلك لا يتوقف على الحمد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحمد معرفة الحال وبكفيه الحقيقة
الحكم عليه والنعت وبه تمامه لا يخرج عن ذلك **فصل** الحال من جهة هي باعتبار وصفها احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها مأخوذة من التحول وهو
التنقل قال ابو البقاء لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار معناها ولزومها الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا
ترى ان الضحك يزول عن زيد او يعاد فيه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال وقد تقع وصفا ثابتة في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها
نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحيوة والعموم
من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها
يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال
خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية
لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به
المحدث في قوله ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله من الضابطة وسكت الموضح عنها المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى
السماع نحو قائما بالقسط من قوله شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعترض
عن قراءة قائما بالحال عن المعطوف عليه وان كان مثل نحو جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالتباس وسكت عن بيان جهة تلخيصه عن المعطوف
قال التفتازاني كانها اللازمة على وتيرة واحدة نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالتباس ولا ضابط لذلك
بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي يتجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه
فان القران قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني اي اعتبارا
هذا ان انزل الذي هو عامل الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى
صرف صفة الدلالة عن ظاهرها واطلاق ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى
الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
منتقلا مشتقا يغلب وقد تقع جامدة مأولة بالمشتق في ثلاث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا او بدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا
حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة ومؤولة بمشتق فاسدا مأول بشجاع وقمرا مأول بمضيئة وغصنا
مؤول بمعتدل اي شجاعا ومضيئة ومعتدلا والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان
وعير بفتح العين المهملة الحمار وحسبا كانا واهليا مضافا اليه وعدلي مأول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطها ولي
هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يشير قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي
مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه
المسئلة الثانية من الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيد حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كانه قال
في هذا الباب بيانا ايضا متعلق بمحذوف استونف للتبيين قال في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين ونحو كلمته فاه الى في بالتشديد فاه
حال من الفاعل والمفعول والى في تبيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
ومؤولا بمعناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب حال ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي
الى انه اسم وضع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في
فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فم غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك بمعنى كلمني وكلمته فهو من
المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده الشيخ بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس
عليه لان فيه ايقاع جامد موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا
رجلا او رجلين رجلين وجاء الاحياء الا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف فذهب الزجاج
انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة الاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوب
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض وذهب بعضهم الى انه منصوب بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا
حسنا ومنع ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف نسق من المكررات الا الفاء خاصة قال الرضي ثم نحو مضوا كتيبة كتيبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة
بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرآنا عربيا من انا انزلناه قرآنا من القرآن في قوله ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن
والاعتماد فيها على الصفة وهو عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها يفرق كل

باب الحال

امرحكم امرين عندنا قال ابو حيان ونسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني
فقال انما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاد في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا حال لانه لما نعت اللسان بعربي والوصف والموصوف كالشيء الواحد
الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال
لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان له او دالة على عدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو او حال قال ابن الانباري واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة
نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه
في حال كونه رطبا او شيئا باوسع منه هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا
لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع
الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك
وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم واسجد لمن خلقت طينا فطينا حال من الضمير المحذوف العائد على الموصول اذ التقدير خلقته صاحب الحال او من الموصول
المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطين اصل المخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع نحو أأسجد وانت وحكى هذه المسائل
العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او
تنويع او طور واقع فيه تفضيل تنبيه اكثر هذه الانواع العشر وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول جمع وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة
او ترتيب والى ذلك يشير قوله في ... ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق
كالاربع الاواخر في التسعير وقد بينتها كلها بقولي ولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث وبقولي ثانيا تقع جامدة غير مأولة بالمشتق في سبع مسائل الى
قولي في التنبيه والى ذلك يشير وتوهم بدر الدين ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر يجب تأويل المشتق وهذا التكلف منه ولذا علمنا نحو
ابو البقاء الى المسائل الثلاث الاول وهي ما دلت على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب وقد نقلت
كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة
على معنى مطورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون
نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا او خفي اعرابه
فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وهذا معنى قول التسهيل وقد يجيء معرفا اي بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول الناظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وقالت العرب قال زيد
جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على
بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه حال والمعنى
رجع على فوره قاله الجوهري قال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول
حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيهما ولان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا وقالوا جاءوا الجماء الغفير فالجماء
حال من الواو في جاءوا وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل
نعت الجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف
على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا الابل ارسلها العراك
فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الجمل اذا لم يتم شربه والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك
مصدر عاركه معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة ويخرجها او لم تخف لها في شرح الشذور وعلى زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل
في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصفه في المعنى وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلاجل
الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد
جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيها شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول وبالاداة في الثاني وزعم
سيبويه ان الذي جوز تنكيرها انها شبهت بالمصادر المنتصبة باضمار افعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الاول غير ماهي له
صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل يعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده ينفرد وحده وانما هو موضع الاحوال
لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا لا يقال وحده مصدر ان لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد عدة فهو مصدر ان لاحد
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى

الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرطية المقدرة عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان
لم يتقيد بالشرط لم يصح تعريفهما لفظا فلا يقال الصدقة جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت مصدرا نكرة بكثرة في النكرات فيها شذوذ
واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل
ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع فبغتة حال من فاعل طلع وجاء زيد ركضا فركضا
حال من فاعل جاء وقتلته صبرا اي مصبورا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف
من باغت اي مباغتا وفي ربا بن عقيل باغتا من بغت يبغت بغتة اي فجأة والبغتة الفجأة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجأك البغت
ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا
بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا الاكثر ومع كثرة ذلك قال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا
كالابتداء المشتمل النوع نحو خبرا بجامع الوصف المعنوي وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز فيما اتى جاء زيد
سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال نعم
على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما انعكس لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله الدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر
المفاعيل الدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك
وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره
فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا المقدر نائب الفاعل و
يذكر وناصب الحال الفعل المقدر لان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه
من ضمير والحال على هذا مؤكدة فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند واما علما الخ
سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير
مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحقها ان يعتمد عليه في الجواب وقاسه ايضا بعد خبر شبه
به مبتدأه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير المستتر في زهير لما تقرر
من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوف وهي العاملة فيه قاله الحفصي في الايضاح واستظهره ابو حيان
في الارتشاف والموضح في المغني او وقع بعد خبر مقرون بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون
على معنى تفهم فهما وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلاثة
اراء حال مفعول مطلق تمييز ويحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق
غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع
الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد
الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدأه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال ؛

فصل والاصل في صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال
نكرة بمسوغ لقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير عزة لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروي
هكذا لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال
على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حالة كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه
وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف
وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها للاظهر الاسمين اولى من جعلها للاخفى منهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا
كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب بمنع العطف
بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الدار والوحش هو القفر
الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو

ولما

ابن هشام في حواشيه ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا
حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدأ وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في
اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء بصوته واليم بفتح الياء المثناة
تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اي من المخصص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم
في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا تأتي الحال
من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك منتف وقد خالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من المخصص
بالاضافة فقرره في نصبه اوجه احدها انه حال الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر بمعنى يفرق الرابع على الحال من كل ومن ضمير الفاعل
في انزلناه اي امرين ومن ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول به لمنذرين مخصوصا بالاضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين
فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة في ايام او مخصوص بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لتخصيصه بالعمل
في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقا بالنفي ونعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف ورده صاحب البديع وابن هشام في المغني واقره في شرح الكافية بانه لا يعرف فان قلت فلم ذكر المرادي انه من المسوغات كون الحال جملة
مقترنة بالواو والحال لغلبته انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا او شبهه نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي وشبه النفي الاستفهام ولا يستسهل الاستفهام والنهي لا يستسهل امرؤ على امرئ مستسهلا فيه وقوله وهو
قطري ابن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد
لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او
استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا
بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا الا شاذا قاله سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان
صفة للمائة ولانه يبين الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا
مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا
بالمعنى وانما بنيت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ على قياس عليه لان مذهب سيبويه الى الجواز الحاقا بالمعرفة وهو منزلة المنع فصل والحال لو شئت مع صاحبها
ثلاثة احوال احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر وان تتقدم عليه فالكائن او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا
ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص وهذا متفق عليه في الظاهر
ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ونقل عنهم وقيل ان تقدمت على رافعه وسوغوا تقديمها على المنصوب الظاهر فيهم ونقل عنهم
وقيل انه لم يكن عند الحالة الثانية ان يتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين حال من المرسلين فلا
يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور فيه يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها
مجرورا اما بحرف جر زائد كما ذكره ثم جاء من رجل مستحقا المرفوع نحو مستحقا لا يجوز تقديمها عليها الا منقولا من جنس الشرط هذا هو مذهب الجمهور وعلل
منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في
المسألة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم وكذا
امنعه فقد ورد قال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لورود السماع كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من الناس المجرور وهو
لناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام وقول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف في
البيم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والثاني هذا البيت نحو فان تك اذواد اصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال فقد تقدم على صاحبه المجرور بالباء
خال من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتي الا
الا في ابنية المبالغة كما مر وكافة مما جاء في [illegible] وعلى تقدير ان يحمل على انه موضع مفعول في [illegible] ولم يسمع فيه ما تقدم الارسال
كافة فمعناه ان كافة لا يستعمل الا حالا ولا يكون الا صفة لا شيء من الموصوف الا ان كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك ان
كافة لا الناس ليس من تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها المحصور فيه لان من حكم الارسال باللام والاكثر تعديه بالى والاولى هو تقديم الحال المحصور

على صاحبها ممتنع كما تقدم في التتمة وهو تعدّي أرسل باللام بخلاف الأكثر ودفع الأول بأن تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الشيخ
في باب تعدي الفعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل فلم يفرق بين الحال لان الاقتران بالا بالحال على
المحصور ودفع الثاني بان مخالفة الأكثر لا يضر فان تعدي أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون
فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بالحرف ان كان معمولا كمررت ضاحكة بهند واسمين اذا كان مجرورا بحرف يحتمل نحو مررت مسرعين بزيد
وعمرو وكان الحال الفعل نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك والحق ما قاله ولا بحرف عن غيره عنه لانه قاله يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور
ايضا فاكما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما بانت راكبا من احد ما داريه كمالمة احد ما مجرور وما اضيفا يعني مضاف الحال الا المصدر على اسم المفعول
كاعجبني وجهها مسفرة وهذا اشار بالتوني بقوله فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها وانعقد بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه
على المضاف قال الرازي الناظم وفصل ولده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالحرف لان الاضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع وتابعه ابو حيان ورده عليه الموضح الشيخ في الحواشي والاشتغال
بذلك يخرج من الغرض وانما يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في
صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدر بعضه وكقوله تعالى أيحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه
اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم او يأكل اخاه او اتبعوا ابراهيم لكان صحيحا وكان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا
او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر مهيمن عامل في الحال النصب نحو اعجبني انطلاقك منفردا
فمنفردا حال من الكاف والميم المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر مهيمن عامل في الحال النصب والثاني هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا
حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا يلزم مخالفتهم
وهو ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال الا اذا اشبه الفعل فاذا كان
المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او كجزء منه فلشدة امتزاج الجزء
بكله لو ما يصح ان يضاف المضاف كان صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال تقديرا اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو
قلنا به يلزم فسد حال النظم وبهذا علم يجوز ان ابن مالك بلا خلاف ونقل عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي يختاره انه
لم يرد ما الاضافة ولم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا او كجزء او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال
به احتمل العامل واما بيت يحتمل ان يكون حالا من لهم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة
والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا بمعنى انتهى الحال الثالث من الحال الا انه في فلتة لن ينعكس الحال عليه او على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا نحو
ما جاء راكبا الا زيد بيعد ابن الخير الشريف **فصل** والحال مع عاملها ثلاث حالات الانتاء منها احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان يتاخر عنه كجاء زيد راكبا
وان يتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا او صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بالصفة ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامات التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول
ماضيا او مستقبلا او حالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كهم مسرعا والحال كهو مقبل زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل
المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامات التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة نحو مسرعا ذا راحل منطلقا في المثال الاول تقديما على انطلق زيد منطلق فانه يجوز في المثال الثاني ان
تقدمهما على عاملهما نحو مسرعا ذا راحل ولو نحو مسرعا زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها
ولا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل اذا جاءت بعد ملفوظ العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال تعالى خشعا
ابصارهم يخرجون فخشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل واجيب بان هذا الابتدء يجوز ان يكون نصب خشعا صفة معمول محذوف تقديره
التقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صح عن بعض العرب شتى تؤوب الحلبة قالت العرب شتى تؤوب
الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون
ومنع قوم من الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا اخطأ في هذه المسألة وان قطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة
متفرقين يرجع الحالبون اي متفرقين الحلبة ترجع الحالبون قال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين ونحو طليق فهذا مبتدأ في الحال العيالي فيما مضى معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستدل به تثبيت لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء
المقارنة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو وقال بعضهم لئلا يتقدم حرف العطف على الجواب والحق ان هذا البيت لا ينهض على ما قال الكوفيون انه فقالوا بان هذا اسم موصول
وغلبين

باب الحال

ومثلين صلتهما بما بعد محذوف والتقدير والذي [illegible] كما مر في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه [illegible] أن تقدم الحال عليه أي على عاملها وجوبا كما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد [illegible] ظرفا أو
استقرارا لا ناصب بها [illegible] الظرف شبهه باسم السكون كأن سواك كلت ويعزى لسيبويه والثاني أنها اسم [illegible] ظرفا وأنها اسم ويعزى إلى الأخفش وعلى القول الثاني
يستفهم بها عن الأحوال [illegible] الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر إلى الاستقرار
بخلاف [illegible] قال أحمد [illegible] في النهاية [illegible] الثالث أن يتأخر الحال عنه أي عن عاملها وجوبا وذلك في ستة [illegible] أن يكون العامل فعلا جامدا نحو
أحسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهو يجب التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه أو يكون العامل صفة
تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فإنه لا يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع امتناعا عن [illegible] اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة [illegible] نحو هذا أفصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم عليه لما تقدم أو يكون العامل
مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخيك صائما فصائما حال من أخيك والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل [illegible]
المقدر بأن والفعل لا يتقدم عليه أو يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل
فيه اسم الإشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه فإن قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف
فإن العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها الابتداء قلت العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير إليها
خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل وإنما العامل فعل محذوف تقديره انظر
إليها خاوية وحروف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من
قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى أشبه [illegible] دون حروفه فإن قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى منها رطبا ومنها
يابسا والمراد بالرطب [illegible] لا اليابس [illegible] قال الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب [illegible] بأنها لا تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب
واليابس بالحشف البالي [illegible] اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو أن يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحروف التمني نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكأن أو يكون العامل عاملا آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله نحو لأصبرن محتسبا فمحتسبا حال من فاعل أصبر
المستتر فيه ولأعتكفن صائما فصائما حال من فاعل أعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما أن يتقدما على عاملهما فإن ما في حيز لام الابتداء
وهو محتسبا [illegible] لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما أي على لام الابتداء ولام القسم لأنهما من أدوات الصدر فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو [illegible]
زيد محتسبا الصبر ويستثنى من أصل التفضيل ما إذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى ومختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر فإنه يجب تقديم
الحال الفاضلة خوف اللبس فالأول كهذا بسرا أطيب منه رطبا قال ابن جني وفي انتصاب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيب [illegible] منصوب رطبا على الحال أيضا
من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب [illegible] الفاضلة بين الشيئين كأنه قال هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا [illegible] تفضيل الشيء
على [illegible] لأن المقدر [illegible] في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا وأشار بذلك إلى التمر والمعنى يزيده الطيب [illegible]
وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل فيهما معا وبه قال المازني في أظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن
السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته أن الناصب [illegible] إذا كان [illegible] ذلك وهو [illegible] في المفرد إذا [illegible] والصاحبان
المضمران [illegible] والمجرور [illegible] الظرف على [illegible] الظروف ولهذا جاز أكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز [illegible]
في الدار عند الجمهور وحكى [illegible] عن بعض [illegible] أنه يجوز [illegible] كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسيء فجاء معرفتين وإنما تقدم الحال مع أفعل
إذا كانا فاضلتين فإن كان الفاضل [illegible] نحو هذا بسرا أطيب [illegible] في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي أن العامل في بسرا
هو هذا أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في أنفع الراجع إلى زيد ومعانا
حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع [illegible] على المثالين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم أن العامل في المثال الأول إنما هو التنبيه
أو اسم الإشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين على أصل [illegible] الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل
والمفضل عليه [illegible] لا لبسا فإن قيل جعل أحدهما تاليا لأفعل ولا لبس قلنا يؤدي إلى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فإن قيل قد
فصل بين الظرف [illegible] والمجرور قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل [illegible] في نوع خاص وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا مستجاز
لن يهن ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون العامل ظرفا أو مجرورا مخبرا بهما [illegible] فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهو [illegible] بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والأصل
وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيد الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدما
على المخبر عنه نحو في الدار [illegible] جاز التوسط بلا خلاف لأن الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه [illegible] ذلك ظاهر [illegible] خلاف

المتقدم عليها في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرهما والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين المشتق كما تقدم في البيت وغير المشتق فيمكن قراءة بعضهم
ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام
لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
ففي هاتين الآيتين دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه
واشار الى ذلك في النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الآية الاولى
ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة
لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في راوية
او مصدر كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما وقيل
ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتأولها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدأ وبيمينه
خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لا عامل الحال **فصل** ولشبه الحال بالخبر المفرد والنعت في التثنية جاز ان تتعدد لمفرد
وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله علي اذا ما جئت
ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان وحافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير علي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا
غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعاجم برجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وعلى انه
فاعل الزيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحفه جماعة برجلاي
برجلاي في الجزء وليس منه اي من تعدد الحال المفرد وان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح والثاني وهو ان تتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين فدائبين حال مؤسسة معمول سخر والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث والاصل الدؤوب وهو المرور
في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك
ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه
فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويجعل الحال الاولى من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيجعل الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل
احد الحالين بصاحبه ولا يبعد عنه الا بقرينة فان قلت ما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور
الملفوفة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلنا اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة
اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى
فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء من عهدت وقرينة التذكير والتأنيث ارشدت الى ذلك والمعنى كنت انا وسعاد
متحابين فاما انا فصرت الى زيادة المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيجعل الاول للاول والثاني للثاني ان امن
اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء
المعنى اخرجتها من خدرها ماشيا وحالا لكونها جارة على اثرينا قدمنا وقدمها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة فيقصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون
الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا
فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقدروا في نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة الا من ادفع وسلموا
الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه تنبيه الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام
مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان
مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها او بعد ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب
الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك
تاولوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من
الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب
فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وهي الاصغاء والاستماع
والمعنى اصخ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا
حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي ويجمع معنى

قوله الثم

باب الحال

قول الناظم وعامل الحال بها قد أكدا وإما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الأرض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا القسم استدركه ابن مالك على النحويين قال في المغني وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة من اسمين معرفتين جامدين فالمؤكد بها إما البيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كأنا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهيبا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كأنا عبدك فقيرا إليك أو وعيد كأنا فلان متمكنا منك أو نحو غير ذلك كزيد أبوك عطوفا قال الزين ابن الناظم في شرح النظم وزاد أبو علي الشلوبين جوده أحصنا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لأنه يمكن تأويل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالف الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها وأوجبه التأخير عن الجملة المذكورة لأنها المؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديره بعد الخبر يقدر بره أحقه ونحوه كأعرفه إن كان المبتدأ غيرا وإن كان أنا فالتقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل إذا محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا غير الجملة وشبهها كما مضى نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد إلى قارون وإذا وقع الظرف وصويلحا حالا فإنهما يتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين … في موضع المفرد أو استقر فيكون في موضع الجملة وعليه الأكثرون … الكون مستقرا أو استقر محذوف فمن وجوبا لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لأنه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان وتقع الحال جملة اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق قول الناظم وموضع الحال تجي جملة ولكن بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالإجماع لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بمثابة النعت وهو لا يكون جملة إنشائية فإن قلت قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالإنشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الإنشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الإمام … في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا أما ترى الحبل بتكراره في صخرة الصماء قد أثرا أن لا ناهية وأن الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب أن الواو عاطفة إما مصدرا منسبكا من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الأول فتضجر منصوب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والأصل ولا تضجرن بنون التأكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني … مثل الجملة المفسرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم إن الأمر بعوضه … مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك القيد لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها وغلط من أعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى إني ذاهب إلى ربي سيهدين حالا … جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلأن … معنى الآية سأذهب إلى ربي مستهديا … للذهاب في الآية للهداية وأجيب بأن مستهديا وقع بعد الذهاب لكن فيه تعقيب فيلزم أيضا أن يكون فيه تعقيب كالقبل قال الدماميني وأما قولهم لأضربنه إن ذهب وإن مكث فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو إن لأن المعنى لأضربنه في كل حال إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن يجعلها خبرا عن ذي الحال نحو قولك جاء زيد وهو إن يسأل يعطك فتكون الحال حينئذ جملة الاسمية الشرط الثالث أن تكون الجملة مرتبطة إما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فجملة وهم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير هو هم أو بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا أي متعادين يتصل بعضكم ببعض وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا جميعا وجمع ضميرهما لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية وصحح الزمخشري الأول أو مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال وإنما جعلنا الواو رابطة لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين أحدهما أن تفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت

وما طلعت الشمس والثاني يقبل قد حالاً لكونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي
حال مقارنة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالاً على
حال كما قال المرادي نحو فجاءها بأسنا بياتاً او هم قائلون فجملة هم قائلون من المقبول لانها حال معطوفة على بياتاً وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا
حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا
شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا
لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا
به يستهزئون فجملة كانوا به يستهزئون حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي
تالياً الا كقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزراً الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة
باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو
ما لنا لا نؤمن بالله فجملة لا نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان المضارع المقترن بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في ان لا
تلوه الواو الا ترى ان معناها غير مؤمنين اي ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثر وانشد على مجيء الواو قول
مالك بن رفيع وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض اباً ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة المضارع المنفي بما
كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صباً متيماً انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة ما تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن
بالواو لما تقدم من لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهياً وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو
لا تدخل اسم الفاعل فكذا ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت واما نحو قوله وهو عنترة العبسي
علقتها عرضاً واقتل قومها زعماً لعمر ابيك ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهو مقترن بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل
ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مأول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال
الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى التلخيص البياني للشيخ عبد
القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها
انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضاً بفتح العين المهملة والراء وزعماً بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها
زعماً بفتحتين اي طمع يطمع طمعاً كفرح يفرح فرحاً والمزعم المطمع **فصل** وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلاً جوازاً لدليل حالي كقولك لقاصد السفر
راشداً وقولك للقادم من حج مأجوراً او لدليل مقالي كأن يقع في جواب استفهام كقولك راكباً لمن قال لك كيف جئت وجواب نفي نحو بلى قادرين او جواب
شرط نحو فان خفتم فرجالاً او ركباناً فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً فراشداً منصوب باضمار تسافر ومأجوراً منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب
باضمار نجمعها ورجالاً منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشداً او رجعت مأجوراً ونجمعها قادرين وصلوا رجالاً لجاز ولكن القرائن سنة متبعة ووجوباً
قياساً في اربع صور احدها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيداً قائماً والاصل حاصل اذا كان قائماً او ضربه قائماً على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه
من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفاً والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ وها تان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية قريباً هنا والصورة الثالثة هي المبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما
فالاول كتصدق بدينار فصاعداً والثاني نحو اشتره بدينار فسافلاً فصاعداً او سافلاً حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملاً قد حذف وبقي
معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فاذهب المتصدق به صاعداً فانحط المشترى به سافلاً قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء وثم والصورة
الرابعة ما ذكر بدلاً من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائماً وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال نحو اتميمياً مرة وقيسياً اخرى فقائماً حال منصوبة بفعل
محذوف وجوباً اي اتوجد وتميمياً وقيسياً حالان منصوبان بفعل محذوف وجوباً اي تتحول وقد يحذف سماعاً في غير ذلك نحو هنيئاً لك فهنيئاً
حال محتملة للتأسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئاً على التأسيس او هنا لك ذلك هنيئاً على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ
من قول سيبويه وانما نصب هنيئاً لانه ذكر خيراً اصابه انسان فقلت هنيئاً كأنك قلت ثبت لك هنيئاً او هنا لك ذلك هنيئاً انتهى فحذف الفعل
وقام الحال مقامه قال ابن الشجري هنا بتخفيف النون وبالهمزة يهنأ هنئاً كعلم يعلم وهنا يهنو كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم
بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع **هذا باب التمييز** وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئاً من
شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز
في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة
المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه بمعنى في حسن وجهاً الا التنكير فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان

فكانه يقال لنا ما غير مؤمنين

هذا مذهب المتصدق به سافلاً واشتره بدينار

هذا باب التمييز

قدم

باب التمييز

قوله وهو رشيد اليشكري رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة أل للضرورة عند البصريين كما زيدت في بنات أوبر

أسيرها وخالفهم في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أنشدناه وخرج بالفصل الثالث وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا

فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا

لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل فإنهما أي رجل وذنبا وإن كانا على معنى من بدليل صحة التصريح بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها أي من

ليست فيهما للبيان ولا يكونان مبينين بل هي في الأول وهو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء

كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأه من الجانب المتناهي وهو الأول وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال استغفر الله مبتدئا من أول

الذنوب إلى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من أن يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ

وتمييز العدد وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لأنه من الفضلات والناصب

لتمييز الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف هل عمل العمل لأنه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لاقتضائه إياه في المعنى كعشرين درهما فإنه شبيه بضاربين زيدا أو رطل

زيتا فإنه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبيه بأفعل من وذلك في خاص من نسبة فإن الفعل

لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا وهو أصل الصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي

وهي أصل أفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة وهو أصل المقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به

أشبه أولى والناصب لتمييز النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تبعهم المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب

وشبه الفعل نحو هو طيب أبوه فأبوه منصوب بطيب هو صفة وعلم بهذا التقرير والتفصيل وبطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فإنه يقتضي

أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الإبهام اسما أو نسبة والجواب كما قال المرادي أن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه

رفع الإبهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم إلى أن العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه

واختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور

فصل والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كأحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم

الاسم على النسبة لأن المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا يعكس والثاني

أنه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه غيرها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى أنه

يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع

الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه إما مساحة كشبر أرضا وقدر راحة سحابا أو كيل كقفيز برا ووقع في شرح اللمع لابن جني لأبي البقاء

ومن المسوح صاع تمرا إن شبرا لأن القفيز عبارة عن نمير وقصبة وعشر قصبات وعرف الحساب وهو عشر الجريب أنشد له والمراد لغير الوزن كمنوين عسلا

ومرادهم بمنا مثنى منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا الذي الوزن يعرف بهما مقادير الموزونات وفي تثنية منوان كما في تثنية عصا عصوان وفي لغة تميم

من بالتشديد كضب وفي تثنيته منان بالتشديد كما في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالأول نحو مثقال

ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لما يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لظرف

السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لأنه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو وجئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما يوزن به وليس مساحة حقيقة وإنما هو

دال على المماثلة من غير ضبط وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو إن لنا غيرها إبلا ووجه حمله عليه أنه نقيضه وهم يحملون النقيض على النقيض

كما يحملون المثل على المثل ولم يجعل على غيره لأنه لا حاجة لالحاقه بالمقدار إلا أن يحمل على ما ألحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا

فإن الخاتم فرع الحديد من جهة أنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم

خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق الاسم عليه ومثله أي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا

فإن الجبة فرع الخز والخز نوع يعمل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة الحال ويجوز فيها الخلاف في الاتباع فمن جعل التمييز قال إن

التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال إنه نعت والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل

للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا فإن نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الإبهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والأصل واشتعل شيب الرأس

فحول الإسناد من المضاف وهو شيب إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزا ونسبة للمفعول نحو وفجرنا الأرض

عيونا فإن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيونا مبين لذلك الإبهام والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا

مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكر الشلوبين مجيئه من سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعه تلميذه الأبدي في ابن أبي الربيع وتأول

الشلوبين عيونا في الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما كانت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أنه يكون

بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على إسقاط الحال أي بعيون ورده الموضح في شرح

المجرور وذلك في تمييز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض ومنوي سمن وقفيز بر من المكيلات ومنوى عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيجيء بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ نحو ثلثمائة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيء من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض على الناظم بالاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يفضي الى جر التمييز نحو عشري رجل ولو اضيف الى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو مميز ام لا ولم يعكس رفضا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى قال في التوضيح وزعم انه اضيف او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا وملؤ الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء فلا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملأ مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة له او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان الجنس المتعجب منه في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا اذا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يمشي اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل ولها حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامته ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع التمييز به مع صحة المعنى فنقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامته ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فنقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاول وجره في الثانية مضافا الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فضلا عن هو يقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى الرجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره **فصل** ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانها ملتبسة بهما فاظهارها ما ولخلف معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل التبعيض ولذلك قدر بحل في طاب بعضنا لان نفسا البنت اعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين انه عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان اونة يا حسنه من قوام ماو منتقبا وبحث الموضح انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما لما سيجيء الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتداء نحو زيد اكثر مالا فانه محول عن مبتداء اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما اذا كان فاعلا معنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فنقول لله دره من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فنقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود يخبره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التاء كيماني واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويصحبها اسم جنس يا من صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب فامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الاعلى منها والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه ما انتصب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى انه ما انتصب على تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او شبيها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم

اسم التفضيل

في الحواشي

الرجل زيد

الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع مميزا الثالث الضمير انتهى فجعله محولا ومنع من دخول من عليه ومنها ان تؤكد المنوع عظمت فارسا وعظمت جار البرفيه بيانا ان خامسنا وجارا قاصلا ان معنى كان جعفر ان يرضيهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى المميز فيقول عظم فارس وعظم جار **فصل** لا يتقدم المميز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بني طي انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة ويقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجاء في النظم قليلا الافعال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب اما اذا كان العامل صفة فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على مميزه اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد قال ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور **هذا باب حروف الجر** ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربطه بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا منها ثلثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا في اراد فلا حاجة لاعادتها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى بعضهم في ان بعضهم وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهو معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يعني ان السحاب في بعض المواضع يدنو من البحر الملح فيمد منها خراطيم عظيمة فتشرب من مائه ويكون لها صوت عظيم من ذلك ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في مدة صعودها وترفعها ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله على صروف الدهر او دولاتها الشعر ويجرون ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليها لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر بقية لغات لعل والثالث كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا ... كيمه والاصل كيما فحذفت الفها وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه بالام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة للمصدر ما ولا نهما وصلتها وهي تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية بمنزلة اللام وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقيل غير ذلك نوضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها وهو الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل لان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى وبدء منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب رءوس القواعد وغيره مثال جرها الضمير والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض ايات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ملك السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهي حتى خاصة وينقسم بالنسبة الى جرها الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير والاول انت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا ... كما اوامر يا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل

او الى التمييز

[illegible]

تشبه المحاط بفتح من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشما الاظرف وكثبا بفتح الكاف في والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا واو حرف عطف وفي المغني ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها وقول الآخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتانا وحشيا فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فاتصل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه فهو في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء والى ذلك الاشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء حال كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو التاء في القسم والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وندر تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مأول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون وهي قراءة ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا سبقت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان سبقت نكرة فهي ومجرورها في موضع حال نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور او زائدة على رأي الاخفش ويدل له قوله وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وحضرت والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار زمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهو لتأكيد التنصيص لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتي بها في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قال الرضي لا انها مع ان سقوطها لا يخل بالمعنى ثم من الزائدة لها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وبعض الحق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما والثاني ان يكون مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر فذكر فاعل يأتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف وتقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ يخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس من معاني البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا

على العموم

زائدة في قولهم

من الآخرة اى بدل الآخرة وانكر قوم مجئ من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء نقله في المغني وافرد المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اى في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اى في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا اى اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت لماذا على العامل للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم اى يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالعين والغضا الغضين اى خفض الجفون وغض في النظر على قوله نعض ويبين وابتداء في الامكنة بين وقد تأتي لبدء الازمنة وتزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني تاسعا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك تقربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم عليهم وخرجها المانعون على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح ونحو حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقال بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا في بعضها من اوله واللام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بين لام الاستحقاق هي الواقعة بين المعنى وذات واللام للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله فهب لي من لدنك وليا يرثني قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى والموافق لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اى لاجل ذكري اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اى اجار مسلما ومعاهدا وهو ملجم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيحتمل ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اى ردف لكم ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وجزم في المغني وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والاقلال اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها واما بتأخيره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل المقوى عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اى الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اى تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اى ما اكثر درك المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى الذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بجعل السبب فاعلا للمسبب مجازا المعنى الحادي عشر البعدية بان يأتي الوقت فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعده ويجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن اى عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اى عليها قاله الرضي المغني وتأتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك والتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة اى فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اى عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو لكم يوم القيامة افضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين

كفروا للذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قال ابن الحاجب وللتبليغ وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قال ابن مالك في التسهيل وشبهه
الموضح في المعنى واقتصر الناظم على قوله واللام للملك وشبهه في تعدية أيضا وشبهه في ضمن قوله ونحو لزيد (والبا) الموحدة اثنا عشر معنى أحدها الاستعانة
وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها حكاه
في المغني وهو أحد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني أنها للمصاحبة وهو الأظهر عنده المعنى الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبه وقرئ أذهب الله نورهم وبهذا الإيراد على المبرد و
السهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقا وأنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة
وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد وقد تدخل الباء على الثمن أو معنى نحو كافأت إحسانه بضعف فدخول الباء على العوض
قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وإنما لم يقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع من أهل السنة في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله
لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل البائين جمعا بين الأدلة
انتهى المعنى الرابع الإلصاق وهو أصل معانيها قال سيبويه وإنما هي للإلصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المغني ثم الإلصاق
حقيقي نحو أمسكت بزيد أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ومجازي نحو
مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالالتصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل إليه الفعل إلا بحرف كتمسكت
بزيد وما يصل الفعل إليه بنفسه نحو أمسكت بزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فإنما يفيد منعه التصرف
المعنى الخامس التبعيض أثبته الأصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله أي منها فامسحوا برؤوسكم وعليه
بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال
نحو وقد دخلوا بالكفر أي معه أو كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا أي عنه بدليل يسألون
عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أي عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن
الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر أي فيه المعنى
التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة أي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء
وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار أي على قنطار قاله الأخفش وبدليل هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه ونحو وإذا
مروا بهم يتغامزون أي مروا عليهم بدليل وإنكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم وكان
باء الاستعانة الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلم يندرج أحدهما في الآخر خلافا لابن مالك فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من معانيها المعنى
الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم
ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتأتي الباء للقسم وهي أصل حروفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله
مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لأفعلن وللغاية نحو وقد أحسن بي أي إلي وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتفدية نحو بأبي أنت وأمي أي فداك
أبي وأمي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض العوض ومثل مع ومن وعن بها انطق (وفي) ستة معان
أحدها الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية فالأولى نحو في أدنى الأرض والثانية نحو في بضع سنين فأدنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف إليه فإن أدنى
أفعل تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث إلى التسع أو مجازية إما بكون الظرف والمظروف جسمين نحو ولكم في القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا
نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية الثاني السببية نحو لمسكم فيما
أفضتم فيه عذاب عظيم أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه الثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا
في أمم أي مع أمم الرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل أي عليها وقيل إنها هنا على بابها لتمكن
وكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء المظروف الخامس المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا
في الآخرة إلا قليل أي بالقياس إلى الآخرة السادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى
أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير صفة فوارس والأباهر جمع الأبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتأتي في
بمعنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الجوهري وللتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه قاله الجاربردي
أجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال
اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا (وعلى) أربعة معان أحدها
الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قال الكوفيون
نحو ودخل المدينة على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو نحيف العامري إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

لعناهم أي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم

اي اذا رضيت عني بنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل انه يكون رضي ضمن معنى عطف فالرابع المعنى وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وقال بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم ومرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول ويدل له قراءة ابي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية وعن سيبويه على انه لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال التضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا تدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى في وعن **ولعن** اربعة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء تبعه على الحريري في انكاره ان يقال الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والمعنى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه ويكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين اي المعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين المهملة وما يعده الانسان من مفاخر ابائه والدياني المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت تكون تسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله فالرابع المعنى ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل الرباعة ولا تنبا في ذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر الناظم على قوله بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد يجيء موضع بعد وعلى **والكاف** اربعة معان ايضا احدها التشبيه نحو قوله فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم ولجعلها الاكثرون انه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان وهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره هذا احد الاعاريب الثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدؤه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير وارتكب ان ما زائدة وشبه الجملة بفتح الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم تقدر كذلك صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه فالمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول وزاد في المغني للكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد **ومعنى الى وحتى** انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى ومن انما يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل باخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني فتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانه في حكم المذكور بها ولا اثر لخصوصية التلفظ بها في ذلك ومعنى **كي** التعليل نحو جئت كي تكرمني اي للاكرام ومعنى الواو

والتاء المثناة فوق للقسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي
سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدا تقدم
خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين
بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرؤ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من ازمان
وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر
العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وامحت وآثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو
ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان
على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين
اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها وربّ ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا
وللتقليل قليلا فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة
وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم
الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت
مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد
لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعزا الفارسي انه من الجني سئل ابي
العنبر عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن
اللام تشبيها لها بباء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء
في الجسم المخالفة لونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد
قال الدماميني ومجللة اي ذات عز وجلال وروي محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكشفة ويهرم اي يشيب قاله الحلبي **فصل** من هذه الحروف
ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها
مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لانه دخل عليها حرف الجر المخصوص بالاسماء وبيض
جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يوصف بالجم من الوحش الا نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن
يبتسمن والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب
لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا
دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لانه دخل عليه حرف — الى مسلم
الجر المخصوص بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي مرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث
العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق وهو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور — ويتحول من عليها او كونها بمعنى فوق
بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها
من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر
الى العشية ولا يكون هناك قال ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني
ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف
وسكون الياء اخره ضاد معجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة اولاهما بينهما
ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز
ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما
من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء قال ابن هشام [illegible] لطارقية وقد يكون الى اسما واحد آلاء الله وهي نعمه تقول الى
والاء قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس ما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان
حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع او معرفة معدودا نكرة او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم
الجمعة معرفة غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما وعليه فالخبر اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن
السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا
كالرفع المتقدم وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناهما

بزمن

بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة
والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف
وقيل من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على انه مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية
ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال وللبصريين قولان قال الفارسي المعنى امد ذلك يومان فمذ مبتدأ ويومان خبره
وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان احدهما انه مركب من من وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة
فحذفت الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى و الموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية
كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية
وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وادرك الحلم والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قال الزيادي مبنى او اسمية
كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي
راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين
والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الشط بالمثلثة والمهملة المشددة قال الزركشي وهما حينئذ
اي حين دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدأ ان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر
قال في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند
ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن
ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحروف ولا شبهها ويرده تخفيفهم ان وكان قال في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت
حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف
من كسرها الا ان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غنى وبنو غنى حي من غطفان قال في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا
ان النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن
عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فالاول نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد
لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا يريد فان
لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى
العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء
الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد اي واسعة
البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران
وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما
مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره
والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل مالك بها مع علي واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد محضر
مبني ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يفعلون ذلك تسمية
الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية
وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل
ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير
ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي بدالين
مهملتين اولهما مضمومة بعدها واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ
والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعيانها وقيل اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة
المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان
يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم

وأما قول الشارح ضمير محذوف ولم يجعل تابعا للهاء صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** يحذف رب فيبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله
وهو امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او السحر ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما
خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء
لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرئ القيس ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام
الليل وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار السدول وهي الستور واحدها سدل لما يحول بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء في بانواع
للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى على ستوره ملابسا بانواع الاحزان ليختبرني أاصبر على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها
من الواو كقوله وهو رؤبة بن العجاج بل بهمه قطعت بعد بهمه فجر بهمه برب المحذوفة بعد بل والبهمة المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد
هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار
وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار
واقضي اموت ويروى بدل الحيوة الغداة وهي ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني والجليل وقد يحذف
حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول النظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج
خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله وقيل هذا من ضعفاء العرب قال الزمخشري وهو من اضعف
العرب للشيخ والمنصوب يريد بين انه يحقق انه بدوي لا حقيقة المصنع لان هذين النبتين لا يصنعهما الادميون ومن قرا ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا
ما بعوضة بجر بعوضة وقياسي واليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور
اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب
والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل
على ان الجر بمن مضمرة لتكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة
لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على
معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان
وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف تقديره ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك
وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امر بصالح فيما يستقبل
وانما المراد واضح فلابد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في
باب كان واخواتها

هذا باب الاضافة

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب
يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة
تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قال الموضح في شرح الشذور تحذف من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كثوب في ثوب او تنوين مقدر كدراهم
دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو ما حسن رجلا اذ لا ينصب نحو هذا
الا عن تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهم زيد فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت
يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف الثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه
بالمثنى في الاعراب بالحروف وليست بمثنى حقيقة اذ لا يثنى في مفردها اث والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع
نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالما والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها
تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون
التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين تلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة
الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب
واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى
حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح
لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر

ان تعنت المعنى فانك قلت مررت بصالح ثم تقول ان لم

هذا باب الاضافة

باب الإضافة

تابعه المضاف خلافا لابن الباذش **فصل** وتكون الاضافة على معنى اللام بكثرة لانها الاصل ولذلك قدمتها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للمضاف والتقدير مكر في الليل ويا صاحبين في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرطا القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلام ما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديل ما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار بها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام محققا بحيث يمكن النطق بها كغلام زيد او مقدرا بحيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو ومثلها بهذا بان تلك في مكان المضاف بما يراد فاو يفارقه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قال الشارح وذهب ابو الحسن بن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل** والاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد بزيد فالمراد بالتخصيص واليه ذلك يشير قول الناظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد التوغل في الابهام بمعنى ان يتعلق بالشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون واذا اريد بها مغايرة ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف في غير وقوعها بين متضادين وقال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غير وكل ما اصدق وصفه بالمماثلة اذا كان بالصفة واحدا او اشترك في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشبهها اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك بمنزلة مغايرك ومثلك بمنزلة مماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع ترجمة السماع ومثلك وخدنك وضربك وتربك ونحوك ونديدك وحسبك وشرعك وانها مثلك وضربك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة وكانتا لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك وغيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد في تقدير غلام لزيد مثلا وذلك ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطها ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدك الشديد اباني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجد وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبيه المضارع الجرو اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وقد للشاطبي

لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك
قول سيبويه فخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي
وكاسب ماله فان اضافته محضة وهذه الصفة شبيهة بالمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف
لمعموله لفظا او تقديرا فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء
كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها
مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمنتهم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه
معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة
لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة
بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل
التنابل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون
الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور
والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة
منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد
والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص
بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقوله بل تفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب واصله ضارب فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك
اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة
ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب
زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت
الله فضوارب وحواج فيهما تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قال الموضح في الحواشي او بحذف نوني التثنية كما في ضاربا زيد ونون الجمع
السالم كما في ضاربوا زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن
بضم السين مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها
عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه
فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسيأتي ان الصفة المقرونة بال
لا تضاف الا لما فيه ال او لما اضيف الى ما فيه ال وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين
ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير
الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية
لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف
مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو
الفرزدق ابانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة
الثانية قتلنا والضمير في بها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء
والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها الة
القتل ولولاها ما حصل القتل المسألة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب
راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر
والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضاف الى العدا المقرون بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجاء والاسر
من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسألة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة
صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء

ومنع المبرد هذه الاجزة لما سيجيء ولم يسمع هذا في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما
بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة
التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها انني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من
الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من التغيير كما
ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة
والى المتنوع والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الذي الاولى
الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالجر فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فاته من الضمير ومن التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضاربا الرجل المشبه
ها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت فيه من وجه
في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم ابن اخت القوم واما
الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة و
الخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك
لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي ومعناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب ذلك والضاربك والضاربات الاملاك اجراء لسائر المعارف
مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه
مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال
الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
والحذف سببه لحوق الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن توهم منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك
لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منهما ومخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة والى مضاف لما فيه ال هو
ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف نون الاضافة فيكون
الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص وفي باب
اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير فنحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى
مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية
المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى المجاز فمن الصورة الاولى قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث باعتبار
المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بتعبير عن الجزء بالكل مجازا
وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقط بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع اخباره عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في
الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان
وصفا للمؤنث ويبنى عليه ما كان كلا كقوله يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه
قد يكتسب كقوله فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن الثاني
وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه
خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث
لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث
واجبا بلا اختلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى
لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة وانما الفرق بين المجازي والحقيقي في الظاهر لا في الضمير قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث

الفعل ولا قام امرأة زيد بيد كبره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قام هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم
امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء انه انث الفعل لانه من باب قطعت بعض اصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل
الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على النصوب بالاول فقال وربما اكسب ثان اولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا مسئلة
ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد معنى كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا
معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد اضيف احدهما
للاخر وتأويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم ووجهه ان الاسم قبل اللقب
في الوضع فقدم عليه اللقب وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك متعينا
ما حق كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى بكرز هذا اذا نسب الى الاول ما يليق بالمدلول اما اذا نسب اليه ما يليق بالالفاظ فانه يجب تأويل الثاني
بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه ينبغي ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في غريب التوضيح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة
قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطأها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلوة الاولى وقولهم
مسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم حب وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة
الحمقاء وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها
قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتأويله ان يقدر موصوف
ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيها بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس
القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن فيهما لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون
الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب على
الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فنقول غلام زيد وثوب بكر وتارة لا يضافان
فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انها مضمرات اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم
والاشارات واما ذلك واخواتها فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء
الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف
اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا
مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما حال هذه معرفتان او نكرتان فذهب
سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي
الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورده بان العرب تحذف
المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة
لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللضمير اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين
وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون
المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات
الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وهو وحده وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب
نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء والهي الثاني
مثله ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة
لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الياء
الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة
وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا

تحننا علينا بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر أهون من بعض انشده سيبويه وقد وآليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا
أقيس من قول ابن الناظم إدالة بعد إدالة لأن الإدالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعا بعد إسراع
قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا حتى يقضي الأجل المقضى والمعنى أضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ أي يسرع على التكرير والطعن طعنا جائفا والهذ
في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله أي هذاذيك وعامل لبيك ونحوها
على حد قعدت جلوسا والتقدير أسرع ولجت في عامل البواقي من الأمثلة من لفظها والمقدر أسرع والحنن والتداول ونحو من سيبويه مبنية ونحوها
اليمني هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس إذا شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول
يجوز بفعل مقدر بفعل مثلا ولين وهذا بناء منه على ضعيف خبر يجوز للتعريف ما الإضافة إلى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه أنه مؤول بنكرة
كما في جاء زيد وحده ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا لا يجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام وفيه تحكم
بالتصغير ومهملتين والحسحاس بمهملات أيضا قال أبو عبيدة كانت لرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك
أبقى للمودة بينهما ونحو من الأعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق للعجاج أن الوصفية
لضربا مردود ومجوز لذلك وهو التعريف لأن ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولأن المصدر التكثيري لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن الأول
أن الأعلم لا يقول بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله أي الأعلم مبتدأ ومضاف إليه مانع
هذاذيك وفي أخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك أن الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود خبر
قوله أيضا القول بأنها حرف لمجرد الخطاب مردود بحنانيه بإضافته إلى ضمير الغيبة ولبي زيد بإضافته إلى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبيك وأخواته اسما
لقيام الاسم مقامها لأن الاسم إنما يقوم مقام مثله وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذلك وذانك فقوله ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه وبأنها
أي الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحروف وكل ما يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته لأنها لا تشبه الحرف
فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودية اللام لأنها الأصل في التعليل واستعمل مع العدمية الباء تفننا
وتفنن في التعبير والجواب عن الأولى أن حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول الدماميني في الارتشاف ودعوى
الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة وكما في اثني وإنما لم يحذف في تلك وذانك
للالتباس بالمفرد وشذت إضافة لبي إلى ضمير الغائب في نحو قوله إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني فزوري زوراء
بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الأرض البعيدة وذات منزع صفتها والمنزع من قولهم حوض نزع بفتح التاء المثناة فوق والراء وبيون
أو مثلي وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة
مثل إذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت إضافة لبي إلى الظاهر في قوله وهو أعرابي من بني أسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور والبيت أشار
الناظم بقوله وشذ إيلاء يدي لبي وفي شرح المواقف أن يدي في البيت زائدة ومسور علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق
بدعوت وما بمعنى الذي صلة ما وجملة فلبي معطوفة على جملة دعوت والأصل فلباني أي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا
للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني وأصل هذا أن رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان
أعطتاه المال الذي تخلص من تبعته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دعا أحدكم
أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه أنه أي لبي مفرد
وأصله لبي بفتح الموحدة على وزن فعل بسكون العين فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما انقلبت فيهما لديك
وعليك ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفا كالتي في لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر إذ انقلاب ألف الباب وعلى بقيت
الألف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم أن خلاف يونس جار في لبيك وأخواته وهم بفتح الهاء أي غلط وإنما هو خاص بلبيك وما هو واجب
الإضافة إلى الجمل مطلقا اسمية كانت أو فعلية وهو إذ من أسماء الزمان وحيث خاصة من أسماء المكان وإليهما أشار الناظم بقوله والزموا إضافة إلى
الجمل حيث وإذ فأما إذ فنحو واذكروا إذ أنتم قليل بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية واذكروا إذ كنتم قليلا بإضافة إذ إلى الجملة الفعلية وإذ في هذين نائبا
مفعول به لاذكر وزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ
فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت
وقد اجتمع إضافتها إلى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف
ما أضيفت إذ إليه من الجملة للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه أي من المضاف إليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون أي يوم إذ غلبت الروم
يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وإذ باقية على بنائها على الأصح وإليه أشار الناظم
بقوله وإن ينون يحتمل إفرادا إذ وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد بإضافة حيث إلى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية لا

وما كإذ

ولما كان اضافتها الى الجملة الاسمية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه ورد بما اضيفت حيث
الى المفرد كقوله كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فاضافت حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة
جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال
باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وحسنه
في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنا سواهما
وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه
مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وصرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال
لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله
والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين
نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية واذا تتلى عليهم اياتنا الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما
استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فتل وان احد من المشركين استجارك في التاويل فاذا السماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لا ان السماء مبتداء والفعل الذي بعدها خبره
وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يتفقوا على ان الاية يتعين
ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لا ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قال الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص
بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية وردّ بان
فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ووجه له ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان بالعين المهملة و
الحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكبر قبيلة من تميم والمذرع الذي يكنى بالعبد الوضيع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة حنظلية ولد فذاك
الولد النجيب الشجاع الذي باهل للعبد الوضيع لشرف ابويه قال الدماميني والظاهر ان المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان
حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان في قوله وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة وثبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتداء مؤخر على حذف لكي لا يلزم ان جبينها والخبر هنا واجب التقديم
لئلا يتوهم تبرّ المبتداء على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة وهي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان والتقدير فهلا
شفعت نفس ليلى لان الاضمار خير من الذكر والمختلف وشفيعها على هذا خبر لمبتداء محذوف اي هي شفيعها فلك ويرجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع
لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم
لما مضى كما ان اذ كذلك اولما ياتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيما يضاف اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم
بقوله وما كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء والخبر او زمن كان الحجاج امير الا انه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى
المضي والناصب له جئتك لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك زمن يقدم
الحجاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيتك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع اتيتك زمن الحجاج قادم على الابتداء والخبر
لانه اي لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا ووافقه الناظم في مشبه اذ واقتصر
عليه في النظم دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة واذا لا تضاف اليها وقوله
وهو سواد بن قارب في كن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها و
هذا المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل المحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول
على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاعراب في الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار الى الاصل
الى الجملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه اشار الناظم
بقوله ولا ترينا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة

وقبيلة حنظلية منه

اختصاصها

الجملة

باب الاضافة

اليه والمضمر وذلك ان فتنة من ولد الحين فتنة كان كلا انا امثل يحول حين عليه وبعد حوله احدث له افتقار شبه حين واشباه الذبان فالبناء الحملي
كقوله وهو لنا ابنة الذبيان على حين عاتبت المشيب على الصبا قلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو
الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة وهو ماضيه وانبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب
وفتحها على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وما ضمير يستصبين فلانا اذا اصلحه نحو صبيا
جعله في عداد الصبيان وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور
البصريين لعدم التناسب فاعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع — يوم
فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اولى واجاب جمهور البصريين بان الفتح فيه اعراب مثله في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة للحدث
لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر على
الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا
اي لن يغلط **فصل** مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط الاول التعريف
فلا يضافان للنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندنا — عند م
فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة الغزل فالرقي المعنى وهو معتبر لما اطلقه هنا والشرط الثاني
الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا الرجلين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو
قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذلك في الموضعين يعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت
قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو والجيم وسكون الهاء مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف
والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر
يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كلا منهما بمثابة القبلة التي يوجه اليها المصلي والشرط — لغة البينة
الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم
بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي
وخليلي فمن زوائد الضرورة والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن دريد صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد
والساعد وهو ما بين المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول
والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني
واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد
رابي مراعاة للفظ **و** منها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين
واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها اي الى المعرفة
حال كونها مفردة من التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فبني او وقد
لفظا مقدر بدله على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ايي وايك فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس
الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا واخصص ذلك كله ان ايا الا استفهامية اسم عام
لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم او تفصيل بعض الاجناس او تعميم او تفصيل بعض ما هو متخصص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لعمومه لان المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين
واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة
بعض لعدم عمومه لان المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها
لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا الى المعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف
الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا الى النكرة فالاولى كمررت
بفارس اي فارس بخفض اي نعتا كفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت
النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة

وأما أيّ الاستفهامية والشرطية فيضافان أيضا فإن إليهما أي إلى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمّل بها الكلاما
لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة نحو أيكم يأتيني بعرشها ومثال الشرطية
المضافة إلى معرفة أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة إلى النكرة فبأي حديث ومثال الشرطية المضافة إلى النكرة قولك
أي رجل جاءك فأكرمه والحاصل أن أيا أقسام أي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ وهو أي التي المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز
وهو الثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالأولى نحو اضرب أيهم أفضل والثانية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو أيا ما تدعوا ص ومنها لدن وهي بمعنى
عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كان من عندك وإليها أشار الناظم بقوله وألزموا إضافة لدن فجر إلا أنها أي لدن تختص عن عند بستة أمور أحدها
أنها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم أي من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات قد
اختلفا في اللزوم وعدمه تعاقبا أي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى آتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بهما فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك دفعا للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم
معنى الابتداء هنا لأن حرف الابتداء وهو من غير صحيح هنا والأمر الثاني أن الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى أنها لم تأت في التنزيل
منصوبة وجر عند بمن ونحو لدن في الكثرة والأمر الثالث أنها مبنية على السكون وعلله بأنها أشبهت الحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم
التصرف إلا لغة قيس فإنها معربة عندهم تشبيها بعند وعلى لغتهم قرئ لينذر بأسا شديدا من لدنه بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها
بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي فأما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث
سكنت الدال إسكان الباء من سبع وأبت كسرة لا إعراب انتهى فظهر بهذا أن لدن مبنية دائما بخلاف عند فإنها معربة دائما والأمر الرابع جواز إضافتها
إلى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فأضاف لدن إلى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الأرض
غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه إذ يحتمل
أن يكون على إضمار أن بدليل أنها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجري ويؤيده تقدير سيبويه في لدن شولا أن كانت شولا ورده بأن فيه حذف الموصول الحرفي
وبقاء صلته والأمر الخامس جواز إفرادها عن الإضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها
لدن على التمييز لأن لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فأشبهت حركات الدال حركات
الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كنصب خلا براقود أو
على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدا فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه
ابن الشجري وبعضهم تشبيه لدن بعشرين ونحوه حتى نصبت بعدها غدوة وإليها يشير قول الناظم ونصب غدوة بها عنهم ندر وتنصيبها أنت على إضمار كان واسمها
وإبقاء خبرها أي والأصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال وهذا أحسن لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة
ويؤيده من لدن شولا فالنصب على هذا بكان لا بلدن وإنما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها
أي بعد لدن على إضمار كان تامة أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فيرفع قال المرادي فظاهره أنها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر سائر
الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون غدوة بعد لدن إلا منونة وإن كانت معرفة ولا تنصب غير غدوة إلا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند
لا ينصب شيء من المفردات بعدها والأمر السادس أنها أي لدن لا تقع إلا فضلة بخلاف عند فإنها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فتصلح عند خبرا
عن السفر والخبر عمدة وهذا بناء على تصحيح في باب المبتدأ أن الخبر متعلقها المحذوف لا أن بقاء الحاسد مسد لفظ ما له من العمدية ولا تقول من لدن البصرة
لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية ص ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك أو زمانه نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فيجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكى سيبويه ذهبت من معه
بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند إفرادها عن الإضافة نحو جاءا معا ومعرب لأنه ثلاثي الأصل إلا في لغة ربيعة وغنم فإن ابن سعد بن عدنان أبو
قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حي فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قال الشاطبي كقوله
وهو الراعي كما قال العيني فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك
لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ونحو الكلام نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت وإذا التقى مع الساكنة العين ساكن
آخر كسرها على أصل التقاء الساكنين وفتحها استحسانا للأصل والاتباع نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فأفادنا ما لم يفده الموضح وهو أن تسكينها قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن
الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الإضافة فتنون وتنصب بمعنى جميعا فتنصب على الحال

من الاثنين

باب الاضافة

للذكر مع

من الاثنين منع جعلهما اسما فالى فاتفقا كان وما كان لطول الشبه بالمركب بجملة مما ومن امثلة المؤنثات فالاول كقول الخنساء وانى وجدال قبا وداعنا
فاصبح قلبي يوم مستقر ابفتح الباء والراء اسم مفعول من استقر المرفوعات اذا تجمع والثانى كقول متمم بن نويرة انا اخنا الاولى صبحنا معا انا موقت الحماة
الاولى سدد تجمعنا الاجل نصوبتها واختلف في حركتها اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب لان الكلمة ثابتة في حال الافراد كما انجت حال
الاضافة وذهب يونس والاخفش الى انها فتحة بناء لانها لما لم تنون حذف اليها لا لاجل الصنعة فصارت اسما مقصورا منقوصا فاذا الامنا
فاما في الافراد ولكن حذفنا لتقدا الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى لذلك فقال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان منا
والزيدون منا فيوقفون ساكنا في موضع رفع كما تقع الاسماء المقصورة نحو هم فتى ولو كانا بنيا على الفتح لقيل الزيدون مع كما قيل هم يتصلى من خواهم و [illegible]
ولعله
بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ق ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات
كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق [illegible]
والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس
المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتأخرين ضمة بناء لانها كقبل وبعد في الابهام
والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب لسيبويه فهي اسم لليس او خبرها والجزء الآخر محذوف [illegible] الاسمية فهي في محل رفع وعلى [illegible]
منصوبة محلها لا من الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب التقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها
فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة
اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير [illegible] لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف زمان كقبل و
بعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا هي اسم لليس [illegible] الضمة الظاهرة لا خبر [illegible] ليس يرفع وهذان القولان في الضم جوزهما ابن خروف
فعلى البناء هو اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى [illegible] لفظ المضاف اليه نحو ليس
لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا وضبط بالحركة على هذا الاعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى
مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم
مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب واما للتعويض فكأن المضاف اليه مذكور وقد حذف ما يضاف اليه غير بقوله
بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني فقال انه لحن وبالغ في الانكار على من ركبه في شرح الشذور وورد بان ابا العباس كان يقول لا
غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل
اسلفت لا غير تسأل وتبعهم صاحب القاموس ق ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلاث صور احدها ان يصرح
بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل دارك او بعدها ولذلك [illegible]
من عليهما عند البصريين قال انه لا مانع للصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حاله كما لو ذكر المضاف
اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ
وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان
يحذف المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين لانه كان حذف
للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو اولى
لان العذب والحميم الحار ومنه سمي الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله وقد قلت الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعدا
على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونتا فالثابت للاضطرار او فتحتا
سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا ومنها الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا [illegible]
وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم معرفتان بنية الا [illegible]
وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبلها بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني
فان نوي معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحرف وشبهها بها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم
ليخالف حركة البناء حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة
منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي وانما بنيا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء
نون معناه اولا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تنوع ابانت لان الاصل فيها ان تكون مضافة وكذا في الجملة المضافة وبقيتها اخر المضاف اليه الا انه
[illegible] فاذا حذف المضاف اليه [illegible] المضاف [illegible] قاله الدماميني ق ومنها اول مقابل اخر وعدد واسماء الجهات الست

عبها مفعولا
نصبها على التجاب
لليس واسمها محذوف
والتقدير ليس

كمين

كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا قطعت
لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور مع تنوين واذا حذف المضاف اليه فاذا نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم
تقول جاء القوم واخوك خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم او امامهم وكذلك حذف المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال يعلى بن مسلم بن قيس
لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق
وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب قال معن بن اوس لعمرك ما ادري وا
ني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاوجل اول الوقتين وفي ذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يفقد احدهما صاحبه ولا يعرف ضد والمنية في
اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدأ بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر
وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركها ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من كلام ابي علي ان اول له
استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء بالضم وانشد
سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه من دونه بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة
قال الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك **و** منها حسب بسكون السين ولها
في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وقد تستعمل مضافا استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا لنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة
حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله
اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره
ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول
وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة محضة وبهذا الاستعمال يرد على من
زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية كان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و
الاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان تكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب
المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او للحالية
او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رأيت رجلا حسب وفي الحالية رأيت زيدا حسب فحذف المضاف اليه
منهما ونوي معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعني بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت
المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب
مبتدأ حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى انتهى الامر ومثله رأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كانها دخلت
على نطق في قولك قبضت عشرة فقط وافهم كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان
نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت
عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت
عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير
حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف انما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك
في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اي لتوقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور
في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل
وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصبه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها
وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الموضعين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذا نزلنا وقلنا ان لها حالة التعريف وحالة التنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا
اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا او فحسبا ولم
يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد
ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب **و** منها عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت
معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلاني من اسفل الدار والشيء السفلاني من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا
ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا

اريد بها

ادبه بها على المجهول كمزيد ومراد الفيض الكثير بصنف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من شيء عال وتحتا انهما اي
من فوق وتحت لغتين احدهما انهما اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن وانما والثاني انهما لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو
الحق وظاهر كلام ابن مالك خلافه فعد ادمتها الالفاظ التي يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال
وهو سهو قال في شرح الشذور ومقتضى قول الخلاصة في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انهما يجوز انتصابهما على الظرفية او غيرها كالتا
وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرح ما بين اللفظين
وهما عل ولا في اراد احدا من الشراح وفاما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك **فصل** يجوز ان يحذف ما علم
من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وموقع ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يمتنع استبداد
القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ربيعة لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد كفاني اي يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك
وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من
امن بالله اي بر من امن بالله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدا نحو شر الناس من يبيت بين اهله اي منبه ميتا او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي
حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي
سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عليه الموت دون
غداة ومن عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسئل القرية التي
كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت اليه لقيل التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشيه موج اي كذي ظلمات بالافراد فحذف
والتفت اليه فذكر الضمير في يغشيه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وشمل قول النظم وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب
ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد
الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا الاخ على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم
يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل فكان يجب ان يقولوا يقول ذلك لا
لانه خبر اسم ما وهو مفرد ومؤكد وهو ابو دواد او حارثة بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فابقى نارا على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوف
على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرا المنصوب معمول لتحسبين ومعمولها الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل و
عطفنا نارا المنصوبة على امرا المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل
واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج
الى الجواز والتقدير اتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع
على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا
الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن
جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا
على مثله بل المعطوف جملة من مبتدا وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله
يريد عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد يجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول
ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غيرها مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى
على اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه
كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه او على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف
ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول
وهو ربع على حاله قبل الحذف بلا تنوين لان المضاف اليه منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما
المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسألة اشبه بباب التنازع فان ربع ونصف تنازعا في ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه
ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من
الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها اشار الناظم بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف ما اضافة الى مثل الذي له الصفة الاولى او غيره بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت امالي فعمت النعم بمثل اوانفع من وبل الديم
فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم اوانفع من وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور دبا
لعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق
ومن غير الغالب قولهم ابدا بدا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من
غير تنوين على الاهمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين
الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو
قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بفتح السين وهي الفسحة وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل
وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احدها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما
مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر
مضاف من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به
وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما
قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول
الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبثاء مثلثة اخره فاوله مثلث
الضبط واخره مثلث النقط وبينها غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله
اي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة
المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها
يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلاث
ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يومك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج
فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك
مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة و
السلم هل انتم تاركو لي صاحبي فتاركو جمع تارك اسم فاعل وهو مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور وظرف تاركو وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركو صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة
مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من راش السهم اذا الزق عليه
الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية
عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل والفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد
بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه
والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر في رواية
الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير
المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعل
وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره
اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر او مفعولا
كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت
قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك و
المسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فمثناة تحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة
السحابة والرصف جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب
بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول كتب

متعلق

متعلق به وبها رب ابو بريل تعشان ليهوى المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر
الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما ان وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر وجد صبا والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من الفصل
بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شىء فان نكاحها مطر حرام فى رواية لخفض مطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى
محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير
فان نكاح مطرا هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون فى تقدير اياها او فاعله فتكون فى تقدير هى فعلى
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر
اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكانت تحته
امرأة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معوية بن ابى سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج
ان يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن ابى طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابى سفيان فقتل على وسلم عمرو ومعوية نجوت وقد بل المرادى سيفه
من ابن ابى شيخ الاباطح طالب فصل بين المتضايفين وهما ابى طالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح ويجوز فى جعل شيخ الاباطح
نعتا للمضاف وهو ابى دون المضاف اليه انما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المشهور بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كلمة
ممنوعة من الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل با
لنداء بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى واسقط حرفه وحمار خبر كان اى كان برذون
زيد حمارا يا ابا عصام وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل الغى كقوله بأى تراهم الارضين حلوا اراد بأى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله
كقوله معاود جرأة وقت الهوادى اراد معاود وقت الهوادى جرأة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم
يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبى او بنعت او ندا والله اعلم **فصل** فى احكام المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر آخره اى المضاف لمناسبة الياء
سواء كان صحيحا كغلامى وعبدى او شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف فى ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبنى والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى الكسر ايضا فالاسكان اكثر ويستثنى
من هذين الحكمين وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يأتى فيها ذلك وهى المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص
كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة آخرها لازم
السكون لان آخر المقصور والمثنى المرفوع الف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شىء من الالف و
الحرف المدغم قابلا للحركة والياء معها واجبة الفتح للخفة والحركة لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا
كرام وقذى او يك كابنين وزيدين فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذى وقد تسكنها بعد الالف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى فى الوصل بسكون ياء
محياى والبيان ان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره وقد تكسر ما بعدها اى بعد الالف فى قراءة الاعمش والحسن البصرى قال
هى عصاى بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اى الكسر مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش و لغة
يحيى بن وثاب وما انتم بمصرخى اى بكسر الياء فى الوصل وقالت عقبة بانى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء قال الشاطبى
وبذلك سقط ما قال المعرى فى رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخى بالكسر قال الموضح فى شرح الحواشى والمعرى له فضل العلم
على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر فى شد وفتح القوم وان كان الكسر فى الياء اثقل
انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى فى حالتى الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة فى ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضى رفعا ونصبا وجرا ورأيت ابنى بفتح
النون وزيدى بكسر الدال ومررت بابنى وزيدى وتقلب واو الجمع السالم فى حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت
الواو ياء تقدمت او تأخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون
واحد اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوى عمل فيه ما تقدم
وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما فى اودى بنوى وجاء مسلمى وعشرى وظاهره انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو
فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جنى انه يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو
كما فى اجر جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا
على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس فى اجر لانه يؤدى الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه فى مسلمى
فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة فى اجر والواو فى مسلمى لان قلب الواو ياء ناشئ عن قلب
الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلمى ناشئ عن قلب الواو ياء وان كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفى
بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا المسلمين اى انه لا موجب لقلبها ياء

الناظم فقال ايضا سلم واجازت هذيل في الالف المقصورة قبلها ياء عوضا من كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل
انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء
المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه المحذوف في قوله اودى بني واعنقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي اخذتهم المنية واحدا
بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذل وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير
الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص
قلب الالف المقصورة ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيئ في قوله فمن تبع هداي وبها قرأ ابو عاصم
الجحدري وابن اسحق وعيسى بن عمر وهدي في عصوي وروي عن النبي صلى الله عليه وآله قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع
ياء المتكلم في علي ولدي الظرفيين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض
العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قال المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا
وكذا الحكم في الى نحو الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى وافرد الى عن اخواتها
لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما للواحد الالاء وهي النعم

هذا باب اعمال المصدر

واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول
المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ما بينهما
ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر
الثانية او كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان لغير الثلاثي وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء
بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اي فان الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب
الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله او لا الاسم والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر
المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم
مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر
عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني
ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربته امس وان وفعل مضارع اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية
والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الآن اي ما تضربه الآن ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء
هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف
فذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا
في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر
الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا
مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك
الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان
يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قال في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا
اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء
بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر
وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع
ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر معرف بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المعرف بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي
على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما عجبت من الرزق المسيء الهه
وللترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم
بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لشبهه بالحرف بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر
حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام
تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم

اعمال المصدر

باب إعمال المصدر واسمه

مناديه بالمنع وإن كان اسم المصدر غير علم ولا ميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة مصدر الثلاثي لم يعمل عند البصريين لأن أصل وضعه لغير المصدر كالغسل وضعه لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به فإن استعمل في الحدث عمل عند الكوفيين والبغداديين لأنه دال الآن على الحدث وعليه قوله وهو القطامي أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا بتقديم التاء على العين فعطاء اسم مصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني ومفعوله الأول محذوف أي عطائك إياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الإبل التي ترعى حيث شاءت والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره أن القطامي أسر فخلصه فرد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر عمل لأن ذلك متفق عليه ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف إلى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الأقيشر الأسدي أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بأفنى وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة أقداح يشرب بها الخمر ولعد فيها قاقوزة وأما قازوزة بزايين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت في الجمع والأباريق جمع إبريق وروي بنصب الأفواه فيكون من القسم الأول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والدور والأموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها وقيل يختص إضافة المصدر إلى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وحج البيت من استطاع إليه سبيلا فحج مصدر بمعنى أن والفعل وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله أي وأن يحج البيت المستطيع للمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون من باب المعنى فلا دليل فيه وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما فالأول نحو ربنا وتقبل دعائي والثاني نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير فدعائي مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير فحذف من الأول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي إياك ومن دعائه الخير وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور أو مفعولا يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع إن كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا وأتانا حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لأنه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب إن كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا فمخافة مفعول لأجله وهو مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف أي مخافتي الإفلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الأكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الإفلاس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

هذا باب إعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو أفضل والصفة المشبهة نحو حسن فإنهما لا يدلان على الحدوث وإنما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب العكس لأن الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان فإن كان اسم الفاعل صلة لأل عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أريد المضي أو يضرب إن أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن يكن صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضي وإن لم يكن اسم الفاعل صلة لأل عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فأما العدميان فأحدهما أن لا يوصف والثاني أن لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان أحدهما كونه للحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا الماضي لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في إجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة أن باسط بمعنى المضي وعمل في ذراعيه النصب قال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موضعه بدليل أن الواو في وكلبهم واو الحال إذ يحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال فالاستفهام والنفي نحو أضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب أبوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا أبوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به فمن ذلك نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه

بيان باب إعمال اسم الفاعل

مهين

مهين رفع نبا ونصب عمرو الصناد اعلى الاستفهام المقدر اى امهين وعمرو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اى صنف مختلف الوانه كذلك ومن الانعام مهين كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل ناطح والوعل بفتح الواو وكسر العين المهملة وكسرها وكذا كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به تيس الجبل بهيم وجمعه مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة التحتية المكسورة ويوهنها يضعفها ومنه اى من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اى يا رجلا طالعا وقول ابن مالك في التسهيل وحرف نداء تصريح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قال المرادي الناظم بمعناه والى هذا ابن الشاطبي اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل ان احدا ما انه يصح قولك ابو قائم امس الثاني انهم لم يشترطوا الصفة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك ويستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وقد تقدم في باب المبتداء انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** يحول صيغ المبالغة فاعل في العمل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كضروب ومفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب وفعل بفتح الفاء وكسر العين من ضرب باء كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول الناظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول في الخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطرب رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب بينه وبينها مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اى هو ضروب وانت ضروب في نسل السيف شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه سمعنا انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا والاخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتماده على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وآله الخير بالراء اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع التي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفيه بحث طويل **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعل مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شروط لانه صلة ال وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصين وهرم واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقيها امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم فلا يعجبون بتقومهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكذب والفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قال ابن السيد في شرح ابيات الجمل **فصل** يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان

ثنوي وعو

المهاذم

بنصب

بنصبه اي الوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ قوله تعالى ان الله بالغ امره وقد جعل الله الاية وهل من كاشفات ضره
بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها ابو عمرو بالخفض والتنوين
وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي والى ذلك اشير
في النظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب احدهما
لان الوصف فيهما غير عامل كما بان على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض
عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم
وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا
من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل
مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل لا يجوز اضماره فلا بد لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور
غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه
بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي وبهذا الاعتبار يقع صفة
للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قال الطيبي في شرح الكشاف
فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال او الاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار
عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل
معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة
انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث
ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وقيل بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو
الصحيح الذي يشهد له القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا ظلمه مثلا
عبد فقول القائل ان عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه برفع الوجه
ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي
لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما **هذا باب اعمال اسم المفعول** وهو ما دل على حدث
ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب و
من المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم
الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال وال الفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط
الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه فتقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما
الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل
المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى
ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه
عائد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت
عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر
باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب
بعد باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي
على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه
بقوله ويسأل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يعطى اذا
اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان
نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب
قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لمائدة مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر بمنى لقاء الجون مغرور نفسه فلما راني ارتاع ثمت عرد ائم نحو دا
نحو اذا اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب في ذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم

بينهم

باب اعمال اسم المفعول

او ذي حالة

التسهيل

المرفوع

الرفع به على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق
الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة
لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك
يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع
الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على رأي الكوفيين فتنصبه فتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد
تجرها فتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب والجر والله
اعلم بالصواب

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد

اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها
فعَل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفعِل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام
ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بهما كان اولى لما سيأتي وقدم الفعل الثلاثي المفتوح والمكسور على غيره لغلبته فيهما وفعُل بالضم في عينه ولا
يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الراء فاما فعَل المفتوح العين وفعِل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعْل
بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعْل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف
تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور في الاول وهو فعَل المفتوح العين المتعدي
يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو
الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعِل المكسور العين
المتعدي كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين
نحو الخوف ومعتل اللام نحو القني يقال قني حياءه قنيا لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو
شرب شربا ولثم لثما واما فعِل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعَل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعِل اللازم بابه فعَل ويكون
في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين
كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية
وهذا يشمل التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية
في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في المفتوح العين بل مثل لهما كما سيأتي ويتعين عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة
وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعلوق والصعود مصادر قدم من السفر وازف الشيء
وعلق بالشيء اي لزمه ولصق به وصعد الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فعَل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره
الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير
قول الناظم وفعَل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل في معتل العين كغار وساخ في غاب واب وانما يعدلون عن ذلك الى الفعل كالصوم
والعود والاوب لثقلهم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفِعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح
مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفَعَلان
بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء فقياسه الفُعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير فقياسه
الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفُعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ
والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بياء بعد همزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات
اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية
اوله وليس منه نجر الخشب بالقلم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم
سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل
ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني الست وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال
وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعم نعاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل
صهيلا واطرد انفراد فعال في الدعاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرفة فعالة واما فعُل بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كا
لصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة
مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم فعولة فعالة
لفعلا وما ياتي مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه يقبل ولا

باب ابنية المصادر

يقاس

ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا احمد اعلى القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين
القاصر بيات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي
علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء وبخل
بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين
المعجمة وكقولهم في فعل مضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل
بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم العين وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل
منها ستة وستين مصدرا وانها ترد وعشرين تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر منه
والله اعلم **هذا باب مصدر غير الثلاثي** من مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض
غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير
مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام
فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن تحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها
اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على الولادة والتسمية مصدر سمى والتزكية
مصدر زكى والى ذلك الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا من التفعيل
بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة ونبا تنبئة وجزا تجزئة وجوزه بان مثل خطا يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء
زائدة كخطية فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتنبيا وتجزيا حكاه غير سيبويه
وحكى سيبويه تنبا تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين
فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والابلاء مصدر
ابلى من وجه واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمال ومعتلها اي معتل العين فقياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركتها اي حركة العين
الى الفاء الساكنة قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم
حذفت الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وفا الاخرى لله ومذهب سيبويه اولى
لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلها اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه
الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستنانة البكر والاصل
اقامة الصلوة واستنانة البكر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة فقد حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل
الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه ويزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت التاء
في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كاطاير ولا تفعل كاطير اذ ادغم التاء
في الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير تطايرا
واطير تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل
معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذف احدى الالفين الساكنين وتعويض
تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعان استعانة والاصل استقواما واستعوانا ففعل فيهما ما قررناه واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة
وجاء تصحيحها على الاصل اعني الحاء افيما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل بها اوله التاء وما كان على وزن تفعل في الحركات والسكنات
وعدد الحروف وان لم يكن منه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل
وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا
وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو
التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم
معرب وذلك مرفوض في الاسماء الا ان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة
والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية فوعل كبيطر
بيطرة وجوقل جوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع طال ورقه وعذيط
وتابل وبرنا الجبة خضبتها بالبرناء وهو الحناء وفعلالا بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه

الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بسبب صلصل ودوشاش ... وهو قليل في كلام العرب ... وهو في فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا
يقال سرهفت الصبي اي احسنت غذاءه ولم يسمع دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وبذلك يفيد قول
الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح اسم
الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل
الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو ضارب مضاربة وخاصم خصاما ومخاصمة وقاتل قتالا ومقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى
نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة
قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو
ياسر وبايع فلا يقال ياسر يسارا ولا بايع بياعا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا الفعال لغة في اليسار ولا البعاد جمع يعر
وهو الجدي وانما يقال مياسرة ومبايعة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيده وحكى بياوما على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ والى ذلك الاشارة بقوله
وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكن حمله
على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخرجت دلوها لتخرجه من البئر بيدي امراة ترقص صبيا وخص
الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم والقياس تحملا وتراءى القوم رئاء بكسر الراء والميم المشددة وبالياء
المشددة والقياس تراءيا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الضعف عن الجماع للكبر وشذ ... فالاباء المد لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر قشعريرة
بضم القاف وفتح الشين والقياس اقشعرارا ... مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتله ... وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا
وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراءى تراءيا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر
على الترتيب **فصل** ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين
على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله
وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة فانك تبني
فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان
بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة
وشبهها كرحمة واحدة اي فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة
والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستعانة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي وان
غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت التاء القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان
او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة وتحذف
ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت
نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية
المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ
فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين** تقدم ان هذا الجمع غير سائغ والصفات
المشبهة بها اي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة
يكثر في فعل بالفتح حالة كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل ولازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالعين والذال
المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا اسرع ويستعمل متعديا
يقال غذا الطعام وغذوته باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حالة كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو امن وشربه فهو شارب وركبه فهو
راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا ويقل الفاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم
وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور
العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء والعين كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والفخر
وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود واكحل اي اسود العينين من غير اكتحال واملى اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى
واجهر وهو الذي لا يبصر بالشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو

مطلع

عطشان

عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل
كظريف وشريف فهو ونز اي دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء
اذا غلظ ودونهما اي دون فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن
وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعف بالعين المهملة والفاء
شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جل وافعل فيه قليل وفعل وقد
يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب
وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن ودع ووادع واليه يشير قول الناظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما
يستعمل له قياس فيما استعمل القياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل واميل قاله الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة
الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصل
اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها
والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم
وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة والامر كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة منشرح الصدر ومعتدل القامة **فصل** ويأتي
وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها في مغين من اعان ومغيرين
من اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن
مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسرها لكونه اسم فاعل غير كسرها لكونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما
نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذ كل اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع
اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة لان الواو
لا تزاد والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح
يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب**
كيفية ابنية اسماء المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سائغ ياتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول
من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به وزيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر فرقا من الكان
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومنه اي من اسم المفعول الثلاثي الاتي على وزنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومدعو الا
انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة
في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي
قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم
بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد ويأتي وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم
مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول
الناظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وياتي من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة
نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك في شرح التسهيل وان
كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال
ورحم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل
هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل
المقصور على واحد لانها اقل منه رتبة المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها
انها التي يحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لازما ام لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن
انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاوة والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل
المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم

الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وانما الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو
ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها اعطي قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف
لمرفوعها نحو زيد ذو تحويل اسناد هاصته او عن مرفوعها الى الضمير موصوفها فيستتر فيها في الصفة بدليل امرين احدهما انه لو لم يقدر ذلك الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه
لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى
ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور فلهذا القول حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى
ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا من الاسناد الى
الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب في الباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه فصل
امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذا الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف
لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها الا ان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث فيه ضميره فحسن
ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد مع ما في المضاف وهو الاب في كاتب
ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف وجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة
الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على
سبيل الثبوت فاما من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وبه فلا
دور في التعريف المذكور في قول الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح لتعريف
الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم
بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ورد في التوضيح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان
الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث
يتحول اسنادها عنه الى ضميره ولا يكون فيه لبس ولا منع فيحسن جر الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا جردت من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها
انها تصاغ من اللازم الفعل وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما
مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغ من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى
الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب فهو واسم الفاعل المراد به الحدث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي
نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا
غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن و
لا تقول حاسن وان اردت الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر
الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان
الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو
مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل
وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود بالنقاتهم
على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابهم
ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا للراي
للمضارع كضارب يضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما
تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه منصوبه عليه
تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم يمتنع المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح انتصاب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل
عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب الاسم المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة
عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة
المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع نقل
وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه

قبح

وجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل ال خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه انه جاز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل للعموم وكذا بعض الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود بمنع قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم الفاعل المتعدي لها على الحد الذي قد حدا واما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكفي رائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلق العنق وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر المتمكن بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتأخر وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يتبع معمولها بصفة ولا بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الا ان اريد من ضرب مثال كحسن الوجه او مع التفضيل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف وعدله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وفي الداخلة على اسم موصول على الاصح فيهما

فصل لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الاولى الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كالاول بعضا ولا اشتمالا والثانية الخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والثالثة النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وقيلها او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ستة حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف للمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب ستة في مثلها وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب وقبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى تفصيلها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضافة الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الذي في قوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى مع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة او من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها والى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرفة بال في حسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى المجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف

والاضافة

الى مضاف

نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضافا الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه
جميل خالها والسابع مضافا الى موصوف نحو الطيبى كل ما التاثت به الازر من قوله فعج بها قبل الاخيار منزله والطيبى كل ما التاثت به الازر والثامن مضافا الى
موصوف بمجاله نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يحتمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق خصورها
وشبه ما الذى عليه المازنى والموصوف نحو جما نوال اعدّه من قوله نزور امرءا جما نوال اعدّه لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وضميرها نحو مررت برجل حسن وجه
هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة فى ثلاثة احوال الاعراب
تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهى ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة
من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة
ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير فى هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون
لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان فى خمس وسبعين تصير ستمائة
واذا نوعت نعت الصفة الى مرفوع ومنصوب ومجرورة وضربتها فى الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد ومذكر
ومثناه ومجموع والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموع كانت ثمانية فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال وليستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقى اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون
بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب هذا باب التعجب وهو استعظام زيادة فى وصف الفاعل
خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب
الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب فى شىء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر
نظائره فى الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه وللتعجب عبارات كثيرة واردة فى الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون
بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابى هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم تبوب
لها فى كتب النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها فى النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احدهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها
اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها فى شيئين فى ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان فى احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا
والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روى عن الكسائى انها لا موضع لها من
الاعراب فشاذ لا يقدح فى الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا فى معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هى نكرة تامة بمعنى شىء وابتدئ
بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا فى قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتى فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فموضعه رفع
وقال الاخفش هى اما معرفة ناقصة اى موصولة بمعنى الذى وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اى نكرة
موصوفة بمعنى شىء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اى على قولى الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر
اى خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية محذوف وجوبا اى الذى او شىء احسن زيدا شىء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الافهام
بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثانى التزام حذف الخبر دون شىء يسد
مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن
الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابنا
لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلى وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة
ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقى وهو ما مقتضيا للابهام
واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائى وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى رحمة الله
وما المعنى ان اتقينا الله ففتحته التى فى اخره بناء لا اعراب كالفتحة فى ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان
ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا واعرفا بحروف وقال بقية الكوفيين غير الكسائى وهشام افعل
اسم لقولهم اى العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير ولو بصغر واغيرها والتصغير مخصوص بالاسماء ففتحته التى فى اخره اعراب لا بناء كالفتحة فى عند
من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ فى المعنى تقتضى عندهم نصبه اى نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى كالفتى
او شبهه بنحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان هنا الفاعل بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه فى الاعراب والناصب له عندهم معنوى
وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج الى شىء يتعلق به الخبر والحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب زيدا عندهم
تشبيها بالمفعول به لان ناصبه صفة قاصرة فاشبه نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير فى افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه
الاسماء عموما الجمود وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خطا

يكون على وزن فعيل لانه على الزيادة ويكون بما لا يحتاج لانه ان الا استكمل شروطا بان ذكرها وقد تحذف همزة افعل بمعنى ما اخيره وما اشره بمعنى ما اخيره وما اشره
ولما حذفوا الهمزة لم يحركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الفاء ويقول خيره وسمع الكسائي ... الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به
بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جئ بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبغ
فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته فقال البصريون جمهورهم لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر فهو له ومدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة
بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى
الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة
المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت وزادتها صونا للفظ من الاستقباح بخلافها في زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم عبد بني الحسحاس عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه
باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة
وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب
المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره
لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الخبر
وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني ان استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة
اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف نحو احلف حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا
الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لقم ولم يجز حذف الباء
اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختص
بعزان ونظيره عسى ان يقوم قال الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل
بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسن رجلا واكرم رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا
بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسألة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله
لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه ان دل
عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي رضي الله عنه جزى الله عني والجزاء
بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف
نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة
الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن
مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما
افعله فلم ... الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده
ولا يفيد التحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان الورد قال
يستغن يوما فاجدر اي فاجدر به فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ وقليل **مسألة** وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله
وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قال ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله
فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره
للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي لازمه المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي
ملازمة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع **مسألة** ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب
امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد
احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب
لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالنداء بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم
بقوله ووصله بما الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقوله عليه السلام لما مر على عمار بن ياسر ... اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا

اي مرتبا على الجمل المذ بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية وصحح
واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او بمجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على
التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله
لو سبحان جبرا ايم باب الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص وهو
ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك
فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت منكما
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد
جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فيبنى من فعله وكالحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه ومنه ما تقدم عن القاموس وكذا
يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخفها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين
بالغزل ويكسر واقتصر في الصحاح على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع
المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل
لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد فيه بحرف او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب
وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما الرباعي فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله
بالدلالة واما المزيد فيه فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه
واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب لا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل
ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان
ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب الدين واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع
بناء على ان احداث قول ثالث خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فان تعجب كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا
فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت
نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم
واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة
الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى
المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود
الغنى عن ذلك باشد واشد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املأ القربة لانهما من اتقى وامتلأ
وما افقرني الى عفو الله وما استغناني عن الناس ان مثبت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف و
كسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن
ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على
معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات
التي يختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله
يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض على بعض حتى
يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو ولا نائبا فلا يبنيان من نحو ضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما
ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع عليه لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة

والبناء

والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز
التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بجعفر وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف اللبس واما من
جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ان لا يستثني شيئا ويأول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في
معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما
بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا
قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يثبت بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي
سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في
الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى
مال فيقال فان العرب يستعمله مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط
الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو ما يشبه الحور وخضر
الزرع فهو اخضر من الالوان وحمق فهو احمق من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق
انما يجيء على افعل بتشديد اللام وافعال بزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن منها فعلا التعجب ثم الباقي حملا كان منها ثلاثيا مجراه الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل
لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة وتساويهما
في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك
سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى
عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا
يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عد نام
منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء باشد ونحو
كأقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدري ما زاد على الثلاثة
وما وصفه على افعل فعلاء بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما
بعده اي بعد اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزائد على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل
فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض
الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان
مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بأن والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم
ما ضرب بالبناء للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب فياتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه
الفعل الذي يتعجب بسببه واما المبني للمفعول فليبقى لفظ المنفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز
ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فتقول
له بمصدر صريح وان لا قلنا له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول فتقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني ما اكثر ما كان و
اشدد واكثر بذلك اي بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر وعسى وليس والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة
فلا يتوصل الى التعجب منهما بشيء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا
ان اريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط
بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت
امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر **هذا باب نعم
وبئس** وما جرى مجراهما وهما للانشاء للمدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفيتهما حكاية الخلاف في حقيقتهما اظهرهما ان احدهما انهما فعلان عند جميع
البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن
اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب والثاني انهما اسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت
والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول
فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف

لاحلف دون ما اكون زيدا

الطريقة الثانية وهي التي عزاها ابن عصفور في شرح الإيضاح للمتأخرين فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرده قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون إن نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الأولى هي المشهورة وأصحهما أن نعم وبئس فعلان جامدان لكن وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلا عما وضعا له من الدلالة على المضي وصارا للإنشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه وفتح الأول أو كسره مع سكون الثاني وكسرهما على الإتباع ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا الأولى قاله الخضراوي وغيره أول شرح الإيضاح رافعان الفاعلين عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكأنك قلت الممدوح الرجل زيد مقرنين بأل الجنسية على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب لسيبويه ورد بأنه يؤدي إلى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني أنها للجنس مجازا لأنك لم تقصد إلا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما أنها للمعهود ذهنا فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا فردا معهودا تقدم والثاني أنها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب أو مقرنين بالإضافة إلى ما قارنها أي أل نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين أو مقرنين بالإضافة إلى مضاف لما قارنها كقوله وهو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل فزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما قارنها أل وقد يرفعان الفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق له في المعنى قابل لأل مذكور غالبا وإلى الثاني أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره ونحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو أي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرء هرم وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قوله إن فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير ونعمت فضيلة فضلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في شرح الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وقال في البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الإبهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولأنه كالعوض من الفاعل ثم قال إلا أن يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى ولفظ الحديث قوله صلى الله عليه وآله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت دليل على أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكمالهما مطلقا سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا لأن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بأنه يلزم الإجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا والثاني أنه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الأخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقال سيبويه متعين وما أورده على الوجه الأول لأنه من التمييز المؤكد والبيان لكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل إن أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل جاز الجمع بينهما وإلا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالأول كقوله وهو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب يخبر بحلم بعيد سواء فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا منسوبا إلى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها فإن كسرت شددت ياء النسبة وإن فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم إن وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة أي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به أي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي وإن وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي أي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والأصل فنعم الشيء إبداؤها لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة

باب نعم وبئس

بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو قول من لم يجعلها موصولة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله
وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك انه يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد و
متلوة بجملة فعلية فالاولى نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل او نكرة تامة مميز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق
او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب حبذا
مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء ومواضعه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ترجع
الى مذهبين احدهما انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في
موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد
قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل
صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها
اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها
والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء
والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة
والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن
الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص وهو
وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسر ذلك انه
لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من
الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوية الحكم ومزيد التقرير ما يربي في ذلك الاستيعاب واختلف
في رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدأ
واجب الحذف تقديره الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل
مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر الناظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا
او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو
بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص خبر او بالعكس وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم
فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب اي ايوب
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتنى والمقتفى وانما ذلك من التقديم للمخصوص
لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا
لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم **فصل** وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم ثم يضم العين فيهن فانها حولت لتلحق بالغرائز وتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف انه يدغم
نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شوي قلب
الياء لاجل الضمة قبلها ثم يعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يعتد فيه الضم نحو طال
وباع والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وفهم
الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم فعل بضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقدمه به تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد
وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوأ بالفتح من السوء بالضم ضد السرور ومن ساءه الامر
يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا فحكموا له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل
المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي الضمير المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا
ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المخصوص في المعنى

والمرفوع المنكر وقيل يحتمل الفاعلية والتمييز سيأ ما يحكمون مجرى نعم ما المخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهى معرفة ناقصة اى ساء الذى يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهى نكرة موصوفة اى ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم العين فى المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز ذلك فى فاعل المذكور وان يأتى بر اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل فعل التعجب وان يأتى بر ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد رجلا على ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد رجلا على حسن بزيد سمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدت ابياتا حكاه الكسائى بزيادة الباء فى الفاعل اولا ومجرده ثانيا واصل جاد بهن ابياتا لجدن ابياتا من جاد الشئ يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء فى الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فصار جاد بهن وابيات تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفى كل منها الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح حب بالزور الذى لا يرى منه الا صفحة او لماما اصله حب الزور بفتح الزاى بمعنى الزائر فزاد الباء فى الفاعل وهذا على احبب بالزور وضم الحاء لان الفعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه ولن ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بجرب اى فجر بالباء ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا **فصل** ويقال فى المدح حبذا وفى الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا فى الذم على حبذا الايخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل فى اسم اذا لم يكن مبنيا ولا يكون مجرورا ولا يكون مكررة اذا دخلت فى الاسم الذى تعمل عليه لا على قول ابى الحسن وابى العباس وهو ضعيف فى مذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولانه قد يدخل عليها ما يدل على الفعلية كقوله فحبذا ربا وحب دينا اى حبذا دينا فحبذا فى قوله حب العضو ولا يفعل بنحو نعما واخواته من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل الا ان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الاولى انك لا تقول المؤنث حبذه انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ من التركيب قولان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل لمدعى التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل لمدعى غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامته مما لزم مدعى غلبة الاسمية من شذوذ ذا الخبر والمنعوت ومن تمييزها الابهام وهو المدوح وبقولهم لا حبذه فجاز الى يضارع واستدل لمدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى مقتضبه وابن السراج فى اصوله والشجرى فى شرح الكتاب بان الاسم اشرف وبسقوطه الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما حبذه فضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه لا يتغير عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان فى تثنية المذكر او الهندان فى تثنية المؤنث او حبذا الزيدون فى جمع الذكور او الهندات فى جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك يجرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهى المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان فى حب ضمير او هو فاعل الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** اذا قيل حب الرجل زيد بفتح حب فهو من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره فى الفصل قبله ويجوز فى حائه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فاما لك بها انا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحاكثر فان قلت حبذا فتح الحاء واجب للتركيب لانه جعلتها كالكلمة الواحدة ولا تغاير والله اعلم

هذا باب افعل التفضيل

وهو الوصف المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى اصل الفعل واما خير وشر فى التفضيل واصلهما اخير واشر بدليل ثبوتها فى قراءة ابى قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف فى سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فاصل هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله حبيب الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثى متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال هو اضرب من عمرو واضرب من ضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل هو افضل كما يقال فى التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ ابى وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين

والمعنى أكلهما أي أشدهما أكلا أو من وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق به من قولهم هو قمن أي حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع لص فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذ من ثلاثة أوجه كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب وفي بنائه من أفعل الماضي الذي على وزن أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز إن كان الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفصيل هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان أقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو أزهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم بها العرب إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لأنه من المبني للفاعل وسمع هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا مملوءا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما اشتغلت يداها ساورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا وسمع هو أعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما يتوصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به إلى التفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك ما فقد الصوغ للفاعل وما فقد الإثبات فإن أشد بأي هنا ولا بأي هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

للمفعول وسمع عُني كرضي بالبناء

فصل

ولاسم التفضيل ثلاث حالات إحداها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب حكمان أحدهما في نفسه وهو أن يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قوله تعالى ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحو قوله تعالى قل إن كان آباؤكم إلى قوله أحب إليكم فأفرد الأحب الأول مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة ومن ثم أي من أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد والتذكير قيل في أُخر بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بفتح معدول عن آخر الموازن لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أولى لأنه إنما نسب إليه لأنه أشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الإلحاق فهو مخالف باب أفعل في ثلاثة أمور أحدها أنه يطابق ولو كان نكرة والثاني أنه لا تليه من لا لفظا ولا تقديرا والثالث أنه لا يصاغ ومن ثم أيضا قيل في قول أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي يصف الخمرة كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب إنه لحن حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم أي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة في آخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبي نواس بنون مضمومة بعدها واو ولا همزة أنه كان ذا ذؤابتين تنوسان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد أفعل أن يؤتى بمن جارة للمفضول كما تقدم من الأمثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها إلى واختار أنها للمجاوزة فإن معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بأنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما يكون إذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بهما نحو والآخرة خير وأبقى أي من الحياة الدنيا وقد جاء الإثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن إن جردا وأكثر ما تحذف من مع المفضول إذا كان أفعل خبرا في الحال أو في الأصل كخبر المبتدأ وخبر كان وإن وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل أعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وإن زيدا أفضل وظننت زيدا أفضل وأعلمت زيدا عمرا أفضل ويقل الحذف إذا كان أفعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فأجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك أي دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل أو إذا كان أفعل صفة كقوله وهو أحيحة بن الجلاح تروحي أجدر أن تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فأجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي أي تروحي وأتي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه هذا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقة وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشاء وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني إن الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت إذا طال وأنه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى أن السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضافا إلى بارد وظليل وهما صفتان لموصوف محذوف والأصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل فحذف العاطف ويجب تقديم من ومجرورها عليه أي على أفعل إن كان المجرور بها مستفهما لأن الاستفهام له الصدر الكلام نحو ممن أنت أفضل والأصل أنت أفضل ممن فقدم من على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدا مقدما وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لأن المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى أنه

وهند أفضل من عمرو

ليس معمولا له على الصحيح وشذ انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدأ لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تقديم الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن
عامله لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط كما لاحظه الطلقاء او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل
افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ما له الصدر يستحق التقديم والتصدير وما احسن قول ابن الحلبي في المفتاح
طليت بارباب الصدور تصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها على افضل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسما
من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى اخبار
التقديم نزرا وردا وذلك لان افضل عامل ضعيف غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من حالاته
الثلاث ان يكون افضل معرفا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم
بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات
او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب لاقترانه بال ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع
قال ابو سعيد على بن سعيد في كتابه المستوفي ما لحظته لا يستعمل في الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف ولا الشرفا والاظارف والا
الظرفا كما قيل في الشذى الاطول والافضل وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرما والمجدا انتهى والحكم الثاني ان
لا يؤتى معه بمن لانهما لا يجتمعان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قول ميمون الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج على جمعه بين من وال
على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور وبدل نكرة
من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من النفي قولك انتفى واغتفر الفصل بين افضل
ومتبوعه للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افضل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزم الافراد والتذكير و
التوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونها على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا
وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات افضل نساء اذ القصد الثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى بافضل
من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا
وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات افضل من جميع النساء اذا
فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه ما اعتبرنا اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس
اذا صفوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افضل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى الظاهر
كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قال المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول
من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انتما افضل رجل وانتم
افضل رجل وانتن افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة بمنزلة وقد تخصصت بالاضافة فاشبهت مائة رجل وقد
اجاز قياسا لا سماعا ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة
وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول
افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به لشبهها بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على
مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل
ان يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن
عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنوي فهو طبق ما به قرن وان كان افعل على اصله من افادة
المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية
في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك
المطابقة لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك
المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان تقدر اكابر مفعولا ثانيا
لجعلنا ومجرميها مفعولا اول كما قال ابن عطية فيلزم المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والجواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما
لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قولهم ا هم
خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما المخفوض به فيجوز ان كان
المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا

الى ضمير وهو يجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ونعم الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب وانت على الفاعلية بافضل على هذه اللغة والفصيح في الفصل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما لم يتلبس بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الولي الذي لم يختص بكونه احسن كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل للاسم الظاهر في هذا المثال ونحوه بالقرائن التي قارنته لموافقة الفعل على انه لا يكون بعدها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو بمعنى مكان افعل التفضيل وهو حسن ولا يتغير المعنى قال ابن مالك ونافشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد المقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا مدخول من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد فتدخل من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فتدخل من على محل الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد فتدخل من على ذي المحل وهو زيد فحذف في هذا المثال المضاف الذي دخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغني عما بعد المرفوع فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بل مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا حذف ضمير الموصوف بالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع قال والاولى الاقتصار على ما قالت العرب

(في الهامش: وهو العين ثم — من رفيق ثم — المفضول لا يلزم حذف ضمير)

هذا باب النعت

ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد لا لا فانها اشتملت على التوكيد لكنه فيها ودليل الحصر فيها ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمتبوع عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور بدليل ظهوره جارا للجواز مع الظاهر وللوجوب مع المضمر نحو مررت بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وقد خرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول

(في الهامش: وهم نعم ثم)

واما التوكيد فلان نفس الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات من قبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا التفسير جامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له

فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورأيت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتباره في التذكير والتأنيث والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الآباء بالاضافة او كرام آباء بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير فيحصل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامرأة افضل من زيد وبامرأتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة امه بتأنيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامرأة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب بلغة ازد شنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم آباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام آباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا آباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسنده الى الجمع الظاهر قائمين آباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الصفة ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام آباؤهم وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قائم غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي و امرأة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضرابهم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل

فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه من قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا

الثاني ما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى والى ذلك اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية
وذو بمعنى صاحب وفروعهما واسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا
وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي
بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي
معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات
الاسمية وما وعلى ذي لصاحبه ذو الطائية وفروعها وعلى المنتسب بالياء نحو تمار وتامر وتمري مما هو منسوب الى الحرف واما اسماء الاشارة المكانية
نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم فتتعلق بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف ليست صفات الثالث ما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا
بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب
وهو نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله ٢ من بني سلول ولقد
امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول ما يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت اللئيم وهو الذي في الاصل التميم النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه
فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا
لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه ويقع شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذ لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن
او في كما سيأتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور
بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما
مبارك اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف
قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما
اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا انشاء البيع لا الاخبار بذلك
لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيختص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب
ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثير في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل
ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق
هل رأيت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق فيجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام
معمول الصفة اي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب قط
يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل
شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فقالوا هو بمقول عند رؤيته هذا الكلام فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمول
له لا نعت والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن ممزوج فيه لون
الورقة التي هي لون الذئب في السمرة اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد والرابع ما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا فقالوا
هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو
كثير ومع كثرته يقتصر على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل او غيره
اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير محضة نحو مررت
برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على الحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح
بذي وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان
ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده
وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف
وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل **فصل** واذا تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة يكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها
في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية
والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما لتخالف عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني
بالتثنية والجمع من غير تفريق بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون

وهو حال ع
منصوبا به
اشتماله تر

معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالقتاب عن الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لان
اصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذ اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت
وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فالمسلوب والبال نعتان لربعين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين
ولا اثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من اثاره وبكي مقصور ونحو مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت للرجال
والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيها التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل
والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا النطق بالتابع كالنطق بها
عوضا عن الضمير وحمل الشلوبين عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان من خالف النعت في هذا
الموضع في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ
وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحد نحو خاصم
زيد عمرا فالقطع عند البصريين والاتباع الاخير عند الفراء والاتباع الاول عند الكسائي والاتباع لهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد
لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين
او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين
ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذا عمرو العاقلان ورايت زيدا
بعيني وابصرت خالدا الشاعرين ووصفت النعت الى خالد وسيبويه لزيدا الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال
ان قصد الثاني فالقطع او تاكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان باطلاعه
او خبري مبتدأين كهذا زيد وذا عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قال ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا وودت عمرا العاقلين وقولك
مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا
في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان او اختلف المعنى فقط
كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ
او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل
في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند
الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان في العمل والمعنى كرايت
زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما ولابن الطراوة
على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثانية منهما والفراء يعكس ذلك دون الاول م
الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم
وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا اولا فالاولى نحو جاء زيد وجاء
عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقصد الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومررت بزيد هذا وصوا الظريفان م
ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان
فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا لم يتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء
جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز فيه شيء منهما
واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع
على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن
عمرو يوم مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فيعدن فعل
يبعدن بفتح الباء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل الا بعدا
لثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك
غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب
لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور
وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد وهو الازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وافة للابل

لانهم كانوا

لانهم كانوا يحزرون بها الاضياف فهم والنازلون بالحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم
ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج
زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه
بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع باضمار مبتدأ
تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار
هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني
لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه
او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ومنه من الضعف بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع باعتبار انه تكثير الجمل وسكت عن
النعت الاول وهو الموصول لحكمه لعلمه من قوله ... فيقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع وقطع بعضها امنع
في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجميعها وجب
اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت
بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه
والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه
الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت
نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع من المتبوع سواء تعين
مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين جمع عاطل المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني
وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص
شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسعالى جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل
النعت خبر المبتدأ او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدأ ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل
ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم والى ذلك اشار بقول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا
كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدأ والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع با
لعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة
مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا
اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان
النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره او ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر
على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدأ والفعل فتقول هو التاجر واعني
التاجر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة
العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو وألنا له الحديد ان اعمل سابغات اي
اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته
مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه الا نادرا ومن غير الغالب لقد جاءك من نبإ المرسلين
اي نبأ من نبإ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض
اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام فجملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على
الابتداء اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف
موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم
ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امرأة
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم تقديره حذف وتغيير وتقديم وتأخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تأثم في مقالتك
فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تأثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء
لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم

وصوفه فيها الذي هو الجار والمجرور فيها المبتدأ المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدم متأخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور وتخصص يجب تقديم خبرها عليها
والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة
ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما زيد وقولك ما منا الا على اهبة اي الا رجل اهبة فان لم يكن المنعوت
بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويحذف ويجوز حذف النعت ان علم
كقوله يأخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه ح
قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي
احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فانه لو لم يقدر لتناقض مع قوله فلم اعط شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فاحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب
الصدق ويتنزل منزلة الحق قاله في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة واعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا
تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا لسانه عني
فزاده حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرء بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة
وفتح الراء ساقطة على همزة القوة والعدة كقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وبقي المنعوت اي فرع
فاحم وجيد طويل بدليل انه انما بيت المدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء
والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على
بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة
العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت
بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب **هذا باب التوكيد** والتاكيد لغتان
فيه ويقال بالهمز وابدالها واوا اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعمالها بالواو عند النحاة والمراد به التابع
وهو ضربان لفظي وسيأتي آخر الباب ومعنوي وهو الفاظ محصورة ولذلك استغنى عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول
والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على
تقدير مضاف وان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وهو متاع المسافر وحشمه فاذا اكد بالنفس فقط او بهما معا
بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت
الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله بالكلية ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح
الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم نحو التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس
والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فتقول جاءني الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما
عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ورد ذلك الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بأفعل
ان تبعا ما ليس واحدا وانما تركوا الاصل في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم
كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المضاف تعيين لفظا او معنى الى متضمنه لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره بعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا
او المفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته
ويجب ايضا اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
واستثني منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة والاصح انه مفعول لخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا
توكيد لاسم ان بل الصحيح ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل كل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان
مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان يلي العوامل الا ان يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز نصبها بالا بخلاف
جاءوني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونها حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كلا
اي كلا

اي الارجل

فوق ما ...

هذا باب التوكيد

العين فقط او ...

باب التوكيد

بفعلها على الاضافة لفظا او معنى وتقديم الحال على عاملها الظرف فالذي المعنى وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن فرتم

اى من اجل الاحتمال المذكور وجاز ان يقال جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به

واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يعني يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان

كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك انهما ثم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة

هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى الجواز ونبههم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال

نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة

اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزء المتصل به دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها فداه الحي حولان جميعهم وهمدان

وكل آل قحطان والاكرمون عدنان بجميعهم توكيد لحي خولان وقحطان من التقديرية بالدال المهملة ويجوز في الفداء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون

فعلا ماضيا وحي فاعل وخولان بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد

وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضده متفرق فلا يفيد توكيدا كقوله فاني فيهنك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب والى ذلك

اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لانه بمنزلة التاء في نافلة تصلح مع المذكر والمؤنث فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر

كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال ليس هو في حقيقة الامر زيادة على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهى وفي

الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب الى ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض على معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد

تقوية التوكيد يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن

جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم

يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين والى هذا

الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنيتهما والى

ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا بها عن تثنية سي كذا في نسخة المصنف بشديد الياء وفي نسخة

سواء بالمد فيهما والسي المثل ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اى تثنية اجمع وجمعاء فتقول جاءني الزيدان اجمعان بتثنية

اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف ... وفيما وازنهما نحو اكتع وكتعا

واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك انه ... والكوفيين اجازوا توكيد النكرة مطلقا

فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل ويحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء

كيوم واسبوع وشهر وحول وبان يكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكقوله تكنفني اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه

ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرف من الخفيف ... والتغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر يتمنى

ان يكون عدة الحول من اوله الى آخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب

حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من

الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في

معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه

فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك

اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقاما هما انفسهما وقوموا

انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل هند ضربت نفسها لتوهم

الباصرة او نفسها نوهمت نفس ... وحملوا ما لا لبس فيه على ما اللبس كما في مسألة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل

يبطل قول المصنف ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى

من الظاهر والاعرف فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز وغير

اما الاول فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين لا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاغلب والى ذلك

اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معنى كما

سيأتي يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني تأكيد اسم مرادف نحو

عبد ووصف بك بك زيد والجار والمجرور نحو مررت بك بك وجلست جلست وفعل امر نحو انزل انزل نزال او ضمير متصل نحو ضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي

يجي مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون

وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الابدال الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض

بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرون بالفاء وتاتي الجملة المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون

قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل

ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين وان احدهما على الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب الا مرة واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا

منصوبا فواضح امره من انه يكرر بجب الاداة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كررها لاجل التاكيد

ثلث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء بكسر الميم والمد الجدال وهو منصوب على التحذير

ودعاء بتشديد العين من شان المبالغة وان كان المؤكد ضميرا متصلا لم يجز ان يؤكد بتكرار ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي

قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الوضع ووجهه

ان الضمير المتصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اول احوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب

والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما بضمير في الاصل الثابت الثبوت بعينه دون من يقوم مقامه او شبهه احتجنا الى ضمير

منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضمائر ان تكون

على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيوطي ويرد عليه ان يقال واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض مع ما لزم التنبيه اذ المرفوع لا يقع للمنصوب ولا

المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جلست

جلست واكرمتك اكرمتك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او

حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا

ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفي اخرها تاء التانيث

اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جوابي من

الحروف وجب ان يفصل بينهما اي الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر

الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة

لان المفتوحة الاولى او المفتوحة وكانها بعيدة فصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف والميم فقد وجب

ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد اضميرا او غير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل

فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد معها اي الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع الثانية

ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وتعويض الضمير هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية

توكيد لفي الاولى واعيد مع الثانية ضمير بعده ولا يكون للجار والمجرور توكيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور

بدلا من المجرور باعادة الجار لانه ليس هو المبدل منه لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قالوا في المعنى وكذا اذا اعيد مع

الظاهر فهذا مما استحسن التوكيد بالضمير وان كانوا من قبل ان يلزم عليهم من قبل المبدلين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ

من كلام التسهيل انه اتصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم

ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله بعني الزمخشري

مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت اتصال الحرفين قوله وهو

خطام المجاشعي وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان

التوكيد الاول وهو الواو والثانية مفصول المؤكد الثاني وهو كان الاول والتوكيد الثاني مفصول التوكيد الاول والمؤكد الثاني قال الموضح

وحقق كان الثانية الغائية وقال الفارسي التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة بمعنى التوكيد لكان لعطف بالواو لان هذا

العطف لم يرد في موضع فقال الشاطبي هذا بالتنازع واوه والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكور قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن

به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو يحمل من يوسف لا لا اراه الا ابدا ما بقيت الا ما بهم ابدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا

على حرف واحد فاتصل لفظ بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسألنني عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد

بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد

بالمرادف فلو سهل لان احدهما عن على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف الذي بهم قال في شرح الكافية

باب العطف

هذا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح
ضربان عطف نسق بحرف وسيأتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول
بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم
فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكانه قال التابع غير الصفة وخرج بذكر
الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع عمر بن الخطاب والثاني وهو
تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن
مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين ويجوز ان يكون منه اي من عطف البيان النكرة او كفارة طعام مساكين
فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك
البدل بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد
يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد
والتذكير والتنكير وفروعهن ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني زيد ابو سهل فابو سهل مرفوع و
الرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير
والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي
وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات مخالف لذلك اجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا
يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها
مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الزمخشري في قول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالفا
لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة
ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال
الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد
بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان
على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا اذ الجملة لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا
الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو
الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله
محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا
فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد
شمس ونوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون
بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المعرفة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري
ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المعرفة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس بمرضي عند الجمهور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يتبع اسم التفضيل العام و
يتبع بعضه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير
زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها
ان يتبع صفة اي تبعا نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي
ومنها ان يتبع مجرورا اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى
المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو اي واي فارس الاحزاب
ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندك لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى
مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد وان
يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا
مع انه لا يجوز انك انت قال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى ولا يبعد ان يقال في نحو نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم انه يجوز نعم زيد وقال

العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان في عطف البيان والاشارة الى ما سبق بقوله ثم

ان ذا الجمة

خبر المبتدا اذ الجملة الواقعة ...

الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه
لغرض اخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا
تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول
وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع **هذا باب عطف النسق** بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت
الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهذا
معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكرها ما يتوسط من نحو قولك مررت
بغضنفر اي اسد فان اسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهي اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالمجلي
على الاخفى وليس لما عطف بيان يتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في
اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا اي من غير قيد وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى نقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد يشارك القوم
في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست عاطفة واما مقيد بقيد
وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم
بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في
المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في
اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وشرحه تبعا لابن برهان وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول
والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن
عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة
الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام
سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة بعدها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما
لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر
النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى
وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن **فصل** في كيفية استعمال
حروف العطف في بيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ومعية على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين
وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب فالتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد
وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجماع في الحكم فيعطف متأخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد
ارسلنا نوحا وابرهيم فابرهيم معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم ويعطف متقدما في الحكم على متأخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من
قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر ويعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة
فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث
مراتب مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وبعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة بالمعية
وللتأخر بجهات وللتقدم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحد عشر
حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو
وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ
الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف
غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول النظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي
بقطع البيت في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو وعلى الرواية المشهورة وهي الفاء
لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف والتقدير
بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب المارديني انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول عقدت بين الكوفة
تريد بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا
عندي اصح من ان يحمل شاذا اذا ثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام
والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم

عطف النسق

والتقدم

باب عطف النسق

وأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالة الاستقبال إذ الأصل سواء عليهم الإنذار وعدمه فالعاطف مطلقا لم يأت إلا الواو قاله
الموضح في الحواشي الثاني ما انفردت به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه
الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله
نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة
نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز
العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت مما العاشر
إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقة
بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو إما العذاب وإما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرين الثالث عشر النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقوله إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام
على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح
فيجري في حتى نحو مات الناس حتى الأنبياء فإنها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية
معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله ومن آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف في التحذير والإغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك
الآية والحادي والعشرون هو مرادي وأيك فارس الأحزاب وأما الفاء فللترتيب المعنوي وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله خلقك فسواك فعدلك ويكون
وقد يكون للترتيب الذكري والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا أن المعنى الثاني في بعد زمان وقوع الأول
وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والتعقيب وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة
نحو أماته فأقبره وتعقيب كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة ودخل البصرة فبغداد
إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفاء أيضا التسبب وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة
أو صفة فالأول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الأول
وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فإن الإهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قال المرادي
واعترض أيضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فإن غسل الأعضاء الأربعة مقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء
للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين أحدهما أن المعنى على إضمار الإرادة والتقدير أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مرتب على الإرادة وأراد
الوضوء فغسل وجهه إلى آخره فغسل الأعضاء الأربعة مرتب على إرادة الوضوء والوجه الثاني أن الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل أن الجمهور يقولون
بإفادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان
كذا فمكان كذا إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فإن
إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود والجواب من وجهين أحدهما أن جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة
فجعله غثاء والثاني بأن الفاء نائبة عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو أبو داود جرى في الأنابيب ثم اضطرب أي
فاضطرب وسيأتي قريبا وإلى إفادة الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله والفاء للترتيب نصا وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه
صلة لخلوه من العائد على الموصول وإلى ذلك الإشارة بقول النظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة نحو اللذان يقومان
فيغضب زيد أخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس
أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول لأنها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية
أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان إن يقوما فيغضب زيد أخواك
وأخواك خبر اللذان وعكسه وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدأ
ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح أن يكون صلة لخلوها من ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها
لاشتمالها على العائد إلى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وإنما أبرز لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له وقع ضميرا وجب إبرازه وزيد خبر الذي
ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالأول نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الأرض مخضرة فجملة فتصبح الأرض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبرا لأن وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم أن
إذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
فإنسان عيني مبتدأ ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن يبدو

ذلك عطف عنه وعليه فانه يشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا المحقق ان الجملتين اذا عطفت احديهما على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد في احديهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو فاكرمه فالاخبار انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغنى كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله بحيث الماء عناي يكشف عنه ونقل الكوفي في باب الاضمار عن بعض النحاة انه يجوز حذف الشرطية وانها محذوفة وارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يبدو من قولهم حسر الحمار اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدت يطير الذباب فيغضب هو وهذا ذكره قال في المغنى ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى وثم للترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب محتجا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فالترتيب واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الاية قال في المغنى والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله وهو ابو داود حارثة بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ المراد جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال في المغنى واعتذر عن ترتيبه فقال والظاهر ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جلست نفسي خادما وبخل علي زيد بكل شيء حتى منعني دانقا والجارة ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغنى ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهي الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيهما بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها لتنزيل الكلام منها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية ترجع الى العدد والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية ترجع الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبى والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاءوك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعدها من جنس ما قبلها حقيقة او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا

لكان غاية له

باب عطف النسق

في الاخبار في الحالية او المساقطة ولا حياء القوم حتى نبيلا اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من فتحة او ضمة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا او يجري عليهما الشرط المزبور وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قال الموضح في الحواشي وانما

ام ضربان منقطعة وستأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء او لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي بعد موتي ام وقوعه الان ومختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فيقال في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو ءانتم اشد خلقا ام السماء او متأخرا عنهما ما لا يسئل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالذي في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفي الثانية بالعكس توسط ما لا يسئل عنه في الاولى وهو اشد خلقا وتأخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه فتقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدأ او اخّر لانه غير مسئول عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تأويل المفرد كقوله وهو نابذ بن جحل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت أهي سرت ام عادني حلم لانا لا نرجح كون هي فاعلا بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال في نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني واهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني اي بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب بعد ان فهمت من اجل الطيف منتبها مذعورا القائم وادعى انه لا يحصل اجتماع محقق ثم ارتاب هل كان الاجتماع على الحقيقة او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره حذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين قال الشيخ لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم يستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف مع الراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن ومختلفتين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قال في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعلقيها المتصلة بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها ودعوى ان الوجه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني ويسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل المفردين وليس تلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف اثر همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قال ابو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وهي حرف ابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون التقدير بمبتدأ واستدل بانه قد سمع ان هنا لابلا ام شاء بالنصب

ازيد ام عمرو قائم فيتوسط الخبر اذا تقدم لانه غير مسئول عنه تقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر على الابتداء اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت

لا يعرف الا من جهته وان سلم فالشاهد في بل يمكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة والتشبيه بمعنى في اي او شاء او استفهاما ما انكاريا كقوله تعالى
ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا
تقتضي المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل
اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم اذ لا معنى
للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الابيات ايضا
يشهدان للكوفيين فان ام فيها بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من
الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او تزيد اباحة تجالس العلماء
او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز الجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين
الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب الكلام الخبري الذي
من شانه ان يحتمل الصدق والكذب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك وللابهام على السامع
نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد
في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين
اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد
المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد عليهما
ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو للتفصيل للاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف قاله ابن مالك في شرح الكافية واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي
وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبتت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم
نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرار العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب
زيدا او لا تضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا
الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون او للاضراب
على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد الجلوس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في فم الفرس والسافع
بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو لنسفعا بالناصية والى هذا اوما اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمى
وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني
جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما
كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وبرهان بفتح الباء
والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قال ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة
لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار
فقد حذفت الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والانفراد فتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية
وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامته قدمه ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس تبعه
ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا
او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر بها عطفا على صالح وقيل بجار مقدر
اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد افادة
الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه
في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالقاف هو الحارث الصيداوي وورقاء ابوه والبوادر
جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان رسول الله ولم رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على
لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد

وقام عمرو

وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن
عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واسند ذلك وعمرو مبتداء ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او
النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها
بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل
عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين والنفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل
ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع
بل تيهاء فقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسه ونفيت لها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا تقم زيد بل عمرو فقرر نهي زيد عن القيام وثانيها لعمرو بالقيام
واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو
قاعد واستعمال العرب على خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا يجعل ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تنقل
نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب في الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو
واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد و
المأمور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم
يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلثة افراد معطوفها وان تسبق
بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان في منعه ذلك وزعم انه ليس من
كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر قال وشرط الا ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن
بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية وزاد ويكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني
رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة
مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان
امتنع قام رجل وزيد فمنع هذا ابعد لانك ان اردت بالرجل من هو زيد كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل
غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب فان كان ثم مانع فما هو والبحث فيه مجال
انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف
ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا اللهم الا ان يقال ان المعنى [illegible]
ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز
اختصم زيد وعمرو ورأيت ابني بكر وعمرو وان زيدا لاخوك وعمرو والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك فليلغ نفسه ونفعك جدك
وقوله وهو امرؤ القيس كانه دثار حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو
حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب جمع العقبان طائر معروف وتنوفى بفتح التاء المثناة فوق
والنون والفاء كحلولى مقصور للضرورة ثنية مشرفة [illegible] القواعل قال في القاموس وغلط في المعنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال
صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله اليوم عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب
الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ولا نداء او امرا او اثباتا تلا فنداء مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا
تلا نداء او امرا او اثباتا واما ثالثها فلان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فخبر لهذا اذا لم تقترن بعاطف لم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور
او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة فالاولى المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة
لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في
المغني **فصل** يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو
والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين
معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مراد به ان يكون بضمير منفصل
نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك الجنة او بتوكيد معنوي كقولك دعوتم اجمعون ومن يليكم [illegible]
او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها
والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا
ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع

والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بأنتم والفصل بلا
بين الواو وآباؤكم مفعول لفصلت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما ويضعف العطف على
الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لأنه يوهم العطف على عامل الضمير لأن الضمير المرفوع المتصل نزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع
عطفا على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمستو أي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر وإليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم
فاشيا كقوله ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما وأما ما رواه فاصل ما
البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض وإليه أشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض
أو اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك إذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف
نحو فقال لها وللأرض فالأرض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد إلهك وإله آبائك فآبائك معطوف
على الكاف المخفوضة بإضافة إله إليها وأعيد المضاف وهو إله مع المعطوف والأصل فقال لها والأرض ونعبد إلهك وآبائك وإنما أعيد الخافض
فيهما لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الجرمي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا
ليونس والأخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزة
تساءلون به والأرحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة
بإضافة غير إليها وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الأولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل أن يكون منه أي من العطف على الضمير المخفوض
من غير إعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام إذ ليس
العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لأنه صلة للمصدر وهو صد فإنه متعلق به وقد عطف عليه أو على المصدر كفر والقاعدة أنه لا يعطف
على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى
كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به إذ ليس معمول سواهما وإذا
انتفى أحدهما تعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لأنا نقول المصدر لا يعمل محذوفا
عند المحققين وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب أنه جر بإضمار الباء لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف ان خفض ما
على به المتقدم ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا
يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
أجوركم ولا يسألكم أموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام
وقعد أخوك أم اختلفا نوعاهما فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالأول نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار فأورد معطوف على يقدم ومعناهما
مستقبل والثاني نحو تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو
مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي أو المضارع
على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به ونحو صافات ويقبضن فعطف أثرن في الأولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل شبيه
بالفعل في المعنى لأنه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لأنها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن
بقابضات وأثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبا أو دارج
فعطف دارج على حبا لتأول دارج بيدرج أو حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز
في أم الجر على الصفة لبيضاء أو الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها إلا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لأن
بيضاء مجرورة برب ونصبها نائبة عن الكسرة لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة وجعل منه أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف
الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فجعل مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون
من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما رجحان فرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء مقابله ويرجح الثاني عدم التأويل و
التوافق بين نوعي المتعاطفين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل** تختص الفاء والواو
بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل وقد تقدم ذلك في الكلام المتصل مثال ذلك في الفاء أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست أي فضرب فانبجست فهذا الفعل
المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى في سورة الأعراف وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على
ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا وهو سهو لأن انفجرت
في البقرة والذي فيها أن ولا أوحينا فلا أوحينا وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة [illegible]

فصيحة

فيهما هو ومثال الرفع بالواو وقول النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اى بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة
وفتح الجيم كنية النعمان بن الحرث ايضا وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه التقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف
مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد الطليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قال الموضح في شرح بانت سعاد لكن
فيه [illegible] والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثال الجر قول ابى ذؤيب فما ادرى اشكلكم شكل قال ابو الفتح اى فما
ادرى لطريقكم طريق ام غيره فحذف وافهم الرضى على ذكرهما . والواو ينفرد بالقول للناظم والفاء قد تحذفان مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص
الواو بجواز عطفها عاملا . لا قد حذف وبقى معموله نحو ما كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اى وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اى والفوا الايمان فهو من عطف جملة
على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اى ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اى في
الامثلة الثلثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوج
بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر ويغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم
يصح على الصحيح كما قال في المغنى وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف رفع المعطوف عليه اه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الاول
شاذ كما سيجئ في باب المفعول لا يحسن تخريجها التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان متبوأ بيان الملازمة
انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ وانما
يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيؤ يقال تبوأت له منزلا اى هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح
العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولى عاملين مختلفين بيان
الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند
سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولى عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا
حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغنى ومحل جواز العطف
على معمولى عاملين فيمن جوز في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى وقد نقلوا اتفاق انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع والمنصوب
فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيد لفى الدار وعمرو الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز
في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله دفعا لوهم اتقى ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة
فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك اى والواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قال في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا
فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب
معطوفة على جملة محذوفة اى انهملكم فنضرب بتقديم الهاء على الميم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اى اعموا
فلم يروا وظاهره ان الفاء عاطفة على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور
ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه
بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اى اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية البصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم و
تقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا
بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلثة توابع النعت والبيان و
التوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما النسق فثلثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو
المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح لان الحكم السابق
وهو اثبات المجيء لزيد منفى عنه بلا واما الاخران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقتضى به انما هو الاول
فعلى الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا

أو نفيا نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو وهذان النوعان وهما الأول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد وعطف البيان أما الأول فلأن المقصود
بالحكم إنما هو المتبوع وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن
بعد الإثبات نحو جاء زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وإنما هو مشي على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك
للبدل وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل
أربعة أشار الناظم إليها بقوله مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف
بما صنع في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل
كل من كل وإنما لم يقل فيه ذلك لأن كلا إنما يطلق على ما يقبل التجزي وهذا الإطلاق بدل على كل ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا لأن الله تعالى منزه عن ذلك
ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني
بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه أو مساويا له أو أكثر منه كأكلت الرغيف ثلثه فالثلث
أقل من الباقي وهو الثلثان أو نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي أو ثلثيه فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع
إلا على ما دون النصف فلا يجوز أكلت الرغيف نصفه أو ثلثه أو أكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض
بكله مذكور ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالأول كالأمثلة المذكورة في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير
بدل من الواو الأولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلا
من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل وإن جعلناه بدلا
من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر وإن جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال أبو البقاء إنه ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وإن جعلنا
فاعلا لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما أنه تخريج على لغة أكلوني البراغيث والثاني أنه يجب أن يقدر في العامل المهمل
ضمير مستتر راجع إلى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قال الرضي في المغني وإن جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير والعمى
والصم كثير منهم فهو تكلف أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير
العائد على المبدل منه مقدر أي منهم قال ابن أبي الربيع قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو
عام أريد به خاص لأن الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص وهو الأظهر لأن الكلام بلفظه ومقصوده وليس
بظاهره المقصود من غير نظر إلى المقصود والحق أنهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بأنه لا حاجة إلى
الحذف مع إمكان تمام الكلام وقال ابن [illegible] من فاعل حج والمصدر مضاف إلى مفعوله ورد بأنه يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يحج مستطيعهم وذلك
باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول
كأعجبني الجارية حسنها أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بأنه يلزم منه أن يجيز ضرب زيد عبده على
الاشتمال لأنهم قد منعوا ذلك قال أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي ونحو الجزء المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا
اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به
ويكون المعنى مقتضيا بغير الأول وهذا القول أصح عند الشيخ أبي العباس وهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند با
لأول وهذا المذهب قيل إنه التحقيق وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحق بن ملكون وقال إن النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الإفصاح ولم يوضحوه
كل الإيضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر من
قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه لأن الإعجاب
مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه فإن زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن والدخلة المجاوزة والسؤال متجاوز فاصله إلى الشهر
وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا إشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ما أكثره إذا أعرب ماله بدلا من زيد إلا أن يقول الابتداء مشتمل
على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفادت هذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره وإذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كا
لعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف
كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر وبدل الاشتمال أمره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كأمر بدل البعض في تارة يكون مذكورا وتارة
يكون مقدرا فالمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الأمثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل
اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل أصحاب الأخدود النار فالنار بدل من الأخدود ثم اختلف في الرابط فقيل

باب البدل

محذوف متصل بغير البدل أي المنادى فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وهو قول الكوفيين والأخدود شق في الأرض وأصحابه ثلاثة أنطياؤس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الأخدود وملؤه نارا وقالوا من يكفر فلا نلقيه ومن كفر تركناه قال الكواشي وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل منه البعض والوصف ثم حذفته الدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة أقسام لأنه لا بد أن يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد ثم الأول وهو المبدل منه إن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وإن كان الأول مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الإضراب وإليه أشار الناظم بقوله والذ للاضراب اعز إن قصدا صحب ويسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل البداء وقيل معطوف حذف منه حرف العطف قال في الحواشي وهو الواو ولا بل لأنه لا يثبت حذفهما وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف التقادير بحسب الإرادة وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل فبدل غلط وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول وهو الأمر بأخذ النبل ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول وهو الأمر بأخذ النبل في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني والأحسن فيهن أن يؤتى ببل لئلا يتوهم إرادة الصفة أو عدم الإعادة كما تقول رأيت رجلا حمارا أزيد جاهلا أو بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه لا يبدل المضمر من المضمر وهو قائم مع السماع ونحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رأيتك إياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت بك بك فيجعل لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه من غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وفهموا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس ابن مالك فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلى آخره فقد التزم ابن مالك السابقة وذهب أيضا في التسهيل إلى أنه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي أن يكون نحو رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو إبدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو اشتمالا أو إضرابا إن كان الضمير المبدل منه لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل في أحد الأوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز إبدال الظاهر من المضمر إن كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم أو مخاطب بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الأولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكأعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للانفصال أو يكون بدل اشتمال كأعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا أو يكون بدل كل مفيدا للإحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا ويمتنع إبدال الظاهر من الضمير بدل كل إن لم يفدها أي الإحاطة خلافا للأخفش فإنه أجاز تبعا للكوفيين رأيتك زيدا على أن زيدا بدل كل من الكاف ورأيتني عمرا على أن عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي إلي أبي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا **فصل** يبدل الكل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الأقسام الأربعة والفعل كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان للأول فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام وبدل البعض نحو إن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

لانا لا نذكرها الجموع اياها من صفات السابقة وبدل الاضراب والغلط نحو ان نطعم زيدا نكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وفي ذلك دخل تحت اطلاق

قول النظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كل الاول بدل الكل نحو فقد بث جلستي دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يجيء من التوكيد بعبارة القطبين وكون

المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام

وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال

كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا لاختلاف

لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كما تقدم وافعل والفرق بين البدل

الفعل وحده وبالجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل

ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل المتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من

المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله

ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فقد رمضان مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين

قاله الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت

بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم

من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه

في تاديه المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلاثون فعشرون

وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من ذا ابن ازيد ام عمرو فزيد وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت

اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل

ولغيره والزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل ونحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا والثاني

بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحرم

وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل من

اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال ويبدل المتضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل

مع كثرة جمعه على ان مسالة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء

ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على

الفاعلية امتنعت المسالة لاختلاف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان انما يجيء هنا لبيان

المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذوف والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة وفيه فصول

اربعة الاول معقود لذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون

الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها

فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة

البعيد كالساهي فلم يبق الا الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد حقيقة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وا

كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب

واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا او على منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص

من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين

هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله والمندوب او وا وا اكثر استعمالا لانها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل

يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فيا عمرا

مندوب للعلم بانه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف

الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا مجرورا او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم

ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف

النداء احدها المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد

نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة

اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا

والثاني

هذا باب النداء

باب النداء

الا اذا كان المنادى مندوبا او مستغاثا لما سيأتي وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر
نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال ثلثة ومحل الخلاف ضمير
المخاطب ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام
جعتا قد احسن الله وقد اسأتا فابجر يكون بالوحدة وفتح الجيم منادى وانتا الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه
اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب اي كما اناب المرفوع عنه بلفظ المرفوع جاء بعده بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك
في المثال من باب الاشتغال وانتا الاول في البيت مبتدأ والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا
يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم
الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت الثقفي
رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله ثانيا اي يا الله وارى من الرأي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا وديدنا اي عادة
والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وثانيا منصوب برضيت اما على الحال او المفعولية
المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت بربوبيتك ربا يا الله فلن ارى
ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف
كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشارح خلافا للكوفيين فيهما بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله
وهو ذا الرية اذا اهملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا او لوعة مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان النعام في اطرق كرى ع
القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي طامن يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعام
قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل
يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم ينبعث ليلا فوجهت الى خطاب الليل
كانها استبطأته او وبخيا بالليل كقوله يقولون نور صبح والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق
واصبح يا ليل وثوب يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشاذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما
ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتأول على ان انتم مبتدأ وهؤلاء خبر او بالعكس وجملة تقتلون حال وقد
في النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني في اقسام
المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع
فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف
بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعهما الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم
الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه
ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع
على حده وغيره تذكيرا او تانيثا فالمزجي نحو يا معد يكرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو
يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع
السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علما مذكرا او علما مؤنثا فالاول كسيبويه في لغة من بناها
والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهر فيه
الضم وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على ما ناب عن الضم وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء
قدرت فيه الضم نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم ويا هذا امر
برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخره ونصبه مراعاة للمحل فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع
الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة للمحل والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في آخره فتقول يا
تأبط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره والمقدام بالنصب مراعاة للمحل ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت
مقصودة فان سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي على لغة
من لم يعرب الجزئين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب نحو قولك هذا كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضم ظاهر فهي مجددة
للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلثة انواع احدها النكرة

غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث
بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وكما كرر الشواهد
هنا لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العروض وهي مكة
والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني ما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا
او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم
الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناش عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يعضد ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه
في قوة يا حسن فباطل لانه في قوة يا حسن الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع
الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا
وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد متعلق برفيقا ومنها
والعطف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بالانفصال اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث
ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان حرف العطف بين معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل
صار كبعض اسم على الحرف فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد
شمس فلا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو اما
ان تكون معينة اولا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة
ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فيجب ادخال اداة التعريف عليه
وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا ان اعرفت معرفته ضممته لانه نكرة مقصودة ويجب
تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما اجاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتدأ اعادة يا وتخييره في الحاق
ال المعطوف فمنع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا
كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبهما على ضمه بما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على
ما كان عليه حين صار الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يندفع في هذا فانه انما ورد على الصفة والموصوف معا
لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيدا العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة
اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وتارة
يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك كان جائز الوجهين
فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة فقد حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واجاب سيبويه برد ذلك
واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل و يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا بالعبد الذليل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف
وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا وذلك في حرف المضارعة التاء والبناء على حد يا تميم كلهم او كلكم
انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب
القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضاف لابن الى
علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على
تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني واما على اقحام الابن واضافة زيد
الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول ففتحته فتحة اتباع وعلى الثاني
فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير ابنم وامرئ وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف بفتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات
اذا فتح الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو في عدد الجوهري
او رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود فيتعين حكم فقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم
لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا لفعل محذوف تقديره
اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كلفظ نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى
وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل

باب النداء

ابن عمرو لوجود الفصل بالفاصل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد العاقل لان الصفة وهي الفاصل غير ابن والى ذلك اشار الناظم
بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وهذا جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف
بفتحهما وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة — مجزوة والقافية منصوبة
وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر بعينه على نفسه بحظه من الماء فهلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى
اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة
ما قبل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح
المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لانه لم يفصل الساكن بينهما حاجز
غير حصين وبناء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو يجب الضم ويمتنع الفتح لعدم الاتباع لان
بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب في مثله يا زيد بن عمرو وبعضهم ابن لفعل الاتباع
ويجوز للتركيب شمل قوله ان يكون علما مفردا والمثنى والمجموع مسمى بهما في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا العرابية قلت فيم قال يا زيدين
عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ومن ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى
النون مجرى الدال في فتحها وضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع
على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين
علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو ويجوز
تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول جابر بن ... بن ثعلب زوجت شيخا طليطا ... وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الالف
خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور يتعلق بشرطين ان يقع الابن
بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكرر المنادى حال كونه
مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب لاضافته وفي الاول الضم والفتح جائزان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في
نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار
يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني
بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه هو مضاف لما بعد الثاني
والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم ياباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم
ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد هو مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان
المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف فيه ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد
عاملين على معمول وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء و — واحدة
وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام
المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو من ابيات الحماسة في شعر جزيبا لوما للا ابالك — لوممّا
واضربا بتنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة مجرى النكرة المقصودة والجائز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون نصبا الا كانه قال يا نفر عبد
وجاء العيوب به ولا يلتفت للضم قال الزمخشري ... واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى
بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو ومن معه في نصب اسم الجنس
كعدي في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا
المبني لشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة والى هذا ذهب ابن الحاجب قال في المغني ويقول الاول لان الاسم مبني على الضم وخرج النظر بين الضم والنصب ففيه او لا
او النصب على الضرورة انما هو لما استحقه في بناء ونظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجوز
نصبه ولا يجوز ضمه **مسئلة** ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف فلا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند
البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة الهاء فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة هذه
التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبتدا بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته فتقول جاءني انصر واضرب بقطع الهمزة في الاول

وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل التفاتا الى اصلها ووجه حذف الف ما ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين مع عدم الاعتداد بكونهما من كلمتين ووجه
اثباتها مع حذف الثانية اجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول
اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم يزد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخرا كابنم
وزرقم قال المصنف وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه
حذف على غير قياس وهذا لازم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة اي بين يا والميم المشددة كقوله وهو
ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث ألما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم
عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أزيد قائم فتقول انت اللهم نعم واللهم لا والثاني ان تستعمل
دليلا على الندرة ووقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قال في النهاية الصورة الثانية وقلة وقوع
الجمل المحكية المبدوءة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لا يتغير عن حاله او قد عمل بعضه
في بعض انتهى وهو مقتضى ما قدمه في مسألة النصر فتلحق الهمزة وما الحق بها من الصور يعني اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول
مبدوء بال نحو يا الذي ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام
انه لا يناديه مع انه ايضا يحكى لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكي ما لا تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا يصلح
لوجود ال وفقد المانع بخلاف نحو المنطلق زيد فان المانع من ندائه وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان الجملة وال
فاذا زال احدهما بقي الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز فوجهه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على
جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المطلق واما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته
والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا سميت بالذي ضربته والذي موصولة لم يحك لغرابة الرفع فالذي بل تعربها بحسب العوامل فتقول جاءني الذي ضربته
كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل المصنف بالموصول مجردا عن الصلة ولم يجعل للنزاع وكأنه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك
يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها داخلة على غير ال في التقدير
قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ لو قدر مثل لم يقبح الجمع بين يا وال ولا جاز يا الرجل لانه في تقدير يا مثل الرجل وذلك لا يقول به ابن مالك
وابن سعدان نقل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح ومن قبل القبح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي
حسن فلولا ان تقدير مثل من قبل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة
الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان والجمع بين يا وال
في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاء يا الله بالاجماع فيجوز اما القياس
يا الرجل قياسا بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لا
ضرورة فيه لتمكن قائله ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث
في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع
نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا
تميم كلكم او كلهم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد
وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جاز ان يرد بلفظ الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم او على الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم
وقد اجتمعا في قوله فيا ابني المهلب الحامي من كلامه كانك تضغو في ازارك خرنق وتضغو بضغا وفي مجمش بن نصو وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون
ولذا الشلوبين وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال قال واما قولهم يا تميم كلكم فانه نعتوا فهو مبتدأ وخبره محذوف اي كلكم يدعو وان نصبوه
فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة
للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير وايه في التأنيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء اي لنداء نعته نحو يا ايها
الناس ويا ايتها النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى معرفا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي واية عوضا عن المضاف اليه
مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن اسم الاشارة على لغة بني مالك من بني اسد وقرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ
اي واية وانما اوجبوا الرفع مراعاة للاطلاع ان المتبوع مبني لانه مشبه المعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في اسم الاشارة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع ونحو ذلك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة ان كان المراد ولا نداء الرجل والمرأة وانما اتي باسم
الاشارة وصلة لنداء لما يجب في نعته مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب

ولا

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونها جاز فيها الرفع والنصب على ما سبق في
ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب بغير ذي الالف واللام نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا ان يكون نعتا بناء على ان الاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان
البيانيين يشترطون ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف في غير اعرف واجاب بانه اذا قدرت بيانا قدرت ال فيه للتعريف الحضوري
فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرت نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل
المعهود بيننا فلا دلالة له على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي وايه في هذا الباب المقصود النداء
الا بما فيه ال او معرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث
او الصعق مما هي فيه للمح الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى
ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على
تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا للحركة البنائية العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل
ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فاين الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال لما كان المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه حملا على
ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان
او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم
اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير قراه السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا
على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد آتينا داود منا فضلا و
وانبناء الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كان ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف
او لغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان
يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها
ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب
ال ما نسق ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حكم كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر
بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد يا عبد الله بالنصب كما تقول يا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا زيد ويا عبد الله بالنصب كما تقول يا عبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان
ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخانا زيد ويا عبد الله واخانا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل
خلافا للمازني والكوفيين في نحو يا زيد وعمرو وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها قال وما راه غير بعيد من الصحة
اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى **الفصل** الرابع في المنادى المضاف
للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف او الياء فان ياءه المضاف اليها واجبة الثبوت والفتح
نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان
وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فثبتت كياء قاض
وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل
من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفيه اكثر اللغات الست الآتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين
وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون
والفتح في مرتبة واحدة نظرا للاختلاف في اصل وضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا ان الالف اخف
من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة
عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالباء في قوله بلهف متعلقة براجع
ومجرورها قول محذوف اصله بقولي ولهف منادى منه سقط حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة

ثم قيل يا حسرتَ بفتحتين

والمعنوي لست راجيا ما فات من بقولي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة
لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف كما يضم المفردات وغير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا
الا مضافا كالام والاب والرب جعلا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة رب السجن احب الي بضم رب لان الام
والاب والرب الاكثر فيها ان لا ينادى الا مضافة الى الياء والاصل يا امي ويا ربي فحذف الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف نحو يا عدو
فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قال شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة
المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال الجمل معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه لغة نحو يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى
ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر
تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام
ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر يأتي ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب يا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة
بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما
والاربع الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم
زال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او بفتحها وهو الاقيس لانها
بدل من ياء حركتها الفتح فتحركت بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفراء او بضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة
وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح
قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض
عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث
وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين الياء والتاء فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت
عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاولى اسهل من هذه لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك
فينا يا اباة غريب فقيل اراد يا ابة ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة القصر ثم زيد الحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم
على قوله وفي الندا يا ابت يا امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاءني
ابت ولا رأيت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من
الكوفيين والدليل على انها للتانيث انها يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل
اصحابنا وحجة البصريين انها تشبه تاء صياقلة وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين انتهى ورسمت
في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء **فصل** واذا كان المنادى مضافا الى مضاف للياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها من
المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او بنت عم او بنت ام والا ويا ابنة خالي
حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم
حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة انتهى او ان يفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك
يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين
والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او الكسر
وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء والالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر
في مرثية لخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدام يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانما كان يا بني
خطاب الاشجع ويروى ولا يخرق اللوم حجاب مسمعي **فصل** في ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة اليها وهي كثيرة منها
فل بضمتين وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كنايتان عن نكرة من يعقل من ذكر او انثى فقيل يعني رجل وفلة يعني امرأة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن
العلج فل وفلة كنايتان عن علم من يعقل فل يعني زيد وفلة يعني هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك تفسيرهما وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل
يا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل كناية عن علم من يعقل لانه جعلها بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قال المرادي وما قاله وفلة
ابن مالك هو والجماعة مقصد وهم بتغير الهاء دعم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله
ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان
وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء او واو محذوفة كيد ودم بدليل تصغيره على فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين انه مرخم فلان ثم رخم بحذف الالف
والنون وقد اجيب بتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في تانيثه فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك واما قوله

وهو ابو النجم

وهو ابو النجم العجلي يصف منه ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن فل وقال ابن مالك الذي هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجرورا بمن للضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا فلان وانه حذف منه الالف والنون والشاهد في امسك فلانا عن فل اي عن فلان ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس بفتحات ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي اخره نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم والخبث ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا ينقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وفل بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المهملة معدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق ولخبثا ابن عصفور كونه مما ينقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا والى ذلك اشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال كفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو للحطيئة يهجو امرأته اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع فقعيدته مبتداء ولكاع خبر فاستعمله في غير النداء خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك لانها تقعد في البيت ومعنى لكاع خبيثة وينقاس فعال هذا في سب المؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج بالمجرد نحو دحرج لانه رباعي وشذ دراك من ادرك وخرج بالتام نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا ينقاس منهما الا ما سمع ولا يقاس عليهما والاول اصح والى هذا اشار الناظم بقوله واطرادا في سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثي

هذا باب الاستغاثة

وهي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وعكس في المنادى المستغاث جره بلام واجيبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث ولم تعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث له ضميرا نحو تقول يا لك لي ان تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان والى هذا اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولامل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل وقيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والغنى مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث حذفت ياء المتكلم عنه وفيه اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات معطوف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابي اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك ويقعدها بذلك فانها تسند فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

هذا باب الندبة

بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس العامري فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببا له كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية سبب الالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى ولكن لا ينادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لان خطاب احد المخاطبين ينافي خطاب الاخر ولا يجمع بين الخطابين واجازوا في الندبة واغلامك فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا علما نحو وازيدا وينصب ان كان مضافا كما في نحو وا امير المؤمنيناه ومطولا كما في نحو واضاربا عمراه واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله ولا يندب نفس الا ان يكون نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي محتجا بما جاء في الحديث واجبلاه وان صح فهو نادر ولا مبهما كالضمير المضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال وا انتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وهو مبدو بال صلته شهر

فمذهب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرفي الندبة وال وعند ذلك يفهم قول الناظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في القاموس الا ان الغالب انه يختم بالالف طالبة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه بامر الله فيه يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن عصفور في النهاية انه خلاف في جواز الحاقها آخر النعت الصفة اذا كانت ابنا بين العلمين نحو وازيد بن عمرواه واما البدل والبيان والتوكيد ففي قياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل لعطف النسق نحو وازيد وعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول يا عمرا وا عمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في آخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء الف الندبة مع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويجب فتح لهذه الالف ما قبلها من ضمة لمناسبتها نحو وازيدا وا لعبداه فيمن اسمه عبدا او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكمو اذ لو قيل واغلامها وواغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين **فصل** واذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست على لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدَ بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في هذه اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال يا عبديَ بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان فيها يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبديَ بالفتح ولجلبه على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا وواعبديا في يا عبدي بالاسكان انه لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدى وهو راي سيبويه وهو القياس واقل علاء الحذف وهو راي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتى بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل في ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يجز حذفها في النداء لم يجز حذفها في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسهيل والتليين ومنه صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المكان كثر فيه ما ادخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله وكانه غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والشلوبين وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرد معرب في غير المجرد المعرب مبني وشاهد ترخيمه قوله اعلم لك بن صعصعة بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد تأوله بغير ياء وذلك ممنوع ومع ترخيمه وعمل اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفراه لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كان على صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا تأبط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس بمنادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف مستدلا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة فحذف حرف النداء ورخم بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وانه رخم بحذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل وهي نص

والفتحة

هذا باب الترخيم

مخصوص

بحث سيبويه

باب الترخيم

بقول سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخم فيقول في تأبط شرا يا تأبط وبنى على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انه يقول الا تأبطي فالمنع في المسئلة
عن سيبويه اصح بذكرها وبيه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب في الترخيم نقل عن سيبويه ووقع له في باب الاضافة الى الحكاية فقال اذا اضفت الى الحكاية كلامه
حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدلك على ذلك ان من العرب من يفرد
فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك نفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونصه في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان
الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمي بـ يا دار عبلة بالجواء تكلمي
واذا كان لسيبويه في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بحث تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به
كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه
غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة
في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة فتقديره رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة التفاح
وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وكنيته
ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الاصبهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المصري ثم ان كان المنادى مختوما بهاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد
والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالهاء تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء
وفي جارية معينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا
شاة اقيمي ولا تسرحي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخم بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح
العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط
لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والى ذلك اشير بقول الناظم ولحظلا ترخيم ما من هذه التا خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امرأة
فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو
قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف
فحذف احدها اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء
اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر المحرك الوسط مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فظاهر واما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف
وجوبا فدخله جوازا اولى **فصل** والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال قال
حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غفلة عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من حروف اللين وهي الالف والواو
والياء حال كونه حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد
على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا واليه
ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور
او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسماء بالمد علما منقولا
من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين
من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زائد فيحذفان عند الترخيم من مروان الالف والنون فتقول يا مرو ومن اسماء
الالف والهمزة فتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء فتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون فتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء و
النون فتقول فيهما يا مصطف كما سيجيئ قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه
بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم ابن النحاس
في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها
ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة لان الهمزة
وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو سعلاة هل الزائد الاول او الثاني فمن قال الزائد الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه
كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في حمراء وسوداء وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والتاء
الفوقانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كونه شيئا

وفيه

وقنو علمين فتقول في ترخيمهما يا هبيا ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبل آخرهما لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنو وبخلاف نحو مختار
ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة الالف فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار مختير ومنقاد
ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقول في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف كل
منهما مع الآخر نظرا الى انها لين زائد في الصورة اى الثانية وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال المهملة فقط ولا يحذف ما قبلها
من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف في
الياء مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة
من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو
لازمة قبلها ضمة ورده بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس فالواجب لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو
فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط
ولا يحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن
لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون
ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني
وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبل حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من
قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة براسها وذلك في المركب المزجي واليه
اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في معديكرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء من
ترخيم المركب مزجا اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف
فذلك في اثنى عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم يركب نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلته هي و
الالف منزلة الزيادتين في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن
بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس **فصل** الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عما كان عليه من حركة او سكون بل يبقى
على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص
بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو
ويا كرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلاثة من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر
واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما براسه ولم يحصل وضع
الحرف الذي قبل المحذوف فكانه آخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو
محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين
الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم آخره واو لازمة مضموم
ما قبلها وما يجيء بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني لفظا نحو هو واما اسماء البلدان نحو
سمنو وابهو في الاقليم المصري فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه
ليست بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت
الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير
بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل يطلق
في النكرة المقصودة ولا زيادة على ثلاثة احرف كما صرح به قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب
وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها
والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف
فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اى ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف ما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس
بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث
ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم

باب الترخيم

تخفف لما جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب بسبب وصفه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة في

التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم لرجل وبنت الثاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فيقول انا دخنتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما لانه التبس

بالمذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداء مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس افاطم مهلا بعض هذا

التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا

الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من تركه الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يوقف على كثرة الاستعمال

فافهم فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي

لمباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة

حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية

وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية

والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول

الناظم بنحو احمدا او مختوما بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك

فرخم في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم براسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو بمعنى تجيء في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة

البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم

في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس بن حبناء ان

ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت

منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية

من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يرفع احديهما بالاخرى انتهى وفهم

من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجوز في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد **هذا باب المنصوب على الاختصاص**

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او

تواضع او زيادة بيان فالاول نحو الا ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر

استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة

ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في

التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا ويكونان في محل نصب ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم

الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدأ وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت

اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة

الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكرناه من ان ايها وايتها

مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انه كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى

الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدأ والتقدير انا افعل كذا

هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها

وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر

منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كندا البيتين والمنصوب على الاختصاص

يشارك المنادى في ثلثة احكام احدها افادة الاختصاص كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب الثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض

التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فالاول منها

انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه اي في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال

ويعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث المتقدم

او بعد تمام الكلام كالواقع بعد انا والثاني في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايتها في المثال الاول

وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا

والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعناه والغالب كونه اي المتقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشاركه فيه فالاول انا

افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله

هذا باب المنصوب على الاختصاص

ص

احدها افادة الاختصاص

منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في التسهيل ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا
فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدى الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو
بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس انه يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف
والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك
الحادي عشر انه هنا لا يوصف باسم الاشارة ويوصف به في النداء الثاني عشر ان صفته اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قاله في الارتشاف وفي النداء
فيها خلاف اجاز المازني نصبها الثالث عشر انه هنا اختلف في ضمه هل هو اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم
يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن
عشر انه لا يكون فيه الحرف في النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به ولا يندب واما الاحكام
المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه
مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيهما **هذا باب التحذير** وهو في الاصل مصدر حذّر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه
المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد
فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل سواء
عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر او كررته نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر
ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب فتقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره
احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل
وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه
فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي واقيم عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف
الثاني وهو نفس واقيم عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب
ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن
عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان
يكون احدهما مخافا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما
من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته ونقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في
تخريجه على اصل الحذف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد ثم حذف
المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين
والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فصار اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد
منع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع أن وأنّ وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجاز
على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الاول
الثاني وعلى تقدير ... الناظم جرى ولا خلاف في واياك ان تفعل على التقديرين بجوازه على الاول اصلا حينئذ تقديره من اي من ان تفعل لان حذف الجار
يجوز مع أن قياسا مستمرا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون اياك في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم
لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذك لكم من التذكية اي الذبح الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين
ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان
ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف
احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر منه وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل
حذف فيه ثلاثة اشياء واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب ثم حذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت
شيئين على شيئين وقال السيرافي احذف شيئان فقط واصله اياي باعدوا وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان
فيه دعوى حذف ايا ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة
الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما فهم من صنيعه في اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكلف فان مباعدة الانسان عن
حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان ما حصل في اياي انما المباعدة المطلقة بل المباعدة عن شيء خاص

هذا باب التحذير

وايا كرر وحذف ... نسبه ... وعند الارنب

وكل

باب التحذير والاغراء

وكذا مباعدة حذفنا الارنب لئما هو منه فحيح التولين الاخيرين الى قول واحد وان نقل الشاموني انما ضران ولا يكون المخاطب في هذا الباب لغلب لاختصاصا

الحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اى العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب

بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغي له بشابة او لا يفعل شوا

والكلام جملتان واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذفنا الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث

فانتصب وانفصل وابدل انفس باياه لانها لانها في المعنى وعنه شذوذ ان اخر اياه احدها اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام

مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فحذفها مع بقاء جزمها الشذوذ الثاني اقامة

الضمير وهو اياه الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة انفا قاوالى المضمرات على الاصح انما هو

المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه مضمر ان اضيف احدهما الى الاخر

والى الثالث وقد اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ ولكن ذكر المحذر بفتح الذال بغير لفظ ايا واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل

ان كررت او عطفت فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك وتفسك والثاني وهو الاقتصار على

ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقيها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل

من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفيما عدا ذلك يجوز الا اظهار العامل كقولك وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود ما الارض والبرزة الارض الواسعة والبا

للظرفية والى هذا اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار هذا باب الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر

اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في

عطف او تكرار كما تقدم كقولك في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا

بغير سلاح بنصب اخا لتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو

خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك وبناال الصلوة جامعة بنصبهما فنصب

الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز رفعهما

على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف

والحكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا هذا باب اسماء الافعال وهل هي اسماء لالفاظ

الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى

ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب

عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لالفاظ الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى

القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال

موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم

الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل

مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو ناب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي

الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة

فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل

اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وان قائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير

كصه ومه فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قال الرضي في شرح الشذور ونبه العبرة وروده بان ذلك غير

مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل

وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا يتقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر وقال بدارها من ابل بدارها ولم يجز ابن طلحة بنا

من افعل وبناسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يبني من دحرج وقرطاس قياسا

على قرقار ولا يجوز من هبدع وهاب ووداع للجحود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يفصل سيبويه شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من

الاسماء وقد بانه بابي واحد كثر استعمالها على منهاج واحد وكان حقيقا بالاتباع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة

على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وورود بمعنى الماضي والمضارع قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي صحيح تغلب

ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكونه الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة

هذا باب التحذير والاغراء

هذا باب الاغراء

هذا باب اسماء الافعال

والسلام

والسلام قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تتولى شتان الحيثية امر من جليل الحكم ولا شتان التباين من جليل القدر بمعنى افترقا عنه وفي هيهات لغات اصحها هيهات بنا
وثانيها هيهات وأيهات وهيهان وايهان وهيهات وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحه ومكسوره وكل واحدة منها منونة
وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهاتا وآيهاتك بكاف الخطاب وأيهاء وايها وهيها فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد وافه وأف بمعنى
اتوجع وافهما اربعون لغة ذكرها صاحب الكتاب وكلها بمعنى اتضجر وواوه واوى وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون
فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب
والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى اظن فهما كلمتان وقال الكسائي وى محذوف من ويلك فان محذوفة ولفظ شىء مفتوح وابن سيدها قول الفراء
ويك عنتر اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب
وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتداء والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان
ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكانما ذر بالبناء للمجهول خبر قوله وهو من ذرت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاى كجعفر ضرب من النبات طيب
الرايحة كرايحة الاترج ويد فيه كورفي الطرفا وقيل كورفي الخلاف وقول الاخر وهو ابو النجم على ما قاله الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها فواها اسم
فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين **فصل** اسم الفعل ضربان
احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما للفعل كشتان وصه وحى فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما وضع
من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل منه واليه اشار بقوله والنقل اى المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف المكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار
والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم
مفعول به على حذف مضاف اى الزموا شأن انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تأخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المشترك من الظرف والجار والمجرور على حدته والقاصر منهما على
حدة وذكر ابن عصفور وغيره ان منها متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة لما المشترك فيه ولها انقدمك ولها تأخر عنك
وذكر جار ومجرور من احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تأتي بمعنى امسك متعدية بنفسها مثل وقد يتعدى عليك
بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ بناء على اسم فعل مضارع بمعنى الزم
وعليه اسم فعل بالزم والباء كلها هي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك و
اخواته فقال ابن بابشاذ هو حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية
وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره
الموضح في الحواشي فقال على هذا اسم للزوم فقول عليك بمعنى لزومك فالكاف في موضع خفض وهو في المتن واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد
فانهم قالوا ارويده ارواد اذا بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم بحذف الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله
فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد
وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني
وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اى مرودين او صفة لكونه اى
رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا
بفتح الدال من رويد ونصبها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير
منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه
متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اى على مهل كما قال الفراء لكان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اى دع فانه في
الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع وترك لا مصدر له من لفظه وانما لوحظ معناه وهو الترك بل بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال
ترك زيد بالاضافة الى المفعول ومثله في الحديث من وصف الجنة ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح
وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا
التعليل لانه لا يتم الا بالتقريب فان بله المراد تعريفها كيف يشاركها في البناء وعدم التنوين بل بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اى كيف زيد بعد ذلك
ففي بله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها
لم تخلق وقد تأتي لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين
فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدى واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت
نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له

لانه توكيد

لانه لم يثبت به الاستثناء بل بمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوعه نحو كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو
لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا ببعض الفعل كما تقول ادرك زيدا
بالنصب في بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومنع الغالب الممنوع وابه فانهما لم
يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو ابعد جنبه حاتي وزدني علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين
افعال بعمل متعد فيستعمل على الوجه باعتبارها فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد بنفسه وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد
بالنصب ابت الثريد وهو خبز مفتوت بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فتعدى بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر
فعدوه بالباء وحذفوا المضاف اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريري في المقامة التاسعة عشر قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف
مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لضعفه ووجه عن الفعل لكونه فرعا عنه في العمل والى ذلك اشار الناظم
بقوله ولغو ما الذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معمولها عليها الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز
وهي جارية من بني مازن يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فمؤول اما الاول فلان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق
به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى
حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قال الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو
بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا
وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند عليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز
بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه المائح اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو
اذا قل ماؤها **فصل** وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب
بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد واطلق احد ولم استعملا الا لاحدها مرادفا للاول وهو المستعمل في العدد
نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من
يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يظلمني في حب غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله في الحواشي وما
لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في
المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل
فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فهو محتمل للتنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه
ومه وايه والفاظ اخر بخلاف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات ومع ال
او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون
منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية ذكره صاحب البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها
ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي فقال ينبغي ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى **هذا باب اسماء الاصوات**
والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان
المخاطب بها مما لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل احد ان
الدلالة كون اللفظ بحالة يطلب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان
احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان
احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل لتشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين
وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى اي جاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جيء جيء نقله الجوهري عن الاموي واقره والاسم الجيء على مثال الجيع
والاصل جاء بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء وجوء في الابل اذا دعوت للعلف هاها والاسم الجوء قال ابو عمرو والجيء الطعام والجوء الشراب
قال وما كان على الجيء لا الجوء ... وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني والكل
غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا بمعنى
فعللت وليست فاعلت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال والذي يدلك
على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو
ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء والثانية
بكسر الهمزة أي أمر بحكم وقولنا ما أشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد فإن قوله
يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج إلى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منها أي من تغيرها وذهاب أهلها
الذي في قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الأرض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يستند فيه أي يصعد
والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والأبد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح
منك بأمثل فأيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي
صوته فيما أي الحيوان وغيره فالأول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت شرب الإبل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة
والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت
وقع السيف على الضريبة وهي المدقة والنوعان من أسماء الأصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في أنها لا عاملة ولا معمولة كما أن أسماء الأفعال
مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في أنها عاملة غير معمولة وقد مر ذلك في أول هذا الكتاب بخلاف أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين
حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي أسماء الأصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا
الذي أجدى حكاية كقب وربما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه لفظا أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته أو المصوت به فيكون حينئذ اسما
لا اسم متمكن فالأول كقوله كما رعت بالجوب لصهاء الصلد بالجوب يروى بالوجهين على الحكاية وعدمها أي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء
المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للإبل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الإبل لا لزجرها والثاني كقوله إذ لمتي مثل جناح غاق
فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وبغث وقد عدد كأني لم أزل قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الأخيران ينبغي أنه لا يجوز فيهما
إلا الإعراب انتهى

هذا باب نوني التوكيد

الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما
أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفا في نحو ولنكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قال سيبويه ووجه
بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل إيمانا وقد قال سيبويه بفتح أن المفتوحة إنها فرع المكسورة ولها إذا خففت أحكام تخصها وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة
فرع الثقيلة وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على
سجنه من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الأمر مطلقا من غير شرط لأنه مستقبل دائما وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو قومن والأمر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام
والدعاء نحو فأنزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي وأما قوله فإما أدركن أحد
منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله حالات أحدها أن يكون
توكيده بهما واجبا أي لابد منه وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه أي لام القسم بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم فأكيدن
فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيا لفظا أو تقديرا فالأول نحو والله
لا أقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة إذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد أو كان المضارع حالا كقراءة ابن
كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لأبغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فأقسم في الآية وأبغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وإنما لم يؤكدا
بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال أو كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله أو بحرف التنفيس فالأول مثل قوله ولئن متم أو قتلتم
لإلى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لإلى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والأصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله والثاني
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري
واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير ولأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون
المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصالها منها فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحده كقوله فوربي
لسوف يجزى الذي أسلفه المرء سيئا أو جميلا أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية أن يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك إذا كان المضارع
شرطا لإن الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو وإما تخافن من الأجوف وإما تذهبن من السالم فإما ترين من الناقص ومن تركه توكيده قوله يا صاح إما تجدني
غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي أراد يا صاحبي فحذف المضاف إليه ولغة المضاف معا قال ابن خروف والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط وترك توكيده بعدها مخفف
النون وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة أن يكون توكيده بهما كثيرا وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو
استفهام فالأول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله فلا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فأكدت يبعد بالنون
الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر مخاطبا امرأة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلم فأكد تمنن بكسر النون الأولى بعد
حرف العرض وأصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهي حال من ياء
المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف إليها وذو سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الآخر مخاطبا امرأة أيضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي أني

بحث نوني التوكيد

الثاني

باب نوني التوكيد

ان لم يقبل هالتم فاكدن يقوين بتشديد النون الاولى على حد قراءة ابن ذكوان بعد حرف التمني والخامس نحو هو لم افيصل كنه عدمن من قبيلا فاكدن بعد حرف الاستفهام
وكنه بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد
ما الزائدة التي لم يسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة
وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة
فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة
لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة
للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها
فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الاب سرق الولد شبهه والده فيصير كانه هو قاله
العيني وفسر المرضع في الحواشي على الجعبرية فقال هذا مثل لمن يظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها وقيل ما ينبت في كبار الورق
ثم انبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بأرم ما تختننه يقال لمن لم يفصل فضلا بالرمي ولا بد لمريمه وهو خطاب للمراة في الاصل وقيل
للسكيت وقولهم بجهد ما تبلغن بين حاملته فضلا فابان لولا بدالك من فضله بشفقة وقولهم بعين ما ارينك تقول للرجل يخفى عنك امرا انت بصير به اي اراك
بعين بصيرة وقوله وهو من الطالق قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك ولذا
الباقي ولا باس عليهن ولا تحذف نونهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو راجز
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة
في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شاف فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية ويثقفن بمعنى يجد
الابيات الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى هذه الخمس واجب وكثير وقليل واقل لان الفعل ما شبه ما قبله وما قبله شبيه به الم
وهكذا الى الاول وفي الثاني ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمستقبل الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا
القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما
اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبه ما بعد
ان في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة
اشبهت ما النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات
الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للتقليل والتقليل
مناسب للنفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل المفتازاني وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله ومهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وهو قليل في الشعر
نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب **فصل** في حكم آخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما
مسئلة ولهذا الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن بالفتح وفي الامر اضربن يا زيد
واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب قال سيبويه والسيرافي وسبح ماد عند الساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى
ويستثنى من ذلك الاصل ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالنون المؤكدة ولين الف او واو او ياء فانه يحرك لحرف حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتح او ضم او
الكسر كما نشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك ضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا
واليه اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فالتقى
ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط
في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما
ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا
ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون آخر الفعل المضارع الفا نحو يخشى فانك تحذف آخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع
التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي تقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر
الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الواو والياء في الاول
والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو
والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء
بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف
والنون لم يحذف آخره وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء فتقول

إذا أسند إلى الظاهر لتخشين يا هند وإلى ضمير المستتر لتخشين يا زيد وإلى الألف لتخشيانّ يا زيدان وإلى النون لتخشينانّ يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة
بأربعة أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الألف نحو قوما واضربا فلا يقال قومان واضربان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حده وما نقل عن يونس والكوفيين
لجوازه ويحتج لهم كما قال الخضراوي بأنه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو أتحاجّونّي ونحو هؤلاء إن كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف ها
وعين صاد ثم صرّح الفارسي في كتاب الحجة أن يونس يبقي النون ساكنة ونظير ذلك قراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس
أنه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمّرانّهم تدميرا على أنه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وخرّج الناظم في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعانِ بتخفيف النون المكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع ولما الشديدة
تقع بعدها أي بعد الألف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله ولم تقع
خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف كقراءة السبعة ولا تتبعانّ بتشديد النون وإنما كسرت وكان أصلها الفتح لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة
ما أشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لأنهما حرفان الأول منهما ساكن خفيف كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من أحكام الخفيفة
أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده فاعله بألف فاصلة بين النونين وهما نون الإناث ونون التوكيد قصدا
للتخفيف وإلى ذلك يشير قول النظم والألف زد قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا فيقال اضربنانّ يا نسوة وقد مضى قريبا أن الخفيفة لا تقع بعد
الألف وهذا التعليل عن يونس يعني الفرق الفصل بين النونات يعني الثلاث نون جماعة الإناث والمدغم والمدغم فيها المترتب عليه قوله ومن أجاز ذلك وهو
يونس والكوفيون فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده إذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بأن تحريكها يخرجها عن وضعها
فالوجه منع الألف وأشار ابن الحاجب للجواب بأن الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا
يلزم للفرع مزية على الأصل واعترضه المفتي زادي بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام انتهى ولك
أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون وهم القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم
فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على أصلهم الحكم الثالث من
أحكام الخفيفة أنها تحذف قبل الساكن وإلى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الأضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الإسلام
بنحو خمسمائة سنة لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه فحذفت نون التأكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها والأصل
لا تهينن من الإهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من أحكام الخفيفة أنها تعطى في الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا وإلى
ذلك يشير قول النظم وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الأعشى ميمون وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان
والله فاعبدا والأصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فأبدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت
زيدا ومن ثم كتبت بالألف كما كتبت رأيت زيدا بالألف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون
وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل من واو أو ياء لأجلها وإلى ذلك يشير قول النظم وبعد غير فتحة إذا تقف
واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربنْ يا قوم واضربنْ يا هند بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني والأصل
اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فإذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد
ضمة أو كسرة نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح
الخضراوي ذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالإشباع على لغة أزد السراة أن تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل
من النون واوا وياء ثم يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الإعراب وتقول في الفعل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشي كما تقول مع النون لا تخشونّ ولا تخشينّ
ثم تستثقل واوان أولاهما مضمومة فحذفت الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويحصل التوكيد وإذا قلت
هل تخشونْ يا قوم وتخشينْ يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يحصل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه
عن الخليل ويونس قال الخضراوي وإذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما أبدلت النون ألفا فيلتقي ألفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف
على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم وعصبه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف انتهى

هذا باب ما لا ينصرف

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن لأن المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف
وهو الصوت لأن الصرف هو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع وكأن الاسم صار ابن ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع ما منع منه وضرب انصرف عنه
أو من الانصراف إلى جهات الحركات أو من الصرف الذي هو القلب قال الاسم إن أشبه الحرف في الوضع والمعنى والاستعمال كما مر في مبحث المعرب والمبني ويسمى غير
متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وإلا يشبه الحرف فمعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل في فرعيتين من تسع إحداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو
في واحدة تقوم مقامهما وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد منع الصرف
كما ستأتي بيانه ويسمى غير أمكن لعدم أمكنيته وإلا يشبه الفعل صرف ويسمى أمكن لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل بناؤه من مكن مكانة إذا بلغ

كما يحذف

باب ما لا ينصرف

العلم

الثاني في التمكن لامن تمكن خلافا لابن جني ومن تابعه لان فيه اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته
اي الاسم للحرف والفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيه فيدخل في
ذلك نحو جوار واصيم تصغير اصم ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه للمقابلة لنون جمع المذكر
السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة المختصة بالاسم وفكرانه لاحاجة الى ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه
بالصرف وقال ابن معزوز في كتاب اغلاط الزمخشري على ان التنوين اللواحق يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف لم يفهم كلام سيبويه حيث منع التنوين مع الجر
تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا وان العلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع ووزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث مطلقا
اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول النظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة ولزومها
بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرر السبب الواحد ويمنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح
واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصد المد
زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة
على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث
افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث
على حرفين والثاني الجمع الموازن لفاعل او مفاعيل في كونه اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بعدها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر يلي اول حرفين بعد
الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدار بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما
دوابب ومدارر بالكسر فيهما وثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ
لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد
مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدى ياءي
النسب تخفيفا كيمان وشآم واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام
العين او فعل بفتح العين وما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله
او مفتوح كبركاء بفتح الباء الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل الاعتلال الاخير كتوان وتدان
بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة محركة كطواعية وكراهية مصدر بين او الثاني والثالث عارضا النسب منوي
بهما الانفصال كظفاري ووباري نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري
وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي وقلبت الياءان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويجرى مجرى الصحيح فلا ينون بحال لانتفاء ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر
وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا اخلا من ال والاضافة اجري في حالتي الرفع
والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال
فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري
في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو رأيت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان في نحو جوار مزيد ثقل
لكونه بياء في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما فيه من الالف واللام والاضافة نظرا الى انه الثقيل وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء
وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور
ما قبلها او لم يخفف لعدم الثقل مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب
الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام فزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في نية
فيه الموجود والا لكان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة من الياء وان الياء
حذفت لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو حبلى اولى لانها لا تظهر بحال والاول
منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا لنحو جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله

واصلهما توانو وتدانو

في النصب

الياء في الرفع والجر لزوم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان المحذوف للالتقاء ساكن منوي الوجود ما لم يوجد له نظير ولا يجمع
انه كتاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف
في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كعنابر وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس
انما سمع عنه وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش
انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل سراويل جمع سروال كشمائل جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورده بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه
اقتضى عموم المنع وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل جمع شرحبيل ومهملين او من لفظ مرتجل
للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر [illegible] انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف
ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الغنم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه
ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا
ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة
وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف
ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء
الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالالف للتانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث
له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين
به فرعية المعنى وفرعية في اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك
واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث و
انهما لا يلحقهما التاء التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني
اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر بعضهم ان ذلك ضعيف [illegible] قال ابو حاتم [illegible] لا يؤخذ بها والثاني وهو
ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب
سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان
على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد النون بعد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل
الممشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم
على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل
او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان
افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا
تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن
افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له
من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغ عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو
المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض
كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف ادهم للقيد واسود
سالخ وارقم لنوع من الحيات وابرق وابطح واجرع والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي العرضية [illegible] عند بعضهم باسميتها الطارئة
فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى
وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا
منعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل للطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو
الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جني من
فوعة السم [illegible] فاصلها الفوع فنقلت فاؤه على الاول عينه وعلى الثاني الى موضع اللام وقال غيرهما من تمادة الافعوان فلا تقل [illegible] ارض مفعاة اي كثيرة
الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن
المنع للوهمي الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الجدل وهو

الكبير

الكثير الجيلان ومن الحبل وهو اشرة واما المعنى فلامانة لها في الاشتقاق لكن ذكرها ابنا دون نصور لجدانها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال
القطامي كان العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة لاجدل ويجوز ان يكون معطوفا
على اجدل باسقاط العاطف وهو من سيبويه لذا الطاول وقال حسان بن ثابت الانصاري ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري يوما عليك باخيلا فمنع صرف
اخيل والعرب تتشاءم بالاخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومنهم من يصرفه … واجدل من الصقر فانه لا يمنع صرف الوصف لان الفعل فانه على
وزن افعل … قاله المرادي تبعا للشارح ولما الوصف ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين ومسموع … من الواحد
الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فقد سمعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل بقياس على فعال
خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان البناءين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني والابعاد … يقول ابو عبيدة والبخاري في
صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لانه خبرها ما عم ما لم يسمعاه ونقل البخاري انه سمع ايضا على … بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقول الطائي
اليه زواحيات … ولا يعدل عن الفاظ العدد الاصول حالا لكونها مكررة فاصل جاء القوم احاد جاءوا واحدا واحدا … اثنين اثنين … واحدا
الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلوة ومثنى الثاني تكرير
له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير … لانه لو قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام
فلو صح ذلك في الاثنين بعدها كما قال الموضح لان لا تنعت النكرة بمعرفة ولا تجيء الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها الاسماء فلا يستعملها استعمال
المشتقات في التبعية كقوله وحيل كفاها ولم يكفها اشاء الرجال ووحدانها النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل
مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى لاخر بالفتح للخاء بمعنى
مغاير ولاخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله آخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الثانية … واسم التفضيل قياسه ان لا يجمع في حال تجرده من
ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى
قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو وهند احب الى … فكان القياس ان يقال مررت بامرأة اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر بفتح الهمزة المدودة في الجميع
ولكنهم قالوا في التانيث اخرى وفي جمع المكسر المؤنث قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى الاخران …
قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون … فاخران يقومان وانما خص الناظم … بضم الهمزة بالذكر دون …
الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الخاء
فلا عدل فيه وانما العدل في اخر وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وقد جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا
يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر شابه الافعل من جهات ثلاث احدها الوصف الثانية الزيادة والثالثة
انه لا يفهم معناه الا باثنين مغاير كما ان افضل انما يفهم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات اعطي احكامه في جميع تغاريفه … على
هذا ان كان ينبغي ان لا تستعمل … مع التنكير بل مع ال والاضافة المعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا لها … بمعنى المشابهة فعلى هذا
اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا نقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من
الكلمة وكثير غلط في المسئلة فتوهم ان كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو وقالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر
مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء او لان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشاة
الاخرة والتقييد … فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها
مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امرأة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان
مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند …
لانا اصطلحنا … بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المختار وابو العباس ان سمي بمثنى او احد
واخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة ونبههما على ذلك … ونصبا
ابن عصفور … بان هذا المذهب لا نظير له اذ لا يوجد ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة …
فانه قال الوصف لا يزول … العدل … فاما ان يجيء … انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية خلفته
فسبب المنع موجود فالجيد امتناع الصرف واما قول ثعلب الفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الصناعي وانما مرادهم
بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف في نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب
تركيب المزج واليه اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكرب كبعلبك وحضرموت … وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع
لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب … تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل

من النساء

ومغايرة

وجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه
يقدر فيه غير الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال
غيره بفتحها في النصب وتسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع
الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لانه مع اشتماله الوسط وقع
بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين ولجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد بينا انه على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه
وغيره فيفتح آخر الجزئين الا في نحو معدي كرب فيسكن آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث
وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول الجزئين الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع
والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله
كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح
المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة
علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائدتان وما كان
من الاسماء في آخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان
ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة و
الشيطنة صرفتها واذا تحققت بعدم الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن وبتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف
الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء بين والجمهور على المنع
كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصلان
على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان
بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علما لمذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة
التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او زائدا على الحرف
ثلاثة كزينب وسعاد لتنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى لان الحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع خلافا لابن
الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امرأة فيلتحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علمي بلدين لان
العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند
او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك مأخوذ
من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط
اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا من مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين
في الجملة وهما العلمية والتأنيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون
لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمر والثقفي وابو عمر الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انه كهند في جواز
الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر
من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيأل الثاني ان لا يكون سبق تذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر
صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون سبق تذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذريع وابنها فاذا سمي
به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعضدي بمعنى ناصري وعضدي الشرط الرابع ان لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم
وذلك كتأنيث الجموع كرجال فان تأنيثها مبني على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تأول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي
فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم
الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزائدا على الحرف ثلاثة كابراهيم واسماعيل فلو كان ثلاثيا انصرف لضعف فرعية اللفظ بمجيئه على اصل ما يبنى عليه الكلم
العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولا واحدا في لغة جميع العرب لا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن
غير لسان العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابريسم والثالث ان يعرى عن حروف الذلاقة
وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في
العربية كالجيم والقاف بغير فاصل نحو جوق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والخامسة النون اولا ... بعدها الراء

مهندز

مهند ونوا ابه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع وان سمي بنحو لجام بالجيم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحو فرند وفرند بكسر الفاء
والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة
والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء باذربيجان مصروف لكونهما ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السنجري وابن برهان
وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحركة اي الوسط كشتر متحتم المنع كزينب فان الحركة الوسط مقام الحرف الرابع
وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر والشلوبين وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع
ثلثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او عجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال
الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم ثم غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والعجمي كبقم
لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسم لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر
والعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل اولا كالمطاوعة كانطلق و
استخرج ونحوهما اذا سمي بهما لكونهما اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالحق بنظائره من الاسماء
فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له
الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين اقتصر الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم و
سكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات
الهمزة في حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما لكون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر
منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن لاثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به احق
لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا
فيهما اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب
مضارع كتب تدل على التكلم فكان المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير
مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا
في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة فصار في الفعل يكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته
الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال
بمنزلة فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع
ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف الكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا من ضرب بضم الضاد
وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت
الراء هو بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك في غيره
والمازني ومن وافقهما امتنع من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم الباء
الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو افعل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وفي بنات البب عرق في
القلب يكون منه الرقة والبب اذا كان علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قال ابو الحسن الاخفش وخولف نص سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب
ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد بزيد في التعجب و
جوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضببت البلد ولا اثر لوزن هو بالاسم اولى كفاعل ككاهل فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه في الاسم
اولى لكونه فيه اكثر ولا اثر لوزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر والثقفي ان سمي بشجر الفعل
وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يوزنان فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل
ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى وكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل مسمى به فانه لا ينصرف اذا كان
فارغا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من
وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي جلا من قولك زيد جلا او هو فيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب الحكاية
فهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد بضم يزيد باسمه من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية الا لو كان مجردا
عن الضمير لجر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ابن رجل يكنى او هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل
جلا الامور اي كشفها [illegible] ولا الاحتمال [illegible] الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الموصوف بالجملة [illegible]
مقدم محذوف [illegible] كما تقدم في باب النعت [illegible] قال سيبويه ان قول [illegible]

من لكسبه وهو العدل والشبه بجمع تكسير بخلاف السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى بالتنوين وارطى على الاصح حال كونهما علمين فانهما ممنوعان
بجمع والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه
به كما في اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بها بين في الوزن ثم الامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما قيد
النص مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما في النقد بهذا التعليل ابن الحاجب توبيع وايضا هذه الحرف اذا كان
منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى نبت والارطى شجر ويبقى عليه الف التكثير
كقبعثرى فمن ادخلها في نعت الالحاق فقد سهى لانه ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به السابع العلم المعدول عن اصلها وهو خمسة انواع احدها فعل بضم
الفاء وفتح العين في التوكيد بجمع جمع وكتع جمع كتعاء وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو
طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك
العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف
بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وابى بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بجمع بعلم لان
العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل
قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ادكابر توقيف بالقاعدة وهو انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار
الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اوائل الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات فان مفردها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وقياس
فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراوات واختار الناظم وابن عصفور هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو
والنون كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء لم فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها
اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه
منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف و
التاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك والى هذا
اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئتك يوم
الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل لشبه
العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المعرف بال لانه لما
اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب منصرف وانما خلفا
في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو
مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورده بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت
في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا للذي فيهما من ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا
ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت
ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فهو المذكور عند الجمهور ويشير من لفظ المصنف من غير تنبيه لبناء وعند بعضهم الا
تعدد على صيغة الاصلية ومعناها وهو التنكير بناء عليه دخول حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف
اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا
نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره والى ذلك اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول
فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا فانه عدل
به عن صيغة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم
قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان التعدل الا في الاعلام المنقول فهم مثلا
معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل كالمختص بالنداء كغدر وفسق فانهما معدولان

عن غادر

عن عادر وفاسق وكجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكآخر فانها معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف
اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبينها مندولا عن افعل نحو ثعل وجان وزحل ومصر وفاحكم بعدم عدله كادد واما طوى فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه
التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اى العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اى العدل ويؤيده اى اعتبار التانيث انه اى طوى
يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر
او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى ونغر فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه
فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما والمرجح قال الخضراوى في قوله
فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى في تقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم ومنهم ابو قبيلة وهو
تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه العلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام
ان تكون منقولة وقال المبرد العلمية والتانيث المعنوى كزينب ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو ... كما تقدم فان ختم بها اى ختم المؤنث بالراء
كسفار اسما لماء من مياه العرب الملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث و
الماء مذكر وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اى من بني تميم قال الفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعورا وانما كان
الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف امتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله
وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا
على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير لا حرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل
هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال ولا هلكت على القبيلة وثانيا وبادوا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة
الاعراب وعلى هذا تكتب بادوا بالواو والالف كما تكتب بادوا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها اى اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر
تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمى بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه لم يبق مؤنثا معدولا فيعرب
غير منصرف ومن العرب من يصرفه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال انما ذكر بناء على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن انزل مصدر مؤنث
وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر
فعال علما مؤنثا وهو نظير جشام عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يعرف بالالف واللام ولم يصغر
ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون
مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايته مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالى خمسا فامسع ودبا الغنم
والالف فيه للاطلاق وليس فيه تنوين هنا منصبه بناء خلافا للزجاج ووهم الموضح في ذلك في شرحي النظم والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا مثل ما في
فاعله مستتر في جاء عائد على المصدر المفهوم منه اى رايت رؤية هو اى المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب المنع
الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس رفع امس على الفاعلية
بتضمن ولم ينونه ... بالنون مع تعين اذ لعرض ويروى عن الزجاج ... غلب تناس ... وهو ان يرى ... والحجازيون يبنونه
على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقدير تضمنه معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران ... منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث
لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة
ومكسورة كما انشدتها ولا ... فيه هنا يقع امس بعض من البيت السابق لان احد المقلين لانضمام الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما
او مسا امسا من الامس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب
المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف **فصل** يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد
اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانعين من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة
او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابرهيم ومعد يكرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين
في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من
ذلك ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة مع عود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل
العارض كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال المحمى فرقه على ان الصفة اذا زالت لا تعود ... بان زوال الصفة كان لمانع
وهو العلمية ولذلك اذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر
المصنفين لا يذكرون الا مخالفته ... وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير

في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرف لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح
في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيد شيئا انما يثبت ما كان فلم يكن ضد ادا لحكم فيصرف بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي
اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا للقاعدة لما راوه غير منصرف فاذا انصرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ما ينصرف مكبرا ولا
ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر لكونه علما فانه
ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر
رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا
بصرفهما وصلا لمناسبة الاول لاخر سائر الايات والثاني للاول عند من صرفهما قال الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما للتناسب في ودا وسواعا ونسرا
وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له
في الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما • من حلوا دونهم عصائب
طير تهتدي بعصائب او العوامل في مجروره او بالتنوين كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين
وهو بضم العين المهملة وفتح النون فياء التصغير فزاي فتاء التانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة ضرتها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة
قاله الاعلم وفي المصباح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي اي مصيري انك تصيرني راجلة اي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل في امثال ذلك على
انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما قاله لوجود العلتين المقتضيتين
وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في
الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح
لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل يطلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب
غائلة الثغور وغدر فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف فهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين
وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاي فراء مفعول يطلب والاصل
الازارقة فحذفت الهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى بمعنى الامر اطمعه وغره والغائلة الشر وغدر مفعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من
غائلة فاعل هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه
مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف
ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فرعيته في الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار ويلزم من هذا ان
ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان
الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **فصل** المنقوص وهو الذي في اخره ياء
ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون بالاتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فان مانعه
من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف مع وزن الفعل وهو ايضا بطريق النيابة على ان وزن اصل لا يتعين في الوصف وهو
كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي ويرم علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل
المنقول عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع حالتي الرفع والجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يكون
منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي
زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها
الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني
خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والف الاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة
واللام وبالقاف آخره فاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطا
في يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في هجو النحوي المذكور وهو عبد الله المذكور فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد جوار والى ذلك اشار بقوله **هذا باب اعراب**
الفعل المضارع اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث رفع كيقوم وانما اختلفوا في مقتضي الرفع
له ما هو على اقوال اصحها قولهم وارفع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش والى ذلك اشار الناظم بقوله ارفع
مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد وقيل رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم
لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من

البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود غيره واجيب بان التجرد ثبوتي وهو كون الشيء من ناصب وجازم لا عدم الناصب
والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع ولم يقع الاسم لانه الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض
ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يتغير اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر واعترض قول الكسائي بان جزء
الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارع انما اقتضى اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين
يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي يفعل
اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن
يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي لن تأبيد النفي
خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه
ابدا ولم يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا امر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي
تأكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو
موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور والاخرين متمسكين
بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما
جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قال الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال ورود لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا
كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء
وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا فاوثر به ويرده ان الابدال لا يغير الحكم المعمل فيصيره معملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا لا العكس
ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل
والكسائي ولهذا لم يجز وحجتهم تقاربهما لفظا وان معناها من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيهما وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر
الانصاري فاما سلك فان العيش حلو الى كانه عسل شوب يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ابعده الخطوب اي لن يلاقي ورد بامور اقواها
انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قال الرضي اسلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية
وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان
لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر
وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسيأتي وما ذكر من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كي
اكرم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا
دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ماذا لزمهم
كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف
المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على انه لما
الشهاب ابن حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تأسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تأخر عنها اللام او ان
فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب
بان مضمرة واما حكاية الاخفش كيما اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف في مثل في ليس كمثله شيء ومثل الكاف
في مثل كعصف مأكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي
هنا تعليلية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعول الثاني وتغر بضم التاء الفوقية وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية
ان فقد سبق اللام وتأخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية
فيكون على الاول منصوبا بنفسها وعلى الثاني منصوبا بان مضمرة بعدها والاولى ان تكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت
لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي يحتمل ان تكون مصدرية كدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون تعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت مصدرية
فان مؤكدة لها لمعنى التسبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تأكيد الجار بالجار اسهل من
تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري قال الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد
الارض القفر التي يبيد اي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء
فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردنا ان يبدلهما وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر

لا تعلمون اصلا فان تنقل ... وقد نصب ما بعدها او بقي على حيز واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها حملا على ما اختها اى المصدرية
بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم والقول بانها مخففة من الثقيلة ونصب بحذف النون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستمر ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدرية بان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية
حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وهذا كما قاله الرضي تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة
من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف ... والقياس ضعفه منها ... والحكم لخواتها ان مفسرة بمنزلة اى وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من الثقيلة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل منها ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتأخر المفسر عنها جملة
ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع وانطلق الملأ منهم ان امشوا اى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم
بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا
لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور التفسير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم
تأخر الجملة بل يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير ولا بد من التفسير كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين
انكار ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد
اى ذهب ولهذا لو جئت باى مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي التالية لما التوقيتية
نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى وارق السلم فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق والسلم
بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو فاقسم ان
كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اى فاقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب
بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قال في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب
المضارع كما يجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل
على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من
الثقيلة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة علم ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقيد العلم
بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك
اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب وبعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة لجريان الظن على اصله من غير تأويل بل هو النصب هو الارجح لان التأويل خلاف الاصل
ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اى على النصب في احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقراءة غير ابي عمرو والاخوين
حمزة والكسائي بالنصب وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في ان يتركوا لعدم الفصل فعلم ان المتأول في
كونها ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على الحمل على المعنى او اللفظ الارجح انك ترفع في نحو ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل علمت ان لا
يقوم وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجيز اجراء العلم مجرى غيره فتنصب ان الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه فيتعين
الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعد ما العلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد
العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبان انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب ... وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة
من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين
هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء
اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره
او في حشوه او في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قال الواو من خط
شرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر ... الجواب لا تفعل فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت
وذلك في ثلاث مسائل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالثة
ان تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها بفتح الهمزة

لان اذن

لان اذن لو تقدمت لكونها جوابية فهم مقدرة والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما يوهمه
في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على الغنائم التي غنمها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي
لاعطك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى مثلها وامكنني منها لم ارك منها للاولى وامتنع عليه انا اكون كاتبا عنده
كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو الخليفة عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير فنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم
ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب فجملة اني على هذا معترضة بين النهي
وما هو جواب له والاصل لا تتركني اذن ومقابل اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان
لتتركني لا حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واوا او فاء جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها
وبهما قرئ الشاذ واذا لا يلبثوا واذا لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما فالاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأ السبعة
فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف
او لان العطف على الاول اولى انتهى الامر الثالث ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا
فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا يعمل الجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الرابع ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا بها اضعفها
مع الفصل عن العمل فيما بعدها والى ذلك اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن
والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم
الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء
الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء و
الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس
لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل** في نصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة
بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهم قد قالت
متعلقة بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال بجوت ولم تكن اهلا للقسم ولكن المضيع قد يصيب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد ليضرب لانه الفعل او معه زائدة
واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت هي الناصبة لاسمع لزم تقدم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع
وعورض بجوز ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وبالجواب واحد وعلة الامتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها ان يشترط حذفها بعد اللام محتجا بقوله وما كان هذا القرآن
ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا
ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مقدر ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجري في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل منفي تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية
العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه واراد وليه الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا
الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت
الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو من ابيات الاجر وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت
والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم افسدوا بالقناة فلا يكف عن
المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان
تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن
استسهال مني للصعب او ادراك المنى وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي
الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر
بالقتال والقائل الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى

وليكونن قتل منه او اسلام منهم

زمن الاخبار وقصد طلبا الاثر مستقبل بالنسبة الى قراءتهم وحتى التى ينتصب الفعل بعدها مضمرا فانها تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها
نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة
الموضع ما يصلح للمعنيين ويحتمل ان يكون المعنى كى تنفق او الى ان تنفق والمثال الثانى حتى فيه بمعنى الغاية اى الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى
هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبلها نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال الان فى قوة
قولك فهو الان لا يرجونه مسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول فى قراءة نافع
لانه مؤول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك والحال المؤول تفسير لشرطه وهو ان يعرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر
عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة
الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدى الى تقدير ان وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما انقطع
ما بعدها عما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلية لئلا يحتاج
المبتدا الى الخبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب فى مثل لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب فى مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت
حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان
السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا عما قبله وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب
او الشك فيه قال المرادى بخلاف ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك فى عين الفاعل فى الاول وفى عين الزمان
فى الثانى واجاز الاخفش الرفع بعد النفى على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفى على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة
بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب فى نحو سيرى حتى ادخلها
لعدم الفضلية فسيرى مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذا يجب النصب فى مثل كان سيرى امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة
وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيرى او ناقصة وامس متعلقا باستقرار
محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وصلاة انه كونه حالا او مؤولا به صلاحية حلول الفاء فى موضع حتى والى ذلك اشار
الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقين بنفى او طلب
محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفى او طلب محضين ان والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفى يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان
تقليلا مرادا به النفى فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثانى نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير ات فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا
والنفى مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والطلب يشمل الامر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام
فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وزاد الفراء الترجى مثال الفاء بعد التمنى يا ليتنى كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب فى
قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلى لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم وشرط النهى عدم النقض بالا فلو نقضت النهى بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب فى يغضب الرفع قال فى شرح الشذور ونسبها
لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلى يا ناق سيرى عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع
ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشرى او دثار بن شيبان النمرى فيما زعم ابن برى فقلت ادعى وادعو
ان اندى لصوت ان ينادى داعيان فادعى مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندى بفتح النون وهو بعد الصوت والصوت بكسر اللام متعلق
بروان ينادى بفتح الهمزة وكسر الدال الخ وداعيان تثنية داع فاعل ينادى والمعنى فقلت لها ينبغى ان يجتمع دعائى ودعائك فان ارفع صوت وابعده
دعاء داعيين معا وقد اجتمع النصب فى جوابى الطلب والنفى فى قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية ونصها بالغداة والعشى يريدون وجهه ما عليك
من حسابهم من شئ وما من حسابك عليهم من شئ فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفى وهو ما عليك من حسابهم من شئ وتكون جواب
النهى وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب ثم دفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم او هما جوابان للطلب والنفى و
الجواب لا يجاب فالشئ الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقنى فلا اعدل عن سنن الساعين فى خير سنن ومثاله بعد العرض
قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك هو والعرض متقاربان ويجمعهما التنبيه
على الفعل الا ان فى التحضيض زيادة توكيد وحث وفى العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتى فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب قد وقع فيتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجى بابه وقال فى شرح الشذور
ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهى النفى والنهى والامر والتمنى ولذلك اقتصر الموضح فى التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد
الدعاء والعرض والتحضيض والترجى فينبغى ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفى والطلب بمحضين من النفى المنتقل الى التقرير بالهمزة

ومن النفي ما يبقى لفظه ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع اذ المراد الاستفهام الحقيقي وانما الغرض ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف
بالاتيان اليك والاحسان اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك تحمل المخاطب على الاقرار بامر قد كان تقول اضربت زيدا والا يكن
غرضك ان يعلمك بما لم تكن تعلمه ولكن اردت ان تقرره او تحمله على ان يعترف بفعل قد فعله انتهى والمعنى انك اتيتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التسهيل وهذا الهمزة ان الهمزة في التقرير اي ما دخلها النفي كالنفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام
التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وعلى ما عده منه نصبا نظرا الى صورة النفي وان كان تقريريا او لانه جواب الاستفهام وكذا
نحو ما زال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد
دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا وكذلك في نحو ما تاتينا فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل
على لفظ ما قبلها فيكون نسق يكرم في اعرابه فيجب الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكانك قلت فما تاتينا فما اكرمك
فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعناه سببيا فان تقدره خبر المبتدا محذوف
فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تاتينا فانا اكرمك لكونك لم تاتني وذلك اذا كنت كارها الاتيان والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
في المعنى ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه لا يتوجه النفي الا الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى ما يكون اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان
ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي
المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل ان في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب بالفعل
والطلب باللفظ الخبر وسياتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل
اذا لم يقصد السببية ولا المعية ومن الاستئنافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون
على لفظ يؤذن فهو شريكه في النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم
لاعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤوس الاي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء
الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولا يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا ولم يجعل الاذن سببا للاعتذار والفاء الا
ستئنافية نحو قوله وهو جميل بن معمر يقيئه الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدا محذوف اي فهو ينطق
ولا يصح اقترانه بالفاء فانها فيه للاستئناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم والسببية تقتضي النصب
لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم وقد منع ان
اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل
ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف والمد الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر التي تبيد من سلكها اي تهلكه و
السملق بفتح السين المهملة الاملس المستوي وتقول مع الواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف اذا نهيته عن الاول فقط واجزت له الثاني
كانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن فان قصدت النهي عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن وقد
النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف فكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالة العطف انه في النصب من عطف
مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء
من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا
عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط
مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علة ذلك فقال
الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو
حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا للزاعم ذلك والتضمين مذهب الجمهور وارجح لان
الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك مع الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى
الشرط ولانا لا نمنع في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتل فتعالوا
الطلب وهو تعالوا والمضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تاتوني اتل عليكم ما تلاوته عليكم حم
عن معصيتهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم
مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه لم يقصد به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم
صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قد دعم فاصله بجملة في موضع نصب

وهو نبث شر

بكونه

تغيير

صفة لو لا جواب لا لنصب كما تقدم من جزم وعطف على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد
قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف
على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائي في صحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه وهو ان تضع
موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قال في الموضح وفي شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع
ان قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا النافية بالحال وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم يمتنع النحو اي المثلثة اي من اجل هذا الشرط جاز
لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع لا تدن من الاسد يأكلك لعدم صحة قولك
ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه وهذا الشرط المجمع عليه على الرفع في قولهم ولا تمنن تستكثر
واما قوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا بجعلنا الباء على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم
صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا من عدمه ولا يشترط الكسائي ذلك والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب
فانه يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ويقول ابو طلحة للنبي لا تشرف يصبك السهم
يروى لا تشرف يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي فيما
لو على النصب يصبك بدل من تشرف او تتطاول ويضرب بدل من ترجعوا وفي هذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز النصب
بالامر اسم الفعل ما دل على معناه او الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فتحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور في نزال
ونزال ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه نحو صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام
الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكتف وحسبك في الموضح وجوده ونحوه لان الممنوع حسبك ينام الناس
واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى الامر يغني عنه
ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر
لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السببية والى ذلك اشار الناظم بقوله
والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بجزم
تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة
والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وهو قولهم في الحرب نفس القارئ وفعلها خبرا يتسبب لان النفي وصل وان كانا فعلين ماضيين عليه بجزم شيء
ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليثبت وليفعل فلذلك جزم في جوابها والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة
وجوابا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني
ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو
ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** في نصب المضارع بان مضمرة جوازا
بعد احرف خمسة ايضا مصدر انها اذا حادت احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان عدم
لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في لان اكون وما ذكره الموضح من ان
الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام
كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم ظهورها
ظهورهما بعدها فحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة وحملت مثل هذه اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله
وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية ونحو لئلا يعلم اهل الكتاب
بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا
وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء
وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره ومثال المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل
سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل ومثال غيره من غير المصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل وان يرسل في تأويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا
وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل ونحوه وهو الشمس المبتلى ميسون الكلابية زوج معاوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر

وخرق من نوع عنى نحيف كذا في الشرح

مبتدأ خبره أحب إلي من لبس الشفوف وذكر الخشف من بني عمي عرابي أحب إلي من علج عنيف فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على
لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني أحب إلي والعباءة المشتملة على قوله لها قبله لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف وفي بعض النسخ ولبس باللام وهو تحريف
نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب فأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وأن وما دخلت في تأويل مصدر
معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فإرضائي إياه وتوقع مبتدأ في تأويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والأتراب جمع
ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يتعرض لفضل المعروف وإرضائه ما آثرت شابا
مساويا في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو أنس بن مدركة الخثعمي إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فأعقله مضارع عقل منصوب
بأن مضمرة جوازا بعد ثم وأن أعقله في تأويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي إياه وقتلي مبتدأ في تأويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم
رجل مفعول قتلي كالثور خبر إن والمراد بالثور ثور البقر لأن البقر تتبعه فإذا عافت الماء صاحوا فضربوه ليرد الماء وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو ما يعلو
على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضرب صاحب البقر ليصفو عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به نحو بمعنى غيره والحرز
الموضح بقوله المخبر في تأويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للألف واللام فإنه في تأويل الفعل بقولنا الطائر فيغضب بدل الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لأن الاسم
وهو طائر في تأويل الفعل وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب جملة معطوفة على
صلة أل وعطفها بالفاء لو محتج للربط والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لأنه لا اسم إلا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول أي الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فيتصل بمحل الحاء ولا ولو أن للفاء والواو وأو وما التي في حال التزيين فيها أيضا أن بعدهن وحال التجويز فيجب إذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد
نفي أو طلب محضين ولم يمنع الحال أو لا يجوز أنه عطف على اسم خالص من التأويل بالفعل وإن ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب وأطلق في النظم العاطف فشمل
وإن على اسم خالص من فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب
أن والخمسة المذكورة في جواز الإضمار وهي مع ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالأول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي
خير من أن تراه بنصب تسمع بإضمار أن والأحسن تسمع لأن تراه قال الموضح في شرح الشذور وقول طرفة ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات
هل أنت مخلدي بنصب أحضر بأن مضمرة ويؤيده وأن أشهد والثاني كقول عامر الطائي ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله بالنصب في قول خذ اللص
قبل يأخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب فحذف أن منهن وليس منها ما يحسن حذفها
والجميع شاذ وإليه أشار الناظم بقوله وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه إشارة إلى أنه لا ينقاس عليه وهذا مذهب الكوفيين ومن تبعهم
من البصريين إلى أنه يقاس عليه وأجاز الأخفش حذفها قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض
المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت **فصل** وجازم الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو أحرف أربعة
أحدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي
ويجزم بها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا أعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات
على أعقاب أكوار فلا ناهية وأعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند إلى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي لا تكن ههنا فأعرفه
والربرب بالباءين مهملتين وبالتثنية موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين
في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق المحل على الحال وإرادة المحل ومردفات حال من ربربا أو صفة بما بعده و
والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا نقرين إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها أبدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية أو دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على
المجاز تنزيلا له منزلة الأجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس قاعدة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الأكول الواسع
البطن وعنى به معاوية ويكثر جزمها فعل المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا أخرج ولا نخرج لأن المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والأصل
لا يخرجني أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الإسناد إلى
ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل
المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر
الكافية والتسهيل والجزم أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا نحو ليقم فلان فالأمر
من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي ويجزم بها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن المتكلم لا يأمر
نفسه نحو قوله قوموا فلأصل لكم أي لأجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل خطاياكم فأصل ونحمل مجزومان بلام الأمر فعلامة جزم الأول حذف الياء وعلامة
جزم الثاني السكون وأقل منها جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان وأبي وأنس وزيد ونحو قوله

لترد معه م

من تسمع خير مما

على الباطل منه

لتأخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو قم واضرب واخرج وخذ وادخل وقوموا واصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة
لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا ادخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى سكونها الاصلي
غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما
فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي فاما المبرد فانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسبه الى
سيبويه وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد ولا يليه
مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فهو طلبه بين النفي والاثبات وانما لم تقع بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي الخلو
وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الا ان المعنى انه قد كان بعد ذلك
شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال لم يكن الانسان شيئا مذكورا
ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي مستمر نفيه
وبثبوت المضي ثم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا بد في استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة
ولما بحذف المجزوم اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد واما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعاذب ان وصلت وان لم اي ان لم تصل فضرورة والاعاذب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالعين المعجمة والراء المهملة
التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان
ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد التوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع
في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب قدم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي من اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان
لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتعارض ان المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله
لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما
وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو احد عشر كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون
النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد والفارسي
وابن السراج انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين
الحال او الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقائه على اصلها واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي وايان واين وانى وحيثما
واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف
وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو وان تعودوا نعد واذما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على
من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما سورة
تأتنا به من آية لتسحرنا بها الاية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا
والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه وهو في اي تهم يقم من باب من وفي اي الدواب تركب
اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه
ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين
شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابذي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين ويرد بان ليس لنا ما يعمل عملين الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما
بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع
بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا
نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان
المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب
بان فعل الشرط هو المحذوف في هذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون فاشبه الجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا

يجاور

بها نحو وكذا يشترط في فعلي الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان
مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على الخبر كان وهو مضارع تقديرا كما
قال من يحذر ... وليس مثل قولك ان تنقم اقم قال الموضح فتنبعث ... ورد به التنزيل من ذلك فاذا اتصل الشرط بفعل كلمة كان وتارة يكونان بعكسه مضارعا فماضيا
وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ
ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورده الناظم في
شرح التسهيل بهذين الحديث والآية ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا الا انا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب
ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه تجوز في روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين اربع صور لان الشرط والجزاء لهما احوال فاما ان يكون
ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة
مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله
وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن
والذي حسنه ان الاداة لما لم يظهر عملها في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال والمراد به
الصديق والمسألة مصدر سأل يقال سأل سؤالا ومسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء
المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب لي ولا عندي حرمان على احد الاحتمالات ونحو ان لم يقم اقوم برفعها فرفع لان
مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذؤيب ... فقلت تحمل
فوق طوقك انها مطبعة من يأتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة
قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير واضمار الفاء والاول عنده اولى لان تقدم على الشرط ما يطلب
المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقديره بالفاء فيما لا يمكن ان يكون لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان
لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسألة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول
مختص بالضرورة **فصل** يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله ان كنت قلته فقد علمته
فالمعنى ان يثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا
بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز
ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا
فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال
غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عما ذكر فان الفاء يجب قرنه لتربطه بشرطه لان الجزم لما
بان الربط مفقود ولبس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل
كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير
فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد صرح بعضهم بان معمولها في الظرف ... بما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة
الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وفي طلبية يعني انواع الطلب من الامر والنهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني
والترجي والتعليل وامثلتها فالذي يأتي بالمثال الواحد ما لا يتأتى الا بتعسف وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد وقد اجتمعا في قوله
... من اله غير الله يأتيكم به فجملة من اله غير الله يأتيكم به اسمية لان صدرها اسم وهي طلبية لان فيها استفهاما ومن مبتدا ...
والتي فعلها غير متصرف ... ويحتمل ان يكون ... ملغاة والجزء الموصول ... الجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي معنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح في شرح
الشذور وقال الشاطبي وعلى اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او مقرون
بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو ... وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير
فلن تكفروه او بما نحو فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر وان نحو ان تقم فاني اقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او
لاقترانها بما من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان ...
ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها
اخرجه البخاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع
ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث المتقدم ... على طول السلامة ...

الا مقبلة بالفاء او بسبب من المعنى يعنو جد طلب الرابط الفاء اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تنوب اذا الفجائية
عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة ان لانها ام الباب
الجوازم الشرطية لو كانت الاداة غير جازمة اذا الشرطية لانها اشبهتان في كونها ام باب الشرط غير الجوازم والجواب فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان
التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية وشرطنا ما ذكر دعوى من لا يعرف ان انتم
بمزحزحين جواب الشرطية مرتبة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تاكيدا للربط قال المرمنع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تفاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي
شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجاة **فصل** واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجزاء
ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستئناف
ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرئ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على
الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ الجواب يحاسبكم وقرأ ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرئ من اوعاه بالرفع
والنصب والجزم انجمولمهم من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستئناف ويذرهم قرأ ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف
على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرأ به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد
الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط
لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع لامتناع
الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مع الواو
بقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضمه اذا كسره
وبخسه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امثل منه في مسئلة التاخر لان العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قال الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو
وعليه يجوز ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني ولحجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله
بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرأ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبتها البصريون وانما
حكاها النحويون **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام
ونفسه امرؤ جبلة فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط للدلالة فطلقها عليه وبقي جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان
والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز
والثاني نحو واما ما تخافن فحذف الشرط مع انتفاء الاقتران بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم يبق الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا
فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر الظاء المعجمة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط
ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه
لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما
تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما
اي اينما ذهب يصادفه وقد يجتمع حذف جواب شرط في قوله فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها
فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت او قد نشط الى ان فعلت واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قولهم فلم ارقد ان يجمعنا واما لكونه مضارعا مرفوعا ان ما
نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم
عليها الجواب لا لتزام العرب كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث حذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فلانه ينافي جعله جوابا وقد ذهب الكوفيون
والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف وان المتقدم هو الجواب لنيا بواعن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تثبت الا بعد ولانها لا تخلف عن العمل ولا عمل مع التقديم
وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجازه الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع
لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والاستدلال على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم قد يخرج جازما ثم يبدو له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف
من بنى كلامه من اوله الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتاخر كالاول فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والحذف لجواب في نفاد الشرط وهكذا اشار الناظم بقوله
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم اي ان كان الدال على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط فاغن حذفه الاخر

دهن

فاسم مزحزحين تو

اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به

لئن لا انزجر فانهما طالبان فالثاني هو الجواب هنا الفرق لا بان بعد الجملة لا بان بعد الجواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدير قسم اللام في لئن لانها موطئة للقسم قبلها بجواب الشرط لانه استغناء عنه بجواب القسم كما ذكر جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله اقم تحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو لغو والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واما ان تقدم عليهما ذو خبر فانه يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولا يجب خلافا لابن مالك في التسهيل و الكافية وخالفه في ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم ويجوز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن ولا يجب مراعاة الشرط تقدم او تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في فصل لو وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بالجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ان لم يتقدم عليهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا لما يقتضيه كلام ابن مالك في قوله في النظم ورب ما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وفاقا للفراء في اجازته ذلك واما ما استدل به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتم صغرى شمالي فهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بعض الكوفيين قياسا واحترز بقولي في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فان لم يكن بعطف فانه يكون بغيره فان كان بعطف فالمثل ابن مالك ان الجواب لهما وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب للاول والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فقوله تجدوا الجواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فمذهب يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أإن تأتني آتيك

فصل

في لو للو ثلاثة اوجه وضعفها فتكون مثنة احدها ان تكون مصدرية مرادفة لان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن او يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدي تخاطب النبي حين قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد انصرافه من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي اباها انه كان يقرأ اخبار العجم ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا آتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة ويريد بذلك اذى النبي فلما سمع النبي هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته والمعفو عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه اغضبه والغيظ الغضب وفي القاموس الغيظ الغضب او اشده او سورته واوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها ومن ذهب الى مصدريتها الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان المصدرية كذلك والوجه الثالث من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق الجواب على الشرط في المستقبل مرادفة لان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط وظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين القفار والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش بالكسر من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت له وانبسطت والطرب خفة تصيب المرء لشدة حزن او سرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ويهش متعلق بظل ويطرب محذوف مماثل المتعلق بيهش اي لصوت صدى ليلى ويطرب ثم انما كانت لو للتعليق في المستقبل ولما دخلها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاجب في نقده على المفصل تبعا لابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاجب ولهذا لا تقول لو يقوم زيد غدا يقوم عمرو ومنطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي انها لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه

والضم في الصحيح

الموضع في المغني بابيات ومثال لو شاهد فلينظر منه لو ثلاثا امتناع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان الرابع
كلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسامها ولها اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي
ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي تفيد ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد
الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو
وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاسبق
من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع
وقد اختلف النحاة في افادتها له على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين نعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردها في المغني والثالث انها تفيد امتناع شرطها دائما ثم ان كان مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا
تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا للملازمة شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى ولو
شئنا لرفعناه بها فلولا الدليل على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد
انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون
منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فقد
وهو خروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد حاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء
التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفى
انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة
يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات
الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف
وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من
الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم يدل لو على انتفاء الجواب هنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب
مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان
المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي قال ان سالما مولى ابي حذيفة
انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة
رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون
كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة
النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وفيها امتناع اولت بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرف الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو
اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها
قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقول
عمر لابي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو المتلمس الضبعي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل لفعل محذوف
يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب والثاني كقولهم في المثل لو ذات
سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب بسبب ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها ليأكل من
فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات سوار وقيل سوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث
نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فحلقي اسم هو في الظاهر مبتدا و
شرق خبره وقيل هو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو
شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا له اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها ضمير الشان وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يليها كثيرا
ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا واختلف موضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل
لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد [illegible]
وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال

عليه ان فانها تفعل معنى الثبوت كما قال النحاة الجمع ان لو اضمر بعدها الموصول لزم كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا وفي الكلام ان التامة مجازا اي ما ثبت ان في السماء مجازا ويجئ مثله ان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قال الموضح في شرح بانت سعاد انها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في قوله لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لو قدر فالمزن من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا اشد به العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي واحترز بما عن لم فان اللام لا تدخل على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة في جواب لو دان بين الماضي والاسم تشابهما من جهة الجمود قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مقدر ونقله في المغني ثم قال والاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وكن كونى هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاتي الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره

فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي متضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا بدليل على المعنى الاول وهو الشرط مجئ الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويقدر في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية ويقدر في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القارئ على هذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القرآن ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للخلق الى معرفته الا بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقدير الدليل منهم انهم قالوا الوقف على قوله وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله او عن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وهو تخصيص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فتعين ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهم وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وهو يعقوب دون اسحق قاله العبري ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المتبادر وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا او لاحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل ايضا اما غيره فهو ليس كذلك واما المعنى الثالث وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال الاحرف يعطي الكلام فضل تاكيد اي في الجزاء تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر اما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي اما معناه ومعنى مهما مقدرهما من الوقوع والجواب فانه لا يمنع زيد ان الذاهب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى ثم هي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضحها اصالح لها وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست العاملة بمعنى مهما او شرطها الا انها حرف ولا يصلح ان يكون معمولا لمهما بعد فعل قال المرادي وهذا المذكور من انها نائبة عن مهما يكن من شيء كما يوضح من تفسير

انتهى

سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فتوضيح كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنوية ان يوجد شيء من موانع تصدر جوابها لجوابها ثابت المسند اليه فاً
تلك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ونلخص انها تفيد
ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما فقد مانع من انطلاقه
فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق لازما وايضا لازما والثالث معنى التفصيل وهو لا تثريب بهما ولهذا لا تكاد تجد بعد الامر فيه ملغى مثلها معطوفا عليها
وقد يخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شارب واما خالد فانك ذاهب كما حكاه سيبويه انتهى وكون اما تفيد ربما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما منابهما في ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة ولا
لها من فاء تالية لتاليها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غيرها من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل
مع اما لئلا يكون في صورة معطوف على فصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار بالمعطوف عليه
فزيد والثالث جملة الشرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس
اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء
وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا اذا دخلت الفاء على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول
كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء في غير
ذلك الا ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به
فيها بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرض بمهملتين وهي السلعة والمواكب جمع موكب وهم
القوم الركوب على الابل او في نثر نحو قوله اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية
مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذفها اي الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا **فصل** في ذكر وجهي لولا ولوما على
ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا
اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء وبهذا رد على المالقي حيث زعم
ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول
حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه
يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه
الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم
عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على خلاف في المرفوع بعد لوما ولم يعد بحيثه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض فيلزمان ويختصان واليه اشار الناظم بقوله وبهما
التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض الحث والزام ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت
وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بتخفيف اولها
وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا تشتمه فيتادب والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا الا الا ولينها
الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التحضيض اسم متعلق بفعل من جهة كون الاسم معمولا للفعل و
ذلك الفعل اما مضمر نحو قوله لجابر حين اخبره بانه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او ظاهر
مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وهي في المعنى انما هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل ظاهر مؤخر من تقديم،
وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اي هلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر **هذا باب**
الاخبار بالذي وفروعه الذي والتي واللذين واللتين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او
تشويق السامع او اجابة الممتحن او تقوية ملكة في التصرف في الكلام ولذلك ترجمه بعضهم في العقد الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية قديمة
وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان
فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدرب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في الابنية وهي كيف تبني من كذا مثل
كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تجعل
الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واعلى معنى في ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا كائنا على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون ذلك الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تضع ذلك الاسم الذي اردت
الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدأ من قولنا زيد منطلق بالذي منطلق بضمير
فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئه بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق فذلك الموصول لزيد في الافراد

باب الاخبار بالذي وفروعه

باب الإخبار بالذي

وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني أن تؤخر زيدا إلى آخر التركيب لأنك تريد أن تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث أن ترفعه أي زيدا على أنه خبر للذي العمل الرابع أن تجعل في مكانه أي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي إعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدأ فمن حيث كونه موصولا يحتاج إلى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر وجملة هو منطلق مبتدأ وخبر على الترتيب خلفها من الابتداء والخبر صلة الذي والعائد بينها إلى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في إعرابه الذي هو الآن وهو زيد كمال الكلام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسط صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه أن زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وأن الذي بالعكس أي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال أن زيدا مخبر عنه وأن الذي مخبر به فوجب تأويل كلامهم على أوجه أحدها لابن عصفور أنهم أرادوا بقولهم الإخبار بالذي أن تخبر عن المسمى بكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار الذي هو عبر عن المسمى بالذي فإذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع ... أنه الأقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك أن زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وإن كان في اللفظ خبرا فصح أن يعبر عنه بأنه مخبر عنه نظرا إلى الحقيقة وثالثها أنه على القلب والذي عن معنى الباء ورابعها أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه وإذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده أو مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي أخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من أخويك إلى العمرين بكسر الراء رسالة إذا أخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا فالذي مبتدأ وأنا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لأنه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله وإن أخبرت عن أخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة أخواك فاللذان مبتدأ وأخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن أو أخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالة لكن حيث أمكن الاتصال فتقدم الضمير ووصله بالفعل لأنه إذا أمكن الوصل لم يعدل عنه إلى الفصل إلا في الضرورة ... أي حين إذ قدمته ووصلته فهو في ذلك متقدم واتباعه لأنه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن متكلم ... وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الإخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت أنا إذ لا فرق ورد بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن الصائغ عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب ... عند إرادة الإخبار **اعلم** أن الإخبار بالذي والأحد فروعها من التأنيث والتثنية والجمع اشترط المخبر عنه سبعة شروط أحدها أن يكون قابل التأخير لما مر من أنه يجب تأخيره فلا يخبر عن أيهم في الاستفهام من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره والأقرب قول ابن عصفور وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام وأسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن على القول بأن لها صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من لزوم إزالة الكلام عن صدريته وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت ... وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيدا الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله أما في مسألة الاستفهام فلأن الضمير لا يستفهم به وأما في مسألة الشرط فلأن الضمير لا يجزم وأما في مسألة الشرط فلأن الضمير لا يجزم وأما في مسألة كم فلأن الضمير لا يضاف وأما في مسألة ما التعجبية فلأن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب وأما في مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول إذا أخبرت عن التاء من قمت الذي قام أنا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير ضمير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني أن يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد إياه ضاحك والذي ملكت تسعين إياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لأن الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في غيرهما وهذا الشرط وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تعريف والخبر لما أخبر عنه ههنا ... لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ ... بضمير قال شارحه أبو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله صالحا عنه بضمير أي في ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك عن الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال لأنه الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالأجنبي فيصح وقوعه موقعه مثل الإخبار كزيد من ضربت زيدا فإنه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لأنها ... عن المبتدأ بالأجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وإنما امتنع الإخبار عنها هو كذلك لأنك لو أخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل ...

ضمير الجمع المجرور بإلى أو أخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك إلى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الذي إياه ... ملكت كم ... هو زيد قائم هو

التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المنفصل الآن وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فتفصله واخرته ثم هذا الضمير
النحوي المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدمته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بمعنى الموصول وهو الذي بلا ابهام وان تركته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط
ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فلما لغا رسولا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا
زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الحمد في الحمد لله
او بمنه لانهما لا يجرون الا الظاهر والاخبار يستدعي قيام ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها
بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ
ومنذ لا يجرون ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر
عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها مثل هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة
وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلف زيدا ولا يخلفهن فتقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده
الذي سر اباه زيد قرب عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي
سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولانه من المعمولات
عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف
به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخبرت
ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المضافين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم
ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب كان
القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجأت الى تقديمه وانما لم يعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم
الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع
احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب
كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس
كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل الطلب كزيد في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما
في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك
قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة
على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد
لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول
الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته
زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان الفاء من معنى السببية نزلتهما منزلة الشرط والجزاء فيجوز
ذلك كقولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة
فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك
زيد اخوك لان الجملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي
متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ
صلة منه لال فيخبر عن النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول في الاخبار
عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول في الاخبار عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء
من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه
فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا
الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له فتقول في الاخبار عن التاء من بلغت من قولك
الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه
اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم الذي جعل خبرا وال للتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها
فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر

الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن
بني من قولك بلغت من ابني الى العمرين رسالة المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما العمرين رسالة الاخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان
التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة
في الثالث ولا فرق في ذلك بين التنازع فيه وغيره وتقول في الاخبار بالذي عن التنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضاربه انا والضاربي زيد وانما ابرزنا انا في
الاول لان ال الاولى كال الثانية فانها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول لغير زيد وتقول في الاخبار بال عن غير التنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير
الترتيب بان يقدم التنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضاربه زيد انا والضاربه
هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لما التنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال وهو ضمير التاء المخبر عنها
لبعد لزيد يتوصل الى الموصول فاستترت في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف صفا على وصف هو صلة لال واثبت مكان ياء المتكلم هاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو
لان الصفة جرت على غير صاحبها لان انا لغير انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما
اليه المازني من ابقاء الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الوصفين بخبر يخصه فخبر الاخر لفظا ومعنى فيقول هذا في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال
المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا وجعلنا اخيرا اولا على الفاعل وهو التاء الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على الضمير وكذا اوقعنا
ال الثانية على الضارب ثم وصلناه بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبر الموصول
الاول ثم جئنا بها الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم بقال لمن قال بموافقة المازني
في شرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية
والوجه الثاني ان ثلث الحروف المزيدة من الجملة الاولى الذي كان فيها الى الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم المرجع الا بتقديم
الجملة الثانية والفرض انها متاخرة ولهذا والوجه في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيدا انا فنائب الوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء
ويتصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لان
الذي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجريا الصفة على صاحبها وناتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيدا مفعولا
وانا الخبر انتهى **هذا باب العدد** بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم
مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على العدد كما تقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما
في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم وما كما
في ذلك ما وازن فاعلا كثالث والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث
مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلثة رجال بالتاء وثلث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت التاء
من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها
فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا الناظر بينه انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود
لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما
قوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فضليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينها فلها ثلثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا
يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا
لبعضهم واما الثاني وهو ما قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء للمذكر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد ايام وسرت
خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود وذكر فلا تستفاد العدة والجنس الا
من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلثة يفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعا العدد
والجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم
بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة
الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو اربعة عشر الفاظ مائة والف وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ
احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو واحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين الى التسعة
والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق

بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كتمر وتمرة او اسم جمع وهو ما دل على الجمع ولا مفرد له من لفظه كقوم ورهط خلافا للاخفش في نحو ثلاثة من القوم فريقتها وخمسة من الركب

وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وقال الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس لانه قد يقع على الواحد وكلامنا في الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يصغر ويعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى فقد يخفض مميز اسم الجمع والجنس باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وفي الاول شذوذ والثاني علة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قال المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قال الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان ما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان ما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وقال المبرد بان العدد لا يضاف الى الواحد ولا الى ما يدل على الكثرة واما ثلاثة ذود فمسموع انتهى وان كان مميزه جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بالتانيث فحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من حال الواحد حال اللفظ في التانيث والتذكير بل يقال ثلث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه مذكرا وتانيثا خلافا فيقال ثلث اشخص بتركها نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص من جهة انه لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر او من كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فلم يوفيا من خلافا للناظم بل يقال ان اقترن في اللفظ ما يرجح جانب المعنى رجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منوبا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوب لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقال الا عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة ان قدرت الموصوف رجالا او بتركها ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت صفة فهو جمع ربعة لكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نطقه وهذا نوع العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء ان قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار وركب وسمع من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد فنظروا الى لفظها فلا يجري على موصوف قاله ابن مالك لكن انما قول ابن عصفور انما قالوا ثلاث دواب بالتذكير على الدابة اسما

فصل الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا لبناء القلة لان العدد دال لفظا على القلة فيطلب بناء مختصا بالقلة الذي للناشار الناظم بقوله والمميز اجر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجموع واربعة اعبد ومن ... ما جارية مجرى المواد وسبعة ابحر من الابحات وثمانية اجمال وعشرة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف الى المفرد في مسئلتين احديهما ان يكون مائة ... نحو تسعة رهط ... الى ما به مثل ثلاثمائة وتسعمائة لان المائة وان انثت لفظا فهي جمع ... عشر ... قال الموضح في الحواشي ويشذ في الضرورة قوله ... ثلث مئين للملوك وفى بها

بدال حيلت عن وجوه الادغام وقد يشذ دخولها الى المائة انا لجمعت كانا اقل ضم وانها لثمانة من جملة الكثرة فكان ضمها لسبب ويضاف لجمع القلة في مسئلتين
احديهما ان يهمل الاكثر تكسيرا نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلاة وبقرة لم يجمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم
يجمع لها جمع تكسير اضيفت اليها وهو جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالراء المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو سمع مع
التكسير نحو سبع سنبلات فانه كثر مع سنابل ولكن في التنزيل جاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه ومتى جاء في التنزيل بكثرة نحو سبع سنابل
مسائل ويضاف مسئلتان احديهما ان تكون تكسير الكلمة ضربين بنحو ثلث سعادات فان جمع سعد على سعايد مخالف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان
اما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو سعاير يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال
الموضح كذا ظهر لي فان تكسير اية على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف الى بناء الكثرة في مسئلتين احديهما
ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم
والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة
قروء جمع قرء بالفتح على اقرؤ شاذ كما سيجيء في باب جمع التكسير نعم لو جمع قرء جمعا للقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض
والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع بمعجمة ومهملة فان اشساعا وان كان قياسا فانه غريب شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور النعل وقليلا
قياس فيه كجمل واجمال بالجيم والحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من نوعي المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة ونحو قوله الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما
فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهو مميز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت عنه وقد تضاف
المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت عشر العشرات والعشرة
بعشرة الاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وهل تقدم طرحه يكون
المفرد ليوافق كمهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان نية الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع
مائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك مقوى
ما الجأ اليه ابن كيسان من تمييز الالف والمائة بمنصوب ويؤيده قول حذيفة ونحو ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى المائة مجرى نصب
التمييز بعد التنوين والنون ورد بعضهم بانه على زيادة ال وتقديره فيما المنصوب ال او ابدال المائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل نحو
جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة **فصل** فاذا جاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى للنيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة
وقد تخفف كهين واصله النيوف من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد هو ما بين العقدين فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من واحد
العقد الى ثلاثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات
او المئات او الالوف وحكم لها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك التركيب فالجري بالثلاثة والتسعة وما بينهما
على خلاف القياس والجري بما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تأتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لانهم
غالبا والثاني مطرد على الاصح كالشامخ والكائن ولهذا انهم اعطوا الاصل فقالوا واحد عشر وقالوا احد واحدى مع التركيب فكان واحد
وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة ويبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف اما بناء الكلمة الاولى فلانها
نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثني واثنتي فيعربان بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون ولانهما مضافان للعقد وقيل مضافا فان البناء عليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف
وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثني واثنتي مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير
الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا بد من تأويل ذلك والاثماني ذلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض وللاسكان انها كانت في محل
ويقال حذفها مع بناء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء جوار فانهم نون ويقال حذفها مع فتحها اي النون
لانها لما كانت تضم في الاخر اذا كان الاخر النون كقولهم هذا شابا اربع حسنا وارابع ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب والثانية من الكلمتين
العشرة ويجري بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث فيجرد ما من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع
بين علامتي تأنيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوف
لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما في حيث
وضعت بنيها على الفتح واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مجردة من التاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرها في لغة تميم تشبيها بتاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء على اصلها

من الفتح وبذلك قرأ ابن هبيرة القسطلي فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن الشين من عشرة فيقول احد عشر لتوالي الحركات تخالف المنفصل
وقد تبين مما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي الشطرين في الصدر من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة وتذكير
وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي الشطرين في الصدر من المثالين واما تجعلوا بين تانيثين في كلمتين كالكلمة
لفظ العلامتين وفي اثنتا عشرة اما الالف التاء بدل من الياء وليست للتانيث اولا نهاية زائدة للالحاق باصبعها واما الالف اثنان واثنتان معربان وعشرة
مبنية والمبني عن الاعراب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما الاثنا منصفا بهان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك فيه بحث والسؤال عندي
من سهله ابن بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك يجمع طلبه وكذا في
الباقي فدل على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار
الناظم بقوله واحد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي
عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون عبدا وثلاثون امة والمدار في التذكير والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين
مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس تمييزا
لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة
لذكر بعده بعد الكاف العددان ولقيل اثنا عشر بتذكيرهما ويجر بهما من الى الزام التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التاء من جزءيه وذكر
الناظم في شرح الكافية انه لا يمتنع ان اسباطا تمييز وان ذكرا ما رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بامما جمع امة كما رجح اي التانيث في شخوص في ذكر كاعبان
ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما
مؤنثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان
المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل
على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت لاسباطا وانث
العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود الا انه قال يكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع
التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وخرجه ابو حيان على ان بني مخاض حال
من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف على خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميز امركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما **فصل** ويجوز في العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف
اثنا عشر واثنتا عشرة لان عجزهما بمعنى النون في اثنين واثنتين وواقع موقع النون فكما ان الاضافة ممتنعة مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها وامكن الباقي ويجب عند
البصريين بقاء البناء في الجزءين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك
فتقول هذه احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بضم الدال في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتح في النصب على هذه اللغة هي
الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه وهذه اللغة هي لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم
انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد
يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب
يبقى البنا وعجز قد يعرب ويحكي الكوفيون ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة
كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع من يقول من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه
ومواطن الاعراب المتضايفين دون الاضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة
بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق على ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول
مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة
التعب والشقوة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا
ذلك مطلقا الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل
مصوغا من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول
من فعل الثلاثي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب من التراب
ولم يسمع الفاعل من الجمع على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك الاول والاحد بمعنى فاعل فانه لم يصغ كما صرح في التسهيل فيكون مصوغا من
المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من اسماء العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة مصوغ من مصادر ثني الاثنين الى العشرة

العشرة

باب اسمآء العدد

النسعة انتهى وفى الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويونث مع المونث على ما
كما يجب مع فعل ذلك وسائر ما هو نحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على فاعل للحكم من اول الامر فقيل فى المذكر واحد وفى المونث واحدة
وهما من وحد بمعنى انفرد ولاسم الفاعل المذكور وهو ثالث وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذى يراد على خمسة اوجه احدها ان تستعمله مفردا
من الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا من الاتصاف بالعشرة فتقول ثالث ورابع ونحوهما ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا
ورابعا قال النابغة الذبيانى توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقفت فى دمن اى منازل ومواضع علامات المراة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذى اتانيه سابع الوجه الثانى ان تستعمله مع اصله الذى صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذى منه بنى تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اى بعض جماعة منحصرة فى خمسة
او واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين فثانى
حال من الهاء فى اخرجه واثنين مضاف اليها وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش
وقطرب من البصريين والكسائى وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثانى وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث
ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز فى ضارب زيد بجر زيد ونصبه وزعم الناظم فى التسهيل ان ذلك جائز فى ثان فقط دون غيره وعلله فى شرح التسهيل
بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما بمعنى ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثانى اثنين بهذا المعنى عذر لان
له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين بهذا مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى
يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين
ولا يتوقف فى ذلك الا ظاهرى جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذى صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير و
التحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اى جاعل
الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اى الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز جر اى
حين اذا كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على نفى او استفهام او ذى خبر او حال او موصوف
كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال فى جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد
ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائى وحكاه عن العرب فقال تقول ثان واحد وحكى الجوهرى ثانى واحد وانما ساغ عمل
فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى فصيرتهم ثلثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين
فتسعتهم اى فصيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فانا رابعهم ونحو ذلك
كانوا تسعة وتسعين فامايتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فالفتهم فانا ممئى ومؤلف ومن الغريب ما وقع فى شرح موجز ابن السراج
لابى الحسن بن الاهوازى كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعتهم وهم احد عشرون وانا احد عشر ومتعشن قال وكذا العقود يقال معشرهم ومثلثهم و
ومن المائة والالف ممئى ومؤلف لان فعلهما امأى وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا
بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادى عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع
فى البواقى تذكير اللفظين مع المذكر وتانيثهما مع المونث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقامة الخامسة عشرة بتانيثهما ويجب استعمال لفظ الواحد فى
الواحد مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فائهما وهى الواو الى موضع لامهما وهو الدال وتقول حادى وحادون وتصيرهما اى الواو ياء
لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث حكم الانفصال الا انك تقول جاء حاد بالاعلال كقاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء
والتنوين ولا تقل حادى لعدم الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها عالفة لا تقل من الوحدة وحكى الكسائى
عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كلة العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اى مع العشرة ليفيد معنى ثانى اثنين وهو انحصار
العدة فيما ذكر وذلك فى هذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتى باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثانى العشرة حال كون
الوصف مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف
جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع
العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثانى مضاف اليها الوجه الثانى من هذه الحالة ان يحذف
عشر من التركيب الاول استغناء به فى التركيب الثانى ويعرب الجزء الاول من اول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب الثانى فتقول
هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجاز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب
وقياس من اجاز الاعمال فى ثانى اثنين ان يجيزه لنفى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف
وهو الثلاثة فى مثال الناظم من التركيب الثانى وذلك فى هذا الوجه المشتمل على الحذف من المذكورين وجهان احدهما ان يعرب لزوال مقتضى البناء وهو

الى جملة التركيب الثانى وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة

لب

التركيب فيهما فيجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر
ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من
الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب ابن
السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الاضافة السابقة ونظيره لا حول ولا قوة الا
بالله بفتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قال الرضي ما لك قال ابو حيان ولا بقياس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد ابن السيد
انه يجوز بقاؤهما اي الجزئين على البناء لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلاث
وهذا مردود لانه لا دليل على ذلك اذ بينهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان
من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكرا امكانه في الكافية
الا ذكروا من انك تقتصر على التركيب الاول باعرابه او بنائه صدره وذكر الى الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه وذا ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الشيخ
والظاهر انه قد يستغني من الاستعمال الثالث بوجه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني
لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والاقتصار قال ابو حيان انه باطل لانه يلتبس بما الباس اصله تركيبين ورده
الموضح في الحواشي بان الذي لجان ابن مالك في التسهيل لا بمعنى بشرو انه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم
قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان
بالاربعة الفاظ واليه اشير بقول النظم فجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول والبه اشير بقول النظم وقد لا
بما تنويه اضف الى مركب الثالث ان تحذف هذا وتبقي الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبقاء عشر مع
حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع حكاه
ابيه بالاربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين
قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على السماع وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب فان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما ياتي مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم
لحن بعض النحويين من اجاز ان احد عشر وثالث عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة وكذا اذا اتيت بتركيبين ان تحذف
العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر وكذلك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع
عشر بعطفها الا الالتباس بما اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما
ذكره في الوجه الخامس ولو اراد مسلوه الوجه **السابع** ان تستعملها مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو ومما
فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو بعد ان
وهذا الاستعمال يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه بالواو
ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع هذا **باب كنايات العدد** وهي ثلثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها
وشرع يكشف عن حقيقة اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسئل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها
من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب
بنائهما مشابهة الحرف في المعنى في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين والثالث كون البناء
فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير فكل منهما له الصدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة
امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح التاء
اما افراده فلانه خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا
الاخفش الجواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ثلثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره
مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا على اضمار من والبه ذهب الفراء والزجاج والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة ان دخل
على كم حرف جر والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك مثلا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
الا انه اذا دخل على كم حرف جر لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان الجر انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد
والعدد المركب لا يعمل الجر فيما بعده فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف ومميز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على
من لان من كثر دخولها على مميز كم الخبرية فجاز اضمارها لذلك لاتصال علمه بهذا القول نقله ابن الضائع في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفرد او مجموع
لان كم بمنزلة عدد مفرد مضاف الى مميزه تارة الى الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى المفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء لها مجرى الضربين نحو كم رجال

هذا باب كنايات العدد

ابهامه

جاءوك كما يقال عشرون رجال جاؤك وكم امرأة جاءتك كما تقول مائة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال والابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم انه يجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ويدخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث ما يختص بالخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس ما يختص بالخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب قرانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك أعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة للهمزة وثلاثون معطوفة على عشرون قوله

يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما على ان تمييز نصب تمييز الخبرية مفردا اي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فكم اي كم مبتدأ وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا على لفظ كم والتاء في حلبت للجماعة لانها في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بالفدع كما حذف لك مع خالة لدلالة الاسبقية بالاولى وقد حلبت خبر العمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف والاصل وقد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب هند قامت والتاء في حلبت للوحدة على هذا لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية والمميز محذوف اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون اي الانسية والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على رأي ابي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على كم في لانها على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ولما كانت فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي افتقارها الى التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب مميزها كقوله اطرد اليأس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فآلما بمد الهمزة على وزن فاعل من الم بالمراد اذا قرب منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من مهم قدر الله قضاءه بعد عسره وكأين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكأين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق كأين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في مميزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم اشارة لم يكن له قبل التركيب بضيف اضافة فابقوا على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على مذهب من الحكاية وحكى الزجاجي يجوز الجر على مذهب من الحكاية وقال الحوفي على البدل مرفوعا والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كأين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كأين وكذا وينتصب مميزين وبه صل من تصب

هذا باب الحكاية

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفرعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله فهم يقولون ان ابراهيم لابنه قال ان ربي يبعث فينا بلحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب الفاظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا من باب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي فلو هذا اذ قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لينبه بالاسناد الى ذلك على لحنه ولئلا يتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة فلان ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين

بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى ومنها انه يعبر بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه يحكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة و
الزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا يتغير واما حكاية حال المفرد في الاشتهما
فان كان المسؤل عنه نكرة مذكورة والسؤال بايها ومن حكي في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد
وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا
في حكاية رجلا واية في حكاية امراة وايين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات و
قولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان
بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية
الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع با
لفاعلية والمجرور ولتعلق الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي مبتدأ له من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب
وان وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لانا لا نستبينا فنزيل الصدر فكانك
اعدت ما قاله السائل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها
مبتدأ والخبر محذوف ويقدر بعده اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيين يجيزونهما فان سئلت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول
البصريين انه مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايا رايت وعند الكوفيين منهما
وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد ما تقدم في اي تذكيرا
وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما افتراقا من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة في السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رايت رجلا الى اخره
وعن غيره كقولك [illegible] ايين او ايات او ايتين او حمرا وانثا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف
والوصل تقول لمن قال جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني رجلان منان
بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما سيأتي انك تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومني في هذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر
في الشعر والقياس من انتم وجه له سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون
وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا بجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم
من يقول منو انت ومنا انتا ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومن منا لمن
قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه زال الاستفهام عن صلاحيته واعرب احدهما فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في
الباقيين وانشده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان اخران احدهما انه حكى الضمير في انتم وهو معرفة وليس بحجة شذوذه انه حكى مقدرا لخلافا
للشارح والثاني انه حرك النون وحقها السكون وعموا بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما يجوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلام وكونه تمييزا اي
جهتها ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في
الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ المراد انهم نعموا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم انتهى الفرق الثالث ان ايا يحكى فيها حركات
الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المرفوع اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور اي ويجب في من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة
الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يزد علامة
التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو
والالف والياء نشات من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوها لان الحركة في الوقف اذ لا يوقف على
متحرك ورد بان الحركة انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا ونحوه خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال الفارسي والمبرد الحكاية شبيهة
بالاعراب فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض من التنوين فاذا قيل منو فالحكاية
بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة
لئلا يتوهم انها غيرها الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول اية وايتان كما تقول ابنة وابنتان ويجوز الفتح والاسكان في من
اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منة بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتحة ما قبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوصل ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما
عبر بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها
في ابنة للتانيث وفي منه للحكاية تحكم وعناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف محرك ما قبلها لئلا يلتقي

لعين

قوله الاظهر ... وهذه الحروف يتكلم بجميع ...

ساكنان

ساكنان ولا كذلك في التثنية ونقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء في الوقف هذا حكمه قبل العطف واما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني فان خلطت ما لا يعقل مع من يعقل جعلت السؤال لما لا يعقل باي ومن يعقل بمن فاذا قال رأيت جملا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا وكل ما اشبه ذلك ذكره الزيلعي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعل فيها لقوله اولا فان كان المسؤل عنه نكرة فظاهر وان كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وخبر مبتدأ من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير على لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال الآخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من زيد ثم لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو او عطفا بالواو خاصة كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو وتنصب زيدا في الاول وتخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومعدلك الحجازيين ان الاعلام اكثر في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالآخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها فيه الحكاية بسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكوا بها اي زيدا لو اتى زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما اشتراط انتفاء التابع فلانهم استغنوا بما للنعت عن الحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غيره فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن

هذا باب التأنيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الموجود وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان مذكر وانثى ولما كان التأنيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر وهي اما تاء متحركة تجوها الاعراب وتختص بالاسماء كقائمة وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت وقعدت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من الف التأنيث والالفان المقصورة والممدودة مختصتان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التأنيث تاء والالف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يجهل ما في ترتيب الآيات من المناسبة وفي مقابلة الحرب بالصلح من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه وبثبوتها اي التاء في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغري عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب او ثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف قوسا عربية ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير

فصل الغالب في التاء ان تكون لتفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب مجيئها في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي لا تنزل على مذكرين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات اهلية الحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي فرقا او من فعول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء ولو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسئل المازني بحضرة جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فاجاب ابو عبيد الثواب فسأله الواثق عنها فاجابه بما قال الزجاج واما قولهم امرأة ملولة من الملال بمعنى مالة فالتاء فيه ليست للفصل وانما هي لتأكيد المبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امرأة عدوة

اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة لانه في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قولهم امرأة صديق وانث صديقة حملا على
القياس صديقة بضده وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته
ولانه لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء
فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول
فرقا بينهما ولحقت فعيلا بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان
قلت مررت بقتيلة بني فلان لحقته التاء خشية الالتباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المأمون معه الالتباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمهذار ويقال
رجل منحار وامرأة منحار بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامرأة ميقانة
وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا يجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم
كمعطير من العطر وشذ امرأة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات
من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي
فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم وبعكسه اي
لفصل الجنس من واحده في جباة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة
والسواد وقول الموضح خاصة مخرج لسيارة وسبارة فانهما جمعا سيارا وسبارا لا من اسماء الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير
كونهما من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا كجر وجرة ولبن ولبنة وقد تكون
التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والمعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها
وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع
صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا توالي حركات الاعراب
على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا عنها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب
كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون
والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنادقة وزناديق فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال
زناديق فالياء والتاء متعاقبتان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا قيل وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتأتي التاء
للتعريب بالعين المهملة اي لتعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب وفي القياس
موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته
والا فلا وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انث المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتاكيدها اي المبالغة
الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتأتي التاء لتاكيد
التانيث كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول التاء فيه لتاكيد
التانيث **فصل** لكل واحدة من الفي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة
في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول
وفتح الثاني كأربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى بضم ففتح فيهما اسمين لموضعين
قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه اربى بالنون اسما لحب من البقل يجبن
به اللبن وجنفى بالجيم والنون والفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا لعظم والمراد كبار النمل الاكل
بعضهن وطولى واسمى قاله الطائي ورجعى بالراء والجيم والباء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي
مضموم حكاه عنه ابن جني في العدة وقد تبين من عدم اشتهارها ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال
خطاب الماردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كبهمى بالباء الموحدة اسما للنبت قال الجوهري يقال ابهمت
الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى او ما لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما
كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار
حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا
كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وشبعى مؤنثي سكران وشبعان فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على ان

وعيه

وصدر فعلى مرفوعة قلد الالف للالحاق ومن ثم قدرها للتأنيث والارطى شجر ... بالاديم يقال اديم مارطى اى مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال له
ديم مرطى حكاه فى الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثانى نحو سمانى وحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى بالسين
المهملة والنون لطائر يذكر ويؤنث ويقع على الواحد والاثنين وفى الصحاح ان الف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم بعض الفاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على انها للتأنيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب والهواء بين السماء
والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة وديفقى بالدال والفاء والقاف لضربين من المشى فالاول
مشيتهما بتبختر والثانى مشية فيها اسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر او جمعا نحو حجلى وظربى ... ولا ثالث
فيه كلمتان فيهما الف التأنيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمع الحجل بفتحتين اسم لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة
جمع الظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسم لدويبة ولا ثالث لهما فى الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيدا الوزن التاسع فعيلى
بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشىء اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء
بمعنى الخلافة وفى الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائى خصيصاء فهو بالمد وهو شاذ وقياس القصر كما مثل فى التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله
وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالكاف والفاء والراء وفى القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى وعاء الطلع اى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره اى
يستره ويغطيه والشيخان يجعلانه للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال الفانى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى
بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة وباء موحدة فى الثانى وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد انه بذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر
فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا فى خليطى اى اختلاط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة
والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثانى عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء
الموحدة والزاى اسمين لنبتين وحبارى بالحاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسما لطائر فائدة تنبيه نحو حثيثى ما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح
العين ونحو خليفى ما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى ما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليست
من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها فى الاوزان الممدودة فالاول كما فى عرواء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها فاول ما تجد منها
كما فى القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما فى خيراء بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخر والثالث كما فى دخيلاء بضم الدال المهملة
وتشديد الخاء المعجمة ولم يضبط بالمد عيره يقال هو عالم بدخيلاء امورك اى بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة
قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر وجمعه الهطل كطرفاء بالطاء والراء المهملتين وبالفاء
وبصاف الغاية بالموحدة فيقال طرفاء الغاية وهو شجر ومنها الخشة منبره ص وفى القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفى الصحاح
قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثانى والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم فى يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها
وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفى حاشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة
وبضمها موضع والوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما للمكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف
وصادين مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف وراء وفاء وصاد مهملة للنوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا
قعد على اليتيه والصق فخذيه ببطنه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر
الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته
ايضا نافقاء وراهطاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادى عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين
للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين
المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادرى اى البراساء هو اى اى الناس هو وبراكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ابلهم ويتنزلوا عن خيلهم
ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شىء معظمه وشدته يقال وقع فى براكاء الامر وفى براكاء القتال اى معظمه وشدته قال بشر بن ابى خازم ولا ينجى من الغمرات الا براكاء
القتال او الفرار قال القالى الوزن الثالث عشر فيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف فى الاول والكاف
فى الثانى من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى بسر قريثاء ممدود وهو الطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة وبالباء الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخنفساء
بالخاء المعجمة والنون والفاء اسما لموضع قال ابن الناظم فى بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب فى نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء كجنفاء
اسم مكان ولا نظير له الا ثأثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للاثر وقرماء بالقاف والراء اسما لموضع ذكره فى الصحاح فى مادة الفاء ولم
يذكره فى مادة القاف قال فى القاموس فى فصل الفاء وقول الجوهرى قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال فى فصل القاف وقرماء كجوى ... بمد ...

باب المقصور والممدود

بالباء بين ابن الشعير وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا النقد يقصد الناظم الى الشطر المشهور من اوزان المعدودة مشكل لان وزنه نادر جدا وفي المحكم لابن
سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعيلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو
سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخطوط بحرير وقيل ما اعمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر
فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب **هذا باب المقصور والممدود** المقصور هو الاسم
المعل الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ولدى وابنها فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككسا
ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا قصر الاسماء ومدها نوعان قياسي هو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد عنى النحويون
بهما وصنفوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين الذي يرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل
اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر
ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدرا لفعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح
فرحا وبطر بطرا واشر اشرا بفتح ما قبل اخرها وانما وجب ذلك لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء و
شذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشيء بالكسر اي اولع به والاسم الغراء
بالفتح والمد وانشد لكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة
حكى عن خالد بن مكتوم غاريت بين الشيئين غراء اي والت بينهما ثم انشده اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما ستعرف لان غاريت
غراء بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل اخره الف كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري
اسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة ثابتة دل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء اي
ممتلاة ولا يبعد عندك ان يكون الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل
وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري وان الغراء بالكسر والمد مصدر غاريت الشيء واختلفوا في الغراء في بيت
كثير فابن عصفور يرويه بالفتح والمد وابو عبيدة يرويه بالكسر والمد وتابعه على ذلك فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا
لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها
فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في الحائط ويطلق على الصورة الجميلة على
التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة لصيد الاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة
فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول
ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن
القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق
قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين او لفعل بكسر الفاء وسكون العين اوله
همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير ومنه الاصل ارتأى ارتياء بالقلب الياء في الفعل
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى استقصاء ونحوهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر
الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا لفعل
اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا لافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة
عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل
ان افعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من الياء واقفية جمع قفا من الواو من كلام المولدين لان
رحى وقفا مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر
الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم
ثم جمع نداء الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف والملزوم كذلك ومنها
ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف والفتح مما كان ذا الاعلى صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما والمعجمة والرغاء صوت ذوات
الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ اوذا الاعلى داء نحو المشاء مشي بطنه مشاء فان نظيره من الصحيح الدوار
بضم الدال وفي اخره راء مهملة وزاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوران ياخذ في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا
نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر
الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسناء الشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة

كثرة المال

باب المقصور والممدود

لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للتنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذاء

مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان يحني كل عود ودبر فقصر صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف اي لا بد منه ويحني من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود واراد ان هؤلاء الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث منهم وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما القياس يوجب مده نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز قصره ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فلهذا الرد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء فمد غنا للضرورة مع انه مقصور وبنحو الاخبار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة وقد رووا الغناء في هذا البيت مصدر غانيت لا انه من غنيت غناء كقاتلت قتالا لا مصدر غنيت نحو كرمته تكرما وهو تعسف والى الصلاح في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

وهو جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في اخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره واوا او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المنقوص وهو ما كان في اخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلثة يجب ان لا تغير عند الحاق علامة التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل اليان وخصيان ليستا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما هما تثنية الى وخصى المذكرين النوع الرابع المقصور وهو ما اخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلث مسائل احدها ان يجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمصطفى ومصطفيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاي وهو مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر قهقران وخوزلان بحذف الالف ودون قلبها ياء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وهو المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذفها لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول على التصريف في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فرجعنا اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو ولم يتجاوز من ثلثة احرف كعصى وعصوان وقفا وقفوان ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان يكون الالف غير مبدلة من شيء ولم يمل نحو لدى والى اذا سميت بهما ثم ثنيتهما قلت لدوان والوان وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها ولعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتهما من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وصحح ما ذكر والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه ماخوذان من قرا ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات ولم تغير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قال المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود ان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قال الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الالف واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشواءان بالهمزة ويجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ

قرفصاوان فى تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفساوان تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال
الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الصحاح منعها ومقتضى القاموس جوازهما وسيبهما مهملة دويبة سوداء وعاشوراوان تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله
فى القاموس بحذف الالف اخره ممدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو ابقاء الهمزة على حالها على
الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياى قلبت الواو والياء
فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما ترجح التصحيح لان فيه ابقاء الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كساءان بابدال الواو
ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة
وسكون اللام والياء الموحدة عصبة صفراء فى العنق قال ابو النجم تمرخ فى الحلوق علباؤه ثم وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف
ينتشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباى وقوباى بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او بمعنى اليه وقرناس
بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس
وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبه الهمزتين بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي هذا مذهب الاخفش وتبعه ابو يحيى
الجزولى ان الارجح فى هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب فى علباء اكثر منه فى كساء مع اشتراكهما فى العلة فلذلك قال الناظم
ونحو علباء وكساء وحياء بواو وهمز من غير ترجيح **هذا باب كيفية جمع الاسم** جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو و
النون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا جمع الذي على حد المثنى اى على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم
بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع
المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول فى جمع القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل
القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو
ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصورة دون فتحتها التي قبلها فتقول فى جمع موسى علما الموسون والاصل
الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى ما به تكملا
والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا فى جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء
على ان وزنه مفعل والفه اصلية من وسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع
على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فيقولون المصطفون والاعلون وفى التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليون
والمصطفيون تحركت ياؤهما المبدلتان من واو فى الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت
الفتحة دليلا عليهما ويعطى الممدود فى جمعه جمع المذكر السالم حكمه فى التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل
من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول فى جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاءون وقراءون بالتصحيح
بلا نزاع لاصالتها وتقول فى جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما عن حمراء صفة لان حمراء صفة
لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال فى نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباءون وكساءون بالتصحيح وعلباوون و
كساوون بابدال الهمزة واوا لان فى علباء للالحاق بقرطاس وفى كساء بدل من اصل وفى الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية
شرط لصحة الجمع **هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث** السالم من التغيير يسلم فى هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم فى التثنية لان
التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول فى جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول فى تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء
منها الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف فى الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتى تانيث وسلم فى التثنية لفقد العلة المذكورة فتقول فى جمع مسلمة
مسلمات ولا تقول مسلمتات بالتاء وتقول فى تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذف التاء للالباس بتثنية المذكر وجمع المقصور
والممدود يتغير فيهما ما تغير فى التثنية فتقول فى جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات
بالواو كما تقول فى تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين ولا يحذف شيء منه لان الكلمة
بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدود واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من
مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث
فى المفرد حرف علة اجريت عليه اى على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان آخرا فى اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث
فتقول فى جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول فى جمع نحو مصطفاة
وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل فى فتيات ولزيادتها على الثلث فى

بيان كيفية جمع الاسم

مصطفاة

في مصطفاة لانها من الصفو قال الله تع ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحصيرة قنوات بالواو ردا الى الاصل لانها قناة لام وتقول في جمع نحو نباءة بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف ثم همزة بدل عن واو وقال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض انتهى والمكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات بافراد الهمزة ونباوات بقلبها واوا لان ما همزته بدل عن اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة قراءات بالهمزة لا غير لان الهمزة الاصلية يجب ابقاؤها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان بجمعه بتاء والف فالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحيه **فصل** اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنثا بالتاء او المجرد نحو جفنة ودعد علم امراة تقول في جمعهما بالالف والتاء جفنات ودعدات بفتح عينهما قال الله تع كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمر والعرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها ام ومنكن خبر المبتدا وعدل عن الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو عروة بن حزام العذري وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات جمع زفرة من زفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقت الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يغري به الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن التقييد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم يكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للاسد فتقول في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تنقلب الياء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء على السنام ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربعة ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة لعدمها فاقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا ينقاس فيه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كان عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لا ان ذلك الاسكان حكم تجدد لحالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواو وبيضات من الياء مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا تغيير لاعتلال العين قال الله تع في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتحة حرف العلة لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جمل له اخو بيضات رائح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها ورائح من الرواح وهو الذي والمتاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويبقى من المعتل نوع اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا قبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه كجميع الباب في الرفا والمصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بلا تاء ولما فصلت العير فهو كبيضة وبيضات فحقه الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال الاكثر عير بكسرة واصليته اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف في سقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما الليث وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للشلوبين وابي حيان وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم فقيل له اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال لكل شيئين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء الهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغيير للعين عن سكونها لادغام عينها فلو حركناها لفك ادغامه فكان يثقل فتفوت فائدة الادغام **هذا باب جمع التكسير** ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات

والرابع ان الفعل المسند الى جمع التكسير لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقاء وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة فقط كصنو
من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان
برفع النون بخلاف تثنيته فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم للجمع
او بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين للجمع او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل
او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد فيه الالف والنون ونقص منه الالف التي
قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه وسكون عينه مكان فتحه هذا التقسيم لابن مالك واعترض بانه لا ينحصر فيه لان صنوانا من باب زيادة وتبديل
شكل وتخم من باب نقص وتبدل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تعدد
التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب
سيبويه ان فلكا ونحوه جموع تكسير فيقدر زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن نغفله
وكذا القول في نحوه والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب في نحو مما اشترك فيه الواحد وغيره حين
قالوا هذا جنب وهؤلاء جنب الفارق عندهم بين ما يقصد تغييره وما لا يقصد تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في
باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني نحو فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة
للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة في الغاية او لو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين على القول بدخول الغاية
كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت
هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير
الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف و
ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز
العشرة وتجاوزا فيها وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا لا اتكالا على القرينة فاللفظ للتسهيل قال الشاطبي
وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع
عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق
الاعناق وافئدتهم هواء فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام
والمقام مقام مبالغة وتكثير وقطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد ينعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء
القلة وضعا او استعمالا لا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء
اسما لطائر تقول حسنه رجال الجنة قلوب منهم خشنه صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو
ما لم يضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صُفِيّ بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم
في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء وعشر ثلثة جمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي
بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي فالبناء الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما يجمع بشروط الاول
فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا
كوعد ولا اسما ما ثلاثة العين كرد وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر اصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة
والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجر وعوملا معاملة المنقوص في قاض وعاد بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة
واما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول
والياء في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف
جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلقه لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا و
شبابا وقال الاخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او اسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة
الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء
قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لانه اسم ما ثلاثة العين ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كزمن اسما و
جلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين
كعنق وفعل بضمتين كحبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلثة امثلة مفتوحة الفاء وثلثة في مكسورها واثنان في مضمومها

وجمع

باب كيفية جمع الاسم

والجمع انما يقع في الاسماء الا فعلاء بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره
مدة الف او واو او ياء سواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو
يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من المذكر فجمع بالرباعي نحو واد وناد وغاد ولين مطرد
عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب الى هذين النوعين اشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم
ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه
على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جبل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع
ضمها نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم وفتح الثاني ان يجمع على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد الاوله
بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير وقيل هو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار
ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري
ذكر الارانب فتقول في جمعها صردان وجرذان وخززان والى ذلك اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع ونغران مر
رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة
واجبار جمع جبر بالجيم والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاء المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقتدح به النار والزندة هي السفلى
قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء
وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة
والحطأة ايضا الضرب يقال حطأت الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال
حطيئة وقيل لانه كان يحطأ الرجل والرجل الحطأة هو ابو لاحصر لها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قال ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب
الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد حبسه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والفراخ جمع
فرخ او فرخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر الاصفر على ريش او فراخ مر
الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قولك في اولاد صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر اذ اشكوا البلد حالهم وقال آخر وهو الاعشى وجدت اذا
اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأي وواد وهو اصل
الصيين وسطل وجن ولحن ونجد وفرد وجلد والف وانف وثلج ولبن ومنه افنان في قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن ولذا الفن وهو
النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الف او واو او ياء قبل
الحرف الآخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو
نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعمة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وشذ كتاب وكتب في القياس اكتبة ولم يقولوا قاله مر
الهابادي ووقع في الصحاح اثاث اذا جمعت قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والزموا بناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر لكونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضعف
اللام واراد بتضعيفهما مماثلتها العين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وتائين مثناتين فوق قال الجوهري
هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في طرفه المقود وقد يسمى
المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام
ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الآخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء
كقباء بفتح القاف والباء الموحدة وآناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل ائنية بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال وحفظ افعلة في جمع
نحو نجد وهو ما ارتفع من الارض وهي وصك وهي السقاء اذا تخرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال
وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى المتهم ويقبضه بنون وصنايا من المطر
القليل وصوت بفتح العين المهملة وتشديد الباء الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعتل بفتح العين المهملة وتشديد الباء المثناة تحت وكسر الباء الاولى
وعقاب ونحو وخوان اربع الاول فاما شحيح ونحو وظنين وصوت فقالوا فيها اشحة وانجية واظننة واصونة مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه
اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهي وسد وسد وقدح وقن وخال وعقاب وباب وجرة فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة واقنة واخولة و بوبة

وأبوبة وأفنية وأجرة مع أنها ثلاثية وأما رمضان ودعوان وصبضة فقالوا فيها ارمضة واحونة وانضضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما فعيل فقالوا فيه افعلة مع حلوه عن مدة قبل آخره واما جائز وناجية فقالوا فيهما اجوزة وانجية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء **الرابع** من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو سماعي وقد حفظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعيل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثني بكسر المثلثة وفتح النون والقصر كهدي حكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا تؤخذ في السنة مرتين والثني ايضا الثاني في السعادة وهي الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضمه اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل فقالوا في جمعها على فعلة ولدة وفتية وثنية وشيخة وثورة وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى ولعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج انه اسم جمع لا جمع **والبناء الاول** من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض او ممتنعة مقابلته لها اي لفعلاء لمانع خلقي كأكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الحصية المنتفخة بخلاف نحو آلي بمد الهمزة لكبير الالية والاصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كادم فان المانع من ألياء بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر آلي على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث ألياء على وزن فعلاء والثاني مما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابلا لأفعل كحمراء وبيضاء او ممتنعة مقابلتها له اي لافعل لمانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة شبه الادرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي لكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال عجز ولا نساء عجز الا اذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في هذا النوع كاطراده في احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل اعجز فيه انه يقال هذا رجال الي ونساء الي ورجال عجز ونساء عجز ونحو فجمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمراء البناء **الثاني** من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لا يختلفان الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين في وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي بمد قبل لامه صحيحة غير معتلة مطلقا غير مختوم بحرف تأنيث من احرف العلة او غير مضاعف ان كانت المدة الفا لا غيرها ما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة فوق للمؤنث ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته ياء او واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء وكساء ياء ولتسلم الياء فتصير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من الضم الى الكسرة وبخلاف ذلك غالب لا لازم فقد قالوا في جمع ثني ثني والاصل ثني بضم النون فابدلوا الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجر وادل وخرج بقوله غير مضاعف ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفها اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع الضم وعنان بكسر العين لما يقاد به الفرس ويقبضها الطرح وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وهو حجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب فجمعه حجج وطواط بفتح الواو ومهملتين الضعيف وطط وحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيلة صفة نحو نذير وفي فعلة اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفيها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد او جاذ فتر وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرخ وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف البناء **الثالث** فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو تقدم على فعل بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفعلى بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانه صفة لا مذكر لها ولا يجمع على فعل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفعل مصدرا نحو رؤيا يقال رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري

هو على اتيهم النساء فقعو المرأة الي ورجل اعجز

اعتدهما

وفَعْلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء وفَعْلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعل بفتح
اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بِدَر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه
فذكره هنا فيه نظر وفِعْلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفُعْلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فُعَل
بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفُعَل جمعا لفُعْلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فِعَل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فِعْلة بكسر
اوله وسكون ثانيه غير واحد مثل لحية وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم
الصفة نحو سفرة وكدرة وهجرة وبالتام نحو عدة وزنة فانهما نقصا الفاء وعوض منها التاء واليه اشار الناظم بقوله ولفِعْلة فِعَل ويحفظ فِعَل لفعلة
في فِعْلة واحد فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن حملا على مدد وهي المعوض عن لامه التاء التانيث كعزة وعزى
وفي فَعْلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فَعْلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة
وقصع وجفنة وجفن وفي فِعْلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وضبطه بكسر
الصاد المهملة بن في جمعها ذرب وصم والذربة المراة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال
المهملة الثوب الخلق جمعه على هدم رواه ابن سيده وفي فُعْلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء الخامس
فُعَلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل
فيهن رُمَيَة وقُضَيَة وغُزَوَة فقلبت الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فَعَلة بفتح الفاء وان الضم جيء به للفرق بين معتل اللام
وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فُعَلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو غازية وبالعقل نحو باسق صفة نخلة وبوزن فاعل نحو ظريف
وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح
اللام نحو هادر وهُدَرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء السادس فَعَلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل و
كملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم
بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض
وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فَعَلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو
سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع فَعْلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على
آفة من هلاك او توجع او تشتت او نقص من فعيل حال كونه وصفا للمفعول فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل
عليه سبعة اوزان مما دل على آفة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى
وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهلك وفيعل بكسر العين او بفتحها وابدلت
الفتحة كسرة او فعيل كطريف اقوال محكية في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل
على نقص ما وندر كيس وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن
فِعَلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فُعْل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملة
ما يعلق في شحمة الاذن ودرج بالجيم ودرجة واجود نحو كوز بالزاي وكوزة وقل في المضاعف نحو دب ودببة وقليل في اسم على زنة فَعْل بفتح الفاء وسكون العين
نحو غرد بالغين المعجمة والزاي نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لكسر الفاء او بكسرها نحو قرد و
قردة بالقاف والراء وقل ايضا نحو ذكر وذكرة بفتحتين ضد الانثى وكنف وهادر وعلج وعلجة وخطوة واليه اشار الناظم بقوله لفُعْل اسما صح لاما فِعَلة و
الوضع فُعْل وفِعْل فقلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحو وهدي فلا يجمع شيء منها على فِعَلة البناء التاسع فُعَّل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع
لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت عينهما او اعتلت كضارب وصائم ومؤنثهما كضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضُرَّب
وصوم ودتمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فُعَّل واليه اشار الناظم بقوله وفُعَّل
لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي سائل وعفى لاعتلال لاميهما كما ندر فُعَّل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء
المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف اي امراة ذات حياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا اخرد على
القياس ونفساء ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصمعي ان افعل لا يجمع على فُعَّل ورد بالسماع كقوله وابى رجالا شا
خير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باب احمر لانه غير لازم بدليل انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زال عنه هذا الوصف البناء العاشر
فُعَّال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه همزة ام لا كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء قيل و
ندر فُعَّال في جمع فاعلة كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه في

فاعلة المؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال بصر شاك وابصار شواك فهو جمع
شاك لا جمع شاكية لان قياس فواعل ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى بعده لما فيه من مخالفة الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه وندر فعال
في فاعل المعتل بالواو والياء كغزاء جمع غاز وسراء جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة الباب الحادي عشر
فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لاثني عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي
الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب وصعاب بمهملتين وصعبة وصعاب وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة
ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع
فيها وفي المثل اذل من يعر او يائي العين نحو ضيف وضياف وضبعة بالضاد المعجمة وضباع واليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه الياء
منها الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيهما كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس والسادس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر
وبئار وفعل بضم الفاء وسكون العين كرمح ورماح ودهن ودهان وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما ان
الوزن
لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدي قاله المرادي واختاره في التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل السابع والثامن
فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثهما كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف
بخلاف قوي وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ
مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قال الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول
قال الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الاثني عشر وزنا مما يجمع على فعال
فعلان بفتح الفاء ومؤنثاه فعلى بالالف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه فعلانة بالتاء الاخير فمفتوح الفاء كغضبان وغضبى
وغضاب وندمان وندام والمضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع
في وصف على فعلانا وانثييه او على فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كان واوي العين صحيحي اللامين كطويل وطويلة انه لا
يجمع الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف
وانما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يات فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب
من قولهم سهم صويب اي صائب قال واما الغريض فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي وفي
فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة من ام
بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين وفي مؤنثه نحو
وآم وامام كراعية ورعاء وقائمة وقيام وحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة
عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم ابطح وبطاح قال ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف
على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحكى اللحياني [illegible]
وفي وصف على فيعل نحو خير بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فعلاء
بضم الفاء نحو نفساء ونفاس وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رخل ورخال وهو بالراء والخاء المعجمة
الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام
ونطفة ونطاف وفي فعل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله
وضم ثانيه نحو سبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع الباب الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد في
الفاظ اربعة احدها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول له اي فعل كالملازم واليه يشير قول الناظم و
بفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار وجاء في نمر نمر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية الربعي
فيها عباهيل اسود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الضائع اراد نمرا بسكون الميم ثم نقل او اتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذف
الواو للضرورة وقال المرادي في جمعه نمرا على غير القياس فحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار
ونمر والعباهيل جمع عبهول واحد العباهيل قاله الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء
ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فيه فوج وفووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بمهملة
وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفاء الا في ثلاثة

والمضموم

من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدهما معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كدلو فان جمعه ادلاء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك
قال في المحكم الدلو من الكلاب معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع ادلاء وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد
وشذ في جمع نؤى بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اياصرا او نؤيا محافرها كاسرية الاشيم
فالاحرف استثناء والاياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في اسفل الخباء الى وتد والنؤى بضم
النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوى على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلها فصار نؤيا وبنو فيه ايضا نئي بكسر النون اتباعا
لكسرة الهمزة واناء وبعضهم يزيد نونا الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل ابار وآبار والأضبن بكسر الهمزة جمع ضناء وهو العذيو والمستثنى الثالث من فعل بضم
الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة هو الورس كما قال
الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين
اسما نحو اسود ونجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان والندب بفتح النون والدال المهملة والباء
الباء الموحدة اثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فعلان
بكسر اوله وسكون ثانيه يطرد فيه في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان
وجرذ بالجيم والراء والذال النوع من الفئران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فعل
بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة الحالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف
منقلبة في الجميع عن ياء والخال اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان
وخشف وخشفان وخيط وخيطان وديد وديدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها
ابن مالك في بيتين فقال الحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان وديد وشقد وشيح هكذا جمعت مثل ذلك صنوان وقنوان
الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح
والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء فالراء فالصبر
وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وسكون ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان
وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فعلان
بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل بفتحتين حال كونه
صحيح العين كذكر وذكران وحمل المثنى من المعز وحملان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابن مالك وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم انتهى وفي هذا الاعتراض
بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان ونحو
ورجلان وبعير ورجل على رجل كصحب ورجال ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع
المفرد ورد بان فعل صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان
بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يمثل الفه تسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ
بناء على انه صفة البناء الخامس عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير
مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلاء كذا لما ضاهاهما
فدخلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع
بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم فيقال في جمعها سمعاء والماء قال ابن مالك ونسمع فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما
جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دال على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي
الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية
كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف لانه
لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم واما الخلفاء جمع كريمة وسمع لسبع مفتوحة مهملة وميم ساكنة وفاء وهي
الكريم وجمعه سمحاء الا بالخاء المعجمة خلافا لابن حيان وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء السادس عشر
افعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضاعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل
كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب

واوا لانه قال فانها منقلبة عن

وكثيب وكثبان

الفاء فيلتقي ساكنان فيحذف احد الالفين فيختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا يبدل لاجلها ولو قالوا اشترطوا التحرك فيها للتضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا بد منه وشذ تقي وتقواء وسخي وسخواء وشذ اصلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء واما ظنين واظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المثلثة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذا يقل البناء السابع عشر **فواعل** ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواصي وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت المتعبد قال في القاموس والزوبعة بالزاء والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على احدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع ونافقاء ونوافق والثلاثة اسماء لجحرة اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين وهي الحجرة يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف فالصاد والعين المهملتين حجر يقصع فيه اي يأتي بالتراب الذي اخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حجر يكتمها ويظهر غيرها فهو يجيء فاذا اوتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاء المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو ما بين الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل في وصف على فاعل للمذكر العاقل فمن ذلك فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة المذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وايقنت انني عند ذلك ثائر غداة اذ وهالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي والغزي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج على القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو آدم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه اوادم بوزن افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بوزن فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله البناء الثامن عشر **فعائل** ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء وسواء كان اسما او صفة وسواء كان تانيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب وحمولة وحمائل ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله عن الشمائل اليمين وحكى اللحياني في جمع اسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشذ دليل ودلائل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او الممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله البناء التاسع عشر **فعالي** بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث الغيلان وجمعها سعال قال عجائز امثال السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهو ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من زغب القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف اول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف للالحاق بسفرجل فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ويقال فيه قمحدوة فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف اول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار او صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبال او للالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفاء البعير خلف الاذن والالف للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة **فعالى** بفتح اوله ورابعه ويشاركه الفعالي بالكسر في اربعة صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقي وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وتنفرد فعالي بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما ينفرد به عن الفعالي بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى

وفعلان

غضبًا وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضابى بالكسر وفي جمع هذين الوصفين فُعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كُسالى
فعالى بضمها ويحفظ فَعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحَباطى ويتيم ويَتامى وأيّم وأيامى وظاهر يقال بنو عوف ظهارى ومهري ومهارى وتهامي و
شاة رُبّى إذا أصابها سهام وأسير ويحفظ فُعالى بالضم في نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فعالى بالضم
ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فَعالى بالفتح وهو سكران وكسلان وكسلى وسقيم والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وظاهر ومهري وشاة ربى نحو قوس الحادي والعشرون **فَعالِيّ** بالفتح في الفاء والتشديد في
الياء ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير متجددة للنسب نحو بُختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة و
بخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان يائهما متجددة للنسب وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة إلى قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر وبنكها والقبطية ثياب بيض
رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح أيضا البخت من الإبل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات لبن البخت في الألوف يسقى لبن البخت
في قصاع الخلنج الواحد بختي والأنثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لأنه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة
للنسب لان بختيا وبخاتي ككرسي وقماري الأزهري أن الياء في قمري ليست للنسب إلى قمر ولكنها في الأصل للنسب إلى بخت وبخت كتركي وترك فكما لا يقال
في التركي تراكي كان القياس أن يقال في بخت بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا وكالمنسي
فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله
المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالي في إنسان وظربان فإنهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع إنسي حتى قال به
بعضهم أشار إلى جوابه بقوله وأما أناسي فجمع إنسان لا جمع إنسي لأن إنسيا آخره ياء النسب وتقدم أن ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي وأناسي أصله أناسين
فأبدلوا النون ياء وأدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيها كما قالوا ظرابين وظرابي وأصل ظرابي ظرابين فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على
الأصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا يتبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان أناسي جمع إنسي لقيل في جمعه أناسية كما في جمع
تركي تراكية قاله ابن مالك في شرح الكافية وزاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال
الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب
أصلم الأذنين طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى الثاني والعشرون **فَعالِل** ويطرد في أنواع أربعة وهي الرباعي و
الخماسي مجردين أو مزيدا فيهما فالأول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر
والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من أسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة و
الراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخلب الضبع كالأصابع للإنسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لأن الثقل حصل به فتقول في جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وأنت بالخيار في حذف الرابع والخامس إن كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة
التي تزاد في الكلم ويشبهها إما لكونه بلفظ أحدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت
قال المتنبي مواض قواض نسج داود عندها إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق والرابع النون وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بثبت ولذلك
ولكنها من لفظ حروف الزيادة أو بكونه من مخرجه أي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق في جمع فرزدق وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر
فإن الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين والحاصل
أنك إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وإن كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل تتخير الحاذف
فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الأجود والمذهب كما قال المبرد
لا يحذف إلا الخامس وفصل الخلاف إذا لم يكن الخامس شبيها بلفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي
المزيد فيه نحو مدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف هذين النوعين الأخيرين وهما
الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد فيه فمن مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده
وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب وخنادر بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين إلا إذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الآخر فيثبت
ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم إن كان الزائد ياء صح نحو قنديل وقناديل أو كان واوا أو ألفا قلبا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح الثالث والعشرون
شبيه **فَعالِل** وهو ما ماثله عددا وهيئة وإن خالفه في زنته كفواعل وفياعل وفواعيل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر وسكران وصائم

ودوام وحباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او لغير الالحاق او له
وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقى فالزيادة في الاولين لغير الالحاق
وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر
بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف ورد هذه التسهيل الى ثلاثة امور
المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مط سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني
الزائدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون بل لانها
على الفاعل لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وبتصدرها ووجوب تحركها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود ودون الميم
.. بين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق
فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقى السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه
سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء المضارعتين المصدرتين في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد
الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الآخر
والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج على انك تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقول سخاريج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى
بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد
الياء والواو والنون فتقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها
عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيابين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابن لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف
اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى نحو نوني سرندى بفتح
السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجريء على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون والراء
النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفيهما المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقدمها الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قال الشاطبي فتقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند
وعلند بنقل الى سرند وعلند كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سردى وعلدى بنقل الى سردى وعلدى كارطى فتقول
في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف فيهما وجوبا ويعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير والفذ اي الذي
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى **هذا باب التصغير** وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط
وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب ما نحو قبيل العصر وبعيد المغرب
وتقريب مسافة نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون
على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير
قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا للصيغة فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زائد
عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه
الاوزان الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية الثلاثة قال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت
النون الاولى من دنينير ليست مكبرة قلت اصل دينار دنار فشدد فابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن

هذا باب التصغير

باب التصغير

أُحَيْمِد ومُكَيْرِم وسُفَيْرِج في التصغير فُعَيْعِل وزنها التصريفي أُفَيْعِل ومُفَيْعِل وفُعَيْلِل واصل هذه الابنية الثلاثة فُعَيْل وذلك لانه لا بد لكل مصغر من ثلاثة
اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر
على تلك الاعمال وهي بنية فُعَيْل كفُلَيْس في تصغير فلس وجُبَيْل تصغير جبل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصُرَد فيقدر ان في مصغره كصُرَيْد الفتحة
والضمة غير اللتين في المكبر كما في الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح — في المصغر
السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مقاعل ثم تأتي بياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب
عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر لئلا يلتبس مصغر على لفظ مكبر والا فما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف
الياء واما المصغر فلا تجمعه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسرته فحذفت ياءه لانه خامس ثالثه زائد غير ولي علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به ولما
انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زُمَّيْل بضم الزاي وتشديد
الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولُغَّيْزَى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان احد الحرفين الثاني
منها وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل
الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم
ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهو بنية فُعَيْعِل كقولك في تصغير جعفر جُعَيْفِر وان كان بعده اي بعد
الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فُعَيْعِيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل اخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها الكسرة قبلها
كقنديل وقُنَيْدِيل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كعصفور وعُصَيْفِير بقلب الواو ياء ومصباح ومُصَيْبِيح بقلب
الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فُعَيْلا اجعل الثلاثي، البيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثال فُعَيْعِل مما زاد على اربعة احرف — وفعيعل مع
بما يتوصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاذف هنا من وجوب وتخيير ما ذكر في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف فيه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين
فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف
منه الياء وتبقى الواو سُفَيْرِج بحذف خامسه وهي اللام ومنهم من لا يحذف فيها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفُرَيْزِد بحذف خامسه
وهو القاف او فُرَيْزِق بحذف رابعه وهو الدال ومُخَيْرِج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما وأُلَيْد ويُلَيْد بحذف النون وابقاء الهمزة — والياء التصغيرها
وحُزَيْبِين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في احدهما سُرَيْنِد وعُلَيْنِد بحذف
الالف وابقاء النون او سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق
لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم اعلت كياء قاض فاعرف ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز لك في بابي التكسير و
التصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف ابقاء الزائد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره
سُفَيْرِيج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر
احرنجم وتصغيره حراجيم وحُرَيْجِيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير و
التصغير مما شرحناه فيهما خارج عن القياس المطرد مما لم في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وهو شاذ وذلك لامرين احدهما انه مذكر وحق مثله ان
يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزائد فحذف والزائد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بناء مكان على افعل ان يقال اكون بضم
بحذف الميم الزائد وابقاء عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس كرع و
اكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكر من ان هذه جموع المنطوق به
على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم جمع
فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل
في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع المرأة ومثال ما في التصغير تصغيرهم اي العرب
مغربا وعشاء على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان بزيادة الف ونون وقياسهما مُغَيْرِب وعُشَيّ باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية
بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على
انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو والقياس رجيل وصِبْيَة وغِلْمَة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن
على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صُبَيَّة وغُلَيْمَة وبُنَيُّون وتصغيرهم عشية على عُشَيْشِيَة بزيادة شين ثانية وقياسها
عُشَيَّة وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان وعشيان وانيسيان ولييلية كانهما
تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون ولحتملهم في التسهيل

وقال في النظم وما يدعى لقياس كلما خالف في الباب به حكما رسما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما جاوز الثلاثة اربع مسائل احدها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تا كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا او باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فلخفة ولان ما قبل الف التانيث فلبقائهما على حالهما ولما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلتشابههما بالفي التانيث فنقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال واقيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو على خمسة احرف آخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف ياء فيهما لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يوتى في تصغيرها اريط وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على انهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت في النظام على غير ذلك لكونها محتوية بشئ قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشئ وكان ذلك الشئ غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا من الف التانيث بيان لما ممدودة نعت الف كقرفصاء لنوع من القعود وستأتي احكام المقصورة او تائه اي الف التانيث كحنظلة واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر زعم العرب انه اسم بلد للجن فينسبون اليه كل شئ عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان حبيب او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح وهي الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح المؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها فنقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغيرها بتصغير ما هي منه مجردة عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحدة منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما ستأتي فتقول قرافص بحذف الالف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب حذفها لان المضاف اليه يكسر بل احدهما كما في التصغير فنقول في تكسيره امارئ القيس كما تقول في تصغيره اميرئ القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** وتثبت في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فنقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فنقول لغيغيز بحذف الالف وجوبا وتعويض الهاء جائز او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ودونه فلولا لقال ابن القطاع فنقول في تصغيره بريدر وذلك للحذف الف التانيث بقي بردراي فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليسا بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحب الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فنقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فيها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل فان قيل لحبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا في ما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف فان تقدمتها مدة زائدة فاحذف ايهما شئت لتكافؤهما وعدم مزية احدهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة والموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر الراء والمثناة التحتانية والمثلثة فنقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسرة وادغامها في ياء التصغير والياء عوض عن الف التانيث فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي الياء او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث البيتين **فصل** وان كان ثاني المصغر لينا الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رد في التصغير الى الاصل الذي انقلب عنه فرد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب بوجهين الى الواو لانها الاصل المنقلب والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب بردا الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها ويرد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر

فخم

ام لا

المذكر

المركب

مييز

ويجب رد الياء الى اصلها والى هذا اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب ... بخلاف ثان نحو متّعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو لان اصله موتعد ابدلت الواو تاء وادغم التاء في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو بناء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعدة ومتيعد لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثان نحو آدم فانه مبدل لكنه غير لين لانه همزة لسبق همزة اول همزة والاصل أأدم ... قلبت الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب للعشب المهملة والياء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغير ما ذكر اويدم وضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير رد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباس تصغيره بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كموازين وابواب وانياب وعيابا بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم

فصل وكذا ما صغر مما حذف منه احد اصوله فاء او عين او لام او اثنان منها وجب رد محذوفه ان كان بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء نحو كل وخذ وعدة اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو ق وشه ولم اعلاما والمحذوف العين واللام نحو م علما تقول أكيل وأخيذ ووعيدة برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي ووشي ووليّ برد الفاء واللام ومويّ برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء ومال الاوضح فيقال في تصغيره هليل بالتضعيف او هلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بالاخر ياء وقلت في هل هلي او بالاخر واوا فقلت هليو ... وعنه زيادة عمل فينبغي تعيين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل ووجهه ان ما حذفت لامه ... واكثر ما حذفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخرهما حرف لين بعد حركة وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما المجعولة اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وماء بالمد لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطيت حكم دوح ... ولحو لقيلة وماء بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو لويّ بالتشديد كما تقول في تصغير دوّ دويّ واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كييّ بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حيّ حييّ بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطاها ياء التصغير وتقول في تصغير ما بالمد مويّ بالتشديد فتقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا ورد الى اصلها الان من الماء المشروب لانه ماء ترد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس

فصل في تصغير الترخيم حقيقته ان يحذف المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المشبه بالحذف ... الضعف في صوت مرخم اذا لم يكن قويا وطريقته ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتأتى تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزيادة ولا يتأتى ايضا في مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران الا العلم ... واسود اعلاما على فعيل ولا تفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن ... الاستغناء ... وما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحماد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن وحذف زوائدها لا يخل ببقائها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدين وحميديد وحميميد وفعيعل كقريطس في تصغير قرطاس واما قريطب في تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس بتصغير ترخيم لا فعيعيل لانه فيه زيادة وهي الياء

وقد يحذف لهذا التصغير لحصول شبه الزائد نحو بريه وسميع مصغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في
الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ونقله المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وابتنى على الخلاف في الهمزة الخلاف في
كيفية تصغيرهما على الترخيم فيقول سيبويه بريهم وسميعل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع وحكى ابو زيد
بريهم وسيبويه يقول تحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول يحذف الاخير لانه يشبه الزائد قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بترخيم المصغر يكتفي بالاصل **فصل** وبالحق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يضيع
فرعيتان التصغير والتذكير نحو دار ماعينه واو وسن من المضاعف وعين ما عينه ياء واذن مما فائه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة و
واذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصين او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويدية وكذا عرضت ثلاثيته بسبب
بالمدة التصغير كسماء مطلقا سواء صغرته بتصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة
في الاسم فحذفت احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا
قلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكير مسماه وحبلى وحمراء حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا
عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث
ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فمن انثهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا
بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر
المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لمجاوزتهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في
ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وقالوا حريب
وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن وصحح اللبس وجمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كنحر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس
بضمها وذود وضحى وطس وخطر وشول وقد ونصف بمعنى نصف وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك
دون لبس وشذ لحاقها بها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة
مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم
مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها
مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين
المزجي في التعجب والثاني المركب علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعراب
ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما كتصغير المتمكن في ضم اولهما و
فتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما
يعنون الذي تصفه بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتتمته ونزولها بها ابتلت المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع في ذلك منه خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان
في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث واولى في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغيره تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء
اي الياء الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها
بقاء اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من ضم او فتح تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من
ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا
وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الالف الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا
وتييا بثلاث ياءات اولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت الياء الاولى لان ياء
التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير اخرا اذا كانت الالف في نية حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير
طرفا ممتنع ولانها ان ابقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تنقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير
طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تحرك وتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن ياء

وبعضهم

باب التصغير

وعينه ياء محذوفة وما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بالياء اولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤنث بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولاء اليّاء بالياء اوله على ضمه في حال التكبير وبالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء ونريد الالف قبل الاخر ولم نزد بعد الاخر اذ ليس التصغير خامسة الا وقبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في اخر اولاء على القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطاء فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولاء فعال فاذا جاءت الالف اخرا صار الاء من فعال كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الالف للمد فاذا قلبنا الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تأتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بالياء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤنث بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدر بعد التثنية والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها ولسان الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فجمع المذكر في سيبويه بضم ما قبل الواو وبكسر ما قبل الياء والاخفش بفتحهما كالة الاعلى وتقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش بفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم واستغنوا بذلك لجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دريهم ودريهمات بل المؤنث اطلقها الا يعمل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف لانهما صارا جميعا حرفا بمنزلة صاب اذا جرى عليها حكمه ويحذف الياء التي هي لام منهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللاتي اللويا واللائي اللويا وهذا لا يلتبس بتصغير اللوى ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالتباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالتباس ولا تصغر تي الاشارية للاستغناء عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن السيد في قوله في النظم تيا تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث الا تا خاصة واحترز بتصغير الاشارة والموصول الشاذة في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا امتنعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما امتنعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن الطيب تصغير ذو على ذويّة وتبعي السادي المبني نحو يا زبيد فانه يصغر نحو يا زبيد

هذا باب النسب

هذا باب النسب

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان يجعل المنسوب من ال المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلابد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق الياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شيء من قبيلة او بلد او غيرهما فلابد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فيتداولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وتصير هي بمنزلة الاخر والعمل الثاني ان تكسر ما هو الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق دمشقي بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما اخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي وما اخره ياءان ليستا للنسب وما اخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف في التقدير فيقدر انها مع الياء المجردة للنسب

ضربها

غير ما بين سيما ويظهر هذا الاختلاف التقديري اثر في انصرافه وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي بياء الموحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون
غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع انتهى يتكرر جمع فاذا
نسبنا اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت مشتغل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها ووزنه قبل
النسب مفاعيل وبعد مفاعي وغيره يقول على ان يعتد عليه قوله فاذا نسبنا اليه لانه جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه
بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله على معنى لا مفهوم له ويعتد العلم بكونه لرجل احترازا عما كان لامرأة فان مانعه من صرف العلمية والتأنيث
المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع
فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها
ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب
الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله مرمي اي في الحذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت
الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وثبتت المحذوفة لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
الالف واوا كراهة اجتماع الياءات تقول في امية اموي وجاء امبي باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد
لم يحذف واحدة منها بل يفتح الياء الاولى كما مر في نمر ويردها الى الواو ان كان اصلها الواو والا يبقيها على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا
لئلا يجتمع الياءات فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني ما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول في مكة مكي
بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكية وايقاع تاء تانيث
حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى الذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن او خطأ
لخروجه عن القاعدة بين المحققين لاحسن لانه يعدل بالكلام عن اصوليه وصوابهما ذووي وخلفي بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات
لعلهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء
الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست لغوية حتى يلزم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال
ذات بمعنى الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها
ثم رد لامها المحذوفة واذا رد فقد عادت العين الى اصلها فتصير ذوية بوزن فعلة ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث ما يحذف لياء النسب
الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاول يقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء
لطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين
فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف فيهن وجوبا
للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو
ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني
كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالقطعي والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في الف التانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف
التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في الف الالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة للحذف من
من واو القلب خبر الارجح وانما الارجح فيها القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل
خير منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس للتقوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي الامر
الرابع ما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص
وجوبا فاما الياء الرابعة كقاض فكالالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن والالف منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب واوا للطول
والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب
ان لم يكن لنا دوام عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه ويتبع الثالث من الالف المقصورة المنقلبة عن واو او ياء كفتى وعصى
ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس وبعمى القلب جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب
واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها
واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى
حكما وتعليلا وحيث قلبت الياء واوا فلا بد من تقديم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض
عند من قال قاضوي بقلب الياء واوا ونظيره من الصحاح لا تفتح عينيه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند النسب بعض نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب

الفه

باب النسب

الكسرة فتحة

الفتحة كسرة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر والمضموم الفاء نحو دئل والمكسور
الفاء نحو ابل فتقول في النسب اليها نمري ودؤلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب بعضهم الى ابقاء كسر العين فيما فاؤه
مكسورة كابل بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تثقل في جهة واحدة فلا تستثقل والامر الخامس والسادس ما يحذف لياء النسب علامة التثنية
وعلامة الجمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع على الاسم الواحد لئلا
اعرابا بالحروف والاعراب بالحركات في ياء النسب وحذفنا النون تبعا لما قبلها لانهما زائدتان زيدتا معا فحذفتا معا فاما قبل التسمية بهما فانما تلحق ياء النسب الى مفردهما
لا اليهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعرابا لا ينصرف للعلمية والزيادة وقال وهو يتيم بن ابي مقبل لاختلاف
الاخر خلافا للموضع الاباد بارحي والسبعان امل عليهما ابابيل الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما يقال سلماني والسبعان تثنية سبع اسم
موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء على النون منونة قال في النسب زيديني باثبات الياء والنون كما
تقول غسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى هرون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم
الواو والاعراب على النون منونة او لزم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول هروني
وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو ثمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فحال الجمع ان كان باقيا على الجمعية ولم ينقل الى
العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثا فالراجح فيها تمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما
فيحكي اعرابها حال الجمع حذف الالف والتاء مما نسب اليه على لفظه المفتوح حال الجمع ومن منعه صرفه للتأنيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء
مكة نزل الفه منزلة الف جمزى لكونها ثالثة في كلمة متحركا ما قبلها على التدريج فحذف الالف والتاء كلمة مكة ثم الالف في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب
ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا وبين النسب اليه علما لان علامة الجمع
تحذف في كلا الحالين واما نحو تمرات مما هو جمع صفة فحال الموضع بحث ففي لغة وجهان القلب والحذف لانهما كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن
ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف الياء فتقول تمروي وتمري كما تقول حبلوي وحبلي والنسب نحو مسلمات من الجموع الخماسية ونحو سرادقات من الجموع التي
الالف فيه لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والفسطاط
والدخان المرتفع المحيط بالشيء واما الامور المتصلة بالاخر فستة ابعد احدها الياء المشددة تحت المكسورة المدغم فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه ثلاثي العين
كطيب او وليها كهين فيقال في النسب طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع الكسرتين
واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت بخلاف
نحو مهيم بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام المملوء وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه مهيمي باثبات الياء الثانية
لانفتاح الياء المدغم فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم
اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء اخرى
لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة الواقعة عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان
ونقله الشهاب الحلبي السمين وكان ابن العباس ان يقال في النسب الى طي بتشديد الياء وبالهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا
الياء الباقية وهي الاولى الساكنة على غير قياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا كان يقلب
على القياس الامر الثاني ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة فتحذف منه التاء
اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة
سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة نمر
كلب وسليمة الازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته وطبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال سيبويه ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي
اقول فاعرب ولا يجوز حذف في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو
ديل بالاستثقال فالجار ترك ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير
مع اللبس الامر الثالث ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرطان لا تكون العين معتلة كجهينة وقريظة بالمثالة فتحذف تاء التانيث
اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة رديني باثبات الياء وتقول في النسب الى عيينة وقويمة عيني وقومي
بلا تشديد هنا صحيح انه بين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان
العين مضعفة وحذف الياء يؤدي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع ما يحذف لياء النسب واو
فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن فتحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التانيث حملا
حرف صحيح دال على معنى استغنوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد

كالا بجمع

الياء م

شنوة

شنوءة شنئي بالواو فالمراد بنسبته ما ذكرناه في فعيلة وفعولة من حذف الياء الاولى منها وقلب الكسرة فتحة في الاولى فان قلت فلم جاز
وبما اصوله عند سيبويه والجمهور للعجوب حذف الواو والضمة منها واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى ابقائها
وتبعهم ابن الطراوة الى ان تجوز حذف الواو وابقاء الضمة فيها لها ولا يجوز ذلك الحذف قوله يعني التاء الا عند اعتلال العين لما مر في طويلة لا يجوز ذلك في نحو طولة
لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بتحقيق واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ بالامر الحاصل من
النسبة فيقال فعلي بفتح الفاء والعين وكسرها في المعتل اللام ياء كانت اللام او واوا نحو غنية وعلية على حذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فيقال غنوي وعلوي كما قال الناس مما يحذف فيه ياء النسب في فعيل
الواو من فعيلة المعتل اللام نحو قصية بحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا فيقال قصوي ومنات
الوصفان وهما فعيل وفعيل المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنه انما ذكرهما هنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما قال كأن
فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها مجهول اللام اجمعت فيهما نحو غني وعلي وقالوا في فعيل ومفعل وفعيل شذوذا في ثقيف ثقفي وهذيل هذلي
وقريش قرشي **فصل** حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فهمزة التانيث تقلب واوا واصلية او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت
للتانيث قلبت واوا كحمراوي لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن
بهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة ابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشبهان الف التانيث من العرب من يقول صنعاي وبهراوي
الشاذ لو كانت الهمزة اصلية لم تقلب لانها اصل وهي قراءة وضاء وهو الرجل الناسك منهم من يقلبها واوا استثقالا للاجتماع
قال في التسهيل لو كانت بدلا من حرف الالحاق نحو علباء وكساء اصل كساء كساو ... قلبت الواو همزة ونحوهما اشبه ... الف
الساكنة والقلب ... لكنها بالتصحيح كساي ... الاصل وعلباء ... الكلبي ... الف التانيث علباوي
تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من المخالفة للترتيب **فصل** ينسب
الى صدر العلم المركب بحذف العجز لاستثقال النسبة الى كل منهما كما حذفوا تاء التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابط شرا وبرق نحره في
النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا او معتلا كبعلبك ومعدي كرب في النسب الى بعلبك بعلي ومعدي كرب وانما فتحت الياء
لان ما قبلها ... الواو الاتي ... الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا بياء المنقوص اذا كان ... بين التصحيح والقلب ...
وقالوا في ... الاتي للنصح كما تقدم في النسب الى المزجي عند ... ما ذكره الموضح ... الا ان في النسب الى الصدر هو مذهب ... ثالثة
ان ينسب الى العجز فيقول ... والحاق ... الاول ثاني ... فينسب اليهما معا من الاثر كبيها فيقول بعلي بكي ومعدي كرب ... ابو حاتم ... ان يشد
الثالث ... وامثاله ... المضاف ... الى الاسم ... من ... الرابع ان يجيء الى جميع المركب فيقول بعلبكي
ومعدي كربي الحاصل ان يبنى من جزئي المركب اسما على فعلل وينسب اليه فالواو في النسب الى حضرموت حضرمي ... بكسر الراء ابقاء الكسرة الهمزة
بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء في النسب الى امرئ القيس مرئي ... شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال
ذو الرمة هجوا امرأ القيس ... معقدا باسماء ... ومحمد بن حبيب ... الا ان كان المركب الاضافي
كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود فيقول بكري في كلثوم كلثومي وعمري
وزبيري وربما احتيج اليه اما خيف منه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل الاشهلي وفي النسب الى عبد مناف منافي ... واحد منها ونسبوا الى العجز فان
لو عكسوا ... وعبد الاشهل ... والحاصل ان المركب
الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما كان صدره ابنا الثالث ما خيف اللبس في نسبته الى صدره وما سوى هذه المواضع يكثر
ينسب الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه ... عبشمي وعبقسي ... في النسب الى عبد شمس وعبد القيس وعبد مرفوعة
الدار ... **فصل** اذا نسبت الى ما حذفت عينه ... فيها وجوبا في مسألة واحدة نحو
بحذف الياء واصلها التشديد ... فاذا نسبت اليه قلت ... برد العين الساكنة ... لثقل القلب
اذا نسبت الى ما حذفت لامه ... وجوبا في مسألتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو ... العين
التي انفتاحها ما قبلها وحذفت الهاء ... التاء ... في تكسيرها شياه ... او قلب الواو الفا لانكسار ما قبلها في
التكسير ... الى اصلها فاذا نسبت الى شاة ... لانها ... الى سكونها الا
فتسلم من القلب الفا فذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فيقول شاهي على مذهب سيبويه لا يتم بالكلمة بعد رد محذوفها الى
سكونها ... العين ... الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن ... بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها
الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب ... مذهب سيبويه ... وفي النسب ... في كتابه الاوسط الى مذهب
سيبويه المسألة الثانية ما يجب فيه ان يكون اللام ... كاب وابوان ... وسنوات في لغة من اهل الحجاز او

سيبويه

باب النسب

او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى على
الرد لانه لحق التغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب فيه في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي
بالاتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت اكثر من قويت وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون
والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت العين الفا وقلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي لانه رد
اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو قليل كقولهم ذاتا جمال لا ضير والالف الاولى من ذاتا
عين منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمتان وانما رد العين حال التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع اعلالان
في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى
ابن بنوي اذا اردت محذوفة لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع
رده في النسب وسر ذلك اي حكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة
فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ردها اي صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء
في النسب الى مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان
كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء
التانيث ويخرجها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء فيجمع بينهما وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي اولهما على حركته ويقول فيهما اختي وبنتي
محتجا بان التاء ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا
نحو قناة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو حمزة وغيره وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم
عاملوا صيغتها مع تاء الالحاق معاملة غيرها مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء منه
ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل ان ينسب الى
هنت وهنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا يلبس فيه
بخلاف النسب فانه لو حذفت التاء فيه يلتبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت وهنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء
في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي هنت في الوقف خاصة وتنقلب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما يثبتان وصلا
ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم
الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني او بنوي كما يقال في ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه
في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض عنها تاء التانيث فتقول يدوي برد المحذوف وقلب
الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدي بغير رد المحذوف ودموي بالرد والقلب ودمي بغير رد وشفي بغير رد وشفهي بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة
وما ذكره في شفة وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الحاجب انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التي
نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب
ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء
الى اصولها واصل يد يدي ودم دمو وشفة شفه بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين
وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش
من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت
بنوي وسموي باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالفتح وترد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي
وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابني وابنمي وبنوي ولا
تقول ابنوي لما ذكر على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتهما اي الفاء او العين وجوبا
في مسئلة واحدة وهي ان تكون اللام معتلة كيرى علما واصله يرأى فنقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهو كل لون يخالف معظم
اللون واصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب الى يرى علما يرئي بفتحتين
على الياء والراء فكسرة قبل الياء وبرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأى بفتح الياء
والراء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف
الالف او يرأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا
رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن جرجى والمقصورة لما كانت الف رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الف

وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشووي بكسر الواو وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الاولى الى الواو المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متواليتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة توالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك المذكور من الوجيب وتقول في النسب الى سة بفتح السين المهملة والهاء وهو الدبر مما حذف فيه عينه وعدة بكسر العين من وصل وعد مما حذف فاؤه واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذفت من الاول عينه وهو التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث بدليل رجوعهما الى الاصل في استاه جمع سه ولو وعد بفتح الواو وبغيرها سهي بلا رد لا ستهي برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفاء لان لامهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين نسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهي اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة ولم يعتد به لانه قال الا في المحذوف والا وجب ابن وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسبة فزدت ما هو من جنسه مثله فتقول في لو وكي علمين لوي وكيي بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى وتقول في لا علما لائي وذلك لانك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من التقاء الساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما عرفت ان حرف العلة المشددة اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما مر وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع ولائي او لاوي لما عرفت ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب وهذا اذا قلنا انه زيد على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال انه زيد همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي الا على قول بعضهم في قراوي قال ابن الحاجب كما تقول في النسب الى دو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية وكوة بفتح الحاء المهملة وهي القبيلة والكساء بالمد دوي بتشديد الواو وحوي بفتح الحاء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية ويرى فيهما والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما رجع لامه في التثنية كابوان واخوان وما رجع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما لامه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة وكثبة الثنائي الوضع خارجة عن ذلك والله اعلم

فصل في النسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع لا مفرد له من لفظه او لا فالاول كنصري وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول لم يثبت ذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وفعيلة وقياس فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قال الخطاب البارعي في الترشيح او لكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيل وعباديد والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه اوله واحد ولكنه شاذ كما سيجيء حسن حكاه ابو زيد بمنزلة الشاذ بمنزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم ولما مر كلابي وانماري علمين لقبيلتين وضبابي ومدايني ومعافري علما فلهن ما عرفته لانه واحد بالشخص وانسلخ عن الجمعية بواسطة العلمية فالنسب الى الكلمة من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدايني ومعافري وعند رد الجمع المتردد به الى الواحد ان امن اللبس قال في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين وهما بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى الواحد لان اللبس اذا من لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذ لا يعلم فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمري واحمري او حمراوي وذلك لانه جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وثمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري بفتح الميم وان نسبت الى ثمار قلت ثمري بالسكون

فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز بزائين معجمتين لبياع البز وتمار بالمثناة والميم لمن حرفته التجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب

مالثار

ما اشار اليه بقوله وشذ قوله وهو من ابيات الكتاب وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي بذي نبل بل نابل ما قبله فاستعمل فعالا لا في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والحاملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك واستعمال فاعل في ذلك كثير ومع ذلك فقال سيبويه غير مقيس فلا يقال لصاحب البر براء ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعير شعار انتهى في المرادي بعد هذا وسمع المنسوب اليه على فعال وعلى فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس اي ذي كساء لعله والثاني كطعم اي ذي طعم ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج في النسب عما قرر ناسيه هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها بالتغيير فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو ورباني وفوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله الطاهر احمد القزويني والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتغيير نحو عالية وعلوي وشتاء وشتوي وخريف وخرفي بفتحتين والخامس بالزيادة والتغيير نحو انف انافي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى طي وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتغيير نحو حاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فان الانسان لحيري والتاسع شذوذ ما يستحق التغيير نحو اميتي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقتصر الموضح منها على اثنين احدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول لكان منسوبا للمكبر وهو امة والثاني لكانه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بابدية الدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول عن الثقيل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه شيء بشيء ومثل له بمثالين جلولي وحروري بحذف الهمزة تشبيها بالمقصور

هذا باب الوقف

وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله الابتداء والابتداء عمل والوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف وابدال تاء التانيث هاء وزيادة الالف والحاق هاء السكت واثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف واسكان وتبيينها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فالارجح اللغات الثلاث واكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدلوا التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان الاسم في الالف يقابل الضمة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لما كان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن يقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتبارا بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف التي هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي البدل من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالتنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب

مرة في بفتح فسكون وجه

هذا باب الوقف

الاحوال

ونم

وذهب بعضهم الى ان الوقف عليها بالنون وقد ... ابن عصفور في شرح الجمل يعني على ان الشائع انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا
على الوقف في نحو لنسفعا وليكونا وعلى الوقف في نحو ولن تفعلوا اذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال اصل الناس يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة ان
بل اشبهها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكتابة ومنهم من ذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا المستقبلية
ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان
كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا
حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء
وهل هما من نفس الضمير كالف هو وهي او زائدتان للاشباع تبع ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول و
المازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتناسبهما بالحركة لحن
باعتبار الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا
من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابتا او محذوفا للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهو ولم يدعه
ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهو وارمه وارمهو وارعه وارعهو قال الشاطبي وفيه نظر لان ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة
فيجوز ثبوتها كقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها
في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وفيه عكس
التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل و
الى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها الى
ما قبله اختيارا كقوله ... اخافهم فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز
القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى بالفاء
او القاف او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما
يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد المسئلة
الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر بالكوفة اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة
وهي حركة عينه وهي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لام في الوقف
لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولانه لم يبق على الاصل الا حرف واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسئلة الثالثة
ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول
بالف التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي
ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح
في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب
اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من
قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وجه من اثبت في المنون ما ان الوقف ان الياء انما حذفت لاجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود ووجه من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام
بعد حذفها ووجه الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما يسقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما يسقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري
نصبا فهو يقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت
الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** وذلك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة
اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة
ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابن جني وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خفيفا او خفيف وناقشه الموضح فقال انما هو راس جيم
او راس ميم وكلاهما مختصر من الجزم والظاهر انه راس خاء مهملة مختصرة من استرح لما عرفت ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر
صفر وهو الذي لا شيء فيه من الحركة وجعلها بعضهم دالا وكانهم ارادوا بها راس دال ... ذلك السكون في الوقف على ... لا ابتداء
فيها الا ... والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردي

باب الوقف

ولا يختص بحركة بعينها بل يجري في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفراء في منعه اياه اي الروم في الفتحة
واكثر القراء السبعة على اختيار قول الفراء ولعلهم اختاروه لدلالته على المنع لانه يشبه التنوين فيفضي الى تشويه صورة الضم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته
الوجه الثالث ان يعقب الاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الضم وروي الاشمام عن بعض
القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان
تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو بحركة عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والاشمام روما خلافا فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته واشتقاقه من
من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل
حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس
شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن احد من القراء الا عن عاصم مستطر في صورة القمر وهي لغة سعدية
وشرط هذه امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قال الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة
كخطاء ورشاء لان الهمزة لا تدغم ولانه يغير فيهما في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولئلا يتوالى السكون كذلك
وعمرو ولئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الاخر والاخر والموقوف عليه قبل وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة ورد بان
الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر بنقل
الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثابي زمر بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر ان يكون القاف صوت معروف من طرف اللسان
وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه ولحنا لهم في قائل هذا البيت فقال الصحاح قائله فدكي بن اعبد المنقري وقال ابن سيده قائله
لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد بحاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اذا جد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل في اذا ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او مقدام او مشهور انتهى وتنقل غير المهموز شرطه
خمسة امور رابعها بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان
المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال
وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله
المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لعدم الاول فتأمله
لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا
احترز بقوله ان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان
والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول و
الياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة
لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة ولجواز ذلك
النقل الكوفيون في الفتحة والاخفش طرد الباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله
وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهو ان لا يكون الحركة فتحة
وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبء منقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالاسكان من غير
نقل وجدت استثقالا واخفاء ولو ابدلته الفا لالتبس بالالف لوافق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم
اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا اسكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب من تحريك ما قبلها ولان الاسم فعل بضم فاء ولم فكسر في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن
الفعل في نحو يفعل في قولك مررت بفعل النقل لانه بعد النقل يصير مررت بعقل بضم القاف وكسر الفاء ويجيزه في بطء من قولك مررت ببطء لانه
النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعضهم فيفرون منه الى اتباع الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء
بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدءا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف ثم
يسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقلوا لا يحذفون الهمزة لانهم انما ارادوا دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب
ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو
ورأيت البطا ومررت بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما اختبئ من غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم و
عليها الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا هبصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي انها

نقول ثمت بمعنى الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة **فصل** واذا وقف على تاء التانيث
التزمت التاء وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت ولات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على خلاف القياس واما قول ابي حيان
واما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات شايع فوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه او فعل كقامت وقعدت
وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوفا اللبس بالضمير في قوله ربه وضربه وحملا لما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت
رجلا بضربت ثم حقرته فقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما
سكن ما قبلها صار كانها ليست للتانيث وانما جيء بها للحوق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها
وابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا
الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة
بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
هاء جعل ان لم يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع
محققا او مقدرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات
واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في
التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد
واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الارجح بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في
جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو والياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تبدل من الواو كما في
تخمة فصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة
بالواحد اعتبرت في الوقف ولم يبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء
قولهم كيف الاخوة والاخوات وقولهم دفن البنات من المكرمات حكاه قطرب عن طي وابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث الخالصة وقرا الكسائي والبزي
هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات
جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء
التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت
هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بالضمير المفعول قاله
الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بتركه اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت
من بعدما وبعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل
في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي هذا تعليل ابن جني وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها
لها بتاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من نحو
عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تاء تانيث
فتقول ذاه قاله الرضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انمي **فصل** ومن خصايص الوقف اجتلاب هاء السكت
للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وتسمى هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها
ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل بحذف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه فالحاق هاء السكت فيهن جائز ومنه اي من الحذف للجزم
لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو واصله لم يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للجازم ثم لحقته
هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على لغة الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون
واما على القول بانه من الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة لاجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظنيت والاصل تظننت
وفي تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى
لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول
البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبناء فبهداهم اقتده وهو امر من تقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر
اشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغيره برواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كلها لا واجبة جائزة تقول في الوقف لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه واغزه واخشه
وارمه بغير هاء السكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لامها فبقيت
حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهو ان يكون

الفعل

الفعل فيخلط الحذف ويبقى على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه عه بحذف فائه ولامه كقضاء المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا
يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم وغيره في النظم تبعا لغيره وكذا يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد نحو لم يق
انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على لم اك ومن تق بترك الهاء خوف الالتباس والضمير
المنصوب على ان الموضع وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الالزام فما كان جوابه فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت
البينين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرور بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة
بالمضاف نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام
ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سألت عما سألت عنه او عن مثل
ما سألت عنه فانهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فانهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الفها في الاستفهامية
متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سل
عم شئت فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض
لما الاستفهامية اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وتجب الهاء ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها اي بهاء
السكت قرأ البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة متصلة بحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فمستقل بمعناه
في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت
مسلم في المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس
حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال مجيء ما شئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام
البينين الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود خرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه عارض وبالثالث ما
يشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت وذلك المستوفي لها كياء المتكلم وكهي وهو فانهن مبنيات في الوصل وكاف المخاطب
فانك تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال
حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي
وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يجوز الحاق الهاء في الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه بالحاق الهاء انه لا يجب اذا الكلمة قبلها على آخر كلمة ساكن مع انه
في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول وهو اسكن فلا يلتبس بالفعل حتى لا بالفعل بل منفرد انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة
الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض وضعف الحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على
حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب لم يعتبر
لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن
شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من
من علمه فلحقت ما بني بناء عارضا فان علمه من باب قبل وبعد قال الفارسي وفي الناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع والظلل ولا ارمض واضحى مبنية
للمجهول وقبل الهاء في علمه بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه يشبه على كل
المشابهة للمضارع في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاءني زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب
زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظرف المقطوع عن الاضافة
والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو ضربه ويمنع ان حصل اللبس نحو
ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بناء البيت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم
والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى ما هو كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول
وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبأ بنبأ باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات هاء
السكت في الدرج فيهما وافق بالنظر في الاول ونقل في الثاني لبيان كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة اربعة بابقاء ثلاثه ونقل همزة اربعة اليها
ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كلفة الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يعمون لقد خشيت ان ارى جدبا مثل الحريق وافق القصبا جدبا
بالجيم وتشديد الباء الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فشدد الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا
خالد بالتشديد ثم الحق حرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله وربما اعطي
لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم

هذا باب الامالة

وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من
مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتقرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين

الكسرة فان كان بعدها اى الفتحة الف صبت الالف الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كما الفتحة التى قبلها الى الفتحة والالف والا يكن بعد الفتحة الف فالممال
الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا كنعمة وسحر وللامالة فائدة وحكم وعلل واسباب بعضها من مواقع ثم ما تمنع تلك الاسباب موانع
هذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا
واستعلاء فاذا انحدرت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة
فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سيجىء واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم واسعه
كل ممال لان الاصل اذا الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل فى الحرف ان لا يمتزج صوته بصوت غيره فالحجازيون
والماء لها فى الاسماء المتمكنة والافعال غالبا وباقى للتنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع
قليلة واما الاسباب التى تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف عن ياء متطرفة فى الاسماء والافعال مثالها فى الاسماء المتمكنة الهدى والفتى ومثالها فى الافعال
هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت احترازا من قول الشاطبى العربى وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت
اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم فى تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان
فى المرجع عن يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا الكسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قال الشاطبى العربى وانما اميل نحو فتاة مؤنث فتى ونواة وان لم
يكن الالف طرفا فى اللفظ لان تاء التانيث فى تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما والسبب الثانى كون الياء
تخلفها اى الالف فى بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو وكالف اعلى مما كان زائدة للالحاق والف حبلى مما كان زائدة للتانيث والف مغزى مما كان
بدلا من واو فى الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال كقولهم
فى التثنية ملهيان واعليان وحبليان وفى الجمع ملهيات واعليات وحبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا الاخير يشكل قول الناظم فى النظم غير
ان امالة الف تلا فى والفتى اذا تليها المناسبة امالة الالف قبلها وقوله فى شرح الكافية وقول ابنه فى شرح النظم ان امالة الف نحو لمناسبة الف قبل بل امالتها
لقولك اذا بنيتها للمفعول الى دعى بضم اولها وكسر ما قبل آخرها فتخلف الياء فيها الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادى عن تدلب
لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى لامالة نحو ما امالة الفتح وامله بعض القراء بعنى بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امالوا منه
ما جاور الممال فقط انما لو امالة لا ما نحوه وليس من عادتهم امالة ذلك على ان الداعى الى الامالة عندهم انما هو التناسب قال هنا بجواز امالة نحو دعا وغزا
لانه يؤل الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا
على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف ما يرجع الى الياء مختص بلغة شاذة او يرجع الى الياء بسبب
ما نبه الالف بحرف زائد فلا يمال شىء من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء
فى قول هذيل اذا اضافوها الى ياء المتكلم حيث يقولون عصىّ وقفىّ بتشديد الياء منهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والثانى وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ما نبه الالف بحرف زائد كرجوعهما اى الف عصى وقفا اليها اى الى الياء
اذا صغرا وعند الجمع فقيل عصية وقفى بتشديد الياء منهما والاصل عصيوة وقفيو فقيل بها تقدم وقلبت ياء لما زيدتها الياء التصغير وهى حرف زائد والمانع
المطالعة والمجاورة اوجبتا اى وعصا على فعول بضم الفاء فقيل عصوى وقفى بتشديد الياء منهما والاصل عصوو وقفوو فقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع
واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة التى قبلها كسرة لتسلم
الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا للكسرة عينهما وقرء الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى الاصل فالياء الثانية المدغم فيها
هى الف عصا وقفا وقلبت ياء لما زيدتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهى حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤل عند اسناده
الى التاء المثناة فوق الى فلت بكسر الفاء وفعلت بكسر العين سواء كانت تلك الالف منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثانى نحو هاب الميلة من عين الفعل
ام عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وخفت وهبت وكدت بكسر الفاء فى لغة الجميع ومت
فى لغة من قال مت بالكسر اليم يجعلون عين الفعل فيصير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الامالة كما فى هبت وخفت وكدت ومت
واما بطريق التحويل كما فى بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة فى الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء
الساكنين وقيل فى باقى العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجانسة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما اشبهها تمال للمذكر احترازا
المنقلبة عن واو مفتوحة او عن واو مضمومة نحو قال فى لغة الجميع ومات فى لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت
ومت بضم الفاء فيهن اما فى قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل ويتبين ان مات تمال فى لغة الكسر ولا تمال فى لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف
قبل الياء المتحركة متصلة كبايعته وسايرته وذكره ابن الدهان ومثله بايته واهمله الناظم فى النظم وسيبويه والاكثرون وذكره فى التسهيل فقال او
متقدمة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اى الالف بعد الياء ما لكونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها
الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشيبان على امر الشيب ويمان نسبة والاول اقوى لان اقتضاء الصوت

باب الامالة

بالساكنة اظهر من المتحرك لقربها من حيز المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الهاء نحو يخلك هند بينهما وشرطه ان لا ينفصل بين الياء
والهاء بحرف مضموم نحو هند اتبع بينها قال الرضي في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها
اي الالف بعدها اي الكسرة متصلة اما بحرف واحد نحو كتاب في سلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين
كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني هاء واولهما ضم نحو فيها ل نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيها ل نحو شملال بكسر الشين
المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بسملات وهي الناقة العظيمة دون دابب جنا الاصل وجرشاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالهاء
نحو درهماك وهذا سائغ من اصل التسهيل وبه يفصل بثلثة احرف ساكن وهاء وضمها وذكر ابن الحاجب في غيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اهل نجده
الساكن والهاء انه بمنزلة حرف واحد يتحرك غيرهما وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي وقوع الاجماع ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة
للكسرة السابقة لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا الى الكاف تبعا لقول الناظم فدرهماك من يمله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا
لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اماله لتناسب بلاداع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها
قد اميلتا اي الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو ما وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرايت عمادا
وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال
الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى
وقد اميلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل
عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة بسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او تالية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما
في عمادا فيمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت تالية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل اولا فان وقع في
الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا امالوا فتحة الجادر لكسرة رائه لا يجوزون امالة الفتحة
مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين والمقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء غير المكسورة
وحروف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة لطلبها التجانس الصوت كما اميل فيما
تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو املتها في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني
اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها
بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت
السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة نحو هذا حمارك ورايت حمارك وبعضهم ... ل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة
المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح وضامن و
طائف وظالم وغائب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان المنفصل بحرف واحد كالمتصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب
من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في القلب يرد بعد الحرف فتنا
صوتا الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتحة تقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذا حرف الاستعلاء الساكن بعد
كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة لان الكسرة الملاقية وهو
ساكن قدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويميل ما نشا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء
الساكن بعد الكسرة المتاخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخط بالخاء المعجمة وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا عن الالف بحرف
واحد كنافق ونافخ وناعق وبالغ او منفصلا عن الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بما
المتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا منفصولا واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان
التصعد بعد التسفل اصعب عليهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها
كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الفاظ الكسرة المقدرة في الواو المنقلب
عنها الالف وسبب امالة الفاظ الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب مقدر ههنا وهو الكسرة او الياء
لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لان نرى السبب الظاهر اما
متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فلذلك اميل نحو
خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وصاق وزاغ مع تاخره لان السبب معتد في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو
جاد من جدّ في الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز
امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المنفك متاخر عن الالف مسئلة ويتوثر مانع الامالة الراء

مكان

كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون منفصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال الالف لاتصال المستعلي في اللفظ اذا ادرجت فهذا مثل مررت بفاضل وتارة ينفصل بينهما بحرف واحد نحو منا فضل وبمال قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة ينفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قال الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو ان قائم لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح التسهيل وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا بابي قاسم مع انه يمال بان الياء المقدرة في ابي المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والامر الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكر من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة وموانعه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كائنة ما كانت اقوى قال بعض واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل اتق يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها منع ما قبلها من الامالة وان انفصلت وهذا النص يرد على الحكمين ووقع في شرح الجزولية لابي عبد الله المنقري بالنون والقاف والزاي وكلاما في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال اتي احمد بالامالة واتي قاسم بترك الامالة فحملت قوله في التسهيل للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على ما بين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنقري وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر لاشعار قد يقلل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرير فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فيكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل نحو على ابصارهم غشاوة وانهملة الغار مع وجود القاف في الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف وكما اميل دار القرار مع وجودهما اي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا منهما من الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في تلك الكلم متصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع الامالة وسمع سيبويه الامالة في قوله وهو ساعة القاضي يهجو رجلا من بني عمرو بن قادر عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال

فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف فقد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على الرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيها في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سمي بشيء فان كانت ثنائية لم تمل كالا املتها لان الالف الرابعة فلا يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التثنية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قال الجاربردي ويستثنى من ذلك اي من اشبه الحروف ها للغائبة ونا للتكلم المعظم نفسه او مع غيره خاصة فانهم اطردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالها اذا كان قبلها كسرة او ياء فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء مفصولة بحرف فلذلك كررتهما مرتين واما اما لنهم اذ وهي من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب ولا النافية في قولهم افعل هذا الا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصارت بذلك متميزة على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مثناة تحتانية وكونها اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو بشرر او في غيرها نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك المرادي وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه وابنه ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي والنظر يقتضي ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشترط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالة فتحة الطاء من قولك خبط رياح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العير والراء فيه ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالفها اي بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في الحرف

ونحو فهي

وهو اقصر اجلوق وقفا المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين
هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب
وابن الانباري فانهما جوزا الامالة فيما قبلها وبه قرأ ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب الفتح وما قال ثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بينا
والله اعلم

هذا باب التصريف

وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير
جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض
المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع الصحيح وذلك كتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر
الى الفعل او الوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضروب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب
وضارب ومضروب وكضراب ومضراب ومضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص
الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال الحاقا والحذف في قل والادغام في رد وكشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف
ولما الزم علم النحو من حيث تعلقه بالمركبات ذكره معه وابن الحاجب في طائفة ذكروها في علم التصريف وهو اولى وتحت هذين التغييرين للغرضين المذكورين
احكام كالصحة وهي اعلام الحروف على سنن الاصلي كالياء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء
في بان وابان وموقن وبايع وقلب الواو في قام واقام ومقام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كاينق جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام
علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقليب يقال صرفنا زيدا في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباتها
وتحولاتها من حال الى حال فهذا انما تعلم منه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في التعريفين فهو
من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل في الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل كما قال
ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف مختص بلغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل
بالفاء والعين واللام ليعلم منها اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه
الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي التي تخلف
ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه
فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في لعل حتى عينا وهي انها والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام ليس وحذف عين
ليس عند اتصال تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف
واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او على حرفين الا الحرف كباء الجر ولام الامر فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين
وما اشبه الحرف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات
ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم بحذف لاميهما
في الاسماء وعدة وزنة بحذف فائهما وكل وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك **فصل** ينقسم الاسم المجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل
لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه لانه يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة
والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يحصل التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجعلوا سداسيا لئلا
يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه
ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد عليها الزبيدي نيفا وثمانين مثالا ولو ذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها وما للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا
للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام
وما بعد اللام ولا مانع من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد
اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما
العين واللام نحو حزنبل وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جوالق وبين العين واللام نحو خطاف
وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان والمجتمع
ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب مصدر اشهاب **وابنية الثلاثي المجرد اثنا عشر بناء** والقسمة العقلية تقتضي ان يكون
اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلثة والحركات الثلث الفتحة والكسرة
والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء
واما الحرف الاخير فلا عبرة فيه في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها واما امثلتها فالاسم والصفة فلس وسهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس وبطل بفتحتين كتف وحذر

باب التصريف

التصريف

بضمة فكسرة عضد طنب بضمتين عنق بضمة فسكون حبر بكسرة فسكون عنب بكسرة ففتحة ابل بكسرتين قفل حلو بضم فسكون صرد حطم بضمة ففتحة
دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم
ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها ولما قرأ ابو السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح الواو والتاء
ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني الى ابي مالك الغفاري قيل لم تثبت هذه القراءة وقيل يحتمل انه بعد قبلها قبل ابدع الحاء من الحبك
للتاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرأ الحمد
لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القارئ
منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه
المجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه
بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم
قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة وزئم بضم الراء وكسر الهمزة
اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس
والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل
في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو
قليل وعلى القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول واما على الاول وغالبا على الثاني وللرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح
الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة
كهربل للمرأة الحسناء ومضمومهما اسما كبرثن بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كفطحل بالفاء والطاء والحاء المهملتين
لزمن الطوفان ونفخ خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه
على بنية الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد صفة ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش هو
والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل
ذكر الجراد او الجسيم السمين من الابل والمختار اثبات جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا لضمتين في بناء ليس بينهما
حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع
بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد
براثن الاسد وهو بمنزلة الاصبع للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم
الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع وللخماسي اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثالث والرابع اسما
كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسمعطل للطويل وسمطل النبيل الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كجحمرش لحشفة
الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل الحربايات هذا الوزن الاصفر
وانا القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير
يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما قبعثر الاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال
وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وفعل مضموم
الفاء مكسور العين متفقا عليه اما الضعف القول باهماله ولذا الا ونفى قوم اهمال فعل واما التغليب فيما ذكره من اشتماله حروفا للرباعي والخماسي هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى
الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قال الشاطبي وما خرج عما ذكرناه من الاسماء العربية الوضع فهو متفرع منها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في
وسطه كظريف وضمها نحو محرنجم او في آخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام
وكسر الياء الموحدة وبالطاء المهملة العلبط كقنفذ اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع متحركات
في كلمة واحدة الا انه يعرض تارة ضرورة فيغتفر بتقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل اي حركة كعنبس مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب
بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال وبكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد وكعنبس وكسر
اوله الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس بفتح
السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان
لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثالث **فصل** وينقسم الفعل المجرد عن الزوائد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج

فان كان على اربعة كسفرجل ففيه زيادة

ندبج

ودحرج اي فعلل وللمزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد
الثلاثي اوزان كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث
فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وهو افعنلل بتخفيف اللام كاحرنزم واوزان الثلاثي المجرد ثلثة مفتوح العين ومكسورها
ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لو ضمتها الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح ابدا دائما للخفة والعين
لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع
سكون العين فرع على الاصل الضعيف اعني والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه واليه
ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون نقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين
ونقل عن سيبويه فمن قال انه فعل مسند لا بان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر دمه وولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اهتم بها وزهي علينا بمعنى تكبر
وحم زيد بعد زكر وعك وفلج وسقط في يده ووديت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول
حيث اقول وزنا رابعا وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة ان كون الفرع يستلزم وجوده
وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير متفرعة عن المبني
للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جمعا لم يسمع لها واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه وانتم
لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مسند لا بترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو ووري
لو بعد أه وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا
في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا ادغام الالف
من ساير ولا همزة الواو من وارى فكذلك ما غيرتا واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا
سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري ليست اصلية في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى ولما تم الرباعي
وزن واحد كدحرج ودنزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره على الخلاف السابق في فعل المفعول **فصل** في كيفية الوزن ويعني التمثيل لما
حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد
والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء ما لكون حروف الميزان مقطعا
ما الموزون بها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في
وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف
ومل من المضاعف بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين
وكذلك يقال في وزن طال وجب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وجبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت
وزن جحمرش فعلل وما ذكره المصنف في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين
بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه الثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه
وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فمثل جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء او فعفل
بزيادة الفاء اولا يذكر ما هو له بعض الاقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة
الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذلك يقال
في وزن اصطبر مما فاؤه صاد قلبت تاء الافتعال فيه طاء وادكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر
قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني ذالا كما سيجيء ويقال في وزن استخرج مما اشتمل على جملة الزيادة والاصول استفعل الا اذا كان الزائد تكرارا
لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك
يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان
بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وبنونين وهو اول المطر والريح وفي وزن اغدودن بالغين
المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالتاء في حلتيت للالحاق
بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اغدودن ليست للالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرارا لاصل

فوق في وزن حلثيث فعليث وفي وزن عصون فعلون وفي وزن اغدودن افعوعل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني
او حذف لبعض الاصول اثبتت ذلك بمثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضيا بناء فلع لانه من النأي والاصل نأى فحولت اللام وهي الياء الى موضع
العين وهي الهمزة فصار نايا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدل الصدر عالف لانه من الوحدة
والاصل الواحد فحول الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ثم لا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر
كسرة فصار حادي. وتقول في وزن هب مما حذفت فاؤه عل والاصل اوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يهيل بالكسر ففتح
لحرف الحلق فيكون الحذف من يعل بالكسر اذا المفتوح تابع في يطأ ويضع وتقول في وزن بع كلم امن باع فل والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين
وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر
الحركة والسكون باصلهما والتاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يوزنا افعل لان
اصلهما اطوع واريق والسين والهاء زائدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل
تا احتذي فعرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثل بتاء احتذي فانها زائدة لانها
تحذف في بعض التصاريف تقول حذى حذوة والاحتذاء الاقتداء وليراد المثال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو
من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه ونحوهما مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من عد
والعين من قل واللام من غد اصول مع سقوطهن في يعد وقل وعلم بغير فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا
سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا ومجرد
القول فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقيته اصول احرف الكلمة عند الزيادة على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار
الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف
سالتمونيها ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل
العين اما مع الاتصال كقتل بالتشديد وزيادة احدى التائين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزائد بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة
والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او تماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي
اخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية ومرمريت للبقر ولا ثالث لهما او تماثل العين واللام كصمحمح بمهملات الشديد وقال الجرمي
الغليظ القصير وقال ثعلب [illegible] اي اصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما احكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين
الزائد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس
يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل بعضهم على ان الزائد الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح و
مريريس ونقل عن الكوفيين ان صمحمح وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين وفوقيتين بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او تماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره فاصله
جواب داما واذا بني الرباعي من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان ما بقي الاثنين محققة ولا بد للثلاثي
مكمل للاصول وليس احد الباقيين اولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه
كلملم فانه يصح اسقاط ثالثه فيقال لمه وهو لم من لممت بمعنى جمعت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني
فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي الثلاثة امثال فابدلوا من احدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعف الاصل لجاء
على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد غير مبدل عن شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال
انه اولى من جعله بناء مكررا او من جعله المعنى الثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كقصقصت وكبكبت انتهى وكفكفت والنوع الثاني من
نوعي الزوائد وهو ما يزيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استنم اسلمني وتاه هويت السمان امويت سليمان
سالتمونيها نويت المنها نويت اللامسة ما انت وسهيل اسالتمونيها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا
يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل وينبغي ان يعد الشين المجهور في نحو اكرمكش في خطاب المؤنث فان قالوا انه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت
كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وما عداها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة
للالف في المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة
ممدة في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام
وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق
كهمزة الوصل وهاء السكت في وقف لبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور وما اشترط فتزاد

الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو حبنطى وخامسة نحو سلامى
بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك ما اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف
الرباعي نحو صوصو فانها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما ليست بزائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء اذا صحبتا بثلاثة
شروط احدها ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من رباعي المضاعف والثالث ان لا تتصدر
الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر فزيدتا ثانيتين وخضبيب وعجيب وزيدتا
ثالثتين وحذرية وعرقوة فزيدتا رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة
وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على رأس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ ووعوع فانهما
من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين المثناتين تحت بعد كل منهما همزة اسم طائر ذي مخلب شبيه بالباشق والوعوع مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين
اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة
فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة واليه ذهب
الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين فوزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتية فسين مهملة
فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج ويتدحرج
[illegible] قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهبوا في يستعور اي في الباطل
قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم
وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغم لعدم تصدر الميم ومهد لانه لم يتأخر عنها ثلاثة اصول والضرغم الاسد
والمهد مهد الصبي ومرزنجوش لانها لم يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط بل اربعة من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة
المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف
فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزومها في الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون
كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين كرمرم وممهم وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط
الثاني لكفى لان فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدرة نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يأخذ الانسان اذا اشتد
البرد وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت فلام فكنابيل اسم موضع باليمن
لانتفاء التصدير واكل لان المتأخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا خماسي كجحمرش
وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف اكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني
نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف
قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متأخرة
بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف اكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو زعفران وغضبان وتزاد
متأخرة ايضا في المثنى والجمع على حده وما حمل عليهما بخلاف الف نحو امان ومكان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة
شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل
العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير وورنتل وهو الشر بخلاف نحو عنبر فان قبلها حرفا وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء
وفتح النون طائر من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم والنون المشددة وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها
مدغمة [illegible] فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف لا نراكث وحمل بعضهم [illegible] كعدبس وقال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فطلت التضعيف
فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء في التأنيث كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثة والرباعي كتعلم
بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر والافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن من الفعل
والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما الا في فروعهما لانها فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها
الناظم في النظم وليست في شرحه وزيادة اللام والهاء قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة و
سكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامّاتكا وقد
غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وجعل الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة واما
للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهة فعلة كابهة وهي العظمة ويؤيده حكاية الخليل في كتاب العين تأمهت اما او امهت

أي اتخذنا أمّا ثم حذفت الهاء فبقي أمّا لكنه كتاب مضطرب وكان القاموس يعرض عنه وفي الصحاح أمهات جمع أمهة أصل أم أمهة وسقوطها في الأم افرادا مصدر ووزنه فعّ مه
أوان وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء فأدخلت الهمزة
عليها فأسكنت ومن سقوط اللام في الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في
القاموس وأما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم تره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من أسماء الإشارة ففي البعد
تذكيرا وتأنيثا فمردود جوابه أما الأول فلأن هاء السكت في لمه ولم تره وفي ذلك وذلك كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها لئلا
يقال عليه وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها كما مر وقد مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا أن قامت حجة أي دليل على الزيادة
وقد ذكرنا منها ثمانية أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط الف ضارب من أصله وهو الضرب فلذلك حكم بزيادة همزة شمأل بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو
الريح الشمال واحبنطأ بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في آخره للإلحاق باحرنجم والحبنطى الصغير البطن ومجيء لا معو
بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة وهو يعلابط وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم
السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن فردوس واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في اسطاع وشمول بضم الشين المعجمة
شملت الريح تشمل شمولا إذا تحولت شمالا إلا أن اللغة الفصحى في الصحاح وفي المحيط بفتحتين راجع إلى احبنطأ وهو مبني على أنها خلفت همزة فوزنه افعل وقيل هذا الوزن
مفقود وإنما هو افنعل كاحرنبى الديك إذا انتفش للقتال ثم انقلبت الألف همزة وفي دلاص راجع إلى دلامص وهو الشيء البراق لقولهم دلص ويقال
فيها دلمص ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أنها الزيادة وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو أبين دليل
على الزيادة وفي البنوة راجع إلى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي الملك راجع إلى الملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر
بفتح العين وهو التراب راجع إلى عفريت بكسر العين وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى قدموس وكان حقه أن يقول وفي التقدم ففي كتاب
المتقدم الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدي القدموس السيد المتقدم وجمعه قدامس وقال الخليل القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الجبل انتهى وفي الطاعة راجع إلى
اسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت ألفا بعد أن كانت واوا متحركة عوضوا منها من الحركة السين
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على أن أصله أطاع قولهم يستطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم حظلت الإبل إذا ما أكلت الحنظل راجع إلى
حنظل وفي قولهم أسبل الزرع راجع إلى سنبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك
حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فإن قيل هذه الكلمة أعجمية فكيف حكم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية
والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على لجام بأن لامها زائدة وكذلك واو نوروز وياء إبراهيم لقولهم لجم ونيارز وأباره وهندلع
بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء التاء المثناة الفوقية من تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو
ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل إن ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخيب بضم التاء المثناة
فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقع فيه وادي تخيب أي باطل قاله الكسائي لانتفاء فعلل
بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعلل بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعلل بفتح أوله
ثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لأنه منقول من الفعل كتغلب وممنوع من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
الف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظيره كسقوط ياء ايطل من إطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق
في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عنفس والفاء الكثيرة فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق لأن نونه في موضع لا يكون فيه مع
الاشتقاق إلا زائدة نحو حنفل من الحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان والحنفل أيضا الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة والدليل
السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزوائد كالنون في كنتأو للعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثله في حنطأو للعظيم البطن وتاؤه مهملة معجمة
والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير أصالته في تلك الكلمة وفي نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب
فإن تاءه زائدة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعللا كبرثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها
أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند
وصل الكلمة بما قبلها والأصلية تكون بادية ملازمة وهي همزة سابقة في أول الكلمة لواحدة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا
سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أو مزيدا فيه لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة أبدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير أل عند سيبويه
ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كأمر وأخذ ولا رباعي غير أفعل ككرم وأعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق

واقتدر

وافتدر والسداسي وهو بزيادة الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زائدتان كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج و
احرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا كاضرب بخلاف هب من وهب وقل وبع مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا يكون في اسم المعرب اوله
الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالها وضابطه كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك ثلاثة عشر بناء الاول
الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاشهيباب والخامس الاستفعال كالاستخراج والسادس
الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعلال كالاحرنجام
والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار قال وفي عشرة اسماء محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه
على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسته وست وابن حذفت اللام ثم قيل هي ياء
من بنيت لان الابن مبني على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا است فكان الحمل
على الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتاكيد والمبالغة كما في زرقم
بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل ويتبع فيه نونه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الهاء
فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام صار المرء اعلوه لذلك
ولكثرة الاستعمال وامرأة هي امرء بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت
اللام واسكن الثاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين
وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام
هي هاء وذلك في است وبعضها مما حذف منه شيء وذلك في امرء وامرأة وبعضها مما حذف دائما لها وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد ال الموصولة نحو الضارب
كالضارب والمضروب وقد يقال لغة في ايمن فان قالوا انه هي ايمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان الهاء
حدث لم بزيادة الميم اتباع النون للميم حركاتها بحسب العوامل فصارا كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر
بهذه المثابة ثم لا خصوصية للهاء بما ذكرنا فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة الهاء وحيث نظر الى لغات الكلمة كان ينبغي ان يقول ولم
في لغة اهل اليمن فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل واما الرجوع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة
وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب
الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به في كلام العرب وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في
اضرب وانما ضمت في نحو اخرج كراهة الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول حركت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح في اذهب
للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويتحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب
الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين
في الاصل نحو اقتل اكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب
ووجهه ان الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما
مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وضمت العين لمناسبة الواو واسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما امر من مجهول ثلاثي عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة
والجاه بكسرها مرجوحا قال ابن الناظم في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان كان الضم زال من اللفظ لاتصالها بياء المؤنثة نحو اغزي
جاز في الهمزة وجهان الضم لان الاصل اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية
مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر
الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالتقى العارض لعارضه اصليان ولا كذلك في اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم للشراكة
وفي تكملة التسهيل على الفارسي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي ولخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يجوز
اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والا فلا ضبه فتحا لعنه لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام والخلاص من ضم الهمزة و
الرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسرة الهمزة الى الياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في كلمة لان الكسر اخف
من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم نظرا للاخوذ
والقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال لان الكسر هو الاصل مسئلة لا تحذف
همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل للاستفهام المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة من

في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو أستغفرت في قراءة الجميع والاصل أإتخذ نام وءإستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو أصطر الرجل الاصل أُصطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ونزلت مقتضى القياس
في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني
ومن جمل فاثبتت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الحضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل علم بغيره بخلاف ولا اجماع في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة
والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال لشان الساكنة وقال ابن الباذش تسهل هذا انما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه
الف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه
فلا يبعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستفهام وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو آلحسن
عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف اضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك الد
على الابدال اجماعا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من احق
وان شرطية دخولها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق وقد قرئ بهما اي بالبدل والتسهيل في نحو آلذكرين آلآن في السبع **هذا باب الابدال**
بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن
وبقيد الاطلاق القلب فانه يختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها او بعض اقسام ما يبدل ابدالا شائعا لا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف فما يبدل
ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد المعجمتان كقولهم في كثر وهي بقية الغطاء في الحبل وقمه وفي اخز اخر وفي دبج
دبج وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي المحتم المعذم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون
حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك هدأت موطيا وهي الهاء والدال المهملة
والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل
على غير قياس كما بحث في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس القياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان
يصغر لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان
مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان النقلان يخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى من وجهين لان
الحمل على التصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كتصغير بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعها اولى من وجه سلامته
من دعوى الزيادة التي لا اصل عليها وفي الضجيع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بتشديد الياء علج في الوقف او ما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج
وكان الفراء يقول اصيلان تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤوا به على الاصل لقالوا اويصال وشبهه بقولهم [illegible]
انهم ابدلوا [illegible] الضجيع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص
ذلك بالوقف لانه يحل خفاؤها قال الشاعر [illegible] وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا واسائلها
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور بن [illegible] الاسدي في ذمه لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة
العيش والهاء عوض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين
مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال [illegible] ابو علي [illegible] الجيم
الياء المشددة وهذا ما اجرى الوصل مجرى الوقف قال ابن السبكي في شرح الكافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري والعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما
مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي وقد يحولون الياء جيما وان لم يضع مع العين قال ابو عمرو وقلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال
فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقولهم لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات
ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ياتي بي شاحج هو صفة والشاحج فهملة بمعجمة فجيم من شحيج البغل اي صوته والاقمر الابيض والنهات النهاق
وينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدأت الصبي اذا جعلت تضرب عليه
[illegible] النيام وموطيا اسم فاعل من وطأته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها فالياء فيه
بدل من الهمزة وذكر الهاء في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في قولك طويت دائما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف الا
وابدال الماضي دائما وهو مثل ابدا قال الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عده اياها فيه ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها
هنا ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغني به عنه وابدال الهاء من غير التاء مسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك
هياك وفي لانك قائم لهنك قائم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي اذه الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة
ذكرنا لها في المخرج لانهما من اقصى الحلق **فصل** في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احدها ان تتطرف احدهما وهو لام او زائدة للالحاق
بعد الف زائدة سواء كسر اول الكلمة ام فتح ام ضم نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء وفناء فالهمزة

هذا باب الابدال

باب الإبدال

فيهن صيد لأنه من يائي والاصل بنائي وغطائي وكسائي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما ثم الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا الفين ثم
وقعوا بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن [illegible] مثل زائدة مع انهما في طرفه التغيير وهو الطرف انقلبتا الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى
الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية واذا امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه
احدها انه لو حركت الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث انه محل الاعراب فحرك تقديرا فلا بد في تحريكه لفظا الرابع انه يحركه
لفظا الرابع انه تحريكه يحصل الظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وحرباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بنحو قرطاس وسرداح
نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على هاء التانيث [illegible]
العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء وبناءة بخلاف نحو عظاءة [illegible] لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واسم الحرف [illegible] جمع [illegible] الالف فيها اما واو
فوزنه فعل بفتحتين وقد يكون عينه ياء او واوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما آي فاصله ايي بفتحتين قلبت
الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء يشاركهما في ذلك حكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان
اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى وزيدت الف قبل الآخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج
الالف وظهر بها الحركة التي كانت مقدرة فيها المسألة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما عينا لاسم فاعل اعل فعله نحو قائل
وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا [illegible]
حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن حذف الالف
فوجب تحريك احدهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف [illegible] قال المرادي [illegible] بخلاف نحو عين فهو عاين
وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالتباس صحت في اسم الفاعل وما ذكره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال [illegible] التصحيح
مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يعل بدون اعلال الفعل ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وحائرة [illegible]
فان ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل [illegible] ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع على المصدر لا على الفعل
المسألة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احديهما مدة زائدة في الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف
ورسالة ورسائل بخلاف قسورة وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة [illegible]
عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فاستعصت عن الابدال وشذ مصيبة ومصائب في منارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد
اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها تشبيه الاصل بالزائد وتشارك الواو والياء في هذه المسألة وهي مسألة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة
قلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد
من حذف احد الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف
مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون كمفاعل فلم يبق الا تحريك الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء
صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء في رسائل
وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزت ولم يظهر [illegible] لا اصل
لهن في الحركة انتهى المسألة الرابعة ما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف
جمع نيف وهو الزيادة على العقد [illegible] وقول الشاطبي واصله نيوف [illegible] تقدم في [illegible] او واوين كاوائل
جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا كسيائد جمع سيد فاصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وصيائد جمع صائد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لالتقاء ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو
جندل بن المثنى الطهوي [illegible] وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار [illegible]
وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك صحح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان
حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل [illegible] ضمير يرجع الى [illegible] وعكسه قول الآخر [illegible]
الربعي فيها عيائيل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة
فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والعيل [illegible] والياء زائدة في عيائيل للاشباع [illegible]
[illegible] بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء [illegible]
[illegible] من انه لا فرق في [illegible] بين الياءين والواوين [illegible] الواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل
ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول [illegible] على الاصل وشبهته ان الابدال
في الواوين انما كان لثقلهما [illegible] اجتماع الواوين اولى [illegible] واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال [illegible]

بالواو اول الكلمة فلا همزة نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من ان الابدال مطرد للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اول تمام واجمل
على كساء ورداء الشبيه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في تثنية سباء ان بالهمزة وهي عقيلة من ثياب
يسرني وحكى الجوهري في تاج اللغة جبيلة حبيا اناه بالهمزة وفهم من كلام المصنف ان هذا الابدال لا يختص بيائي الف الجمع حتى او بينه من القول مثل جوايم لقلبت همزا
بالهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع **وهنا** مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا
اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف
في اول الكلمة قليل وانما جاء منه حروف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل
في وجوه ووجوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كان احق ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذا التعليل لابن سيبويه
ويدخل تحت التعليل صورتان احديهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية
تقول اواصل واواق كضوارب وضوارب واصلهما وواصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبت
بائه كقوله ضربت صدرها وقالت الي يا عديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بكسر اصلها وولى بواوين اوليهما مضمومة
والثانية عين ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجعلها اكثر واصله وولى فعلى بدليل ما تقدم بخلاف نحو وورى في وورى مبني للمفعول فان
الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف بيانه ونحو
نحو الوولى بواوين مخففا من الوؤلى بواو مضمومة همزة وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا لجأ فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة
عن همزة فليست متاصلة في الواوية ومنهم من نفى الوجوب بالجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة
لعدم تصدرها **فصل** في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين **احدهما** باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت
الهمزة بعد الف الذي الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراة والمرائي فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المراة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال العروض فمنها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا وعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك اصلا
وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه
عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلاث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة
وهي ان يكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ
اصلها خطايئ على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهي بعدها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في صحائف جمع
صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما تقرر من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد همزة مكسورة فانقلبت ياء لما بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو
مداري جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء الة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء فصار جمع عذراء وهي البكر في المداري
والعذاري بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المداري
في مثنى ومرسل بفتح الراء فيهما فاذا اصل ذلك فيما لامه حرف صحيح فعل ذلك الفتح هنا فيما لامه حرف علة اولى لثقل الكسرة وتضل اي الغدائر المعهود اي تغيب
والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة
تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار
خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف
ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان هذه الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل القلب يتقدم الهمزة على الياء
فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم قلب الهمزة ياء وآخر من ثابتهم فنطقوا به على الاصل جمع من كلامهم اللهم اغفر لي
خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية ثابتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بيائين الاولى ياء فعيلة والثانية
لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه
ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة
الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد لانه يمطى به في السير اي يمد اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء
ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيد وميت وصوت اذ قيل فيهما سيد وميت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها
مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي بيائين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلها

الثالث بعد الف الجمع وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم ابدلت الياء الفا
فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال
الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو
ظاهرة في الواحد هراوة وهي العصا وجمعها هراوى واصلها هرائو وبيانه وذلك انا قلبنا الالف في هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءى فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا
ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب
الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة بعد الالف كقول بعضهم لذ بالمنائيا والقياس المنايا ولكنه ان يرجع الى الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة
التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية
وهداوى والقياس هدايا **الباب الثاني** من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة واللتين يبدل
منهما الياء والواو الثانية لا الاولى لان ازدياد الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلها ثلاثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى
متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة
او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فيبدل الفا بعد
الفتحة نحو آمنت فالاصل ءامنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول ابي بشر
وكان يعزى ابن يلمز في المحصنات ان ائتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف للمطرزي عام الحديبية بهمزة وبغير همز بالف مهموزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية
لانه فعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الثانية الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
واجاز البغداديون اتزر واتمن وانقل من الازار والامانة والاصل ءتزر بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك
انه مقصور على السماع كاتكل واتخذ واجاز في الماضي اتزر في المضارع وفي حديث بشار وان كان ضعيفا فليستتر ويرد عليه ما الليث في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته و
يجاور تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله اءمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ
قراءة بعضهم وهو الاعمش وراوي ابي بكر صاحب عاصم ائمتهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ ائذن بهمزتين نقله ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء
وقال انه قبيح لان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف
والابتداء ورده بان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي فعلى هذا ان يبتدأ ائذن بقرأن بهمزتين كلاهما وان كانت
الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني فلا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين في كلمة نحو سئال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال والئآل و
الرؤاس بفتح اولها وتشديد ثانيهما على فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف
فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرء قرأي بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأء بهمزتين اولهما ساكنة
فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث يصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير
فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سئال قال الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرء قرأيأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل
قرأأيء بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وادغمت الاولى في الثانية قال المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
ووليت كسرة او ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب ياء رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك
ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان
انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلوا اما ان يكون في الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء مع
جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة
او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ وقرئئ
وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لا واوا لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأيا بفتح الاولى وقرئي بكسرهما وقرؤي ثم ان كان قبل الياء
فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف للاستثقال
ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا

ابنه وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مضمومة او مكسورة ان تبنى من أمّ بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء
مع فتحها مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة أَأْمِم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال أَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى
الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة
تقلب ياء وكذا تفعل في الباقي ايضا فتقول في بناء مثل إِصْبِع بكسر الهمزة والباء من أمّ إِئْمِم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة
قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أُصْبِع بضم الهمزة وكسر الباء من أمّ أُؤْمِم بهمزتين مضمومة
فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب وقد قرأ ابن عامر والكوفيون
كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاحمر والاعمش أئمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فيما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان
القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كالثانية في آثار قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى
الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة أوُبّ بفتح الهمزة وضم الواو
وتشديد الموحدة وهي المرعى وان تبني من أمّ بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء او ان تبني من أمّ مثل أُبْلُم بضم الهمزة واللام و
بينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول اوبّ بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاستخرج الاقسام الثلثة مما ذكره واوبّ مستدرك فاصله ولو مضمومة
حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوبّ واصل الاول وهو اوبّ أَأْبُب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افعُل واصل الثاني و
الثالث إِأْمُم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا فيهن حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها
وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع آدم اصله أَأَادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت الثانية واوا لما
سنبين ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير آدم اصله أُأَيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية فيهما واوا لان الهمزة الثانية لو كانت مفتوحة
ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الز[illegible]
فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعَل كآزر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من أمّ مثال الاصل
إِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول إِيَمّ بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل إِأْمَم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن
قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان او لازما
نحو أَؤُمّ واَئِنّ من كذا مضارعي اممت القوم وانيت من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لكونها على معنى زائد في كلمتها بهمزة
الاستفهام نحو أأنذرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من
الالف ففي مسئلتين احديهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك في تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح
وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير غلام غليّم لان ما بعد ياء
التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير
ولا يمنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيّد واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل
احديها ان تقع بعد كسرة وهي اي الواو طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي و
الداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو
والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعلة من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من
الغزو وعريقية وتريقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يعتدوا بكون التاء
به جيئت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس في الاسم [illegible] اخره واو قبلها ضمة فعلى هذا [illegible] ان
عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسية وهذا الامر سواسوة فيه فكانه جمع مستو
بحذف الزوائد لانه [illegible] وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة [illegible] ووزن كل منهما [illegible]
والتغيير ما تقدم وصلبه قوله سواسية سود الوجوه كانهم ظربى عربان بجرودة القمل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احديها تكرار الفاء في الجمع مع عدم
تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقباء واقبية والثالثة ان فعالل انما
انما تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو [illegible] سندس [illegible] لا
يرى سواسية جمع سواء على غير الواحد كاباطيل واباطيل وكانه جمع سوسا ووزن سوساه فعللة [illegible] ولا فوعل [illegible]
كوكب لا فعللة لان الفاء لا تتكرر وحدها فيطلع كون سواسية فعالية وفعاعلة وشبه [illegible] وهذا كلام حسن [illegible] في الحواشي
وشذ مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة اصله مقتو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسر في اصل الاعلال
فاضرب قال من كنا الا ملك مقتوينا اي خدما وقال الغنامي نوع بنية لا الحسن قوى المكوك والهند اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية فلا ثلث [illegible]

باب الابدال

في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل هذا الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عبيد وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى وتقع الواو مثل الف التانيث
المقصورة كان يبنى من الغزو مثل هندباء فتقول غزوياء والممدودة كان يبنى من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزواء او قبل الالف والنون الزائدتين المضاعة بن
لالف التانيث كغزوان في مثال قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو فتقول غزيان فتقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الف التانيث وما ضاهاها في حكم
الانفصال المسألة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت عينه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه
اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما
اعلت في فعلها استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله
في الاعلال ليسير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك لكونهما اسمين غير مصدرين فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ
لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف نحو راح رواحا لعدم الكسرة
قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين لفعل اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو فيهما ياء لعدم
الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما واصله قواما وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة
نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية
تنور نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني ... بالناس النوارا قال في شرح الكافية ولم يسمع له
نظير المسألة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معتلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية
وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معتلة بقلبها الفا في الاول
والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفيد من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معتلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار
خلافا للرازي وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد ولما شبهها بالمعتلة وهي الساكنة وشرط القلب
في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو
في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة بفتح اوله وهو المسن
المسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي لم يبلغ سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قد عمل الثقل الخفيف لنطق بالواو بعد الكسرة
صححت ولم يجز اعلالها الا انه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس
ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من ثيارة والاصل ثيارة فلهذا اعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن ... عنه وعن
المعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون الفرق ... على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمنصوص انه لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكون
وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحيح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال
شذ فيها شيئا واستشهد الا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدلوا الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في شرح واما الطيال جمع طويل
فيمكن ان يجعل من باب جياد وجياع كانه جمع طايل من طال اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمد القصر وقيل ومنه ... وذا اعلال الواو المتحركة الصافنات
جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع جريه
وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني انها اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت
كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس جوادا بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل جياد في الابيات شاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد
والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لامه اي الواحد بالياء او بالواو فالاول نحو ريان ... ضد ... عطشان من الري اصله رويان
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني نحو جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض
اسم بلدة باليمامة فتقول في جمعهما رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجواو ابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع
ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذا ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا النوع
وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الى اخره ليس مجردا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتأمله مع كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع
يخالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب في القياس عليه وهو قد
اونص هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة ان لا تغيير لا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل
العين ولم يقل قبل الف كما قال في ذلك في الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان مثل حول تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم
هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث
قال وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية وشذ تصحيح ما وزنه

مثل كالحول على ان الصحة المذكورة مشروطة بوجود الالف فيه حتى يكون على مثال اسم الفعل وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير مثال نحو انقادا وانهادا والاصل انقود
واطلق فيها الاول وقد علم انه اذا كان مثل اللام صحيح نحو رواء وجواء المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال
يحمل هو عليه قال الشارح وسواء كانت في فعل او اسم تقول في الفعل اعطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نبت بافراد الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او
التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة التثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو
ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم المفعول ياء وان لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وجعلوا اسم المفعول
وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسأل
سيبويه الخليل رحمهما الله عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل اخره حتى
يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تغازى وتداعى قبل مجيء التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا
غازينا وداعينا حملا على يغازي ويداعي بكسر ما قبل الاخر فيهما قبل مجيء التاء ثم استصحب الاعلال فيهما اي مع التاء كما استصحب مع تاء التانيث نحو المعطاة المسئلة
الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة حتى مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعاء الثوب وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة وبخلاف اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع
السرعة واخرواط بالخاء والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق بخلاف اعلواط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه
قاله في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وقرأت المنقبتين الدرجة العليا والاصل الدنوى
والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة فخففت لاجلها بقلبها ياء والدليل على صفة كونها صفة انه
جرى بها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهما غير جاريين على موصوف نزّل على الاصل وعومل معاملته واما قول الحجازيين القصوى بالتصحيح
فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ
والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لامها بابدالها ياء
بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق
باقرار الواو على حالها فحزوى بحاء مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده
سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت يرجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى الدمع ولكونه
يبعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة
وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم
في بعض كتبه وما قاله مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه
بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسئلة السابعة ان تلتقي هي اي
الواو والياء ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو تقدمت الواو او تأخرت
لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما
تقدمت فيه الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود ومات يموت على احد اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة
فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا
ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا البناء مختصا بالمعتل كما اختص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو
كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثال ما تقدمت فيه الواو على الياء طي ولي بالتشديد مصدر طويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما و
سكون ثانيهما قلبت الواو فيهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح ان الواوان كانا اي الواو والياء من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد بتقديم
الياء على الواو او كان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا
وهو ثلاثة المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيبع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو رويا
بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت مخففة حقيقة بالهمزة في جميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف ايّم مخففة ايّم وهو مثال ابلم
من الائمة ابدلت الهمزة الثانية واوا للانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايّم وهذا الابدال والادغام
واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يمنع من الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون
نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف كما في علم بكسر اللام علم بسكونها وانما نص بعضهم على الادغام بعد القلب في
مما ذكرنا ثلاثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة
سمع الكسائي هذه القراءة وحكى الفراء قال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفائها اي الشروط نحو ضيون

نحو

باب الابدال

بفتح الفاء المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم والعين على وجه الفضل قال الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء علم نهر اضطلاح لانهم يقولون
اذا اتاه نوافذ يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اى كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية بفتح ورجاء بالجيم والمد ابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال انه الحق
وانما لم يدغم حيوة لانه اسم وجعل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوية والقيا
عيية ونحو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهى لان اصله نهوى لانه فعول من النهى واطرد في تصغير ما يكسر على فواعل من محركات الواو نحو جدول
نحو جدول وجديول واسود اسم الحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول جديول واسود اسيود بالتصحيح وجديل واسيد
بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانه اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد
من ياء التصغير والف التكسير جئ به لمعنى فلو كان ثم صفة تقتضي فيه الاعلال لانه لم يجر على اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محركات الواو من نحو عجوز
فانما وان تكسر على فعائل فالاعلال واجب مصغرهما نحو عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير
لعوضها قاله ابن اياز المسئلة الثامنة ان تكون الواو واو مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه
فهو مرضى والثانى نحو قوى على زيد فهو مقوى والاصل فيهما مرضوو ومقووو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام قلبت لامه ياء حملا للاسم على
الفعل فانه اذا ذاك واجب الاعلال لانه الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار امرضويا ومقويا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب ولو شذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل وجها فان كان
عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال
شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا فاصل معديا معدوا وعمرو بن الحارث زوجته ومليكة بالتصغير
اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا فالتصحيح حملا
على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا
نحو عصو وعصى ودلو ودلى والاصل عصوو وعفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء
والادغام وكسروا ما قبل الياء لتصح والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو بهاء بالمد جمعا لبهو وهو الصدر حكى سيبويه عن
بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر وجمعه بهو حكاه
ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان
فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مضمومة
مضمومة الاول والثانى والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال كاعلال الجمع نحو عتى
الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والى ذلك اشار الناظم بقوله تصحيح بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جاء الفعول من ذي الواو لام الجمع او فرد يعن الا ان
الاعلال في الجمع اولى للتثقيل والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام لتمام
جمع صائم ونيم جمع نائم وصيم اصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين
ياءين لان الياءين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول نوم وصوم والكثير الشايع الاعلال والى ذلك يشير قول الناظم وشاع نحو نيم في نوم
التصحيح ان اعلت اللام لئلا يتوالى الاعلالان اعلال العين واعلال اللام كشوى وغوى باهمال اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمعا لشاو وغاو اسمى فاعل من
شوى وغوى فلا ينقح الماضى فتح الواو ولا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالين وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت اى ويجب التصحيح ان فصلت اللام
من العين بالف نحو صوام وقوام لبعدها اى العين من الطرف اى حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية بنت منذر فما ارق
النيام الا كلامها والقياس النوام بالتصحيح والى اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمى اى روى **فصل** في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما
ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء
للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة
حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثانى نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم يكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب هو المسن فانها ترجع الى اصلها
وهي الياء فتقول نييب واما ابدالها من الياء ففى اربع مسائل احدها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم او فعل فالاول
نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثانى نحو يوقن ويوسر ويجب الا انها من
الابدال ان تحركت لانها تماسكت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام
داء ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى اوادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض فلا تبدل الياء حينئذ ولا الا ان المدغم والمدغم فيه بمنزلة الحرف الواحد

يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين يجري مجرى الحركة فيه والمدغم كالمنطوق به واذا كان كذلك لم يتسلط الحركة على ما قبلها وهذا المثال خارج لبيضه الذي هو جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يبدل لما ذكرنا لو كانت الياء المفردة في جمع ويجيء في هذه المسئلة قلب الضمة او الضمة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيماء وبيض جمع ابيض وبيضاء في جمع افعل وفعلاء او فيهما كعيط جمع عائط على فعل وقولهم بازل وبزل لذا لعائط بمهملة بين الناقة التي لا تحمل وعيط جمع عائط وعوط المسئلة الثانية ان تقع الياء بعد ضمة وهي لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولها وضم ثانيها الذي للتعجب من عقله وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي ما احكمه والقضاء الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا او تقع بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم يبنوا لها حذف كان يبني من الرمي اسما مختوما بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التاء توانيا بالضم للنون لانه مصدر توانى كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب فلو انه طرأت التاء لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يقع على الموضع اسم مصدر في التاء وقبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزائدتين كان يبني من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلف بن الاحمر بل تميم بن ابي مقبل على الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول رموان بفتح الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول اذا بنى من الغزو مثال ضربان فانه يقال غزوان فحكم ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخر اعضا كرضو معنى هذا ان بني فيه مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يبنى مثل عضد من الرمي رموا لانه ليس في الاسماء متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم وكذا يجب ان يبنى رمين بابدال الحركة [illegible] الحرف قال الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال هذا شرواه اي مثله حكاه ابن جني في شرح تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسما لمكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو سعيا من السعي فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما اوله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الري فقال النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا اي مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا [illegible] وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ذلك انه شاذ في الاستعمال [illegible] وقرأت بخطه حاشية هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا للالتباس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل [illegible] بعلم النفي [illegible] ضبطه مختلفة فقال الاصمعي [illegible] بضم الطاء على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر طاب يطيب او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف بل لانها الاوائل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والخورى بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات الاطيب والاكيس والاخير اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء [illegible] افعل التفضيل يجمع على افاعل نحو [illegible] في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من [illegible] ومشية حيكى بكسر الحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان [illegible] اذا حرك منكبيه فاصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد ما قيل في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرحه [illegible] اذا وقعت الياء عينا لفعلى صفة جاز ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والخورى والخيرى [illegible] لكلام النحويين سيبويه واتباعه [illegible] الناظم وابنه [illegible] فتسلم الياء كقولهم ضيزى وحيكى [illegible] انهم ذكروا [illegible] في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في ابدال الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات [illegible] قال الشلوبين [illegible] الاصل

فصل في ابدال الالف من اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك الابدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء واليه الاشارة بقوله [illegible] فلذلك [illegible] الشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية [illegible] اصل [illegible] وثانيهما [illegible] بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الميم

باب الإبدال

بعدها الام اسم للضبع وتوأم بضم التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهما تولد بولادة مع آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعتد بالعرض من الحركة والشرط
الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف
والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل ان حرك كلتاهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في
كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن
كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها ساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون
ما بعدها وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي
وفتوي لسكون اول يائي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان
فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلان البدل داعيا الى القلب لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب يوجب قلب الالف واوا فلو كان تحرك الواو وانفتاح ما قبلها
يوجب قلبها الفا لكان الامر دائرا في قلبها الى الالف وقلبها الى الواو واعلت العين في قال وباع من الافعال وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدهما واعلت اللام في غزا
من الواوي ورمى وبكى من اليائي اذ ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك تعل اذا وليها غير الالف والياء المشددة من الساكن كما في يخشون ويمحون و
اصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا اي الياء في يخشيون والواو في يمحوون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة
وما مثل به من نحو يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن الناظم في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرأ بالياء للمشاكلة والشرط السادس ان لا يكون احدهما
اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات الحسنة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة ونحوه
الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احدهما اي الواو والياء عينا لمصدر
هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ودقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم
بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحول وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل الموافق له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان
نحو اعور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو ازدوجوا
بالجيم من المزاوجة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان تحرك الياء في حكم السكون فانه في معنى تزاوجوا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله نحو
اختان من خان واجتاز من جاز فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا مع انه بمعنى
تسايفوا اي تضاربوا بالسيف لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين
واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا تكون احداهما اي الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احداهما كذلك اي متلوة
بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل فيهن الحيي والهوي والحوو
لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي اعلالان اعلال العين واعلال
اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع
فاقتصروا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين محصنة بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول و
وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو آية فان في اصل آية اقوالا ست احدها ان اصلها أيية بفتح الياء الاولى
كقصبة فالقياس في اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل
الثاني اصلها أيية بسكون العين كجبهة فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزي لسيبويه
واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه واوان نحو طائي
مع انه ثقيل فبان يعولوا عليه فيما يجتمع فيه ياءان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها أيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين اولهما مكسورة ولذلك
كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالة الاصل بائلة قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم آي الرابع ان
اصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها أيية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت
الياء الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها أيية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس
فصار اياة كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موضع العين فلعله فان قلت قد ذهبتا ان القول الاول اسهل الاقوال وجعلنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها
فعلة كنبقة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا وهو جار على القياس لانها متحركة وما قبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما
اذا قيل ان اصلها أيية بفتح الياء او بسكونها او أيية بضمها فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة شذوذ واما على القول بان اصلها أيية
بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما القول بان اصلها أيية بسكون الياء الاولى فانه يلزم اعلال
الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على

القول

القول بان اصلها ابية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ابيية كنبقة سالم من ذلك قلت
ويلزم على هذا القول الاول شئ آخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو
الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال
بدليل ابدال الهمزة ياء في ائمة لا الفا فانما لم يبدلوها الفا لان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية
قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل و
لم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا
الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح الشافية للجاربردي ولما رجح الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو ولان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا ان الاعلال
مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقالوا اذا اجتمع
موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف
محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين وكذا شرط المصنف ان لا يكون احدى الواو والياء عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التانيث
واليه اشار الناظم بقوله وعينا لما آخره قد زيد ما يختص بالاسم واجب ان يسلما فلذلك صحتا اي الواو والياء في نحو الجولان لانه مصدر جال يجول اذا طاف به والهيمان
مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة وآخره الف التانيث قال المرادي اسم ماء وخلا منه الصحاح والقاموس
والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد
شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان
نحو ما بالالف والنون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في
… الانفعال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيبقيان في التصغير ولم يحذفا وقبل الماضي المروان والقليبان وحرف العلة لام واللام محل التغيير
مع العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف
في آخر الاسم لفظا كالف الالحاق … فلم يخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه وابي عمر ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف
التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون ويتبنى على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه والطوارع
قولى وبيعى لان التصحيح في صورى عنده قياس **فصل** في ابدال التاء المثناة من فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال غير مبدلتين
من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالماضي والمضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من تقارب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتسر اي قبل الوصل واليسر فقلبتا وهما وا
لانهما من الوصل واليسر واصلهما اوتصل وايتسر فلما ابدلت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية
على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء فهذه اللغة الاولى لاكتفاء باعلال واحد ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو
الواو ياء مثناة تحتانية لا يجوز قلب الياء المثناة تحتانية تاء فوقانية لتدغم كالياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز هنا الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة
عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل تاء بخلاف الواو وان ترى اصله ايتسر فقلبت ياؤه تاء لانه من اليسر فقلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين
كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني واتعدك توعدني و
اوعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة الموذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها
الابر يصف الشعر يتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها ادخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك
اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونهما من جنس حركة ما قبلها فيقولون ايتعد
وياتسر وموتعد وموتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ايتمن ايتمانا وايتزر وهو المراد بقوله ذو اللين
في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء مثناة تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء المثناة تحتانية تاء فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء المثناة تحتانية بدل من همزة
وليست باصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قال التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية والى شذوذ ذلك اشار الناظم بقوله وشذ
في ذي الهمز نحو اتكلا وجعل في التسهيل ابدالا مقصورا وقد يبدل وهو بدل من الهمزة قال الشيخ في حاشية على التسهيل مثال الفاء الواو وقول بعضهم اتمن في ايتمن
وقول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قال التفتازاني وانما التاء اصل
وهو من تخذ يتخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء بدل من اصل وعلى هذا يكون
اتخذ كاتقد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في نحو الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل واتخذ من الازار والامانة والاهل
والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الطاء ابدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد
او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة احرف الاطباق لانطباق معها اللسان على الحنك الاعلى فيحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك

الاعلى

الاطوع وعدل عن قول غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طا
لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء
من مخرج مطبق واختير الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل من اصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء
طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد ضبه وجهان البيان نحو
اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول نحو اصبر وهما شاذة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا بينهما يريد ان يصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب
والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضرب واطرب بقلب الثاني
الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فصل بقاعدة لصفير الضاد ومن طهر اطهر بالطاء المهملة اطهر والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام
لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه
الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس مع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من
من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قول زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا
فيظلم روي فيطلم بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو ينظلم على تركيب ينفعل قال الجبلي والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك
عطاء عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بابتناء الجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم فيحمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات
التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي **فصل** في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال لكن فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال
مجيء التاء بعدها تقول في افتعل من دان يدين ادان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في اطهر من ان اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن
زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حروف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو
ازجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة وقد قرئ
شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام وادكر بالدال المعجمة بقلب المهملة اليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** في ابدال
الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها
من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو فقيل فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما ابقي الابدال مع الاضافة
الى المظهر والمضمر نحو قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر
ورده بالحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقاها والثاني نحو من بعث
من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذ كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف
مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا
في نحو قول رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اراد يا هالة فرخم بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة والبنام الاصابع
واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء
الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال والحاصل مما ذكر ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلاثة احرف
وهي الهمزة والالف والواو والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء
والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر **هذا باب** نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وهذا
النقل يقع في اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عين الفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان
واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب
استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة
في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو يجانس الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تقلب اي الحرف المعتل حرفا يناسب
تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء و
يخوف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم فنقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها الان لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن
صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن
قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي
ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلا كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم
لساكن صح او كان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به فيبقى الياء وما اقومه واقوم به في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على المزية

الصاد واسقاط الف

وهو اسم المفعول نحو هذا المثال المبني من ضربه واوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لانا ابيض لو نقلت حركة
عينه الى الياء قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة
البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السيادة او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار
الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه
في الوزن دون الزيادة كمقام فانه شبيه بيعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى
الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من القول او البيع
اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الذي هو على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع
بكسرتين مثل تبين بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقيل كذلك بكسرتين
متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف
فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء ولان تفعلا بكسر الاول
والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح لبيانه من الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود
فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لالتبس فيهما الفعل واساءة فيلتبسا بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انا قد وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل
في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال لكن بيسير اشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فمنقول عن الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا
لانه اعل قبل العلمية ومن ذلك ابان بفتح من ارض بصرة فرقان ووزنه افعل اعل في حالة الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال ولا يعتد بهذا الباب والثاني
وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة فانه لغة
وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرحه للخلاصة واللفظ له وكان حق نحو مخيط ان يعل لانه بزيادته وهي الميم خاص بالاسماء وهو مشبه تعلم بكسر حرف المضارعة
في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصيغة مقصودا بها المبالغة كمعطر الكثير
العطر فهي بينهما في التصحيح وقد يعترض عليه بحث انه لو صح ما قاله الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثل تحلئ لانه يكون مشبها للمضارع في وزنه بكسر حرف المضارعة عند
في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي التاء واللازم باطل فالملزوم مثله قرر به على سبيل التنزل والاغماض ولو سلم ان الاعلال كان لان ما ذكراه الناظم وابنه
من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه تعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب اجمع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه
من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مراد بها انه مقصور منه كما صرح به الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال
لان مفعلا انما هو مفعال الا ان فيه الصيغة سواء وقد يعتورون الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما تمت
لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينقض بمثال تحلئ لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل في هذا التصحيح فلما جاز تبيع
ويقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسما ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن
لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لانها في الاصل متحركة الآن ويجب بعد القلب
التقى الفان لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوف والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه
واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التأنيث عوضا من الالف المحذوفة سواء
قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التاء انها انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فتقول اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا
فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء
لسد الاضافة مسدها او لمشاكلة وايتاء الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وألف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها
بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه
انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى
ويجب ايضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الواو ياء فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول
ومصووغ فالواو الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة
عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي بياء التحتية مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون
نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة
كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لو قدنسهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا فنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة
انما هي الميم بدليل ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من قاض دون التنوين

ما اشتد فيظهر
انما كان تبيع

وإذا التقى

[illegible]

... الثالث ... الثانية ...

... الاستثقال ... الثانية ...

... في الوصل ... الثانية ...

... والاصل تمنون وقد يجي هذا الصنف مع النون الثانية ...

... بضم النون ... المكسورة وسكون الياء ... النون الثانية ...

... النون الثانية ... بالنون ... النون الثانية ...

... الاصل ... النون الثانية ... بالجيم ... الاصل

... النون ... الاخفاء ...

... الاكثرون ... النون في الجيم ... النون ...

... المشدد ...

... النون ... الثانية ...

... الياء ...

... الثانية ...

[illegible]

ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وادغمت ... مركبة من ... [illegible]

[illegible]

لقد تم هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب وبتوجه نبيه والآل والأصحاب الأنجاب بيد العبد [illegible]

[illegible]

عفى الله عن سيئاته [illegible]

والمؤمنين [illegible]

في شهر شوال المكرم

١٢٠١

لما كان علم العربية مفتاحا للكلام وموصلا للنظام خصوصا النحو منها

فإنه أعلى قدرا وأغلى خطرا حتى شبهه بعض الأعلام بالملح في الطعام وكان كتاب

التصريح في شرح التوضيح من بين الكتب المصنفة في هذا الفن مقبولا للطباع ومنورا في

الأصقاع ولوفور الرغبة وكثرة الطلبة صار معرضا للانطباع وطبع غير مرة وكرة

ولكن لم يستوفوا حظا من التنقيح [illegible] المصحح النصوح عزمت وأنا أحقر الطلاب [illegible]

[illegible] محمد بن أحمد شيخ الإسلام [illegible] على تصحيحه [illegible]

[illegible] كما تقتضيه الخواطر وتشتهيه النواظر [illegible]

فلما انطبع [illegible] هذا [illegible] الشريف

[illegible]

[illegible]